الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة

إعداد

عماد عبدالرحيم خضر الضميري

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع ..... التاريخ ١/١/٢٠٠٢

المشرف

الدكتور ذياب مخادمة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون الثاني ٢٠٠١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نوقشت هذه الرسالة و أجيزت بتاريخ ٨ كانون الثاني ٢٠٠٦

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور ذياب مخادمة ، رئيسا	
أستاذ مساعد علاقات دولية	
الأستاذ الدكتور محمد فضة ، عضوا	
أستاذ السياسة الخارجية	
الدكتور عبدالله نقرش ، عضوا	
أستاذ مشارك علاقات دولية	
الدكتور نظام بركات ، عضوا	
أستاذ مشارك علوم سياسية	

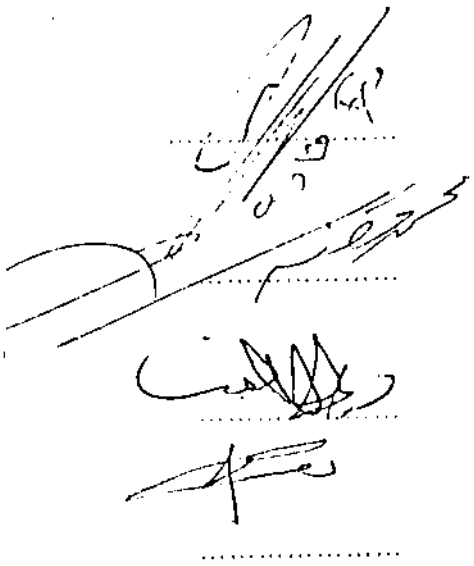

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإهداء

إلى من جعلا من نفسيهما شمعة لتضيء لي الدرب

إلى من قدما الكثير دون أن ينتظرا المقابل

إلى أمي و أبي مع المحبة .....

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الشكر

أتقدم بالشكر الجزيل و العرفان الوفير إلى الدكتور المشرف ذياب مخادمة الذي كان له الفضل الكبير بمتابعته الحثيثة و إرشاداته الصادقة و أنا أتلمس الخطى في كتابة هذه الرسالة ، كما أتقدم من أساتذتي الأكارم بالشكر و المحبة لما قدموه لي و لزملائي من الجهد العلمي و المودة الكريمة ، و أشكر أساتذتي الأكارم أعضاء لجنة المناقشة : الدكتور عبدالله نقرش و الدكتور محمد فضة و الدكتور نظام بركات لتفضلهم و قبولهم مناقشة هذه الرسالة. كما اشكر كل من ساهم في إخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود و بالأخص مكتبة الزهراء.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

محتويات الدراسة

الموضوع	رقم الصفحة
قرار اللجنة	ب
الإهداء	ج
الشكر	د
قائمة المحتويات	ه
قائمة الجداول	ح
الملخص	ط
المقدمة	١
مدخل تمهيدي : الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط (١٩٢٣-١٩٨٨)	١٠
الفصل الأول : أثرا لبيئة الداخلية على الدور الإقليمي التركي	
المبحث الأول : المتغيرات الموضوعية	٢٣
المطلب الأول : الجغرافيا السياسية	٢٣
المطلب الثاني : القدرات الاقتصادية	٢٣
المطلب الثالث : القدرات العسكرية	٣٥
المبحث الثاني : المتغيرات المجتمعية	٤٢
المطلب الأول : العامل السكاني	٤٢
المطلب الثاني : النخبة السياسية	٤٤
المطلب الثالث : الهوية الاجتماعية	٤٩
المبحث الثالث : القوى السياسية المؤثرة	٥٤
أولا : السلطة التنفيذية	٥٤
ثانياً : السلطة التشريعية	٥٩
ثالثا : المؤسسة العسكرية	٦٠
رابعا : الأحزاب السياسية	٦٥
خامسا : جماعات المصالح	٦٧
سادسا : الرأي العام و وسائل الإعلام	٦٨
سابعا : الطرق و الجماعات الدينية	٦٩
الفصل الثاني : أثر البيئة الخارجية على الدور الإقليمي التركي	
المبحث الأول : البيئة الإقليمية	٧٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المطلب الأول : مشروع النظام الشرق أوسطي المقترح ٧٠
المطلب الثاني : تركيا و الترتيبات الشرق أوسطية ٧٦
المطلب الثالث : تركيا و العلاقات مع بعض القوى الإقليمية ٨٥
أولا : العلاقات التركية المصرية ٨٥
ثانيا : العلاقات التركية الإيرانية ٨٧
ثالثا : العلاقات التركية الإسرائيلية ٩١
المبحث الثاني : البيئة الدولية ٩٦
المطلب الأول : التغير في بيئة النظام الدولي ٩٦
المطلب الثاني : تفاعل تركيا مع البيئة الدولية الراهنة ١٠١
المطلب الثالث : تركيا و العلاقات مع القوى العظمى ١٠٧
أولا : العلاقات التركية الأمريكية ١٠٧
ثانيا : العلاقات التركية الأوروبية ١١٣ -
ثالثا : العلاقات التركية الروسية ١١٨
الفصل الثالث : المحور السياسي/ الأمني للدور الإقليمي التركي
المبحث الأول : الموقف السياسي التركي تجاه أزمة الخليج الثانية جوانبه ونتائجه ١٢١
أولا : محددات الموقف السياسي التركي من أزمة الخليج الثانية ١٢١
ثانيا : الموقف السياسي التركي من الأزمة ١٢٤
المبحث الثاني : دور الأكراد والتركمان في السياسة التركية تجاه العراق و سوريا ١٣٧
أولا: السياسة التركية تجاه العراق ١٣٧
١-دور تركيا كحامي الأكراد في العراق ١٤٠
٢-دور تركيا كوسيط بين الفصائل الكردية العراقية ١٤٦
٣-دور تركيا كغاز لشمال العراق ١٤٩
ثانيا:السياسة التركية إزاء التركمان في العراق ١٥٦
ثالثا: تأثير المسألة الكردية في سياسة تركيا تجاه سوريا ١٦٩
أولا: المفهوم الأمني التركي ١٦٩
ثانيا:عوامل تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات ١٧٣
١- المشكلات التركية الداخلية ١٧٣
٢-المشكلات الخارجية التركية ١٧٤
ثالثا: طبيعة التحالف التركي الإسرائيلي واهم مجالاته ١٧٨
١-التعاون التركي الإسرائيلي في الصناعات و المشروعات العسكرية المشتركة ١٧٨
٢-التعاون بين القوات الجوية و البحرية و المناورات التركية الإسرائيلية ١٧٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رابعا : أهمية التحالف مع إسرائيل و مزاياه بالنسبة لتركيا ١٨٥
خامسا : مخاطر و تهديدات التحالف التركي الإسرائيلي للأمن القومي العربي ١٨٥
الفصل الرابع: المحور الاقتصادي/التنموي للدور الإقليمي التركي
المبحث الأول : السياسة المائية التركية و المشروعات التركية المائية الإقليمية
التركية في منطقة الشرق الأوسط ١٨٨
أولا: الوضع المائي في تركيا و سوريا و العراق ١٨٩
ثانيا: منطلقات السياسة التركية تجاه المشكلة المائية ١٩٢
ثالثا: المشروعات المائية التركية و تأثيرها على العراق و سوريا:مشروع الغاب ٢٠١
رابعا: مشروعات تركيا للتعاون المائي الإقليمي في الشرق الأوسط ٢٠٨
١-تركيا و مشروع أنابيب السلام ٢٠٨
٢-تركيا و المبادرات المائية بعد حرب الخليج الثانية ٢١٢
٣-تركيا و مبادرة بيع المياه إلى إسرائيل ٢١٣
المبحث الثاني : تركيا و الاعتماد المتبادل مع الشرق الأوسط ٢٢٠
١-العلاقات التجارية بين تركية و دول المنطقة ٢٢٠
أولا: العلاقات التجارية العربية التركية ٢٢٠
ثانيا: العلاقات التجارية الإيرانية التركية ٢٢٧
ثالثا" العلاقات التجارية الإسرائيلية التركية ٢٢٨
٢- شركات المقاولات التركية ٢٢٩
٣- العمالة التركية ٢٣٠
٤-الاستثمارات العربية في تركيا ٢٣٢
٥-المنح و المعونات العربية لتركيا ٢٣٣
٦-التعاون في مجال التصنيع ٢٣٣
٧-التعاون في مجال الطاقة ٢٣٤
٨-التعاون في مجال السياحة ٢٣٨
الخاتمة ٢٤٠
قائمة المصادر ٢٤٩
الملخص باللغة الإنجليزية ٢٦٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
رقم (١) : مقارنة عددية للأسلحة المختلفة بدول الشرق الأوسط	٣٧
رقم(٢) : نسبة الإنفاق العسكري إلى الإنفاق العام الحكومي في الفترة ١٩٩١-١٩٩٦	٣٨
رقم (٣) :القوميات في تركيا	٤٣
رقم (٤) : الأحزاب السياسية المتداولة للسلطة ١٩٨٣-١٩٩٩	٦٥
رقم (٥) : تطور الاحتياجات التركية المائية الحالية و المستقبلية	١٨٨
رقم (٦) : العناصر الأساسية لمشروع جنوب شرقي الأناضول	٢٠٢
رقم (٧) :طاقة مشروع مياه السلام	٢٠٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص

الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة

إعداد

عماد عبد الرحيم خضر الضميري

المشرف

الدكتور ذياب مخادمة

تناولت هذه الدراسة الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، هادفة إلى تشخيص العناصر والتفاعلات البنيوية والوظيفية، وتحليل أبعاد ومستويات الدور المختلفة واستقراء معطياته وبناء رؤية واقعية لملامحه وطبيعته. وقد اعتمدت الدراسة في جهودها لإنجاز هذه الأهداف بشكل رئيسي على مفهوم الدور القومي في السياسة الخارجية إلى جانب منهج تحليل النظم ، وقد تجسد تطبيق ذلك في تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول تمثل على التوالي: البيئة الداخلية، والبيئة الخارجية ،و المحور السياسي/ الأمني للدور، والمحور الاقتصادي/ التنموي للدور. وقد أمكن من خلال ذلك التعرف على الدور التركي في المنطقة بعد الحرب الباردة و تأثيره السلبي على الأمن القومي العربي، وبيان مدى تأثير مجمل ذلك بالحقائق التيّ برزت في أعقاب حرب الخليج الثانية وظهور النظام الدولي الراهن. وقد انتهت هذه الدراسة إلى نتائج عديدة من أهمها أن الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط يرتبط بصورة كبيرة بحقائق الهيمنة الأمريكية على البيئة الدولية ومدى النجاح في عملية التسوية السلمية وبطبيعة العامل العسكري و الاقتصادي وتطورات البيئة الداخلية التركية، وان هذا الدور نجح في التعامل مع المنطقة بصورة ثنائية، واستطاع أن يفصل بين العلاقات الاقتصادية وعما يثيره من تهديدات سياسية و أمنية ، كما أنه من الصعوبة أن تمارس تركيا سياسة مستقلة إزاء المنطقة بعيداً عن تحالفها مع الغرب، إضافة إلى أن تركيا تحاول توظيف هذا الدور بالأساس للوصول إلى العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المقدمة:

مما لا شك فيه أن البيئة الإقليمية للدول (بما تشمله من بعد جغرافي، وعرقي، وتاريخي..) تلعب دوراً بارزاً في تشكيل مسار سياستها الخارجية، وتعد تركيا من أكثر النماذج التي تشكل بيئتها الإقليمية محدداً واضحا على سياستها الخارجية لما تكشفه هذه البيئة من مجالات واسعة للحركة والتأثير المتبادل. فنجد أن القوقاز يحدها من الشمال، والبلقان يحدها من الغرب، وآسيا الوسطى تحدها من الشرق، أما الشرق الأوسط فإنه إلى الجنوب منها، و تأتي هذه العوامل الجيوبوليتكية في مقدمة المؤثرات على سياسة تركيا الخارجية.

أما على الصعيد "الشرق أوسطي" فقد اتسم الدور التركي بوجه عام بعدم القدرة على فرض إرادته او المشاركة في صنع القرارات الخاصة بالمنطقة، ، حيث لم تلق المحاولات التركية الرامية إلى الخروج من هذا الوضع خلال العقود المنصرمة أي تجاوب مباشر مع الدول المجاورة لا بل، أثار أحيانا ردود فعل سلبية بسبب فقدان الثقة المتبادلة في ضوء ثقل وطأة العامل التاريخي. وعلى الجانب الآخر كانت تركيا تتقرب إلى المنطقة عند حدوث تناقضات إقليمية تمس المصالح الوطنية للطرفين او عندما يقع تصدعاً مهماً بدا سطحيا ومؤقتاً في علاقاتهما مع الغرب خصوصاً أن أهمية تركيا أخذت تتحدد في ضوء اعتبارات الأمن الأوروبي بما أضفى عليها عدم القدرة على تكييف سياسات إيجابية نحو دول الشرق الأوسط بما يجعل فيها دولة شرق أوسطية، ولذا غدت تبحث عن إطار إقليمي تشارك في علاقاته.

وفي ظل التغيرات العميقة في النظام الدولي بانتهاء الحرب الباردة وانهيار المنظومة الاشتراكية في نهاية اعقد الثمانينات، والتطورات اللاحقة في منطقة الشرق الأوسط، بما أفرزته حرب الخليج الثانية وتطورات عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي مع بدايات عقد التسعينات، وجدت السياسة التركية نفسها في قلب التطورات "الشرق أوسطية" ومعنية مباشرة بما يجري إلى الجنوب من حدودها، مما توجب عليها تكييف سياستها الخارجية بصورة تلائم الواقع الدولي والإقليمي معاً وذلك بهدف تفعيل موقعها في النظام الإقليمي الشرق أوسطي الجديد المزمع إقامته.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على طبيعة الدور الإقليمي التركي وتطوراته في جوانبه السياسية والاقتصادية والأمنية إزاء منطقة الشرق الأوسط، وذلك في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية المستجدة في عقد التسعينات، والتي شكلت بداية تحول جذري في النمط العام الذي اتسمت

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

به سياسة تركيا إزاء المنطقة منذ منتصف السبعينات مع الأخذ بعين الاعتبار تحليل البيئة الخارجية والبيئة الداخلية التي تعيشها تركيا.

فرضيات الدراسة:

تتحد الفرضيات التي تسعى الدراسة إلى اختبارها في الآتي:-

١- هناك علاقة ايجابية بين طبيعة الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط وبين التوجه الغربي الطابع لسياستها.

٢- هناك علاقة عكسية بين التغيّر الذي يطرأ على صناع القرار السياسي في تركيا وبين ثبات المصالح الوطنية لها في منطقة الشرق الأوسط.

٣- كلما تعقدت الأوضاع الاقتصادية داخل تركيا، زاد حماسها في التوجه نحو سياسة إقليمية نشطة في الشرق الأوسط.

٤- هناك علاقة عكسية بين التطور ا لإيجابي في العلاقات التركية الإسرائيلية وبين تعزيز تركيا لدورها في المنطقة.

٥- التوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي سيزيد من فرص الدور التركي في الشرق الأوسط.

أهمية الدراسة:

تبدو أهمية الدراسة من طبيعة التحليل المتبع في تناول فصول الدراسة حيث ستتم من منظور مصلحة دولة إقليمية مجاورة تتمتع بموقع جغرافي هام في السياسة الدولية، أضفى عليها حضوراً وقدرة على التأثير في منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً وان تركيا تحتل المرتبة ٣٤ في العالم من حيث المساحة والمرتبة ١٩ في العالم من حيث عدد السكان وتتمتع بقوة عسكرية ضخمة، بالإضافة إلى عضويتها في حلف شمال الأطلسي وتكمن الأهمية أيضاً، من أن الدور الذي تؤديه تركيا في المنطقة يأتي تحقيقاً لمصالحها وزيادة لنفوذها/ ووزنها الإقليمي إلى جانب مصالح خارجية تتعلق بالتحالف الغربي خصوصاً وأن هذا الدور استمرت تركيا في ممارسته في فترة الحرب الباردة والتي شهدت تطوراً ملحوظاً في علاقات تركيا مع المنطقة، فضلاً عن أن هذا الدور يتم عبر عدة مسالك لعل من أبرزها ارتباطه بقضايا المياه والاقليات من ناحية، وتحويل المنطقة إلى نظام إقليمي شرق أوسطي سواء في إطار الترتيبات الأمنية أو المشروعات الاقتصادية الإقليمية لا سيما مشروع مياه السلام من ناحية أخرى.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فترة الدراسة:

يتحدد النطاق الزمني لهذه الدراسة في الفترة ما بين ١٩٩٠-١٩٩٩ أي في عقد التسعينات، الذي شهد العديد من الأحداث والتطورات التي كان لها انعكاسات على السياسة التركية بوجه عام وعلى سياستها تجاه الشرق الأوسط بوجه عام وعلى سياستها تجاه الشرق الأوسط بوجه خاص، فتطورات مثل انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي، وحرب الخليج الثانية دفعت العديد من الدول ومن ضمنها تركيا إلى إعادة رسم سياستها الخارجية وفق التطورات الجارية، ولا يمنع هذا التحديد الزمني من العودة إلى تطورات ذات صلة بالموضوع سابقة لعام ١٩٩٠ أو لاحقة لعام ١٩٩٩ مما يفيد في التعرف على أوجه الاستمرارية والتغير في هذه السياسة.

مصطلحات الدراسة:

سوف تأتي هذه الدراسة على عدد من المفاهيم وجد الباحث أنه من الضروري الإشارة إليها والتعريف بمدلولاتها، حيث تأخذ الدراسة بمفهوم **الدور القومي في السياسة الخارجية**، ويقصد بهذا المفهوم أدراك صناع السياسة الخارجية لوزن ولمواقع بلدانهم في النظام الدولي والإقليمي وسعيهم لتحديد وظيفتها و سلوكها الفعلي من خال طبيعة القرارات ودرجة الالتزامات الخارجية والأحكام والأنشطة المناسبة لدولهم وللأدوار التي ينبغي -إن كانت موجودة - أن تقوم بها على أسس ثابتة من النظام الدولي أو في النظم الإقليمية[١]. ويعتبر مفيوم الدور القومي أحد أطر التحليل للسياسة الخارجية للدولة، حيث يعد عنصرا من عناصر/ مكونات هذه السياسة والتي تشمل أيضا: توجهات السياسة الخارجية وأهدافها وسلوكياتها[٢]. وينبع الدور بالأساس من توجهات السياسة الخارجية ليقوم بتوجيه سلوك الدولة وليعكس أهدافها الداخلية والخارجية.

بمعنى أن الدور يمثل نمط سياسة خارجية مستمرة اكثر من عملية صنع قرار محدد من حيث الزمان و المكان ، حيث ركز الدور على سلوك الدولة الفعلي في المجال الخارجي .و تأسيسا عليه يشمل الدور الخارجي للدولة على أبعاد رئيسية : [٣]

١- تصور صانع السياسة الخارجية لمركز دولته في المجتمع الدولي و المجالات التي تتمتع بها بنفوذ على المستوى الدولي او الإقليمي و درجة النفوذ المتوقع.

---

(١) H K. Holsti. International politics: A framework for Analysis, 5th ed, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1988, P117.

(٢) Ibid . P98

(٣) محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ط٢، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص٤٨-٥٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- تصوره للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية لدولته و هي تتفاوت بين دوافع تعاونية (مثل دور الوساطة ، دور الحليف المخلص) او دوافع صراعية (دور المعادي للاستعمار).

٣- توقعاته لحجم التغيرات المحتملة في المجتمع الدولي ، فهناك أدوار تتضمن التغير الكلي للنظام الدولي (مثل دور تصدير الثورة)، و أدوار أخرى تنصرف إلى استمرار الوضع الراهن في هذا النظام (مثل دور رجل الشرطة).

بالإضافة إلى هذه الأبعاد التي يمكن ان نميز بين مختلف أدوار السياسة الخارجية انطلاقا من الخصائص التي يتميز بها الدور و هي :

١- لا يقتصر الدور على تصور صانع السياسة الخارجية له فحسب ، بل يمتد إلى كيفية ممارسته للسياسة الخارجية .

٢- يشتمل مفهوم الدور أيضا على تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته و الدور الذي يؤديه أعداؤه.

٣- تلعب الدولة اكثر من دور في آن واحد (مثل دور المستقل النشيط ، دور صانع السلام ، دور المتعاون الإقليمي).

٤- تلعب الدولة دورا معينا على المستوى الدولي و دورا آخر على المستوى الاقليمي (مثل دور التابع و دور القائد).

وتأسيسا عليه، فان هناك علاقة تفاعل بين مستوى دور الدولة على الصعيد الخارجي (فاعل، متوسط/ قليل الفاعلية، سلبي) ومتغيراتها الموضوعية والمجتمعية.وهذه المتغيرات تشكل القدرات القومية للدولة والتي بدورها تشكل المقومات الأساسية للدور وهي تحدد طبيعة القوة والقدرة التي في ضوئها يدرك صناع السياسة الخارجية تحقيق غايات سياستهم الخارجية بإنجاز الدور الإقليمي والدولي. وتتوقف عملية تحديد مستوى الدور الإقليمي وفاعليته والذي تمارسه قوة إقليمية ما على متغيرات أساسية أبرزها:

٥٢٥١٧٣

١-المتغيرات الداخلية وتأثيرها سلبا أو ايجابا على قوة الدولة.

٢-المتغيرات الخارجية حيث تتحدد مستويات الاستجابة لها على طبيعة الحاجات ومدى هذه الحاجات.

٣-إدراك صناع السياسة الخارجية لطبيعة العلاقات بين المتغيرات الخارجية والداخلية.

٤-العلاقة بين الدور الإقليمي لقوة إقليمية ما، والقوى الدولية التي تستند إليها وفقا لمفهوم المصالح المشتركة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لذلك فان الحديث عن دور إقليمي مستقل للقوى الإقليمية من دون معنى عندما يتم عزله عن تأثير المتغير الخارجي[١]. وفي هذا السياق، يأتي الدور الإقليمي في ضوء مرتبة الدولة ومنزلتها ضمن الطبقات الإقليمية، ذلك أن تنوع مراتب القوة السياسية يسمح بوجود الدوائر المتتابعة في داخل النظام الإقليمي بحيث يعبر النظام الإقليمي من حيث الواقع عن نوع التصاعد القيادي ليصل إلى القمة حيث تتمركز الدولة القائد[٢].و انطلاقا من هذا المفهوم ، تتعدد أدوار السياسة الخارجية للدولة و التي قد تشمل : المستقل النشيط ، الوسيط ، الجسر ، النموذج ، القائد الإقليمي .

كما تأخذ الدراسة أيضا بمفهوم **الشرق الأوسط**، الذي يندرج ضمن المفاهيم التي تتميز بغلبة الطابع الأيديولوجي، وقد كثر الاضطراب في تحديد نطاق هذا المفهوم كإطار جغرافي عند الباحثين والدارسين، وان كانت اغلب التعريفات تتفق على أن مصر والعراق وسوريا ولبنان والأردن و فلسطين تمثل قلب النظام الشرق أوسطي وبالتالي مفهوم الشرق الأوسط[٣] ويعود مصدر هذا الاضطراب في الأساس إلى غياب معيار موضوعي لتحديد نطاق النظام الإقليمي الشرق أوسطي ، وأيضا أن مفهوم الشرق الأوسط أصلا ليست له دلالة جغرافية أو تاريخية و إنما هو تعبير استراتيجي، مصطلح سياسي، يرتبط بتخطيط الدول الكبرى لمشاكل الأمن والدفاع في العالم.ورغم أهمية أدراك المخاطر الكامنة في إدراج المنطقة العربية في إطار نظام إقليمي شرق أوسطي، تعتمد هذه الدراسة على هذا المفهوم لأن التحليل يتم من منظور دولة مجاورة وتصوراتها لما يمكن أن تؤديه من دور في المنطقة ولذا فان الدراسة تستخدم هذا المصطلح للدلالة على منطقة جغرافية تضم في نطاقها جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية إضافة إلى إسرائيل وإيران كدول جوار جغرافي فضلا عن تركيا محل الدراسة.

هدف الدراسة

يتمثل هذا الدراسة في محاولة التعرف على دور تركيا في منطقة الشرق الأوسط ، وتوضيح اتجاهات هذا على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية في عقد التسعينات، و ماهية قضاياه سواء كانت ذات طبيعة ثنائية أو متعددة الاطراف، وما يتطلبه ذلك من ضرورة توضيح جملة العوامل

---

(١) ربيع، اخوار العربي- الأوروبي ومنطلق التعامل الدولي والإقليمي، ص١٥٣.

(٢) المرجع نفسه، ص١٥٦.

(٣) انظر هذه التعريفات في، جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، ص٢١-٢٩، ومعين حداد، مفهوم الشرق أوسطية بين الجغرافيا والجيوبولتيكا، ص٤٢-٤٣، وعبد المنعم سعيد الإقليمية في الشرق الأوسط نحو مفهوم جديد ص٦٢، ممدوح شوقي، الشرق أوسطية بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية، ص١٢٦ سيار الجميل، المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم، ص١٣-١٤.
Encyclopedia Americana, U.S.A. 1989, Vol. 13, P36,Vol 19, P.71. Encyclopedia Britannia, U.S.A. 1971,Vol.15,P.407-408.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الداخلية والخارجية المؤثرة في هذه السياسة إضافة إلى التعرف على طبيعة أهداف و مقومات و مبررات هذا الدور.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت الدور التركي وذلك من جوانبها المتعددة ويمكن أن نورد منها:

١-دراسة محمد نور بعنوان" الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية "[١]: تقدم الدراسة وصفاً للعلاقات التركية- الشرق أوسطية خلال فترة الحرب الباردة، مع إلقاء نظرة على بعض القضايا محل التوتر بين تركيا والمنطقة متناولا المسألة الفلسطينية- الإسرائيلية، والاسكندرونة ، والموصل والمياه، ثم يشخص الجانب التجاري والسياسي لهذه العلاقات خلال حرب الخليج الأولى، ويتناول الموقف الذي التزمت به تركيا أثناء حرب الخليج الثانية وأهدافه ودواعيه ونتائجه، ثم يقدم إطاراً لمستقبل السياسة التركية من خلال تأثرها بالتحولات ضمن الإطار الدولي، محدداً الأهداف التركية ودواعي تعاونها مع المنطقة.وقد أغفلت هذه الدراسة على تناول المسألة الكردية كمسألة جوهرية في ممارسات السياسة الخارجية و الداخلية التركية ، و لم توضح طبيعة العلاقات التجارية و الاقتصادية مع المنطقة بعد حرب الخليج الثانية ، كما لم تفسر موقف تركيا الداعم للسلام في الشرق الأوسط ، إضافة إلى إغفالها لمحاور السياسة التركية تجاه المنطقة بعد الخليج.

٢- دراسة جلال معوض بعنوان "صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية- التركية" [٢]: تناولت عملية صنع القرار في تركيا من حيث إطارها القانوني والدستوري وإطارها الفعلي الديناميكي المرتب د بدور القيادة والنخبة السياسية والقوى الأخرى المؤثرة كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح والمؤسسة العسكرية والرأي العام ووسائل الإعلام والمؤسسة الدينية الرسمية والطرق الإسلامية، إضافة إلى بحث مشكلات البيئة الداخلية والخارجية لتركيا وآثارها في علاقاتها الخارجية ولا سيما مع البلدان العربية. وقد أغفلت هذه الدراسة على تناول المتغيرات الداخلية بجانبيها الموضوعية و المجتمعية ، إضافة إلى إغفالها عن تناول الموقف السياسي التركي من حرب الخليج و جوانبه و تداعياته ، فضلا عن مدى تأثر السياسة التركية بتحولات البيئة الدولية مع نهاية الحرب الباردة و الموقف التركي من التسوية السلمية .

---

(١) محمد نور الدين، الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية. العرب والأتراك في عالم متغير، مبشال نوفل (محرر)، ط١، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية والتوثيق، بيروت، ١٩٩٣.

(٢) جلال معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣-دراسة أرسين كلايجوغلو بعنوان" السياسة الخارجية التركية والأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط" [١]: تركز هذه الدراسة على توجه السياسة الخارجية التركية نحو الشرق الأوسط في التسعينات خصوصا المسألة التركية والمياه، من خلال بحثها للإطار التاريخي للتوجه التركي نحو الشرق الأوسط، وعرض المجموعة المبادئ التي اتبعتها تركيا تجاه الشرق الأوسط.غير ان الدراسة أغفلت تناول تصورات تركيا للمشروع الشرق أوسطي و للترتيبات الاقتصادية و الأمنية في الشرق الأوسط ضمن هذا المشروع ، و أغفلت عن توضيح التعاون العسكري التركي الإسرائيلي ، و لم تتناول علاقات تركيا مع الدول الإقليمية المعنية او مع الغرب و تحديدا مع الولايات المتحدة و أوروبا.

٤- Sabri Sayari , Turkey and The Middle East In 1990s[٢] : و قد ذهبت الدراسة للحديث عن تخلي تركيا عن سياستها الانكفائية في الشرق الأوسط بهدف القيام بدور إقليمي اكثر فاعلية مع نهاية الحرب الباردة و حرب الخليج ، ثم تركز على المسألة الكردية كمسألة مفصلية في مهام السياسة الخارجية و الداخلية التركية و مساهمة ذلك بتوقيع تركيا اتفاقية عسكرية مع إسرائيل . ثم تشخص الموقف التركي الداعم لعملية السلام في الشرق الأوسط ، و يربط ما بين القوة الانتخابية المتعاظمة للإسلاميين وبين تكريس حقبة جديدة في سياسة تركيا الشرق أوسطية .و يؤخذ على هذه الدراسة ابتعادها عن تشخيص حقائق المسألة المائية و تطورات علاقات الاعتماد المتبادل في إطار سياسة تركيا تجاه الشرق الأوسط ، و لم تفسر تأثير البيئة الداخلية بمتغيراتها المختلفة على هذه الساسة ، كما أغفلت توضيح دور علاقاتها مع الولايات المتحدة و الغرب كمحدد خارجي .

وتتميز هذه الدراسة من سابقاتها في كونها تركز على التناول المنهجي في تحليل الظاهرة محل الدراسة ومجالات التعاون من أبعاده السياسية والاقتصادية والأمنية ومدى تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية المكونة للدور التركي والأمور المثيرة للخلاف ووجهات النظر المتقاربة للجانبين حيالها.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة بالأساس لاختبار فرضياتها على منهج تحليل النظم الذي يدور حول مفهوم مركزي هو النظام باعتباره وحدة التحليل الرئيسية. و يقصد بالنظام:مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي ترتبط فيما بينها وظيفيا بشكل منتظم بما يتضمنه ذلك من تفاعل و اعتماد متبادل (التغير في عنصر أو جزء ما يؤثر على بقية العناصر و الأجزاء).

---

[١] ارسين كلايجوغلو، السياسة الخارجية التركية، والأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط، المستقبل العربي، السنة ٢١، العدد ٢٤١، بيروت، نيسان/ أبريل، ١٩٩٩، ص٣٧-٤٨.

[2] Sabri Sayari , Turkey and the Middle East In 1990s , Journal of Palestin Studies , xxvi,No.3,spring ,1997,p44-55.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و يعد ديفيد ايستون رائد التحليل النظمي للحياة السياسية، و قد قدم إطارا لتحليل النظام السياسي باعتباره دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدأ بالمدخلات و تنتهي بالمخرجات مع قيام عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين المدخلات والمخرجات.

و فيما يتعلق بحقل السياسة الخارجية ، فقد تأثر العديد من دارسي هذا الحقل (هولستي، بريشر) بالمنطلقات العامة لنموذج ايستون في التحليل النظمي ، بحيث ذهب هؤلاء إلى دراسة و تفسير السلوك السياسي الخارجي نظميا. بمعنى انه تم التعامل مع السياسة الخارجية للدولة باعتبارها نظاما يتحرك بموجب التفاعل بين مجموعة من الأجزاء وظيفيا إلى درجة الاعتماد المتبادل .و ينجز هذا النظام (نظام سياسة خارجية)وظيفة أساسية هي اتخاذ القرارات السياسية الخارجية و تنفيذها تحقيقا للأهداف التي يطمح أليها .و تحرك نظام السياسة الخارجية ضمن إطار بيئة مركبة تشمل بيئة داخلية و بيئة خارجية و تجسد هذه البيئة مجمل الظروف التي تحيط بهذا النظام في لحظة ما.

و يذهب دعاة التحليل النظمي في السياسة الخارجية إلى دراسة السلوك الخارجي انطلاقا من أربعة مفاهيم أساسية لها تأثيرها على مجمل السياسة الخارجية وهي :

١. المدخلات : وهي العناصر(المطالب) التي تتلقاها الظاهرة السياسية و تدفعها باتجاه الحركة و تتبع بالأساس من البيئة الداخلية و الخارجية.
٢. التحويل:و هي عملية تشير إلى درجة استيعاب عناصر المدخلات ليتم تحويلها إلى مخرجات.
٣. المخرجات: و هي مدى الاستجابة الفعلية أو المتوقعة للمدخلات و يتم التعبير عنها بمجموعة من القرارات أو المواقف (إيجابية-سلبية-رمزية)
٤. التغذية الاسترجاعية و هي الانعكاسات و ردود الفعل التي تنتج عن المخرجات و تعود مرة أخرى على هيئة مدخلات جديدة.

و تترابط هذه المفاهيم مع بعضها على النحو التالي :

١. هناك علاقة مباشرة بين المدخلات و المخرجات، لان السياسة الخارجية محصلة لمجمل المتغيرات الداخلية و الخارجية المؤثرة فيها.
٢. للمدخلات علاقة وطيدة بعملية السياسة الخارجية المرتبطة بالتحويل، فمن خلالها يصار إلى تحديد شكل عملية الرد على مدخلات السياسة الخارجية.
٣. ترتبط عملية السياسة الخارجية بالمخرجات باعتبار أنها تترجم هذه العمليات (القرارات /المواقف) إلى واقع ملموس سواء داخليا أو في سلوك الدول الأخرى.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و اعتمادا على ما تقدم ، فإن الدراسة تأخذ بالمعنى التالي لمنهج تحليل النظم:

*المدخلات : متغيرات البيئة الداخلية (متغيرات : الجغرافيا السياسية، الاقتصادي ، العسكري ، السكاني ، الهوية الاجتماعية ..) و البيئة الخارجية(البيئة الإقليمية ، و الدولية)

*التفاعلات: تصورات صانع القرار السياسي للدور التركي و مرتكزاته في الشرق الأوسط.

*المخرجات: السلوك الفعلي للسياسة التركية(إيجابا أو سلبا) في منطقة الشرق الأوسط.(دورها في إنشاء الأحلاف ، أو في الحوار السياسي السلمي ، أو تعزيز ترتيبات اقتصادية).

*التغذية الاسترجاعية: مدى اتساق السلوك الخارجي التركي في الشرق الأوسط مع تصورات صانعي القرار السياسي .

محتويات الدراسة:

تقع هذه الدراسة في أربعة فصول أساسية يتناول الفصل الأول منها محددات البيئة الداخلية التركية وذلك عبر تقديم عرض تحليلي للمتغيرات الموضوعية والمتغيرات المجتمعية إلى جانب القوى المؤثرة في صنع القرار السياسي الخارجي التركي، ويعرض الفصل الثاني ابرز المحددات في البيئة الخارجية التركية عبر إطارين: إقليمي و دولي، وذلك ليتم إبراز تأثيرات هذه البيئة بصورة ملموسة، ويُظهر الفصل الثالث طبيعة القضايا ذات البعد السياسي والبعد الأمني والتي مارسها أو يُمارسها الدور التركي في المنطقة سواء في أزمة الخليج الثانية أو في المسألة الكردية إلى جانب تعاونها العسكري مع إسرائيل، أما الفصل الرابع فيو يعرض القضايا ذات البعد الاقتصادي والبعد التنموي عبر تقديم توضيح شامل لطبيعة علاقات الاعتماد المتبادل والمسألة المائية في السياسة التركية إزاء منطقة الشرق الأوسط.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مدخل تمهيدي

الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط في الفترة (١٩٢٣ - ١٩٨٨)

يهدف هذا المدخل إلى الإطلالة على الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط منذ تأسيس الدولة التركية وحتى نهاية الثمانينات، فضلا عن مناقشة حجم هذا الدور وطبيعته من حيث دخوله في تصرفات صراعية أو تعاونية أو تنافسية، والتعرف على أسس هذا الدور والعوامل التي أثرت في زيادة أو تقليل زخمه، للوقوف على السمات التي لازمت الدور التركي في هذه الفترة ومدى استمرارها في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة.

المرحلة الأولى : فترة تأسيس الدولة التركية - نهاية الثلاثينات :

عاشت تركيا حالة مشينة بعيد الحرب العالمية الأولى، بأن جزء إقليمها "الأناضول" بين الدول الغربية (فرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا، واليونان) وأصبحت بذلك "دولة هشة لا أهمية لها، تضم مناطق قليلة في الأناضول وليس لها غير منفذ واحد على بحر إيجه"[١] . ولتغيير هذا الواقع قاد مصطفى كمال حربا وطنية تحريرية (١٩١٩-١٩٢٢). وبانتهاء هذه الحرب أعلنت تركيا جمهورية علمانية ورسمت حدودها وفق معاهدة لوزان في ١٩٢٣/١٠/٢٩. وقد ذهب النظام الجديد إلى إقامة هيكل اجتماعي وسياسي معاصر يتناغم بالضرورة مع النسق الغربي[٢] , تكون معه تركيا دولة صناعية- حديثة، و علمانية- أوروبية التوجه تمتد على إقليم الأناضول وحده، متخلية بذلك عن كافة حقوقها في ممتلكاتها السابقة في الدول العربية والبلقان[٣] . وارتبطت قاعدة السياسة الخارجية التركية بالمبدأ الذي ينص بأن "حدود الدولة غير قابلة للتفاوض وثابتة غير قابلة للتغير وأنها لا تطمع في أي أرض من أراضي الأخرين"[٤]. ومن جانب أخر، أبدت السياسة الخارجية التركية تأثرا، منذ البداية، بمفهوم النخبة السياسة التركية للتهديد من قبل الدول المجاورة[٥]. كما رضخت لتأثيرات العامل الجغرافي بوقوعها على طرف ثلاث مناطق سياسية هامة؛ الاتحاد السوفيتي، وأوروبا، والشرق الأوسط وبذلك كان محكوما على السياسة التركية بألا تلعب دورا مؤثرا من الناحية الدولية. وقد أجمل "أتاتورك" أسس السياسة التركية في فترة بناء الجمهورية بـ "الصداقة مع كل أمة"، " السلام في الوطن والسلام خارج الوطن"، " فوق كل شيء الاعتماد على الذات لنحافظ على وجودنا "[٦].

---

[١] روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ص ١٠٣.

[٢] شاكماك، موقع تركيا في الخلف الأطلسي وأثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي، ص ١٠٣.

[٣] باروز، العلاقات الاسرائيلية التركية من منظور الجدل بشأن الهوية التركية، ص ٥٤.

[٤] الداقوقي، صورة العرب لدى الأتراك، ص٤٣.

[٥] أرسين كلاسي أوغلو، السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط، ص٣٨.

[٦] الشقاقي، أبعاد ومشكلات السياسة الأمنية التركية، ص٣٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي هذا الإطار، شعرت النخبة السياسية بلزوم إقامة علاقات ثنائية مع الدول المجاورة على أسس ثابتة لتوفير الأمن الإقليمي لتركيا باعتبار أن قيام الجمهورية "كدولة قومية سيكون هشا دون أمن إقليمي كاف" [١] ، خاصة وأن الجمهورية التركية قد برزت نتيجة لحرب تحرير وطني شنت على جهات مختلفة في الداخل والخارج إضافة إلى مجاورتها للدول الأوروبية التي استعمرتها. ومع وجود نزعة من الشك والريبة بخصوص نظرة الدول المجاورة لها، أخذ النظام السياسي التركي يتجه إلى تبني "سياسة انكفاء على الداخل" كمبدأ ثابت في توجهاته الخارجية،مما زاد من هامشية تركيا الجغرافية. غير أن "مبدأ الانكفائية" قصد منه بالأساس الانفتاح على الغرب واقتباس قيمه مع الانكفاء عن قضايا الشرق الأوسط بحيث لم تعد تركيا تعتبر نفسها جزء من هذه المنطقة التي لها روابط تاريخية وجغرافية معها[٢]،إذا علمنا أن عمليتا التغريب والتحديث واللتان هما من أسس النظام الجمهوري تتطلبان أن يظل مستوى التفاعل مع الشرق الأوسط في حده الأدنى[٣]. وباستثناء العلاقات الدبلوماسية والزيارات المتبادلة المحدودتين لم يسطر أي تعاون سياسي أو ثقافي على نطاق واسع بين تركيا والمنطقة. ويعود ذلك إلى الانشغال في فترة العشرينات والثلاثينات بالمشكلات التي أسفرت عنها الحرب العالمية الأولى، فتركيا ركزت اهتمامها على مشكلاتها الداخلية بخوض حرب تحرير ضد الاستعمار واختيار سياسة تغريبية غير مبالية بمحيطها الإسلامي، والعرب انشغلوا في تشييد ايدولوجيا المناهضة للاستعمار والتخلص من السيطرة الفرنسية والبريطانية وتطورات الحركة الصهيونية في فلسطين[٤] ، كما أن أتاتورك لم يكن ينظر إلى العرب باعتبارهم أمة واحدة (كيان واحد) بل كيانات وطنية، إلى جانب وجود عدد قليل من الدول المستقلة (العراق، مصر) والتي يمكن إقامة علاقات معها،فضلا أن هذه الدول لم تكن تتمتع باستقلال كامل بحيث كان جيران تركيا على الحدود الجنوبية من حيث الواقع هم عرب، أما من الناحية القانونية هم فرنسيين وبريطانيين[٥]، إضافة إلى ظهور مشكلتي الموصل والاسكندرونة وردود الفعل العربية السلبية على إلغاء الخلافة[٦].

والواقع نجد أن تركيا حاولت دعم مشروع منح الاستقلال للدول العربية غير أن جهودها لم تلاقي نجاحا، وإن كان من الطبيعي أن ينمو هذا المنحى لأمرين؛ لأن تركيا أرادت أن

---

(١) نوفل، دور تركيا الإقليمي وتحولات البيئة الجيوسياسية ، ص١٧.

(٢) Ali L.Karaosmnoglu,Turkeys Security and Middle East . Foreign Affairs.Vol.62,No.1,Fall 1983, p.162

(٣) نور الدين، الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية، ص١١٧.

(٤) الداقوقي، نحو خطة جديدة للتحرك على المستوى الإعلامي و التربوي، ص٥٢٥.

(٥) نور الدين، العلاقات العربية التركية في عهد أتاتورك، ص٨٧-٨٩ – ٩٣-٩٤.

(٦) جونلو بول، تركيا والشرق الأوسط، ص٢٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تحمي استقلالها من الاستعمار بعد الحرب العالمية الأولى، كما أنها لم تكن تريد وجود القوى الكبرى في الشرق الأوسط وذلك من أجل حماية أمنها القومي[١].

المرحلة الثانية : الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية- نهاية عقد الخمسينات :

خلال الحرب العالمية الثانية تحسنت علاقات تركيا مع المنطقة نسبيا، حيث تعاطفت تركيا مع حركات الاستقلال الوطني العربية. وفي أعقاب الحرب، سعت تركيا والدول العربية المستقلة آنذاك في تطوير العلاقات الثنائية والتي توثقت بصفة خاصة مع العراق والأردن كما اعترفت تركيا بدولة لبنان الجديدة. وهكذا كانت علاقات تركيا مع منطقة الشرق الأوسط تمر بمناخ ودي نسبيا حيث لم يكن "العامل الغربي قد أصبح عنصرا تقسيما في هذه العلاقات"[٢] . وساندت تركيا الجانب العربي مع بدايات طرح القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، ففي لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين أيدت تركيا منح فلسطين الاستقلال الكامل وكانت ضمن الثلاثة عشرة دولة التي صوتت في ١٩٤٧/١١/٢٩ ضد قرار التقسيم رقم ١٨١، مرتكزة على سياسة دعم مبدأ تقرير المصير[٣]. ومن جانب آخر مرت السياسة الخارجية التركية بنقطة تحول على أثر النتائج التي أسفرت عنها الحرب العالمية الثانية ، حيث برز الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى ومحاولته للسيطرة على المضائق التركية و مطالبته بضم أراض تركية (إقليمي "كراس وادرنان" في الشرق والتي تنازل الاتحاد السوفيتي عنها لتركيا ١٩٢١ بموجب معاهدة الصداقة بينهما،) وضاعف ذلك هيمنة السوفيت على أوروبا الشرقية بحيث أصبحت تركيا في أزمة استراتيجية بتطويقها غربا وشرقا وشمالا من دول شيوعية [٤] ، إضافة إلى نشوب الحرب الباردة التي بدأت قضاياها في التوتر وشمولها لمناطق مجاورة لتركيا في إيران واليونان وأوروبا الشرقية[٥] ، فضلا عن بروز التيار القومي العربي الوحدوي تدريجيا بعد الحرب وارتباط هذا التيار بحركة عدم الانحياز التي خرجت في هذه الفترة من النفوذ الغربي واقتربت من الاتحاد السوفيتي بخاصة مع عقد مصر لصفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥.

---

[١] انظر كلمة وحيد حلف أوغلو في افتتاح ندوة العلاقات العربية التركية : حوار مستقبلي ، ص١٩.

[٢] شاكماك، مرجع سابق ،ص١٠٤.

[٣] نور الدين، الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية، ص١١٨.

[4] Suha Bolukbasi, Behind The Turkish-Israeli Alliance: A Turkish View, Journal of Palestine studies xxix, No.1. Autumn 1999, P22.

[٥] الشقاقي، مرجع سابق، ص٣٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعسكرية ،كما تم ادخال تركيا في خطة مارشال لبناء وانعاش الاقتصاد الأوروبي،وأصبحت تركيا عضوا في مجلس أوروبا في آب/أغسطس١٩٤٩ثم مشاركتها في الحرب الكورية ١٩٥ [١]. وبانضمامها إلى حلف الأطلسي كعضو كامل في عام ١٩٥٢ أصبح ارتباط السياسة الخارجية التركية بالغرب أمرا حتميا. وبذلك أصبح العنصر الغربي كمؤثر في تشكيل سياسة تركيا تجاه الشرق الأوسط. حيث عمدت إلى إقامة علاقات وتحالفات إقليمية موالية للغرب ومعادية للاتحاد السوفيتي وحركة القومية العربية، وأسفر ذلك عن اعتراف تركيا بإسرائيل اعترافا واقعيا في مارس/آذار١٩٤٩ وقانونيا في كانون الثاني/يناير ١٩٥٠ وتم تبادل البعثات الدبلوماسية وعقد اتفاقية تجارية وسماح لليهود الأتراك بالهجرة إلى إسرائيل[٢]، و رأت تركيا في إسرائيل عنصر توازن مضاد للأطماع السوفيتية في محيطها الإقليمي الجنوبي ، وحليف محتمل في إطار المنظومة الأمنية والسياسية الغربية في الشرق الأوسط. وفي عام ١٩٥١ شاركت تركيا في إنشاء نظام دفاعي إقليمي باسم "منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط" لتقوم تركيا باستقطاب دول شرق أوسطية في إطاره. غير أن المشروع فشل بتأثير معارضة مصر له.

وبعد أن فقدت تركيا القدرة على التأثير في المنطقة على أساس أنها جزء منها، أخذت تنظر إليها من خلال الانحياز الغربي(التكيف مع الأهداف العامة لحلف الأطلسي) والصراع بين القطبين وأخرجت علاقتها مع المنطقة من الإطار السياسي الثنائي إلى الإطار الأمني الإقليمي باعتبارها عنصرا أساسيا في أي ترتيبات أمنية إقليمية في الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار، عمدت تركيا إلى توقيع اتفاقية حلف بغداد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥يضم بعض الدول العربية وإيران وباكستان و تركيا. وقد حقق الغرب انتصارا جزئيا بانضمام العراق إلى الحلف ولكنه في الوقت نفسه فشل في ضم أي دولة عربية أخرى إليه بتأثير من المواجهة العربية لهذا الحلف فضلا أنه- وعلى عكس أهداف الحلف - ساهم في تثبيت صورة سلبية على السياسة التركية وأوجد حالة من الاستقطاب داخل العالم العربي، وتزايد النفوذ السوفيتي في المنطقة[٣]. و ضاعف من ذلك وجود صورتين متناقضتين كليا لأوروبا، فما اعتبره العرب قوة استعمارية اعتبره الأتراك نموذجا للتحديث والعلمنة، وما دعا إليه التيار القومي العربي بالالتزام بفكرة عدم الانحياز والتعاون مع الاتحاد السوفيتي للحصول على الاستقلال ودعم مشاريع التنمية، اعتبرته تركيا العدو الأول مع انضمامها إلى حلف الأطلسي[٤]. وفي حين كان الصراع العربي الإسرائيلي يمثل الأولوية القصوى بالنسبة للعرب، أولت تركيا اهتمامها

---

(١) حيدري ، تركيا : دراسة في السياسة الخارجية منذ عام ١٩٤٥ ، ص١٥٣-١٥٤.

(٢) صفوة، موقف تركيا من قضية فلسطين، ص٩٣.

(٣) جونلوبول،مرجع سابق، ص٢٨. وهو تنظيم أمني إقليمي موال للغرب تلعب فيه تركيا دور فاعل وهدف الى الحد من النفوذ السوفيتي في المنطقة، وإيجاد روابط ما بين حلف شمال الأطلسي في الغرب وحلف جنوب شرق آسيا في الشرق

(٤) السماك، العلاقات العربية التركية حاضرها ومستقبلها، ص٨٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأكبر للترتيبات الدفاعية الغربية[١].و هكذا واجهت تركيا طوال النصف الثاني من الخمسينات مأزق في اتخاذ قراراتها السياسية في ما يتعلق بالشرق الأوسط. فامتنعت عن تأييد قرار عبد الناصر بتأميم قناة السويس[٢] ، واستجابتبحذر لتعرض مصر لعدوان ثلاثي في ١٩٥٦/١٠/٣٠، حيث استدعت وزيرها المفوض من تل أبيب " سيفكيت استنيالي" استجابة لضغوط الرأي العام التركي، وخشيتها التورط في مواقف حساسة خارج أراضيها، وسعيها للمحافظة على حلف بغداد [٣]. و بالرغم من ذلك أصبحت تركيا أكثر تدخلا في الشرق الأوسط ، ويرجع ذلك إلى حقيقة تزايد قلق تركيا من مضاعفات النشاط السوفيتي في المنطقة والتي عدته خطرا على أمنها القومي. وترتب على ذلك أن وافقت في آذار /مارس ١٩٥٧ على مشاركة الولايات المتحدة في التصدي" للأنشطة التخريبية في الشرق الأوسط" وكان المقصود بذلك الحد من امتداد التيار العربي الوحدوي إلى دول المشرق العربي[٤]. وبدأت تركيا في ممارسة هذا الدور بأن حشدت قواتها على حدودها مع سوريا للضغط على الأخيرة خصوصا مع تزايد الوجود السوفيتي اقتصاديا وعسكريا على أراضيها، واجتياحها تيار يطالب بالوحدة العربية مع مصر[٥]. وهي الوحدة التي لم تلبث أن أدت إلى قيام الثورة في العراق في ١٩٥٨/٧/١٤ وخروج العراق من حلف بغداد. وتم نقل مقر الحلف إلى أنقره مع تغير اسمه إلى الحلف المركزي، ومعها أصبحت تركيا أكثر تعرضا لهجوم الدول العربية[٦] . وأمام هذه التطورات اتجهت تركيا نحو إنشاء علاقة استراتيجية مع إسرائيل وإيران بتوقيع اتفاق "الرمح الثلاثي" في أب /أغسطس ١٩٥٨، بحيث مثل هذا الاتفاق مدى شكوك تركيا العميقة بالعالم العربي كله[٧]. لقد كانت الخمسينات فترة المواجهة بين تركيا وبعض الدول العربية بشكل عام، رغم وجود علاقات طيبة بينها وبين كل من الأردن والسعودية (اللتين كانتا أيضا في مواجهة مع التيار العربي الوحدوي).ففي هذه الفترة نجد أن تركيا تقف في صف فرنسا عند عرض المشكلة الجزائرية على الأمم المتحدة في عام١٩٥٨،كذلك سمحت تركيا بنقل القوات الأمريكية جوا من قاعدة إنجرليك في تركياللتدخل في لبنان عند قيام الأزمة اللبنانيةفي العام نفسه [٨]. إذن يمكن القول بأنه في أواخر عقد الخمسينات شعرت تركيا أنها أكثر عزلة في الشرق الأوسط نتيجة لمواقف بعض الدول العربية المعادية للغرب،

---

(١) حيدري، مرجع سابق، ص١٠٦.

(٢) Suha Bolukbasi, Op. Cit, P23.

(٣) صفوة ، مرجع سابق، ص٩٥.

(٤) حيدري، مرجع سابق، ص١٠٩-١١٠.

(٥) Suha Bolukbasi, Op. Cit, P24

(٦) فريد، محرر الندوة الدولية الثالثة (تركيا و العرب)، درهام انكلترا ١٤-١٥/١/١٩٨٢، ص١٥٩.

(٧) روبنس، مرجع سابق، ص ٩٧.

(٨) الأصفهاني، تركيا بين المطالب والواقع الدولي، ص٩٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتورط السياسة التركية في مهمة ربط المنطقة بالنظام الدفاع الغربي وموالاتها لإسرائيل إلى جانب تأييد كل من مصر وسوريا لنضال القبارصة اليونانيين[١].

المرحلة الثالثة : فترة الستينات

انتهت السياسة التركية النشطة في الشرق الأوسط مع سقوط حكومة الحزب الديمقراطي بانقلاب عسكري في ١٩٦٠/٥/٢٧ وقد فرض النظام الجديد حالة من العزلة على سياسته فيما يتعلق بالشرق الأوسط نتيجة -الحملات الدعائية السورية الداعية إلى إعادة لواء الأسكندرونة [٢] ، وتزعم عصمت أينونو الحكومة التركية الذي لم يكن متحمسا أصلا لمسيرة تطبيع العلاقات مع الشرق الأوسط ولكنه كان متحمسا للعلاقات مع الدول الغربية[٣].إلا أن أحداث الستينات حملت معها تغيرات مفاجئة ومهمة أثرت في السياسة التركية نحو المنطقة من ناحية الأسلوب والجوهر .حيث كان لسحب صواريخ جوبيتر الاستراتيجية من الأراضي التركية -كجزء من صفقة لإنهاء أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢- أن وضع حدا نهائيا لإدراك الأتراك أن قرارا فرديا يتخذ في واشنطن قد يؤدي إلى زعزعة أمن دولتهم[٤]، إضافة إلى انعكاسات الأزمة القبرصية الأولى (١٩٦٣-١٩٦٤) والتي تعد السبب المباشر الذي دفع تركيا إلى مراجعة اعتقادها بأن مصالحها متطابقة مع مصالح الغرب .حيث وجدت تركيا نفسها ليست معزولة فقط من الدول الاشتراكية والدول العربية المجاورة لها، بل ومعزولة عن الدول الغربية ذاتها وإسرائيل التي اختارت صف اليونان في هذه المواجهة.ولقد لعبت مصر، آنذاك، دورا رئيسيا في تكتيل دول عدم الانحياز وراء الاتجاه الذي يطالب بالمحافظة على استقلال قبرص ووحدة أراضيها[٥]، فضلا عن تراجع وانكسار التيار القومي العربي الوحدوي نتيجة الانفصال السوري عن الجمهورية العربية المتحدة وفشل مشروع الوحدة الفدرالية المصرية- السورية العراقية في عام ١٩٦٣ واستحكام الحرب الباردة العربية خلال هذه الفترة، إلى جانب قيام صحوة دينية أعطت الأولوية للرابطة الإسلامية بعد تراجع المد القومي[٦].

وتأسيسا على ذلك، بدأ صانعو السياسة التركية بمراجعة حقيقية لسياسة بلادهم إزاء الغرب ، فضلا عن إدراكهم أن الدور التركي في الشرق الأوسط ساهم في عزلتها الدولية مما زاد من ضرورة إعادة النظر في مرتكزات هذا الدور [٧]. وهكذا بدأت تركيا منذ منتصف الستينات بتطوير علاقات متنوعة مع أكبر عدد ممكن من الدول الشرق أوسطية وأوروبا الشرقية وإفريقيا وآسيا

---

[١] Suha Bolukbasi. Op. Cit, p 23

[٢] حيدري، مرجع سابق، ص١١١

[٣] الدافوقي، نحو خطة ، ص ٥٢٦.

[٤] الشقاقي ، مرجع سابق، ص ٣٨.

[٥] السماك ، مرجع سابق، ص٨١.

[٦] عرفان، خليط الماء والزيت والتاريخ والجغرافيا .....، ص ١٣.

[٧] جونلوبرل، مرجع سابق، ص ٢٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والأمريكيتين[١] وفق" سياسة متعددة الأطراف" لغرض أن تحظى القضايا التركية القومية بتأييد المجتمع الدولي على أوسع نطاق ممكن.وقد ظلت هذه السياسة السمة المميزة للثوابت السياسية لأغلب الحكومات التي تعاقبت على السلطة. ونجحت تركيا في توظيف هذه السياسة لتطويرعلاقاتها مع الاتحاد السوفيتي بعد تولي خروتشوف السلطة في الاتحاد السوفيتي بحيث أدى"الجو القارص الذي ساد في علاقات تركيا مع الغرب وقيامها بتطبيع علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي إلى التأثير في سياسة تركيا الخارجية إزاء الشرق الأوسط"[٢] وقد ساعد على ذلك وصول حزب العدالة برئاسة سليمان ديميريل للسلطة عام ١٩٦٥حيث بدأ القادة الأتراك يفصحون عن رغبتهم في تنمية العلاقات بين الطرفين[٣].من خلال إجراء اتصالات مع الحكومات العربية لإطلاعها على حقيقة النوايا التركية الجديدة وتمهيد الطريق أمام عودة العلاقات الطبيعية بين الطرفين، ونتج عن هذه الاتصالات تبادل التمثيل الدبلوماسي على أعلى مستوى، مع تسجيل التبادل التجاري بين الجانبين نموا مضطردا. واعتبرت تركيا نشوب حرب ١٩٦٧ فرصة لتطبيق سياستها بدرجة كبيرة ، وأثناء الحرب أبلغت حكومة ديميريل الإدارة الأمريكية صراحة أنها لا تسمح باستخدام القواعد العسكرية التابعة للحلف الأطلسي على أراضيها في إعادة تزويد إسرائيل بالسلاح[٤]، واتبعت ذلك بإرسال مساعدات غذائية وطبية إلى الدول العربية المتضررة[٥]. وبعد انتهاء الحرب أيدت تركيا الموقف العربي ولكنها في الوقت ذاته لم تخضع للمطالب العربية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل[٦]. وفي عام ١٩٦٨ بذلت تركيا جهودا حثيثة لضمان المساندة العربية في مسألة قبرص، وحاولت الربط بين احتلال إسرائيل للأراضي العربية وبين سعي اليونان لضم جزيرة قبرص إليها[٧]. كما رفضت تركيا الانضمام إلى حلف يضم إيران وباكستان والسعودية أعلنت عنه الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير ١٩٦٨ لتأمين الدفاع عن منطقة الخليج حتى تتجنب ردود الفعل العربية السلبية التي واجهتها خلال فترة حلف بغداد[٨]. وقد بلغ حرص الأتراك لكسب ود الدول العربية حدا دفع بهم إلى التخلي عن تفسيرهم التقليدي لمفهوم الدولة العلمانية بمشاركة تركيا في سبتمبر ١٩٦٩ في مؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في الرباط بصفة

---

(١) ارسين كالايجي أوغلو، مرجع سابق، ص ٤٠.

(٢) شاكمان، مرجع سابق، ص ١٠٥.

(٣) المنوفي، التطورات الجديدة في السياسة الخارجية التركية، ص ١٤٨.

(٤) Bruce. Op. Cit. p26

(٥) نور الدين، الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية، ص ١٢٢.

(٦) فاخر أوغلو، مرجع سابق، ص ٢٧٤. طالبت تركيا بضرورة انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية التي احتلتها ، ودعت إلى وجوب إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية شعب له حقوقه القومية و اعتبرت أن تصويتها إلى جانب القرار رقم ٢٤٢الذي يعطي جميع دول المنطقة الحق بالحياة داخل حدود آمنة ومعترف بها بما فيها إسرائيل انتصارا لسياستها الخارجية

(٧) المرجع السابق، ص ٢٧٧.

(٨) نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، ص ١٩٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مراقب[١]. كما وقفت تركيا على الحياد من الأزمة السورية الأردنية على أثر أزمة الثقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن في أيلول عام ١٩٧٠ ، بل إنها ذهبت أبعد من ذلك عندما لم تسمح للأسطول السادس الأمريكي بالاستفادة من الموانئ التركية خلال تلك الأزمة[٢].

المرحلة الرابعة : فترة السبعينات

يتفق المراقبون إلى أن عقد السبعينات هو بداية انفتاح واسع لتركيا على المنطقة، حيث حدث تحول إدرامي في السياسة الخارجية التركية تجاه الوطن العربي بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر١٩٧٣ و يرجع ذلك إلى؛ تراجع في التيار العربي الوحدوي وبرز التيار العربي الوظيفي حتى نهاية السبعينات، إلى جانب ظهور أزمة الطاقة العالمية وأهمية النفط في الساحة الدولية مما جعل من الطبيعي أن تفكر تركيا للتقارب إلى الدول العربية المصدرة للنفط خصوصا تلك التي تكونت لديها فوائض مالية ضخمة. حيث بدأت تلتفت إلى الدول العربية مكتشفة موقعها الجيوبوليتكي الفريد والذي قد يؤهلها لكي تتعامل اقتصاديا مع المنطقة[٣]، في الوقت الذي كان الاقتصاد التركي بحاجة ماسة إلى أسواق جديدة واستثمارات عديدة حتى يمكنه الخروج من هذه الأزمة خاصة مع تقلص حجم القروض والاستثمارات الغربية لتركيا، وانتقاص عدد المهاجرين الأتراك إلى أسواق العمل الأوروبية[٤]، إضافة إلى وجود اتفاق ضمني بين القوى السياسية التركية بمختلف توجهاتها حول استحداث قنوات الاتصال والتعاون مع المنطقة في مجالي الاقتصاد والسياسة الخارجية، بحيث أخذت الحكومية التركية منذ عام ١٩٧٤ تتبع المبادئ التالية؛ إعطاء الدعم السياسي للقضايا العربية،والبقاء على الحياد فيما يتعلق بالخلافات المحتملة والفوارق بالعالم العربي،و سياسة حد أدنى في العلاقات مع إسرائيل، وتعاون وثيق مع كل الدول العربية في المجالات الاقتصادية والتقنية[٥]، فضلا عن نشوب الأزمة القبرصية الثانية في عام ١٩٧٤ والتي أدت إلى التدخل العسكري التركي في قبرص .أوضح ذلك مكانة اليونان ودنو مكانة تركيا داخل التحالف الغربي مما جعل تركيا للمرة الثانية تتوجه إلى الوطن العربي طلبا للتأييد في المحافل الدولية مع إقرار الكونغرس الأمريكي في ١٩٧٤/١٢/٣٠ قانون حظر تصدير الأسلحة إلى تركيا وقد اعتبر ذلك بمثابة إهانة موجهة إلى الأمة التركية[٦].

وأصبحت العزلة الدبلوماسية المفروضة من الغرب على تركيا كأنها موضع إذلال استشعره الرأي العام التركي وصار من البديهي القول أن تركيا قد خاب أملها في سياسة واشنطن وأنها شريك لا يعتمد عليه. وظهرت تركيا وحيدة بعد أن تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٧٥/٢/١٣ قرار

---

[١] Suha Bolukbasi. Op. Cit. p26

[٢] الداقوقي، نحو خطة جديدة للتحرك على المستوى الإعلامي و التربوي.، ص ٥٣١.

[٣] سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، ص ٧٧.

[٤] كوثراني ، موقع العلاقات العربية التركية في إطار العالم الإسلامي ، ص ٤٥٤

[٥] إحسان غوركان، تركيا الجيوسياسية الجديدة و آثارها في مستقبل العلاقات العربية التركية ،ص٦٠٠

[٦] نازلي، التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية، ص ٣١٢، وحيدري ، مرجع سابق، ص ١٦٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يدعو لانسحاب جميع القوات العسكرية الأجنبية من قبرص بأغلبية ١١٧ صوتا [١]. وقد أدت هذه التطورات إلى نقلة كيفية في موقف تركيا من المنطقة فخلال حرب ١٩٧٣ شاركت تركيا كل من إيران وباكستان- المشتركة معا في الحلف المركزي - في الإدلاء بتصريح شفهي يحتوي على اعتراف هذه الدول الثلاثة بالحقوق الشرعية للفلسطينيين، كما قدمت تركيا إلى سوريا عن طريق الصليب الأحمر شحنات كبيرة من مصل الدم [٢] وعرضت على سوريا استخدام ميناءها الذي يقع على الساحل الجنوبي من تركيا بغية تلقي المساعدات المادية من دول العالم الثالث[٣].كما طلبت مرة أخرى من الولايات المتحدة عدم استخدام المنشآت العسكرية الأمريكية في تركيا لأغراض دعم الجهد العسكري الإسرائيلي [٤] وتناقلت بعض التقارير إلى أن تركيا سمحت للاتحاد السوفيتي بعبور المجال الجوي التركي لتزويد مصر وسوريا بالأسلحة [٥]. وبعد انتهاء الحرب أيدت تركيا القرارات الصادرة لمصلحة العرب في الجمعية العام للأمم المتحدة ، كما صوتت لمصلحة قرار الجمعية في تشرين الثاني/ أكتوبر ١٩٧٥ والذي يعرف الصهيونية بأنها شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري[٦]. وفي عام ١٩٧٦ استقبلت تركيا وفدا من منظمة التحرير الفلسطينية بعد أن اعترفت بها " الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني"، وفي آب /أغسطس ١٩٧٩ أصبحت تركيا أول دولة عضو في حلف الأطلسي تقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع المنظمة [٧]. وفي الوقت الذي أخذت علاقاتها بإسرائيل في التقلص نمت علاقات اقتصادية بين تركيا والعديد من الدول العربية، مع حرصها على توطيد علاقاتها الدبلوماسية مع العرب حيث أسست ،لأول مرة، علاقات دبلوماسية مع قطر والبحرين والإمارات وعمان فيما بقيت علاقاتها مع سوريا ومصر محدودة [٨]. وعدت مشاركة تركيا في منظمة المؤتمر الإسلامي آخر المؤشرات حول حماس تركيا للتقرب من الدول العربية عبر السبل السياسية واستضافتها لأول مرة مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية في استانبول في ابريل/نيسان ١٩٧٦ وسط حفاوة شعبية. وفي مايو ١٩٧٦ أصبحت عضوا كاملا في المنظمة[٩]. وشكلت اتفاقات كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر مصدر احراج للسياسة التركية في المنطقة ،وبدت أنها متحفظة وحذرة في تأييدها لزيارة السادات للقدس حرصا منها على علاقاتها مع العراق وليبيا المصدرين الرئيسيين لتزويدها بالنفط الذي ارتفعت أسعاره في أعقاب الثورة الإسلامية في إيران من جهة، والرد المتشدد

---

(١) جونلوبول، مرجع سابق، ص٣١.

(٢) الأصفهاني، مرجع سابق، ص ١٠٠.

(٣) النعيمي، الأسس الواقعية لمستقبل العلاقات العربية التركية ، ص٣٥٦.

(٤) Bruce, Op. Cit, p26

(5) Suha Bolukbasi, Op. Cit, p26

(٦) شاكماك ، مرجع سابق، ص١٠٦

(٧) بكر، تركيا والصراع العربي الإسرائيلي، ص٣٠٣.

(٨) الداوود ، العلاقات العربية التركية و العوامل المؤثرة فيها ، ص٦٨.

(٩) Suha Bolukbasi, Op. Cit, p27

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من قبل العراق وسوريا على تفرد مصر في الصلح من جهة أخرى[١]. وتدعيما لسياسة الحياد التركية في النزاعات العربية -العربية قام وزير الخارجية التركي بزيارة محدودة لمصر[٢].

وفي نهاية السبعينات لم يكن التقارب بين تركيا والمنطقة مدفوعا برغبة تركية فحسب، بل وجدت دوافع عربية اختلطت فيها العناصر الاقتصادية بأخرى استراتيجية وأمنية، جعل انفتاح تركيا على دول المنطقة من المحاور الأساسية لسياستها الخارجية، مع بروز ثلاثة أحداث إقليمية متعاقبة : وقوف معظم الدول العربية وخصوصا مصر ودول مجلس التعاون الخليجي ضد التدخل السوفيتي في أفغانستان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ . الذي أوجد عاملا مشتركا بين هذه الدول وتركيا تجاه التخوف من التطلعات السوفيتية الطموحة في الشرق الأوسط، وقيام الثورة الإسلامية في إيران والتخوف الذي أبدته تركيا والدول العربية مع طرح شعار تصدير الثورة للخارج، إضافة إلى نشوب الحرب العراقية الإيرانية والتي طرحت معها إعادة النظر جذرية في موازين القوى وفي المعادلات القومية والدينية.

في فترة الثمانينات :

بدأ عقد الثمانينات بتقلص النشاط الدبلوماسي التركي الإسرائيلي حيث أغلقت تركيا قنصليتها في القدس وقامت بتخفيض مستوى تمثيلها في سفارتها في تل أبيب من قائم بالأعمال السكرتير ثان في ١٩٨٠/٨/٢٨. وجاءت هاتان الخطوتان كرد فعل على قرار الكنيست في ١٩٨٠/٧/٣ يعلن أن القدس الموحدة بكاملها هي عاصمة لإسرائيل[٣] ، تبع ذلك توقف العلاقات الثقافية وانكماش العلاقات الاقتصادية الثنائية. ويرد البعض ذلك إلى الوضع الاقتصادي الصعب الذي كانت تمر به تركيا في تلك الفترة[٤]. وفي يناير/كانون الثاني ١٩٨١ أعلن تركيا عن سياسة اقتصادية جديدة والتي كان لها الوقع الأكبر في ترتيب أولويات السياسة الخارجية التركية إذ أصبحت الدول الغربية و دول الشرق الأوسط عنصران متكاملا بالنسبة لأمن تركيا وأوضاعها الاقتصادية. وساهم في ذلك تركيز رئيس الحكومة التركي آنذاك، تورغوت أوزال، على تنفيذ "مبدأ فقه المصلحة" بأن أخذ ينشأ روابط متينة مع الدول العربية مستغلا تنامي التيار الديني والصحوة الإسلامية مقابل العمل بموضوعية لتقريب الموقف التركي لصالح القضايا العربية عبر فتح مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري[٥]. ولعل ابرز المؤشرات المعبرة عن هذه النظرة اهتمام الرئيس كنعان افرين، بتمثيل تركيا في مؤتمر القمة

---

(١) روبنس، مرجع سابق، ص٩٩.

(٢) صفوة، مرجع سابق، ص٩٨.

(٣) نور الدين، الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية، ص١٢٤.

(٤) Sulha Bolukbasi, Op. Cit, p28

(٥) عرفان، مرجع سابق، ص١٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فضلا عن وجود تهديد سوري من وجهة النظر التركية خاص بلواء الاسكندرونة ودعم حزب العمال الكردستاني والأرمن وتقديم الدعم للقبارصة اليونانيين، إضافة إلى ربطها المتزايد بين حركة النضال الفلسطيني وظاهرة الإرهاب الدولي التي أصبحت تركيا تقف منها موقفا متناغما مع وجهة النظر الأمريكية مع وجود تعاون بين إسرائيل وتركيا في مجال "مكافحة الإرهاب" خصوصا بعد أن قامت إسرائيل بتزويد تركيا وثائق تدل على وجود علاقات بين جماعات إرهابية تركية ومنظمة التحرير الفلسطينية حيث حصلت هذه الجماعات على تدريب ومعدات عسكرية مختلفة في معسكرات تابعة للمنظمة. كذلك قامت إسرائيل بتسليم عدد من الأتراك أسرتهم مع مقاتلي المنظمة عند غزوها لبنان عام ١٩٨٢ [١]. وبذلك، ومع منتصف الثمانينات عادت تركيا إلى إطارها الحقيقي الذي يسعى نحو الاندماج في مؤسسات التحالف الغربي كموازن للسوفيت من ناحية، ولإدارة التنمية في تركيا من ناحية أخرى. غير أنها في الوقت ذاته، تسعى إلى توظيف عدد من المميزات التي حصلت عليها خلال عضويتها في المؤتمر الإسلامي وشبكة علاقاتها الاقتصادية والسياسية والتي تجمعت خلال هذه الفترة في منطقة الشرق الأوسط. إضافة إلى مميزات موقعها الجيوبوليتيكي والجيوستراتيجي كدولة رابطة بين الشرق الأوسط والعالم الغربي.

ويمكن القول، أن علاقات تركيا مع المنطقة هي في حقيقتها امتداد لعلاقاتها مع الغرب ، ونتيجة للجهود المكثفة والرامية إلى الأخذ بأسباب التغريب والتي ظلت متواصلة عبر القرنين التاسع عشر والعشرين، وصلت تركيا من ناحية تقنية وثقافية إلى نقطة شائكة لا تستطيع معها فكاكا من هذا الاتجاه الغربي ولا هي بقادرة على أن تخط لنفسها سبيلا مستقلا في سياستها الخارجية فالقدرة على الحركة أمام تركيا محدودة في أي من هذين الاتجاهين ، بالإضافة إلى اعتقاد النخبة الحاكمة بأن قيام علاقات وثيقة مع الغرب يساهم في ضمان سلامتها وأمنها واستمرار تدفق المعونة الاقتصادية والتي بدونها يكون اقتصادها الوطني في كارثة . و لم يكن يحدث التقارب بين تركيا والدول العربية إلا عندما يقع تصدع مهما بدى بسيطا ووقتيا في علاقاتها مع الدول الغربية بحيث يصبح هذا العامل عاملا إيجابيا لأول مرة في تأثيره على علاقات تركيا مع الشرق الأوسط، غير أن ذلك لا يصل إلى حد التراجع عن التوجه العام لسياستيا الخارجية الموالية للغرب. كما سعت تركيا إلى تطوير سياسة متعددة الأطراف بإنشاء توازن في علاقاتها الإقليمية والعالمية. ولهذا احتفظت بعلاقات دبلوماسية هادئة مع إسرائيل وحاولت تطوير علاقات صحيحة مع الدول العربية في سعيها لصداقة المنطقة بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية بحيث كلما كانت الأوضاع العربية تتجه إلى الاعتدال في المواقف والفكر كان الحضور التركي في العالم العربي أكثر قبولا،

---

[١] معوض، العلاقات التركية الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينات، ص١٣٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

منطقة الشرق الأوسط. إضافة إلى مميزات موقعها الجيوبوليتيكي والجيوستراتيجي كدولة رابطة بين الشرق الأوسط والعالم الغربي.

ويمكن القول، أن علاقات تركيا مع المنطقة هي في حقيقتها امتداد لعلاقاتها مع الغرب ، ونتيجة للجهود المكثفة والرامية إلى الأخذ بأسباب التغريب والتي ظلت متواصلة عبر القرنين التاسع عشر والعشرين، وصلت تركيا من ناحية تقنية وثقافية إلى نقطة شائكة لا تستطيع معها فكاكا من هذا الاتجاه الغربي ولا هي بقادرة على أن تخط لنفسها سبيلا مستقلا في سياستها الخارجية "فالقدرة على الحركة أمام تركيا محدودة في أي من هذين الاتجاهين"، بالإضافة إلى اعتقاد النخبة الحاكمة بأن قيام علاقات وثيقة مع الغرب يساهم في ضمان سلامتها وأمنها واستمرار تدفق المعونة الاقتصادية والتي بدونها يكون اقتصادها الوطني في كارثة . و لم يكن يحدث التقارب بين تركيا والدول العربية إلا عندما يقع تصدع مهما بدى بسيطا ووقتيا في علاقاتها مع الدول الغربية بحيث يصبح هذا العامل عاملا إيجابيا لأول مرة في تأثيره على علاقات تركيا مع الشرق الأوسط، غير أن ذلك لا يصل إلى حد التراجع عن التوجه العام لسياستها الخارجية الموالية للغرب. كما سعت تركيا إلى تطوير سياسة متعددة الأطراف بإنشاء توازن في علاقاتها الإقليمية والعالمية. ولهذا احتفظت بعلاقات دبلوماسية هادئة مع إسرائيل وحاولت تطوير علاقات صحيحة مع الدول العربية في سعيها لصداقة المنطقة بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية بحيث كلما كانت الأوضاع العربية تتجه إلى الاعتدال في المواقف والفكر كان الحضور التركي في العالم العربي أكثر قبولا،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الأول
أثر البيئة الداخلية على الدور الإقليمي التركي

يتأثر الدور الذي تلعبه الدولة سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي بطبيعة البيئة الداخلية. لكون هذا الدور ينبع من الإمكانات الذاتية للدولة، وهي تعتمد على تفاعل مجموعة المتغيرات الموضوعية والمجتمعة والتي تشكل عناصر القدرات القومية والتي بدورها تشكل المقومات الأساسية للدور. ويقتصر هذا الفصل على عرض هذه المتغيرات من خلال ثلاثة مباحث : يتناول الأول المتغيرات الموضوعية ،والثاني المتغيرات المجتمعية،يتناول الثالث القوى السياسية المؤثرة في طبيعة هذا الدور.

المبحث الأول
المتغيرات الموضوعية

وينظر إلى هذه المتغيرات بأن لها علاقة بتأثيرات العوامل؛ الجغرافيا السياسية،والقدرات الاقتصادية ، والقدرات العسكرية. دون إغفال أن هذه المتغيرات تتفاعل مع بعضها أفقيا و عموديا و إن محصلة تأثيرها تتباين تبعا للتطور الحاصل في كل منها فضلا عن دور قيادتها السياسية في كيفية الاستثمار لمفردات الإمكانات الوطنية للدولة لأغراض السياسية الخارجية.وسوف يتم تناولها عبر ثلاثة مطالب.

المطلب الأول
الجغرافيا السياسية

تعد دراسة البيئة المادية للدولة من أهم المداخل التي يجب التركيز عليها عند دراسة سلوك الدولة الخارجي وعلى الرغم من دور التطور التقني في التقليل من تأثير هذه البيئة، ما تزال الأخيرة تسهل حدوث تفاعلات دولية معينة سواء كانت صراعية ،أو تعاونية،أو تنافسية ، بل وقد تجعل دولة ذات موقع استراتيجي ممتاز فريسة لضغوط/ سيطرة خارجية كما يمكن أن تستغل ذلك في مرحلة أخرى لممارسة دور قيادي إقليمي. وفي هذا الإطار تتضمن الجغرافيا السياسية أبعاد معينة يمكن تحديدها بالتالي :-

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١- البعد الجغرافي :-

تمارس الاعتبارات الجغرافية تأثيرا على عناصر قوة الدولة وبالتالي على قدرة الدولة ونوعية ومدى الخيارات المتاحة لها في تنفيذ سياستها الخارجية. وعلى طبيعة الدور الذي تستطيع أن تلعبه في النسق الدولي أو الإقليمي إضافة إلى تحديدها للمجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية وماهية التهديدات الموجهة إليها[١].

وفي هذا الإطار، فإن أهمية تركيا الجغرافية تنبع من موقعها في الطرف الشمالي الشرقي من البحر المتوسط ودورها المتجدد في الجناح الشرقي للحلف الأطلسي وإشرافها على مضائق البوسفور والدردنيل. والتي تعد الطريق الملاحي الوحيد للسفن بين البحر الأسود والبحر المتوسط والممر البحري الوحيد لسفن كل من بلغاريا ورومانيا إلى الموانئ العالمية[٢]، وبذلك انتقلت تركيا من كونها دولة محلية إلى "دولة مفتاح" تملك أهمية إقليمية وعالمية كبيرة[٣]. وتمتد الأراضي التركية في قارتي آسيا وأوروبا على مساحة تبلغ ٧٧٩,٤٥٢ كلم٢ مقسمة في الجزء الآسيوي (الأناضول) نحو ٧٥٥,٦٦٨ كلم٢ وفي الجزء الأوروبي (تراقيا) نحو ٢٣,٧٦٤كلم٢ وتمتد طوليا بمقدار ١٤٤٩ كلم وبعرض ٤٨٣ كلم. وتعطي هذه المساحة الكبيرة تركيا إشرافها على نحو ٨,٣٧٢ كلم من سواحل بحار استراتيجية في السياسة الدولية. وهي : سواحل البحر المتوسط (١,٥٧٧كلم) والبحر الأسود (١,٦٩٥كلم)، بحر إيجة(٢,٨٠٥كلم)، ومرمرة(٩٢٧كلم) [٤]. وإلى جانب الميزة البحرية لتركيا فإنها تقع على مفترق المواصلات البرية بين قارتي آسيا وأوروبا، والمواصلات الجوية بين أوروبا والشرق الأوسط وآسيا،والمواصلات البترولية بين الخليج والبحر المتوسط[٥]. بحيث أصبحت تركيا بمثابة جسرا متعدد الاتجاهات بين دول أوروبا وآسيا والشرق الأوسط. وطرفا فاعلا في التوازنات التي نشأت بين القوى العظمى والكبرى في التاريخ الحديث والمعاصر وهو ما أبرزته الحرب الباردة.

وفي الواقع، فإن الحقائق الجغرافية السابقة تشير إلى درجة من الغموض والالتباس تتعلق بطبيعة الانتماء الجغرافي للدولة التركية. فهي لا تنتمي جغرافيا إلى أية مجموعة محددة من ناحية، ومن ناحية ثانية يقع نحو ٩٧% من إجمالي مساحة تركيا في قارة آسيا غير أن القسم الأكثر شيرة ونشاطا تجاريا وكثافة سكانية يقع في قسمها الأوروبي، ومن ناحية ثالثة، تجد تركيا نفسها دولة متوسطية إلا أن طول سواحلها على البحر الأسود يعادل نسبيا طول سواحلها على البحر المتوسط.

---

[١] James N. Rosenau, The study of Foreign Policy in World Ploitics, London, Kenneth and Thompson, 1976, p 20

[٢] سعيد، مرجع سابق، ص ٤٧.

[٣] غوركان، مرجع سابق، ص ٥٨٩.

[٤] Turkey, 1988. Edited by Teoman Fehim. Ankara: General Directorate of press and Information, 1988, p.1-2

[٥] البساوي، دور تركيا في إطار الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ص ٤٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتطل تركيا على مناطق متنوعة ومتناقضة في آن معا، بما يربك السياسة التركية في تحديد مركزها وشخصيتها في العلاقات الدولية. وبذلك ارتبط مجال الفعل الخارجي للدولة التركية ارتباطا وثيقا بجغرافيتها. وفي التسعينات حدد السكرتير العام السابق لحلف شمال الأطلسي" بيتر كورتيرير" مركز تركيا في الجغرافيا السياسية، بالآتي " انظر فقط إلى مناطق الأزمات الرئيسية في المحيط الأورو- آسيوي منذ نهاية الحرب الباردة : القوقاز، البلقان، الخليج، الشرق الأوسط، وسوف تجد دولة "واحدة في تركيا"[١].

إذن، مع انتهاء الدور الوحيد الذي ارتضته تركيا لنفسها طوال فترة الحرب الباردة (مخفر أمامي في مواجهة الكتلة الشيوعية) بتفكك الاتحاد السوفيتي وتراجع الأيديولوجيا الشيوعية، اتضح أن تركيا تملك مميزات جغرافية فريدة. فقد برز في محيطها العديد من الدول الحديثة الاستقلال سواء في البلقان أو شرق أوروبا أو في محيط البحر الأسود والقوقاز وآسيا الوسطى بحيث أصبحت تركيا في موقع استراتيجي أسبغ عليها منزلة القلب/البؤرة الذي تحيط به أربعة دوائر جغرافية، في الشمال القوقاز ، وفي الجنوب الشرق الأوسط، وفي الغرب البلقان، وفي الشرق آسيا الوسطى. وبذلك اكتسبت تركيا هويات متنوعة؛ الأوروبية، وأسيوية، وبلقانية، وقوقازية، وشرق أوسطية، وتنتمي إلى مجموعة دول البحر الأسود، كما أنها إحدى دول العالم التركي الجديد وإحدى دول العالم الإسلامي. ولهذه الخصوصية من الإيجابية ما يمكن أن يضع تركيا في منزلة دولة إقليمية كبرى إذا تصرفت بحكمة، وإلا فهي قد تتحول إلى سلبيات تنتهي بتعميق أزمة الهوية والانتماء[٢].

ويضاعف ذلك، أن تركيا تملك ما مجموعة ٢٧٥٣ كلم من الحدود المشتركة مع الدول المجاورة. ففي الشمال الجمهوريات السوفيتية السابقة ٦١٠ كلم، وبلغاريا ٢٦٩ كلم، وفي الغرب اليونان ٢١٢كلم، وفي الشرق العراق ٣٣١كلم، وإيران ٤٥٤كلم ، وفي الجنوب سوريا ٨٧٧ كلم[٣]. وهذا الوضع الحرج لتركيا باشتراكها مع حدود دول ذات خصوصية معينة يفرض عليها مشاكل في علاقاتها الخارجية خاصة وأن ليس لهذه الدول علاقات ودية مع تركيا نتيجة مواريث تاريخية أو مشكلات مزمنة أو آنية[٤].

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، فإن الحدود التي تشترك فيها تركيا مع دوله تبلغ ١٦٦٢كلم وهي تشكل نحو ٦٠% من إجمالي حدودها. كما وتجد تركيا نفسها بوضع حرج بالنسبة لجاراتها الشرق أوسطية المتاخمة (العراق، سوريا، إيران) فهي لا تملك ميزة استراتيجية بالنسبة للسكان

---

[١] غوركان، مرجع سابق، ص ٥٨٩.

[٢] نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص ٢٥.

[٣] Turkey, 1988, Op. Cit, 2.

[٤] مداخلة السفير محمد وفاء حجازي في ندوة المستقبل العربي، إعداد الورقة حلال معوض، حول عملية صنع القرار في تركيا، ص ٤٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولمساحة الأرض حيال إيران، وهي أضعف عسكريا من حيث الصواريخ والأسلحة غير التقليدية من سوريا. ومن وجهة نظر تركيا، فإن لهذه الدول طموحات إقليمية قيادية(وإن اضمحلت بالنسبة للعراق)، وأنها منتجة رئيسية للنفط ولها إمكانيات زراعية كبيرة، وكما أن عدد السكان في كل منها كبير بالمقياس الإقليمي[١]. ومن الجدير بالذكر، أن هذه الدول لم تخلق أي اهتمام أمني جدي لتركيا وحتى الأعوام الأخيرة كانت مهمة حماية الحدود معها منوطة بالدرك التركي وليس بالجيش[٢].

والواقع، فإن الحدود التركية - الإيرانية هي أحد أقدم الحدود بين دولتين في العالم، وهو حد الدولة العثمانية الوحيد الذي لم يتغير مع قيام الدولة التركية الحديثة، ويوفر لتركيا الدعم بالنظر إلى مشاكل تركيا الحدودية الكامنة مع سوريا والعراق معا[٣]. ورغم أن تركيا قد عدلت عن جميع مطالباتها بالنسبة إلى الأقاليم العثمانية العربية السابقة، وفقا لاتفاقية لوزان ١٩٢٣، فقد أوردت تحفظا بشأن كل من منطقة الموصل (الموصل، كركوك، السلمانية والمناطق المحيطة بها) ولواء الاسكندرونة (الاسكندرونة، انطاكية، المناطق المحيطة بها) حيث كان يعيش عدد من الأتراك.

* منطقة الموصل :

وقد انتهت مشكلة الحدود العراقية - التركية بخصوص منطقة الموصل، بصورة نهائية وقانونية لصالح العراق بتوقيع معاهدة ثلاثية بين تركيا والعراق وبريطانيا في ١٩٢٦/٦/٥ مقابل دفع ١٠% من دخل النفط العراقي خلال الأعوام الـ٢٥ التالية لتركيا، استعاضت عنها فيما بعد مقابل ٥٠٠ ألف جنيه سنويا[٤]. وعلى الرغم من إنهاء مسألة الموصل، إلا أنها بقيت محل نقاش داخل تركيا من حين إلى آخر. فأبان الحرب العراقية الإيرانية، وأمام نجاح أكراد العراق المتحالفين مع الإيرانيين بالسيطرة على مساحة كبيرة من كردستان العراق، ترددت تقارير عن "وجود نوايا لدى تركيا للتحرك عسكريا باتجاه شمال العراق من أجل تأمين مصالحها في المنطقة"[٥]. وعلى أثر أزمة الخليج الثانية عادت مسألة الموصل تطرح على نطاق واسع داخل الأوساط الصحفية والأهلية التركية مؤكدة على الحق التاريخي لضم المنطقة كجزء من الأراضي التركية. عزز هذا الاعتقاد استخدام الرئيس أوزال عبارة الشعوب العراقية في خطاب تحذيري وجهه إلى الرئيس العراقي في ١٩٩١/١/١٤ مع انتشار خطة لتقسيم العراق إلى ثلاث دول؛

---

[١] روبنس، مرجع سابق، ص ٦٢ - ٦٤.

[٢] أرغوفنتش، الأمن التركي والشرق الأوسط، ص ٩٧.

[٣] Turkey. 1988. Op. Cit. p2

[٤] حول مسألة الموصل، انظر صوبصال، العلاقات العربية التركية بين الحربين ١٩١٩-١٩٣٩ ص ٢٠-٤٥.رزق، العلاقات العربية التركية فيما بين الحربين العالميتين، ص ٢١١ - ٢٥٠.

[٥] معوض، تركيا والحرب العراقية الإيرانية، ص ١٠٥ - ١٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عربية،وكردية،و تركية، تقوم تركيا بضم الأخيرة إلى أراضيها وتعلن عن فيدرالية كردية[١]. وبعد إتمام عملية "فولاذ ٩٥" وقبل يوم واحد من انسحاب القوات المسلحة التركية من شمال العراق، طالب الرئيس ديميريل في ١٩٩٥/٥/٣ بـ "إعادة ترسيم الحدود بين تركيا والعراق لاسترداد إقليم الموصل الذي كانت تركيا قد اضطرت إلى التنازل عنه لصالح العراق. بحيث أن حدود تركيا يجب أن تنتهي حتى نهاية خط نفط الموصل - كركوك. وهذا ضروري لمنع تسلل متمردي حزب العمال التركي عبر الحدود الحالية"[٢].

ويمكن القول بأن تحرك تركيا في مسألة الموصل، أمر غير واقعي، أمام ردود الفعل العربية والإيرانية وعدم الترحيب الأمريكي ودول غربية أخرى، وما سيفرزه هذا التحرك من توترات واضطرابات يصعب التحكم بها في الشرق الأوسط لا سيما في منطقة الخليج، إضافة إلى صعوبة تحقيق ذلك على أرض الواقع[٣].

* منطقة الاسكندرونة :

مع ارتفاع حدة التوتر في أوروبا في منتصف الثلاثينات، وفي سبيل عقد معاهدة تحالف دخلت فرنسا في صفقة مع تركيا تؤيد خلالها الأخيرة الأولى في أي حرب عالمية جديدة ولا سيما في منطقة شرق المتوسط، في مقابل ضم الاسكندرونة إلى تركيا. وهو ما تم فعلا بموجب معاهدة مؤقتة للتعاون الحربي المتبادل أبرمت في ١٩٣٩/٦/٢٣[٤]. واعتبرت سوريا أن اتفاقية الضم غير قانونية لأنها لم تقترن بموافقة وتوقيع الطرف المعني أساسا وهو سوريا. وما تزال هذه المسألة تظهر بين الحين والآخر كعامل تعقيد في العلاقات السورية التركية. ومع اشتداد تأزم هذه العلاقات حول مياه الفرات في أواخر ١٩٨٩ أشار وزير الإعلام السوري أن الاسكندرونة يجب أن تعود للأراضي السورية وأن دمشق لم تتنازل قط عن الأصل العربي للإقليم[٥]، وفي كانون الأول ١٩٩٣ قامت السفارة السورية بتوزيع خارطة سوريا في لندن تضم إقليم الاسكندرونة[٦]، وينظر الموقف التركي إلى القضية أنها قضية سياسية وأخلاقية، وأنه من الناحية القانونية ليس هناك ما يسمى بـ " قضية الاسكندرونة / هاتاي"[٧]. كما أنه يستند إلى اتفاق سوري تركي تم توقيعه في دمشق في ١٩٨٧/٧/١٣ وتضمن عددا من البروتوكولات للتعاون الاقتصادي والأمني بما فيها بنود

---

[١] نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص ٢٤٤.

[٢] معوض، صناعة القرار في تركيا، ص ٤٧.

[٣] لا تعد منطقة الموصل-كركوك منطقة حدودية وإنما تقع في عمق الأراضي العراقية هي تشكل أكثر من نصف هذه الأراضي،وهناك نحو ١٠مليون من القوميات المختلفة إضافة إلى ٤-٤.٥ مليون كردي. انظر عزيز قادر العماني التاريخ السياسي لتركمان العراق ، ص ٢٣٧ – ٢٣٨.

[٤] صوبحال ، العلاقات التركية العربية في ضوء التطورات السياسية المعاصرة، ص١٧٦.

[٥] نازلي ، مرجع سابق، ص ٣٣٦.

[٦] الداقوقي ، صورة العرب لدى الأتراك، ص ١٤٣.

[٧] كالابسي أوغلو، مرجع سابق، ص ٩٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تنص على حذف منطقة الاسكندرونة من الخرائط السورية ومن الكتب المدرسية نهائياوايقاف كافة محاولات الدعاية السورية بأن الاسكندرونة أراض سورية محتلة[١]. ويعد فقدان المنطقة بالنسبة لسوريا كدولة تطمح أن تكون دولة إقليمية هو إثبات دائم على هيمنة القوة التركية. وهو ما أكده الاتفاق الأمني السوري التركي في تشرين الأول/سبتمبر ١٩٩٨.

٢- البعد التاريخي :

هيمنت الإمبراطورية العثمانية منذ القرن السادس عشر وحتى بداية الحرب العالمية الأولى على مقدرات منطقة الشرق الأوسط. وتعد فترة التنظيمات (الإصلاحات الشاملة)- كمحاولة لإنقاذ الدولة العثمانية من الانهيار النهائي أمام أوروبا والتي بدأت في القرن الثامن عشر- بداية التدهور في علاقات تركيا مع المنطقة، وذلك لعوامل [٢]:

- انحصار الإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي في المركز دون الولايات العربية والتي سقطت تباعا في يد الاستعمار الأوروبي كمستعمرات أو محميات.
- اتسام الدولة بالمركزية الشديدة في السيطرة على مناطقها البعيدة وقد أخذت هذه السيطرة طابعا عسكريا.
- بداية الصراع بين القوميتين العربية والتركية مع تفتح الفكر القومي في العالم وحق القوميات في تقرير المصير وبناء دولتها الوطنية.

وبدخول النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت الدولة العثمانية بالتقلص التدريجي بفعل نجاح الثورات الانفصالية المتعاقبة لشعوب البلقان، وأصبح الشمال الإفريقي بعيدا عن التأثيرات السياسية العثمانية[٣]. وصار الوجود العثماني قبيل الحرب العالمية الاولى، يتمثل بـ سوريا ولبنان والعراق والأردن وفلسطين والجزيرة العربية واليمن وجزر بحرايجه. إضافة إلى أراضي تركيا الحالية[٤]. ومع وجود حزب الاتحاد والترقي في السلطة أصبحت السياسة الحكومية أشد قمعا. وأخذت الاحتكاكات داخل الدولة تتخذ بعدا عربيا تركيا بصورة متزايدة، وبينما كان "الاتحاديون يتطرفون في المركزية والنزعة القومية والتتريك ، كان يزداد تطلع العرب نحو الخروج عن الدائرة العثمانية "[٥] . والذي أصبح واقعا مع إعلان الثورة العربية الكبرى في حزيران ١٩١٦. وتأسيسا على ذلك، برزت رؤيتين متناقضتين لتفسير الخبرة التاريخية ،

---

[١] التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٩، ص ١٥٧.

[٢] تعقيب مسعود ضاهر، على محور أهمية الموروث التاريخي العربي العثماني وتأثيره في العلاقات العربية التركية، في العلاقات العربية التركية : حوار مستقبلي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص ٦٦.

[٣] رزق، العلاقات العربية التركية فيما بين الحربين العالميتين، ص ٢١١.

[٤] فؤاد، الأزمة الدستورية في تركيا، ص ١٥٩.

[٥] الكيلاني، تركيا و العرب، ص ١٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العربية القومية ترى أن الوجود التركي في المنطقة كان يمثل استعمارا سياسيا اتخذ من وحدة الدين غطاء تخفي حقيقته[١]. وقد تبدى هذا الاستعمار من خلال طابع أساسي؛ التفرقة العنصرية بين تركيا أو الطورانية باعتبارها الجنس السيد وبين العرب أو الفلاحين باعتبارهم الجنس المحكوم[٢]. وتخلص هذه الرؤية للعلاقات مع تركيا إلى أن الاستعمار التركي هو الذي مهد الطريق حضاريا وتكنولوجيا للاستعمار الأوروبي في المنطقة. وإزاء الضغوط الخارجية والانحلال الداخلي، كانت تبيح حرية ومصير الولايات الخاضعة لها لتشتري بقاءها[٣]. وهناك رؤية تركية معاكسة، تتلخص في أن الخلافة العثمانية قد دافعت عن المنطقة طوال قرون طويلة ووقفت حائلا دون التوسع الروسي والنمساوي والصفوي في المنطقة، وفيما عدا الغزو الفرنسي بقيادة نابليون لمصر عام ١٧٩٨، فإن العرب عاشوا في سلام وأمن[٤]كما تمتع العرب والثقافة العربية بمكانة مرموقة في محاولة الإحياء الإسلامي للسلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٨) المضادة للاستعمار والغرب. وعلى الرغم من ذلك، حسب الطرح التركي، فإن العرب قاموا بالثورة العربية ضد الأتراك بدعم من بريطانيا في وقت كانت تركيا تدافع عن العالم الإسلامي، كما أن هذه " الخيانة والطعن من الخلف للأتراك" لم تؤدي إلى استقلال الدول العربية أو وحدتها في دولة واحدة وإنما أدت إلى تقسيمها ووقوعها تحت الانتداب البريطاني والفرنسي[٥].

وبعيدا عن التحقق والتدقيق من الصحة التاريخية لأي من الرؤيتين السابقتين. نجد أن الخبرة التاريخية للعلاقات بين تركيا والمنطقة مغلفة بالمرارة كما أنها واقعة تحت تفسيرات تاريخية متناقضة.

٣- البعد الديمغرافي :

خلفت طبيعة الجوار الجغرافي لتركيا مع دول الشرق الأوسط حقائق ديمغرافية لابد أن تلقي بظلالها على العلاقات بين تركيا وهذه الدول. وعلى الجانب التركي يلاحظ وجود تجمعات عربية [illegible] نسمة وتتمركز بالأساس في لواء الاسكندرونة. وقد اتبعت تركيا أسلوب التسريك و التهجير لقسم منهم إلى المناطق الشمالية للحد من المخاطر والتحديات في المستقبل[٦]. فيما نجحت سوريا في تطبيق سياسة سلمية لاستيعاب كافة أعضاء الجماعات العرقية في بنية المجتمع والدولة دون تمييز بينها بما فيها ذات الأصول التركية والتي يتولى كثير منهم مراكز مهمة في أجهزة

---

[١] السماك، مرجع سابق، ص ٨٠.

[٢] الأصفهاني، مرجع سابق، ص ٩٤.

[٣] ضاهر، مرجع سابق، ص ٦٤.

[٤] السماك، مرجع سابق، ص ٨٠.

[٥] الداقوقي، صورة العرب لدى الأتراك، ص ٨١

[٦] سعيد،مرجع سابق ، ص ٢٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الحزب والدولة[١]. وتختلف التقديرات بصورة كبيرة جدا حول عدد المهاجرين الإيرانيين في تركيا ولعل رقم مليون نسمة هو التقدير الأقرب. ونظرا إلى تجمع هؤلاء في المدن الرئيسية لا سيما في استانبول. وكونهم مثقفين وفي حالة مادية إلى درجة جيدة نسبيا يجعل تأثيرهم في المجتمع التركي كبيرا يتجاوز عددهم. وفي المقابل فإن العدد الكبير من الأتراك الناطقين باللغة التركية، في إيران يوزعون بين أذريين شيعة وقلة من التركمان السنة، وهناك تنافس شديد بين الأذريين و القومية الفارسية لا سيما في شمال إيران[٢]. وفي العراق يظهر الامتداد التركي عبر الجماعة التركمانية في منطقة الموصل - كركوك،والتي يقدر عددها حسب التقديرات التركية والتركمانية العراقية بـ ٢ - ٢,٥ مليون نسمة[٣]. وتبدي الحكومات التركية اهتماما لما يتعرض له أبناء هذه الجماعة من اضطهاد وقمع وتمييز وسوء معاملة الذي ينفيه العراق.

كما يشكل الأكراد بحكم تواجدهم في المنطقة الحدودية المشتركة بين كل من سوريا والعراق وإيران وتركيا مصدر للتوتر وعدم الاستقرار للعلاقات بين تركياوهذه الدول فأي اضطراب إقليمي يسببه الأكراد من أية دولة ستكون له تداعيات وانعكاسات على بقيتها[٤]. وقد سارت هذه التداعيات في مسارين متلازمين، التنسيق الإقليمي بين هذه الدول لاحتواء النزعة الانفصالية الكردية، والاتهامات التركية المتكررة بدعم هذه الدول لحركة الانفصال الكردية في تركيا. وتوجد مجموعة يهودية تركية في تركيا وفي إسرائيل. حيث يتركز اليهود في تركيا بالأساس في استانبول، ويتمتع هؤلاء بنفوذ كبير يتجاوز عددهم الضئيل نسبيا (٣٠ ألف) بسبب ثرائهم وموقعهم البارز في الحياة التجارية منذ العهد العثماني. وتبدي تركيا حرصها الشديد للحفاظ على مجموعتها اليهودية بما لها من تأثير في الأوساط اليهودية " النافذة" في أمريكا. ويقدر عدد اليهود الأتراك الذين يعيشون في إسرائيل بـ ١٢٠ ألف معظمهم هاجروا في الستينات والسبعينات هربا من الفوضى الاقتصادية والعنف اللذين ساد تركيا آنذاك. ويقوم هؤلاء بنشاط واسع في إسرائيل في سبيل تركيا التي تحافظ على هذه الرابطة كعنصر ايجابي في العلاقات الثنائية[٥].

٤- البعد الاقتصادي :

يعد توزيع الموارد الطبيعية الحدودية في الغالب مشكلة قائمة بذاتها بغض النظر عن نزاعات الحدود بين الدول المتجاورة، ويدخل في هذا الإطار المسألة المائية، حيث يعد نهري دجلة

---

[١] منصور، السياسة الثانية السورية تجاه تركيا، ص ٣٥١ - ٣٥٣.

[٢] روبنس، مرجع سابق، ص ٧٣ - ٧٤.

[٣] الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، ص١٠١.

[٤] Peri Pamir, Turkey inits Regional Environment in the post bipolar, p42.

[٥] روبنس ، مرجع سابق، ص ١٠٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والفرات من أهم الموارد المائية المشتركة في المناطق الحدودية بين سوريا والعراق وتركيا، وهي تمر بأراضي هذه الدول بأطوال مختلفة حيث يصب ٩٠% من مياه الفرات و ٨٨% من مياه دجلة من الأراضي التركية. وتكمن المسألة المائية في عدم وجود اتفاقية ثلاثية لتوزيع الحصص المائية بين هذه الدول. ويصبح الأمر محفوفا بالمخاطر مع شروع تركيا منذ منتصف السبعينات بمشروع جنوب شرق الأناضول والذي يتشعب إلى إقامة ٢١ سدا منها ١٧سدا في حوض الفرات و ٤ سدود في حوض دجلة. تم انجاز ٩ سدود منها حتى الآن، وأبرزها سد أتاتورك الذي يعتبر تاسع أكبر سد ترابي في العالم[١]. وقد أدى قلق كل من سوريا والعراق بسبب ضخامة المشروع إلى تشكيل لجنة ثلاثية مع تركيا منذ عام ١٩٨٢ لمناقشة توزيع مياه الفرات[٢]بين الدول الثلاثة. وفي نهاية ١٩٨٩ كانت هذه اللجنة قد عقدت ١٤ اجتماعا دون التوصل إلى اتفاقية ثلاثية حول استخدام مياه الفرات.وفي ١٩٩٠/١/١٣ أقدمت تركيا على حبس مياه نهر الفرات عن العراق وسوريا لمدة شهر بغرض تخزين المياه خلف سد أتاتورك. أمام عجزهما عن القيام بأي شيء لوقف ذلك سوى القبول بالأمر الواقع وتنظيم احتجاج واسع في العالم العربي الذي أرغم تركيا على بعث وفدا جال في المنطقة لشرح وجهة نظر تركيا. وفي الوقت الذي عاد تدفق المياه إلى مقدار (٥٠٠م٣/ث) كانت مشكلة المياه تطرح كسبب محتملالحرب مستقبلية[٣].

المطلب الثاني
القدرات الاقتصادية

تتبع تركيا استراتيجية اقتصادية تتناغم مع برنامج للتثبيت والاستقرار الاقتصادي أعد بالتشاور مع صندوق النقد الدولي في كانون الثاني / يناير ١٩٨٠، ويتضمن هذا البرنامج إخضاع الاقتصاد التركي لقوى السوق وللمنافسة الأجنبية مع تقليص دور الحكومة وتوجيه الاقتصاد نحو التصدير وزيادة قدرته التنافسية عالميا، مع ضرورة استقطاب الرساميل للاستثمار وساعد في تنفيذه إعادة جدولة الديون الخارجية والحصول على مساعدات غربية وقروض من صندوق النقد الدولي[٤].بحيث حققت هذه الاستراتيجية نتائج إيجابية وتحول الاقتصاد التركي إلى اقتصاد صناعي بتراجع نسبة مساهمة قطاع الزراعة إلى الناتج القومي الإجمالي من٢٦% عام١٩٨٠ إلى ١٦% عام ١٩٩٥[٥]. ورغم ذلك استطاع هذا القطاع أن يحقق الاكتفاء الذاتي لتركيا. خصوصا في مجال الحبوب التي

---

[١] نازلي، مرجع سابق، ص ٣٣٨

[٢] Godfrey Jansen ,Turkey, Syria and Iraq Euphrates Tussle, Middle East International,No.369(16/2/1990)p.13

[٣] روبنس، مرجع سابق، ص ١٠٩ – ١١٠.

[٤] ليكي، العلاقات الاقتصادية العربية التركية الراهنة، ص ١٢٥

[٥] تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٧ ، البنك الدولي ١٩٩٧ ،ص ٢٥٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خصص له حوالي ٥١ % من الأراضي الزراعية التركية [١]. وبقي يساهم قطاع الصناعة بنسبة متوسطها ٣٠% من الناتج القومي الإجمالي بين عامي ١٩٨٠- ١٩٩٥[٢]. وقد صنفت الصناعة التركية في أواخر الثمانينات على أنها أجود من الصناعة في كل من اليونان والبرتغال إلى جانب أن ٤%من فروع هذه الصناعة قادرة على المنافسة مع صناعات الدول الأوروبية،وأن ما تبقى منها في وضع يمكنه من المنافسة خلال فترة وجيزة [٣]. ومنذ عام ١٩٩٥ أصبح ٨٨,٥ % من مجمل الصادرات و ٨٢,٧ % من مجمل الواردات التركية هي منتجات صناعية [٤].إلا أن يلاحظ وجود تفاوت بين القطاعات ونسبة مساهمتها في الناتج القومي، ففي عام ١٩٩٥بلغت نسبة العاملين في قطاع الزراعة ٥٣ % وفي قطاع الصناعة ١٨% من أجمالي القوى العاملة ، في حين كانت مساهمة الأول ١٦ % ومساهمة الثاني ٣١ % [٥]. إلى جانب أن سياسة تصحيح الأسعار خفضت من الأجور والمرتبات الحقيقية للعمالة التي وصل عددها عام ١٩٩٥ إلى ٢٢ مليون عامل [٦].

ولا تملك تركيا إمكانيات مناسبة من مصادر الطاقة (عدا الكهرباء) لتغطي حاجة الاستهلاك الصناعي. حيث تستورد أكثر من ٥٠ % من احتياجاتها من الطاقة. وبلغت قيمة وارداتها من الطاقة عام ١٩٨٩ نحو ٣٧ % من إجمالي الواردات وهي تساوي ٥٠ % من إجمالي قيمة الصادرات وصل قيمة الاستيراد من الطاقة عام ١٩٩٤ إلى ٢,٧٨٠ مليار دولار و ٤,٨٦٧ مليار دولار عام ١٩٩٥، مشكلة نحو ثلث حجم الواردات بـ ١٣,٦ % ونحو ٢٢,٥ % من إجمالي قيمة الصادرات [٧]. وتبقى هذه النسبة كبيرة ومكلفة أمام توقع ارتفاع استهلاك تركيا من الطاقة من ٧٣ مليون طن مكافئ عام ١٩٩٥ وبعجز مقداره ٥٢ % إلى ١٨٦ مليون طن مكافئ عام ٢٠١٠ وبعجز نحو ٦٠%، يشكل النفط نحو ٥٦% من قيمة الأخيرة [٨]. الأمر الذي يعني بقاء تركيا دولة مستوردة صافية، لمصادر الطاقة في المستقبل رغم ما يعول على الطاقة الكهربائية من أمل وطموحات بمعنى ارتهان توجهاتها الاقتصادية والسياسية الخارجية بالبحث عن هذه المصادر.ألا أن تركيا تعتبر من الدول المنتجة لبعض الخامات الاستراتيجية بمعدلات تمكنها من إدارة قطاع الصناعة بكفاءة حيث تنتج نحو ٥٢١٩ مليون طن متري من الحديد و ١٠١١ مليون طن متري من الكروم لعام ١٩٩٣[٩] . ويمكن تصنيف تركيا

---

[١] الربعي، أزمة حوضي دجلة والفرات، ص ١٠٣.

[٢] عبد المنعم السيد والقريشي، مرجع سابق، ص ١٩٩، ومعوض، صناعة القرار في تركيا، ص ٣٢٠.

[٣] عبد المنعم السيد والقريشي، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

[٤] سيما كالايسي أوغلو ، علاقات تركيا الاقتصادية مع الشرق الأوسط بعد دخولها الاتحاد الجمركي الأوروبي، ص ٢٩.

[٥] تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٧ ، البنك الدولي ١٩٩٧ ،ص٢٣٩، ٢٥٣.

[٦] الضبع، الاقتصاد التركي: مسيرة محفوفة بالمخاطر، ص ٢٠٤.

[٧] الأرقام تم استنتاجها من جدول إحصائي في معوض، صناعة القرار في تركيا، ص ٣٢١.

[٨] عبد المنعم السيد والقريشي، مرجع سابق، ص ٢٠١.

[٩] كامل محمد، تركيا القدرة والتوجه والدور، ص ٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ضمن مجموعة الدول ذات الاقتصاديات المتوسطة الدخل. ذلك أن نصيب الفرد في تركيا من الناتج القومي الإجمالي قد بلغ ١٨٨٦ دولارا عام ١٩٩٤[١] و ٢٧٨٠ دولارا عام ١٩٩٥[٢]. وبذلك يتفوق نصب دخل الفرد التركي عن دخل الفرد في بعض دول منطقة الشرق الأوسط ذات اقتصاديات الدخل المنخفض فضلا عن تفوق دخلها القومي بالنسبة لكثير من الوحدات السياسية في المنطقة، حيث وصل أجمالي الناتج القومي في عام ١٩٩٣ إلى ١١٨,٩ مليار دولار ونحو ١٦٧ مليار دولارعام ١٩٩٦[٣]. فيما حقق معدل النمو الاقتصادي نسبة سالبة عام ١٩٩٤ تبلغ ٦،١ % بتراجع مقداره ١٣،٤ % عن عام ١٩٩٣. عاد إلى النسبة الإيجابية عام ١٩٩٥ بمعدل ٨ %. وبتأثير سياسة الحكومة لمكافحة التضخم انخفض عام ١٩٩٦ إلى ٧،٤ % [٤]. كما يعاني الاقتصاد التركي من عجز الموازنة العامة المزمن الذي زاد بمقدار ٩٢،٤ % بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦، أي بتضاعف قدرة ٢٥،٧ مرات حيث ارتفع من ٤٧،٣٢٨ تريليون ليرة عام ١٩٩٢ إلى ١٢١٨،٠٠٠ تريليون ليرة عام ١٩٩٦ وبنسبة من الناتج القومي وصلت إلى ٨،٨ %[٥]. بينما يتراوح معدل التضخم السنوي خلال الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٦ بين ٦٣،٣ % و ٧٩،٦ % على التوالي ووصل أعلى قيمة له عام ١٩٩٤ نحو ١٦٠،٣% و ٨٨ % عام ١٩٩٥ وإلى ٨٠،٤ % عام ١٩٩٦[٦]. وفي نهاية ١٩٩٩ انخفض معدل التضخم إلى ٦٥ % أمام تعهد الحكومة التركية بخفض معدله بين ٢٠ - ٢٥ % بحلول نهاية العام ٢٠٠٠ بموجب اتفاق القرض مع صندوق النقد الدولي و التي تبلغ قيمته الإجمالية ٤ مليارات دولار ويقدم على ثلاثة سنوات [٧]. وفي الإطار ذاته، تصاعد معدل الدين الداخلي بين عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٦ بمقدار ٨٨ % ومتوسط نسبة إلى الناتج القومي ٩،٤ % حيث ارتفع عام ١٩٩٢ من ١٩٤،٢٣٧ تريليون ليرة وبنسبة إلى الناتج القومي ١٠،٦ % إلى ٣١٤٩ تريليون ليرة ونسبها إلى الناتج القومي ٩،٦ % عام١٩٩٦[٨]. وتعتمد تركيا في سبيل تمويل مشاريعها التنموية، بصورة أساسية، على الموارد المالية الخارجية وأصبح في مقدمة أهداف البرامج الحكومية توفير الرأسمال "عبر سياسة الاقتراض" [٩].الأمر الذي

---

[١] المرجع السابق.

[٢] تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٧ ، البنك الدولي ، ١٩٩٧ ، ٢٣٣.

[٣] كامل محمد، مرجع سابق، ص٤.

[٤] نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص ٢٤١ .ومعوض، صناعة القرار في تركيا، ص ٣٢١.

[٥] معوض، صناعة القرار في تركيا، ص ٣٢١. ويأتي هذا التحرر من تحميل الميزانية بعبء تمويل زيادة رواتب الموظفين ورجال الأمن والجيش فضلا عن عدم قدرة الحكومة على زيادة عائدات خصخصة المشروعات العامة نتيجة عقبات عديدة، ومواصلة حرب الأكراد وأن تنفق جميع الأحيرة .معوض، العرب وتركيا ١٩٩٨، جامعة الأمة العربية، ص ١٦٦

[٦] معوض، صناعة القرار في تركيا، ص ٣٢١. ويعود ارتفاع معدل التضخم إلى زيادة الرواتب وزيادة عرض النقد وارتفاع نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج القومي الإجمالي وتسديد مقدار كبير من الدين الخارجي، فضلا عن عدم تبني البنك المركزي سياسة فعالة لمكافحة التضخم واستعداد الحكومة إمكانية تطبيق برنامج للتثبت الاقتصادي خلال مباحثات جرت في نيسان/ ابريل ١٩٩٧.

[٧] الرأي، العدد ١٠٧٦٣ ، ٢٠٠٠/٢/٢٧، ص ١٩.

[٨] معوض، صناعة القرار في تركيا، ص ٣٢١.

[٩] النعيمي، مرجع سابق ، ص ٣٤٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أدى إلى تفاقم أزمة الدين الخارجي بحيث واجهت الحكومات التركية المتعاقبة منذ عام ١٩٩٤ مشكلة في التعامل مع مؤسسات ووكالات التمويل الدولية التي خفضت منذ ١٩٩٤ معدلات وسقوف اقتراض تركيا ومصارفها. ورغم ذلك فإن قدرة تركيا على السداد تساعدها على زيادة اقتراضها الخارجي[١]. وزادت ديونها بين عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٦ من ٥٦,٥ مليار دولار إلى ٧٩,٨ مليار دولار. وبلغ متوسط نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي نحو ٩ % وكانت نسبتها عام ١٩٩٢ نحو ١٠,٦ % و ٩,٤ % عام ١٩٩٦[٢]. وتعود أزمة الديون التركية إلى العجز الدائم في الميزان التجاري وانخفاض معدلات الادخار وارتفاع سعر الفائدة إضافة إلى التخفيض المستمر لقيمة الليرة التركية الذي كان المعدل السنوي لتخفيض قيمتها بين ١٩٩٠ - ١٩٩٤ يزيد على ٦٠ % [٣]، ووصل سعر صرفها في نهاية ١٩٩٦ مقابل الدولار إلى ١٠٨,٠٤٥ ليرة [٤]. وتأسيسا عليه وصلت مدفوعات خدمة الدين عام ١٩٩٤ إلى ١٠,٢١٣ مليار دولار وفي ١٩٩٧ ارتفع إلى ١٢ مليار دولار[٥]، وتؤثر الزيادة المضطردة في أصول الدين وخدمة الدين في السياسة الاقتصادية الخارجية بصورة كبيرة حيث تسعى الدولة للحد منها، إلى العمل :على زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي وصلت عام ١٩٩٢ إلى ٨٤٤ مليون دولار، ارتفعت إلى ٩٣٥ مليون عام ١٩٩٥. وبين كانون الثاني - أيلول ١٩٩٦ وصلت إلى ١١٨ مليون دولار[٦] ،إضافة إلى فتح أسواق جديدة للصادرات لتمويل الكلفة المتزايدة للواردات. فضلا عن السعي وراء المساعدات والمعونات والدعم الاقتصادي. والذي يساهم في رهن قرارها السياسي لصالح الجهات المقرضة فضلا عن كونه يربك استمرارية تطور الخطط التنموية. ونجد أن التجارة الخارجية التركية قد ارتفع حجمها من ٥٧,٣٠٥ مليار دولار عام ١٩٩٥[٧] إلى ٧٢,٧ مليار دولار عام ١٩٩٧ بنسبة ٣٧,٦ % من الناتج القومي الإجمالي، إلا أن العجز التجاري ارتفع من ١٤,١٠٩ مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى ١٨,٤٨ مليار دولار عام ١٩٩٦[٨]. وتركز هذا العجز أساسا مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي وصل عام ١٩٩٣ إلى ١٧ مليار دولار وعام ١٩٩٥ إلى ١٠,٣٧ مليارات. وكانت هذه الدول الشريك التجاري الأول من حيث الصادرات (٦٢,٣ %) والواردات (٦٦,٢ %) بينما كان نصيب الدول الإسلامية (ومنها العربية) ١٦,٣ % للصادرات و ١٢,٦ % للواردات، ودول الكمنولث المستقل ٩,٧٧ % للصادرات و ٩,٣ %

---

[١] معوض، العرب وتركيا ١٩٩٨، حالة الأمة العربية، ص ١٦٧.

[٢] معوض، صناعة القرار في تركيا، ص ٣٢١.

[٣] الجلبي، آفاق التعاون الاقتصادي العربي التركي، ص ٥٦.

[٤] معوض، صناعة القرار في تركيا، ص ٣٢٢.

[٥] هيل، سياسة تركيا الخارجية في عصر ما بعد الحرب الباردة والشرق الأوسط، ص ١١.

[٦] معوض، صناعة القرار في تركيا، ص ٣٢٢.

[٧] المرجع نفسه.

[٨] هيل، مرجع سابق، ص ١١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

للواردات وأخيرا الجمهوريات الاسلامية التركية التي وصل ٢,٥ % من الصادرات و ٠,٨ % للواردات [١]. وساهمت الحوالات المالية من السياحة الأوروبية (وصلت عام ١٩٩١ إلى نحو ٢ مليار دولار) و العمالة التركية المهاجرة في أوروبا (نحو ٣ مليارات دولار) بتقليص هذا العجز[٢]. ويمكن القول بأن عملية التطور التنموي التركي ظلت مرتبطة بشكل دقيق بالمساعدات والقروض الخارجية التي تتوقف على طبيعة الدور الذي تؤديه تركيا في القضايا الإقليمية انطلاقا من توظيف القوى الدولية لموقعها الجيوبوليتيكي .وبدورها استثمرت تركيا الأزمات الإقليمية سبيلا للحصول على القروض والمساعدات الخارجية بما يؤشر إلى تبعية السياسة الخارجية للرأسمال الأجنبي، ونجد تطبيق ذلك فيما يتعلق بالموقف التركي من أزمة الخليج الثانية وتداعياتها. كما أن لهذه المشكلات الاقتصادية تأثيرا في صنع قرارات تركيا إزاء منطقة الشرق الأوسط خصوصا فيما يتعلق بتطوير السياسة التركية إزاء العراق ورفع الحظر الدولي عليه والسعي إلى تدعيم العلاقات الاقتصادية التركية - العربية في مجالات عديدة والاندفاع التركي نحو الترتيبات الشرق أوسطية.

المطلب الثالث
القدرات العسكرية

يرتبط مفهوم القدرات العسكرية للدولة بمدى إمكانية صناع القرار السياسي على توظيف هذه القدرات كما ونوعا باتجاه خدمة أهداف السياسة الخارجية في حالتي الحرب والسلم[٣].ويقصد بالقدرات العسكرية تلك الموارد والتكنولوجيا المتاحة للدخول في صراع مسلح قد يصل إلى حد الحرب الشاملة بما في ذلك إعداد الجيوش ونوعية أنظمة التسلح ومستوى الخبرة والتدريب[٤]. ومنذ بداية الثمانينات تبدي تركيا اهتماما خاصا في مجال تطوير وتحديث قدراتها العسكرية، بالاعتماد على الغرب، بما يتناسب والمستوى المطلوب في إطار حلف شمال الأطلسي والذي يساهم بتقديم مساعدات عسكرية ضخمة لتركيا فضلا عن إدخالها ضمن النظام الدفاعي فيما يتعلق بشبكة الصواريخ البالستية وأسلحة الدمار الشامل. وعلى أساس الواجب الرئيسي الذي ارتبط بالقوات التركية في فترة الحرب الباردة وهو حماية الجناح الشمالي الشرقي كان يتم تحديد حجم هذه القوات وتنظيمها وتسليحها وتدريباتها [٥]. ومع انتهاء الحرب الباردة كانت تركيا تعاني من ضعف وتقادم في معظم معداتها العسكرية لا سيما المدرعات والمدفعية وقد ظهر ذلك في أزمة الخليج الثانية، وهو ما يفسر قيام

---

[١] معوض، صناعة القرار في تركيا، ص ٣٢٤ – ٣٢٥.

[٢] الحلبي، مرجع سابق، ص ٥٦ – ٥٧.

[٣] الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، ص ١٨٧.

[٤] سليم، تحليل السياسة الخارجية، ص ١٨٠.

[٥] عبد الرحمن، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، ص١٦٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الولايات المتحدة ودول غربية أخرى بإرسال أسلحة ومعدات متطورة إلى تركيا بناء على طلب الأخيرة في ديسمبر/كانون الثاني ١٩٩٠ لتعزيز قدرتها على مواجهة احتمال تعرضها لهجوم عراقي خلال أزمة الخليج، فضلا عن عدم موافقة تركيا خلال الأزمة من فتح جبهة قتال أخرى عند حدودها ضد العراق[١]. أذن أمام تخلف الهيكل التنظيمي والقيادي عن متطلبات الحرب الحديثة والافتقار إلى تطوير عقيدة قتالية مع غياب "خفة الحركة" للجيش، أدرك قادة الجيش التركي ضرورة خفض أعداد أفراده وزيادة قدراته التسليحية والحركية وتطويرها خصوصا في مجالات النظم الدفاعية والصواريخ والطائرات القاذفة[٢]. أكد على ذلك، رئيس الأركان العامة للجيش التركي، دوغان جوريش، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بان" أزمة الخليج أثارت الحاجة الملحة إلى التحديث السريع للقوات المسلحة التركية فرغم مرحلة السلام السائدة في أوروبا ما يزال الشرق الأوسط منطقة حافلة بالمشكلات وليس من الواضح ما سوف يحدث في المنطقة في المستقبل"[٣]. وقد جاء هذا الإدراك ليتلاقى مع الاعتبارات الجيواستراتيجية التي تحيط بتركيا والنابعة بالأساس من وقوعها في القلب من منطقة شهدت منذ انتهاء الحرب الباردة تحولات جذرية، بما ينطوي عليه، ضمنيا من بلورة أوضاع مختلفة من أشكال التهديد والمنافع في آن معا سواء في الطرف الشرقي والجنوبي لأوروبا أو في القوقاز وآسيا الوسطى أو في الشرق الأوسط، الذي زاد من المسؤوليات الإقليمية و الدولية لتركيا. ومن جهة ثانية، كان للتدهور الشديد للقوة الإستراتيجية العراقية وخضوعها للإشراف الدولي الشامل نتيجة لحرب الخليج أن إفادة المكانة التركية في المنطقة، حيث تأتي تركيا من حيث حجم قواتها العسكرية في المرتبة العاشرة بين دول العالم والثانية في حلف شمال الأطلسي بعد الولايات المتحدة والأولى في منطقة الشرق الأوسط حيث وصل إجمالي هذه القوات عام ١٩٩٦ إلى نحو ١٢٠٦٧٠٠ جندي منهم ٦٣٩ ألفا من القوات العاملة و ٣٨٧ ألف من الاحتياطي و ١٨٠ ألف من القوات شبه العسكرية و ٣٠ ألف جندي في قبرص الشمالية[٤].

و يمكن معرفة حجم هذه القوات بالمقارنة مع دول المنطقة كما يوضحه الجدول التالي

---

[١] معوض، التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب، ص ٢٣٢.

[٢] التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٢، ص ١٥٣.

[٣] معوض، التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب، ص ٢٣٣.

[٤] "زواج الأمر الواقع بين إسرائيل وتركيا" ترجمة سمير الجيوسي، الدستور، العدد ١٠٧٢٤، ٣١/٥/١٩٩٧، ص١٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١)

مقارنة عددية للأسلحة المختلفة بدول الشرق الأوسط

م	الدولة	الدخل القومي بالمليار	ميزانية الدفاع بالمليار	نسبة الميزانية من الدخل القومي%	القوة البشرية بالألف	عدد الدبابات	عربات القتال المدرعة	عدد قطع المدفعية إجمالي	عددالطائرات (قتال وهيلوكوبتر) إجمالي	القطع البحرية
١	السودان	٩,١	٠,٣٣٣	٣,٦	٨٩٠٠٠	٣٥٠	٦٠	١٠٣٦	٦٥	١٤
٢	موريتانيا	١,٣	٠,٣٢	٢,٣	١٥٦٥٠	٣٥	٧	٧٥	٧	١١
٣	تونس	١٨,٢	٠,٣٦٩	٢,٠٢	٤٢١	١٣٩	٤٤	٤٩٨	٥١	٤٥
٤	المغرب	٣١,٥	١,٣	٤,١	١٩٤٠٠٠	٦٢٤	١١٢	٣٧٠	١٣٦	٣٥
٥	الجزائر	٤٩	١,٣	٢,٦	١٢٣٧٠٠	٩٦٠	١٨٠	٦٣٧	٢٤٠	٤٨
٦	ليبيا	٢٥	١,٤	٥,٦	٦٥٠٠٠	٢٢١٠	٤٢٠	١٨٧٠	٤٧٢	٦٥
٧	لبنان	٧٣٧	٠,٤٥٥	٥,٩	٤٨٩٠٠	٣٣٠	٣	٢٣٠	٧	١٦
٨	الأردن	٦,٦	٠,٥٣٧	٨,١	٩٨٦٥٠	١٠٧٠	٩٧	٤٨٥	١٢١	٨
٩	العراق	١٨,٣	٢,٤	١٣,١	٣٨٢٥٠٠	٢٧٠٠	٣١٦	٢١٠٠	٣١٦	١٨
١٠	سوريا	٣٠	١,٨	٦	٤٢١٠٠٠	٤٦٠٠	٥٧٩	٢٥٦٠	٦٧٩	٨٥
١١	اليمن	٩	٠,٣٦٢	٤	٤٢٠٠٠	١١٢٥	١٠٥	٦٩٧	١١١	٨
١٢	قطر	٧,٤	٠,٣٣٠	٤,٤	١١٨٠٠	٢٤	١٢	٤٠	٣٢	٨
١٣	البحرين	٥	٢,٦٥	٥,٣	١١٠٠٠	١٠٦	٢٤	٥٨	٤٨	١٦
١٤	عمان	١٢,٢	١,٨	١٤,٧	٤٣٥٠٠	١٢٨	٤٦	٩٧	٤٦	٢١
١٥	الإمارات	٣٩	١,٩	٤,٨	٦٤٥٠٠	٢٧٧	٩٩	٣٢٣	١٤١	٢٧
١٦	الكويت	٢٦,٧	٢,٩	١٠,٨	١٥٣٠٠	٢١٥	٧٦	٦٨	٩٢	٣
١٧	السعودية	١٢٥	١٣,٩	١١,١	١١١٢٠٠	١٠٥٥	٣٠١	٥٠٨	٣١٣	٥٨
١٨	تركيا	١٦٧	٧,٥	٢,٨	٦٣٩٠٠٠	٤٢٨٠	٤٣٤	١٩٥٨	٤٣٤	١٤٦
١٩	إيران	٦٢,٥	٣,٤	٥,٤	٥١٣٠٠٠	١٥٢٠	٢٩٥	٢٩٤٨	٢٩٥	٩٥
٢٠	إسرائيل	٧٨	٧,٤	٩,٥	١٧٥٠٠٠	٤٣٠٠	٦٩٩	١٦٥٠	٨١٥	١٣٠
٢١	مصر	٥٦	٢,٤	٤,٢	٤٤٠٠٠٠	٣٦٥٠	٥٦٧	١٥٤٣	٦٨٠	٩٦

المصدر : محمد نبيل فؤاد، الحد من التسلح و الاستراتيجية الأمنية في المنطقة ، ص ١٠٣.

الإنفاق العسكري :

تعد تركيا من الدول ذات الإنفاق العسكري الواسع وقد تراوحت نسبة الإنفاق العسكري من الإنفاق الحكومي العام ما بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٩١ إلى ٤ % و ١٠ % على التوالي، الأمر الذي كان يتعارض مع الاتجاه العام نحو تخفيض الإنفاق العسكري لدى دول حلف الأطلسي خلال الفترة ذاتها[١]. وفي عام ١٩٩٤ احتلت تركيا رابع أكبر ميزانية عسكرية بالنسبة إلى الناتج المحلي بين

[١] كليمون، الصناعات العسكرية في منطقة الشرق الأوسط، ص١١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أعضاء هذا الحلف بعد اليونان وبريطانيا والولايات المتحدة وفي المرتبة الثالثة بعد إسرائيل وروسيا على المستوى الإقليمي[١]. كما يوضحه الجدول التالي

جدول رقم (٢)

نسبة الإنفاق العسكري إلى الإنفاق العام الحكومي في الفترة ١٩٩١-١٩٩٦

السنة	الإنفاق العسكري (بليون ليرة)	الإنفاق العام الحكومي (بليون ليرة)	نسبة الإنفاق العسكري إلى الإنفاق الحكومي (%)
١٩٩١	١٣,٧٨٣	١٣٢,٣٥٠	١٠,٤
١٩٩٢	٢٥,٥٥٨	٢٢٥,٢٥٦	١١,٣
١٩٩٣	٤٣,٧١١	٤٩٠,١٢٩	٨,٩
١٩٩٤	٨٥,٣٧٧	٩٠٢,٠٧٧	٩,٦
١٩٩٥	١٦٧,٧٩٨	١,٧٢٣,٨٣٦	٩,٧
١٩٩٦	٣٣٣,٤٣٤	٣,٩٦١,١٧٠	٨,٤

المصدر : Government Finance Statistics Year Book. I. M.F. 1997. P 186.

وترجع ضخامة الإنفاق العسكري التركي إلى:التزام تركيا تجاه العضوية في حلف الأطلسي، وخطر التهديد الخارجي والداخلي للأمن القومي التركي، وارتباطه بمصالح فئات لها قوة ضغط سياسي وتدخلها بعدم إدخال أية تخفيضات في الميزانية العسكرية. وتعد طريقة الحصول على السلاح من العوامل المؤثرة على السلوك السياسي، فكلما كان التسليح ذاتيا وبعيدا عن المساعدات الخارجية، زادت البدائل أمام صانع القرار في سياسته الخارجية، وكلما اعتمدت الدولة على غيرها عسكريا قلت قدراتها على تهيئة قوة عسكرية فاعلة لأغراض هذه السياسة وزادت الضغوط على قدرتها في قيامها بالدور الذي تضطلع به في المجالين الدولي والإقليمي[٢]. وبالنسبة لتركيا، يعد الاستيراد العسكري المدخل الأساسي في سبيل تغطية النقص من حيث العدد والنوعية في قدراتها العسكرية.فقد احتلت تركيا المرتبة الخامسة من حيث مستوى وارداتها من الأسلحة مباشرة خلف السعودية والعراق خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩١، والسادسة عام ١٩٩٤ واحتلت المرتبة السابعة بين أكبر مستوردي الأسلحة في العالم عام ١٩٩٦[٣]. وبذلك يستأثر شراء الأسلحة على جزء كبير من الميزانية العسكرية، فقد تم تخصيص حوالي ٤٠% من النفقات الدفاعية لعام ١٩٩٢ لغرض عقد صفقات عسكرية مباشرة [٤]. و تستفيد تركيا من برامج وقوانين أمريكية تسمح للولايات المتحدة بتزويد الدول أعضاء حلف الأطلسي بأسلحة مستعملة تفيض عن حاجتها دون أن يؤثر ذلك في التوازن العسكري في المنطقة أوفي الجهود

---

[1] Amikam Naclumani, Turkey in the wake of the Gulf war, Recent History and its Implications. Whttp:www.biu.9cil/Soc/besa/books/42pub.htm.p4.

[٢] الرمضاني، مرجع سابق، ص ١٩٧.

[٣] كليمون، مرجع سابق، ص١١. ومعوض، صناعة القرار في تركيا، ص٣٢٦، وأيضا Amikam, Op.Cit.p4.

[٤] التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٢، ص١٤٧،بتعب قدر كبير من مشتريات الأسلحة على ناقلات الجنود المدرعة والطائرات العامودية المقاتلة؛ بغرض زيادة قدرات القوات التركية على القيام بأعمال مطاردة أفراد حزب pkk،وتشير إحصاءات دولية بأن حجم الدبابات والمدرعات التي اشترتها تركيا عام ١٩٩٣ من الولايات المتحدة تفوق ما يملكه الجيش البريطاني انظر. نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص١٠٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأمريكية للتشجيع على التسوية السلمية لقضية قبرص[١]. كما يعتمد تطوير القسم الأكبر من صناعات تركيا العسكرية المحلية على التعاون مع الولايات المتحدة فضلا عن شراء السلاح الأمريكي والذي وصلت قيمته بين ١٩٨٤ - ١٩٩٤ إلى ٧٨٠٠ مليون دولار. وتعتبر تركيا خامس الزبائن الكبار للولايات المتحدة حيث تؤمن الولايات المتحدة حاليا ٨٥% من واردات تركيا من السلاح[٢]. ويمكن تفسير أحادية مصدر التسليح إلى طبيعة العلاقة الاستراتيجية بين الدولتين منذ دخول تركيا في حلف الأطلسي عام ١٩٥٢. إلا أن ذلك يضع قيودا بالضرورة على طبيعة القوات المسلحة التركية وحجمها ومستوى تطورها ويصبح التهديد بإعلان الحظر على توريد السلاح مسألة تهدد الأمن القومي التركي. ونجد سابقة ذلك بإعلان الحظر الأمريكي على توريد السلاح بين ١٩٧٤ - ١٩٧٨ بسبب اجتياح القوات التركية لجزيرة قبرص.كما أن العقيدة العسكرية التركية وإن كانت تسعى إلى الاعتماد على نفسها إلا أنها تظل في النهاية معتمدة بل ومحتاجة إلى معونة من حلفائها في حلف الأطلسي وخاصة الولايات المتحدة حيث تعد تركيا الدولة الثالثة من حيث تلقي المساعدات الأمريكية بعد إسرائيل ومصر وتغطي هذه المساعدات نحو ٩٠% مما تحصل عليه تركيا من مساعدة عسكرية[٣].

ورغم النتائج الإيجابية التي يوفرها الدفاع للدولة وبخاصة في مجال الأمن والاستقرار السياسي، إلا أن للإنفاق الدفاعي سلبياته على التنمية الاقتصادية. وكان من الطبيعي أن تبذل تركيا جهودها بما يقلل من العبء على اقتصادها في هذا المجال بأن سارت في أعمال تحديث قدراتها العسكرية بما يتفق ومقتضيات التكامل التسليحي والعملياتي للقوات التركية في الخطط الموضوعة في إطار حلف الأطلسي من خلال؛ مساعدات مالية حصلت عليها تركيا نتيجة موقفها من أزمة الخليج الثانية، ومحاولة تركيا زيادة ما تحصل عليه من معونات عسكرية ".أمريكية وأوروبية" مستفيدة من تجدد أهميتها للتحالف الغربي خلال هذه الأزمة. ففي ١٩٩٠/١١/٤ أكد الرئيس أوزال " أنه عندما تنتهي أزمة الخليج سيكون لديها جيش من أقوى وأحدث الجيوش في الشرق الأوسط بناء على حجم المعدات العسكرية الغربية التي حصلت عليها تركيا وتتراوح قيمتها بين ٨-٩ مليارات دولار"[٤].

---

[١] مسلم، قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي في نهاية القرن العشرين. ومطلع القرن الواحد والعشرين، ص٢٤٨.

[٢] حرحس، أمريكا والإسلام السياسي، ص٢٠٩.

[٣] المرجع نفسه.

[٤] معوض، التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب، ص٢٣٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الصناعة العسكرية

تبنت تركيا برنامج الصناعات الدفاعية، لتأسيس صناعة عسكرية وطنية متقدمة، حيث صادق البرلمان التركي في نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩٨٥ على قانون إنشاء برنامج الصناعات الدفاعية التركية والذي يعتمد في تمويله على الصندوق الخاص لدعم الصناعات الدفاعية[١].

وكان هذا البرنامج قد بدأ ب "تسع" مشروعات تكلفتها حوالي ١١ مليار دولار زادت فيما بعد إلى ١٧ مشروعا. وتعمل في إطاره ٨٣ شركة تركية بالتعاون مع شركات أمريكية وأوروبية لتأسيس مشروعات مشتركة في مجال التصنيع العسكري[٢]. وجاء هذا البرنامج بهدف التكيف مع التكنولوجيا العسكرية الحديثة وتحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي لقواتها العسكرية إضافة إلى تحرير تركيا من الاعتماد على الاستيراد الأجنبي بما تشكله من عبء على الاقتصاد وتحد من مظاهر السيادة[٣]. وتأسيسا عليه فقد شكلت تركيا خطين متوازيين؛ تشجيع التصنيع العسكري المشترك بافتتاح فروع لمصانع وشركات أجنبية أكثرها أمريكية لإنتاج الأسلحة في تركيا مستفيدة من الأيدي العاملة التركية، إضافة إلى إتمام جزء من الصفقات العسكرية داخل المصانع الأجنبية أو المصانع المشتركة في تركيا مع التشديد على التزام الشركات التي تقوم بتنفيذ مشاريع صناعات عسكرية مشتركة في تركيا الدخول في برنامج " التوازن التجاري" بقيمة ملياري دولار، بحث يكون نصف هذا المبلغ لقاء تصدير معدات عسكرية مصنوعة في تركيا[٤]. وعززت المؤسسة العسكرية التركية على قطع خطوات كبيرة بإعلانها في نيسان / إبريل ١٩٩٧ عن برنامج جديد لتحديث القدرات العسكرية التركية بتكلفة ٣١ مليار دولار خلال السنوات الستة القادمة (١٩٩٧-٢٠٠٣) [٥] . ورغم عضوية تركيا في حلف الأطلسي تواجه تركيا مشكلة الحصول على بعض النظم والخدمات التسليحية من الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية بفعل حظر رسمي وغير رسمي لهذا اتجهت تركيا منذ عام ١٩٩٧ إلى تعميق علاقاتها العسكرية مع إسرائيل بحيث أصبحت هذه العلاقة أحد أهم مداخل تركيا لتحديث قواتها المسلحة،

---

[١] التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦، ص١٦٧، ويستمد الصندوق الخاص لدعم الصناعات الدفاعية موارده من المخصصات السنوية لميزانية العامة والرسوم الإضافية المفروضة على مبيعات سلع المشروعات العامة، وإيرادات اليانصيب القومي ونسبة من ضريبة مبيعات الوقود، ونسبة من ضرائب الدخل والشركات أو الهبات انظر معوض، صناعة القرار في تركيا، ص١١٩.

[٢] معوض، التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب، ص٢٣٤.

[٣] التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣، ص١٤٩.

[٤] عبد الرحمن، مرجع سابق، ص٢٣٧-٢٣٨.ومن أهم مقومات برنامج الصناعات الدفاعية هي:تنظيم شركة الصناعات الجوية التركية لانتاج ٢٤٠ طائرة طراز ا ف-١٦ في مصانع الأول في مورتيد قرب أنقرة بموجب عقد الإنتاج المشترك المبرم على ١٩٨٣ مع شركة جنرال ديناميكس الأمريكية انتحت الدفعة الثانية فيها وعددها٨٠ طائرة عام١٩٩٣بموجب عقد قيمته ٣,٥ مليارد دولار لحساب القوات الجوية التركية.إضافة إلى تصنيع ٢ دطائرة نفس حفيفة طراز س.أن ٣٢٥ بالتعاون مع شركات اسبانية وإيطالية وتحديث التجهيزات البحرية بالتعاون مع ألمانيا، كليموت، مرجع سابق،ص١١-١٢. التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٧، ص٢٤٢

[٥] وتتصدر أهدافه، شراء ١٤٥طائرة عمودية مقاتلة حديثة بتكلفة ٣ مليارات دولار وإقامة مجمع صناعي محلي لهذه الطائرات في بداية ١٩٩٩،ويبدأ بعدها تسلم الطائرات في عام ٢٠٠٢ وشراء ١٠٠٠ عربة مدرعة بتكلفة تتراوح بين ٤-٧ مليارات، وتحديث الدبابات و ١٠٠ طائرة طراز اف-٤ وتطوير طائرات اف-١٦ وشراء فرقاطات التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٧، ص٢٤٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأبرمت تركيا وإسرائيل حتى نهاية حزيران/يونيو ١٩٩٧ (١٤) اتفاقا في هذا المجال بعضها جار تنفيذه بالفعل، والآخر قيد البحث والإعداد[١]. و هي بذلك تسعى للتحول إلى قاعدة رئيسية للصناعات العسكرية في المنطقة حيث تنافس الصناعة العسكرية التركية على المستوى الدولي. كما تنتج تركيا كل أنواع أسلحة المشاة الخفيفة[٢]. غير أن دخول الصناعة العسكرية التركية إلى الأسواق الخارجية محدود للغاية، خصوصا أمام مساعي السياسة الأمريكية لتحقيق نوع من التخصص في إنتاج فروع شركات تصنيع الأسلحة الأمريكية في المنطقة لتجنب قيام منافسة بين هذه الفروع في إسرائيل ومصر وتركيا، مع إعطاء أوزان مختلفة لكل من هذه الأطراف[٣]. فضلا عن تراجع مشاريع التعاون العسكري الكبرى في التسلح الممولة من خلال المعونة الأمريكية كانعكاس لانتهاء الحرب الباردة.الذي من شأنه أن يعتمد بالأساس على تطوير المشكلة الكردية المتمثلة بحزب العمال التركي، والاستقرار الإقليمي على جبهاتها الأربعة، فضلا على قدرة تركيا على الحصول على عقود إنتاج مشترك مع الولايات المتحدة.

---

[١] رضا هلال، التحالف التركي الإسرائيلي تحت غطاء الرفاه الإسلامي، الأهرام، العدد ٤٠٤٣٩، ١٩٩٧/٧/٧، ص٦.

[٢] التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦، ص١٦٦-١٦٧.

[٣] كليمون، مرجع سابق، ص٢٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني
المتغيرات المجتمعية

وتتضمن هذه المتغيرات على تلك العوامل التي تترتب على العناصر الموضوعية وتم ضبطها في ثلاثة عوامل هي : العامل السكاني، النخبة السياسية والهوية الاجتماعية. وسوف يتم تناولها عبر ثلاثة مطالب.

المطلب الأول
العامل السكاني

تتمتع تركيا بميزة استراتيجية من حيث الثقل السكاني مقارنة بدول المنطقة، وصل إلى ٦٢,٦٠٠ مليون نسمة عام ١٩٩٦ ويتوقع أن يصل إلى ٩٢,٨٨ مليون نسمة عام ٢٠٢٥ [١]، مع انخفاض معدل النمو السكاني الذي وصل إلى ١,٦% عام ١٩٩٦ و ٠,٧% عام ١٩٩٥،فيما كانت الكثافة السكانية لنفس العام ٨٠,٣% وهي تزداد في المناطق الساحلية وتقل كلما اتجهنا إلى المناطق الداخلية، حيث يمثل عدد سكان المناطق الحضرية إلى إجمالي السكان عام ١٩٩٣ نحو ٦٥% يتركز معظمهم ضمن إقليمي ايجه ومرمرة. وعلى الرغم من ذلك تعاني القوة السكانية التركية من تحديات تأثر بدرجة أو بأخرى على الاستقرار في النظام التركي وشرعيته بما يحول دون انتهاج سياسة خارجية نشطة. من خلال؛ معاناتها من ارتفاع معدل البطالة حيث يقدر عدد العاطلين عن العمل بصورة كاملة أو جزئية عام١٩٩٥ بـ ٣,١٨٦ ملايين فردا بنسبة١٤,٢% من إجمالي العمالة وترتفع في المناطق الحضرية إلى ١١% مقارنة بـ ٤% في المناطق الريفية[٢]. وطبقا لتقدير منسق برنامج الأمم المتحدة للتنمية التركية في ١٩٩٧/٥/٢٩، فإن ١٤,٢% من إجمالي سكان تركيا يعيشون على حافة الفقر، ويتركز معظمهم في المحافظات الجنوبية الشرقية ذات الأكثرية الكردية[٣]. وعلى الرغم ارتفاع متوسط دخل الفرد في تركيا إلى ٢٧٨٠ دولارا عام ١٩٩٥، الأأنمتوسط دخل الفرد في فئة أفقر ٢٠% من السكان وعددهم حوالي ١٢,٥ مليون نسمة لا يتجاوز ٧١٧ دولارا ونصيبهم ٥,٥% فقط من الناتج القومي الإجمالي مقارنةبـ٥٥ % نصيب فئة أغنى ٢٠% من السكان حيث يرتفع متوسط الدخل السنوي للفرد فيها إلى ٨٠٣٧ دولارا[٤]. الأمر الذي قسم تركيا إلى نصفين غير متكافئين؛ نصف غربي متقدم تنشط فيه الصناعة ومراكز التجارة والإعلام الرئيسية، ويتضاءل النمو

---

[١] كامل محمد، مرجع سابق، ص٣.

[٢] معوض، صناعة القرار في تركيا، ص٣١٩.

[٣] معوض، صناعة القرار في تركيا، ص٣١٩.

[٤] الحياة، العدد ١٢٤٩٧، ١٣/٥/١٩٩٧، ص١٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السكاني مقابل نصف شرقي حيث البنية الزراعية في إطار إقطاعي وعشائري طاغ مع تكاثر سكاني كبير وتدن في المستوى المعيشي والتعليمي[١].

ويعاني النسيج الاجتماعي التركي من الانقسام العرقي والمذهبي الذي وجد مع بداية بناء الجمهورية وقد سويت هذه المسألة قانونيا في معاهدة لوزان عام١٩٢٣ التي اعترفت بالأقليات الدينية دون الاعتراف بوجود أقليات عرقية في تركيا[٢] ، ونص الدستوري التركي "أن كل مواطن في الدولة التركية هو تركي" بمعنى عدم اعتراف "الأيديولوجيا الرسمية" بوجود مجموعات متميزة عن الأكثرية التركية. وقد نجحت هذه الأيديولوجيا حتى الآن في الحيلولة دون تحول واقع المجموعات المذهبية والعرقية إلى عامل تفتيت حقيقي للدولة والمجتمع معا[٣]. وفي عقد التسعينات تزايد إدراك هذه الجماعات لهويتها الخاصة وحماسها بتجسيدها،الذي شكل عامل ضغط قوي على الأيديولوجيا الرسمية نحو البحث عن صيغة جديدة توفق بين التطلعات الخاصة لهذه الجماعات وبين الحفاظ على تركيا موحدة كيانا ومجتمعا. خصوصا مع انتشار النزعة القومية ومسألة حقوق الإنسان على نطاق عالمي.وفي الواقع كان التأكيد على الهوية التركية كهوية جمعية يمثل محاولة تمويه للانقسامات المجتمعية عرقيا ومذهبيا والتي تكاد لا تكون خافية خاصة وإن تركيا تتميز بتعدد قومياتها حتى أن بعض الدارسين يعتقد أنها مؤلفة من أربعين قومية مختلفة[٤].

جدول رقم(٣)

القوميات في تركيا

القومية	العدد التقريبي
الكردية	١٢ مليون
الشركسية	١مليون
العربية	٤٠٠ألف
اللازرية	١٥٠ألف
الجورجية/ الكرجية	٧٥ألف
الشيشانية/الأنغوشية	٢٠ألف
الأرمنية	٥٠ألف

المصدر : نور الدين، تركيا الجمهورية الخائرة،ص٦٩،٧٦-٧٨.

---

[١] معوض، صناعة القرار في تركيا، ص٣٢٠.

[٢] حددت اتفاقية لوزان مفهوم الأقليات في المواد ٣٧-٤٤ وهي المجموعات المسيحية واليهودية،وهذا نجحت تركيا في فرض مفهوم عرقي يعتمد على أساس العرق التركي واعتبار كل الأقوام المتواجدين على الأراضي التركية أتراكا دما ولغة وثقافة وتراث فصارت حول مفهوم الأقليات حسب معاهدة سيفر، في نور الدين، تركيا الجمهورية الخائرة، ص٥١.

[٣] نور الدين، تركيا الجمهورية الخائرة، ص٧٢.

[٤] الداقوقي، صورة العرب لدى الأتراك، ص١٣٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتلعب كل قومية دورا ما في الحياة السياسية التركية، بما يترك أثرا على الأمن القومي التركي وعلى العلاقات الدولية. لتركيا سواء مع الدول المجاورة أو القوى الكبرى في المجتمع[١]. ورغم تمثيل معظم هذه الجماعات حساسية محدودة على المجتمع، إلا أن "العلوية والأكراد" ذات تأثير شديد الحساسية في نسيج المجتمع التركي[٢].

وقد تم طرح المسألة العلوية في تركيا، لأول مرة، في مارس/آذار ١٩٨٩ عبر البيان العلوي الذي أصدره مثقفون علمانيون من كل الطوائف والمذاهب والأعراف. وفي التسعينات انفتحت النخبة على الكتلة العلوية واعترف بها واقعيا في ١٩٩٤ بمشاركة الرئيس ديميريل في احتفالات حاجي بكتاش،وتم تخصيص جزء من الميزانية الحكومية لدعم بعض المطالب والجمعيات العلوية التي أخذت تتكاثر والتي ساهمت بإبراز مطالب العلويين بصورة واضحة في بيان مشترك نشر في تشرين الأول /أكتوبر ١٩٩٤. ويعد العنف وسيلة التعامل مع الكتلة العلوية حيث تعرضت لمذابح في القرن السادس عشر وأواخر السبعينات وأيضا في النصف الأول من التسعينات. وقد تغلغلت قوى وأفكار متطرفة في هذه الكتلة بما أفرز جماعات متطرفة من أشدها مجموعة "النمر الأحمر"[٣].

كما تعاني تركيا منذ آب/أغسطس١٩٨٤ حركة تمرد كردي في مناطقها الجنوبية الشرقية ذات الأكثرية الكردية والتي تشهد عمليات "حرب" ضد حزب العمال الكردستاني [٤]. وتعد المشكلة الكردية بالأساس مشكلة داخلية قامت بسبب تدني الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المحافظات الجنوبية الشرقية، وقد ساهم ذلك إضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى ٣٤% بقيام ثورات اجتماعية في أواخر ربيع ١٩٩٠ في هذه المحافظات[٥].و تواصل الحكومات التركية المتعاقبة منذ عام ١٩٨٤ تبني الخيار الأمني والعسكري بغرض حسم هذه المشكلة كـ "مشكلة إرهابية" وفقاً لتصور المؤسسة العسكرية

---

[١] عبد الباقي، الدور السياسي للقوميات في تركيا الأكراد "دراسة حالة"،ص٢.

[٢] الربيعي، مرجع سابق، ص١٩٣

[٣] نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، ص٦٠-٦١، وتعتبر العلوية مجموعة مذهبية قريبة من المذهب الشيعي ويتراوح عددها بين ١٨-٢٠ مليون نسمة، وينظر إلى نفسها كمجموعة ذات هوية مميزة، خصوصاً وأن الأغلبية السنية تعتبرهم "أشد سوءاً من الكفار، منحطين خلقياً ولا بد من تجنبهم بأي ثمن. حيث دفع العلويين الناشطين سياسياً لتبني العلمانية واليسارية وقد تمكن ٦ منهم من دخول البرلمان في ١٩٨٣ وأخذت الحكومات التركية المتعاقبة تشارك عبر ممثلين لها في احتفالات مؤسس المذهب العلوي، حجي بكتاش. وذهب العلويون بعدها إلى إثارة أوضاعهم علناً، خصوصاً وأن النخبة التركية تعامل معهم بحذر شديد فمن جهة تعتبرهم مصدر أساسياً لدعم العلمانية، ومن جهة أخرى لا تستطيع النخبة الخروج من الذهنية السنية وربما قرون من السيطرة على السلطة، فأخذت توظف العلويون كأداة لحماية نفسها من الإسلاميين، بحيث تقترب منهم كلما تعاظمت قوة التيار الإسلامي. انظر، الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، ص٢٦٧-٢٦٨. وروبنس، تركيا والشرق الأوسط، ص١٦

[٤]الكيلاني، تركيا والعرب : دراسة في العلاقات العربية التركية، ص٥٩.

[٥]معوض، العرب وتركيا ١٩٩٨، جامعة الأمن العربية، ص١٦٩. أسفرت هذه العمليات عن سقوط أعداد كبيرة من الضحايا قدرت حتى خريف ١٩٩٦ بأكثر من ٢٠ ألف قتيل، واضطرار ما يقرب ٨٠٠ ألف فرد إلى ترك قراهم فضلاً عن تكليف الميزانية التركية أكثر من ١٠ مليارات دولار سنوياً

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بدورها المهيمن في عملية صنع القرار والتي حدت من محاولة بحث خيارات أخرى لتسوية المشكلة[١]. وحسب الرئيس ديميريل فإن "المشكلة بصورة كاملة مشكلة إرهاب يمارسه منذ عام١٩٨٤ حزب pkk وإنه بموجب دستور ١٩٨٤ وكافة الدساتير التركية السابقة لا توجد أي تفرقة بين المواطنين على أساس الأصل العرقي" و"أنه قبل حل مشكلة الإرهاب من جذورها لا يمكن مناقشة أي مسألة ثقافية"[٢]. وتدرك الحكومات التركية مدى التأثير السلبي لاستمرارية حرب الأكراد على صورة تركيا في المجتمع الدولي ولا سيما الاتحاد الأوروبي التي تسعى جاهدة للانضمام إليه،ويردد مسئولوه في كل مناسبة أن مسألتي الديمقراطية وحقوق الإنسان أساسيتان لقبول تركيا في عضوية الاتحاد. ويمكن القول أن عمليات حزب العمال الكردستاني وانعدام الاستقرار الناجم عنهما، من شأنهما إنزال الضرر بالأيديولوجيا الرسمية للدولة وتزايد اغتراب أعداد كبير من الأكراد عن مؤسسات الدولة والهوية التركية. ويكشف ذلك بقوة وهم الإجماع القومي التركي .

وتعاني تركيا منذ مطلع التسعينات من تزايد حدة مشكلات وعمليات العنف السياسي في ظل تهوين الحكومات التركية المتعاقبة من أهمية مواجهتها وحل أسبابها الداخلية بدلا من تركيزها المفرط على ما تراه من أسباب خارجية .وترتبط هذه العمليات بمنظمات كردية و (٢٢) منظمة يسارية والعديد من المنظمات الإسلامية،والتي تتبنى استراتيجية الإرهاب/العنف في مواجهة النظام السياسي التركي. وبخصوص الاخيرتين ، تسعى المنظمات الإسلامية إلى إشاعة الفوضى والاضطرابات كوسيلة لتغيير هذا النظام بالقوة،وتقتصر عمليات العنف على اغتيال عناصر بارزة من المثقفين العلمانيين ونشر الأفكارالعنفية دون أن تصل إلى مواجهة شديدة مع النظام على غرار ما يحدث في الجزائر ومصر،ودون أن يتطور أيضا إلى مستوى العنف المنظم المرتبط بالجماعات اليسارية والتي تقوم بعمليات اغتيال لشخصيات من كبار مسئولي الأجهزة العسكرية والأمنية من العاملين أو المتقاعدين والنشاطات الجماهيرية على صورة تنظيم مظاهرات واحتجاجات[٣].

المطلب الثاني
النخبة السياسية التركية

تعد النخبة السياسية أهم عنصر من عناصر أعداد السياسة الخارجية التركية،وتتوقف ممارسة هذه النخبة لدورها في صنع القرار على طبيعة المجالات التي يزداد فيها تأثيرها بحكم عوامل معينة

---

[١] التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١، ص١٤١. سواء بدمج الأكراد في الحياة السياسية والاقتصادية، أو مواجهة التحلف الاقتصادي أو قبولها مبادرات سلمية سواء من جانب حزب العمال الكردستاني أو غيره . حيث أعلن أوجلان للمرة الثالثة منذ عام ١٩٩٣ وقف لإطلاق النار من جانب واحد في ١٩٩٦/١٢/٢٣، وطرح مبادرة سلام لعام ١٩٩٧.

[٢] الأهرام، العدد ٤٠٤٧٤، ١٩٩٧/٩/١٦، ص٥.

[٣] انظر، معوض، الإسلام والعنف السياسي في تركيا، ص١٧٤-١٩٠ ونور الدين، قمحة وعمامة، ص٥٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومدى انضباطها بخطاب سياسي معين.وتتصف هذه النخبة باختلاف درجة تماسكها تبعالطبيعة تكوين الحكومة من حزب واحد أو من حزبين أو أكثر. وأمام السيولة في تشكيل الحكومات الائتلافية التركية في الفترة بين ١٩٨٣-١٩٩٩. والتي بلغ متوسط وجودها في السلطة بصورة منفردة، ثمانية أشهر، شكلت طبيعة العلاقات داخل الحزب أو الأحزاب الحاكمة بين القائد والأعضاء والعلاقات فيما بين الأحزاب المشاركة في الحكومة ومدى التجانس بين توجهاتها فضلا عن طبيعة العلاقات السياسية والشخصية بين قيادة هذه الأحزاب عوامل مؤثرة في مدى تماسك هذه النخبة. كما تتصف هذه النخبة السياسية التركية بقدر كبير من الاستمرارية والتغير من حيث تكوين عناصرها، باحتفاظ قادة معظم الأحزاب بمناصبهم فترة طويلة -منذ عقد الثمانينات- مع قدر من التغير المعبر عن تجدد بعض هذه القيادات وإن كانت معظم العناصر الجديدة المنضمة إلى النخبة مرتبطة بدرجة أو بأخرى بالجيل الأقدم.

ويمكن القول، بأن هذه النخبة قادرة على التجدد عن طريق إضافة عناصر جديدة على مستوى البرلمان. ويلاحظ ثمة زيادة في عدد النواب الجدد في الفترة ١٩٨٣-١٩٨٨ حيث بلغ عدد هؤلاء ٣٤١ نائبا بنسبة ٨٥،٢ % من إجمالي عدد النواب (٤٠٠عضو) وفي الفترة ١٩٨٧-١٩٩١ بلغ هؤلاء ٢٢٧ نائبا بنسبة ٥٠،٤ % من إجمالي عدد النواب (٤٥٠عضو) [١]، واستمر هذا الاتجاه بدخول ١٥٨ نائبا من أعضاء حزب الرفاه (الفضيلة) في البرلمان ١٩٩٥.

ومن جهة أخرى، توصف النخبة السياسية الحاكمة بأنها نخبة ذات اتجاهات علمانية غربية سلوكا ومنهجا، وتنتسب إلى الهوية الأوروبية، بحيث أصبحت هذه الهوية أساسا لتحديد المصالح التركية القومية[٢]. مهملة أي محاولة للتواصل السياسي أو الثقافي مع دول الشرق الأوسط (عدا إسرائيل) بل سعت إلى خطوات زادت من الفجوة القائمة. وفي هذا الإطار ترعرعت أجيال من القادة شكلت النواة الأساسية للنخبة والتي أدركت أن مستقبل تركيا يكون باعتماد العلمانية كأحد أسس الفكر السياسي وحجر الأساس في تحديد علاقات تركيا الخارجية إضافة إلى ارتباطها ودرجة اندماجها بالحضارة الغربية. وأصبحت محاولة اندماج تركيا على مستوى الفكر والحركة بالغرب قاسم مشترك لخيارات النخبة[٣]. وأن الهدف الأسمى عندها هو أن يعرف بتركيا كدولة أوروبية عصرية قوية. ولا تنظر هذه النخبة بضرورة دخول تركيا في علاقات وثيقة مع الدول الإسلامية والشرق أوسطية (عدا إسرائيل) على المدى البعيد لأن لا يوجد في هذه العلاقات ما هو مغر أو أن يكون نقطة جذب تضاهي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، كما أن التقرب من هذه المنطقة ليس أمرا سهلا أمام كثرة

---

[١] Turkey.1989 Almanac, Edited by Ilnur Cevik , Ankara: Turkish Daily News publication.1989.p186

[٢] باروز، مرجع سابق، ص٥٥

[٣] نور الدين، الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية، ص١٥١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المشاكل والاضطرابات فيها[١]. وبذلك قد يمضي وقت طويل قبل أن تظهر النخبة الحاكمة ما يشير إلى اهتمامها بالتطورات السياسية في الشرق الأوسط، بصورة عامة، فهي "لا تجد نفسها شرق أوسطية"[٢] ، فهي أقرب إلى كونها غربية من كونها شرقية رغم أنها ليست أوروبية بما فيه الكفاية. وحسب مسعود يلماز فإن الوصول إلى مستوى حضاري يقارب أوروبا هو بطاقة تركيا إلى المدنية والقرن الواحد والعشرين وما عدا ذلك يعني السقوط في تخلف العالم الثالث[٣]. وتسعى النخبة السياسية إلى مراجعة الخيارات التركية السياسية في محيطها الإقليمي الحالي، دون أن يعني ذلك التخلي عن الخيار التغريبي أو الذوبان في الخيار الشرقي أو سلوك خيار على حساب آخر، وذلك للتعرف على الوضع الفعلي لتركيا على الساحة الإقليمية و الدولية ولتجعل من موقعها الإستراتيجي ومواردها البشرية والاقتصادية عامل استقرار وتوازن في محيطها. وطوال معظم فترة الحرب الباردة لم يكن هناك خلافا علنيا يذكر في تركيا حول السياسة الخارجية نظرا لأن جميع فئات النخبة باستثناء أقصى اليسار، كانت تؤيد عضوية تركيا في حلف الأطلسي وتدعم العلاقات مع أوروبا والدفاع عن المصالح التركية ومصالح القبارصة الأتراك في قبرص .إلا أن انتهاء الحرب الباردة أحدث تغيرا جوهريا في الموقف إذ زاد نطاق الخيارات السياسية واتسعت مساحات التعايش الديمقراطي نسبيا[٤]. حيث أصبح خيار السياسة التركية الثابت نحو الغرب قابل للنقاش الحاد أمام الرفض المتكرر لضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وحتى أن النخبة العلمانية ذهبت إلى التصريح بأن هذا الاتحاد ما هو إلا ناد للمسيحيين فقط لا يستطيع الدخول إليه إلا المسيحيون[٥].

و ما يساعد على ذلك ان المجتمع التركي لم يخل في أي وقت من قوى سياسية وفكرية تدعو إلى إعادة الاعتبار للدائرة الشرق أوسطية في التعامل الخارجي. على أن فرصة هذه القوى عادة ما تتعزز كلما ازدادت مشكلات تركيا مع القوى الأوروبية[٦]. وفي هذا الإطار دخلت النخبة السياسية في نقاش واسع بخصوص أن تنطلق تركيا في توجهها نحو منطقة الشرق الأوسط بما يخدم مصالحها القومية. و اصبح الرأي السائد في الأوساط الثقافية و السياسية إضافة إلى البيروقراطية الحاكمة هو إقامة نظام الشرق الأوسطي وفق أسس ثلاثة؛ الديمقراطية،و العلمانية، وحقوق الانسان تقربا من أوروبا والفكر الليبرالي من جهة، وحماية للنظام القائم والأفكار الكمالية من جهة أخرى. وليس نيابة

---

[١] المرجع نفسه، ص١٥٢.

[٢] الجميل، الخيارات الفكرية و السياسية لدى العرب و الاتراك، ص ٢٦٣-٢٦٥.

[٣] نوفل، مرجع سابق، ص٣٠.

[٤] هيل، مرجع سابق، ص١٣.

[٥] نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، ص٢٢٨.

[٦] الأزعر، العرب ودوائر التحرك الإقليمي للسياسة التركية، ص١٣٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- تطوير القدرات العسكرية التركية في إطار برنامج الصناعات الدفاعية وفي إطار التعاون مع دول غربية كالولايات المتحدة وباقي دول حلف الأطلسي ودول إقليمية كإسرائيل.
- استمرار الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي وتحسين صورة تركيا في مسائل حقوق الإنسان في مواجهة الانتقادات الأوروبية لها.
- التعامل مع المشكلة الكردية بطريقة الحسم العسكري،ومواصلة إحباط أي محاولة لإقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق.
- الاندماج الكامل مع الاتحاد الأوروبي كهدف أساسي للسياسة التركية،ودعم وتطوير العلاقات مع الولايات المتحدة سواء في الإطار الثنائي أو في إطار حلف الأطلسي، إلى جانب تطوير العلاقات مع جمهوريات أسيا الوسطى والقوقاز ودولالبلقان والبحر الأسود.
- القيام بدور نشط في ترتيبات الإقليمية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط، واستغلالها لقدرات ذاتية معينة خصوصا في مجال المياه وتزايد أهميتها الاستراتيجية عند الولايات المتحدة في المنطقة، فضلا عن تطوير علاقات تعاون عسكري مع إسرائيل وأي دولة عربية أخرى في المنطقة.

المطلب الثالث
الهوية الاجتماعية

مع بداية القرن العشرين كانت محاولة إصلاح الدولة التركية (العثمانية) مرتبطة بحسم قضية الهوية التي بدأت تتأرجح بين الرابطة التركية والرابطة العثمانية والرابطة الإسلامية[١].وبعد الخروج العربي عن الدولة عام ١٩١٦ وضياع هيبة الخليفة بعد الحرب العالمية الأولى، حسمت قضية الهوية لمصلحة الرابطة التركية. وهكذا ولدت قومية الدولة في تركيا ، وأصبحت تركيا منذ عام ١٩٢٣ جمهورية علمانية تحت قيادة كمال أتاتورك وحزب الشعب الجمهوري .وخلال فترة حكمه (١٩١٩-١٩٣٨) حاول جاهدا أن يستوعب الميراث الغربي في تكوين دولة علمانية قومية بالمعنى الحديث. ولبناء أمة متجانسة من مزيج من المجموعات الاثنية اعتمد على إبراز ماضي الحثيين والسومريين في الأناضول القديم، أكثر من الاهتمام باستخراج المصادر الثقافية لـ "الخصوصية التركية من التراث العثماني"[٢].

ونظر إلى التحديث والتغريب باعتبار "كلاهما مرغوب فيه، الثاني لا مفر منه لتحقيق الأول، وكلاهما ممكن"[٣]. بحيث أصبح المواطن المثالي هو المقيم في الأناضول، القومي، الأوروبي التوجه،

---

[١] حيدري، مرجع سابق، ص٢٠

[٢] باووز، مرجع سابق، ص٥٥

[٣] هنتنغتن، صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي، ص١٢٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العلماني الذي يشعر بأنه تركي. وأصبح من مظاهر الهوية التركية هو تهميش الدين إلى درجة كبيرة في إطار السياسة وجعله مجرد إيمان شخصي في إطار المجتمع[١]. وهكذا نشأت الهوية التركية على أساس مجموعة من المفاهيم التي أطلقها أتاتورك وعرفت بالمبادئ الكمالية، كإطار فكري للدولة وأيديولوجية للحكم وجرى تثبيتها في الدستور وهي : الحكم الجمهوري، القومية، الشعبية، تأكيد دور العلمانية، الثورية[٢]. واعتبرت الكمالية مذهب إصلاحي وأنها نتيجة طبيعية للوضع السياسي-الاجتماعي الداخلي والتي شغلتها تركيا في مواجهة توازن القوى الخارجي في تلك الفترة[٣]. وظلت الكمالية الفلسفة السياسية والمرجعية التاريخية إلى الآن،حتى أنها اكتسبت وضعا رمزيا وسمة تقديسية ضمن إطار قومي- جمهوري -علماني والتي "لا يمكن المساس بها أو تغيرها أو تبديلها"[٤].

وتقدم هدف الكمالية بإنشاء أمة تركية علمانية بصورة بطيئة في المجتمع الأناضولي التقليدي فيما حقق نجاحا مرموقا بين النخبة في الأوساط المدينية الواسعة وبين المهاجرين المسلمين من البلقان وشرائح من الطائفة العلوية[٥]. وبذلك لم يتم ترسيخ نظام القيم الغربي الجديد وتعميمه لدى الفئات الاجتماعية قاطبة، بما أحدث انفصال اجتماعي-سياسي أصبحت معه تركيا "مجتمعا مسلما دينا وتراثا وعادات ومؤسسات ولكن بنخبة حاكمة كلها إصرار على أن تجعله غربيا ومنسجما مع الغرب"[٦]. وأخذت تركيا تصادف متاعب تطور سياسي لا يمكن تجنبه بدأ في الخمسينات وما زال مستمرا[٧]. وقد جعلت الديمقراطية والليبرالية الاقتصادية، المجموعات الإسلامية التوجه والهامشية حتى ذلك الحين، أقرب إلى مركز السياسة فضلا عن تواجد عناصر دينية قوية داخل الأحزاب السياسية العلمانية ،بحيث أصبح الشعور الإسلامي عاملا حاضرا بقوة في المجتمع ومؤسساته ومؤثرا حاسما أحيانا في اللعبة السياسية وصراع الأحزاب وتشكيل الحكومات وتقرير السياسة الخارجية[٨]. وفي المجال الأخير،أيقنت تركيا أهمية تعزيزها لهويتها الإسلامية فيماتعمل على تلطيف اتجاهاتها العلمانية لتأمين الحصول على المنفعة الاقتصادية مع بروز دول نفطية إسلامية في الشرق الأوسط (دول الخليج العربي)كمركزقوة رئيسية في الاقتصاد العالمي بعد أزمة الطاقة العالمية في السبعينات [٩].

---

[١] روبنس، مرجع سابق، ص١١،١٦.

[٢] لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد انظر: Turkey 1988. Op.Cit,P53-57.وتنص المادة الثانية من الدستور التركي لعام ١٩٨٠ بأن الجمهورية التركية هي دولة ديمقراطية علمانية اجتماعية.

[٣] الخميل، مرجع سابق،ص٢٥٠.

[٤] الدافوقي، صورة العرب لدى الأتراك، ص٤٠،٢١٠.

[٥] باووز، مرجع سابق، ص٥٥.

[٦] هنتغتن، مرجع سابق، ص١٢٢.

[٧] حيدري، مرجع سابق، ص٦٩.

[٨] باووز، مرجع سابق، ص٥٦.

[٩] روبنس، مرجع سابق، ص٥٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد ارتبط حجم السلوك الإسلامي في المجتمع التركي[١] بمعدل التحديث وأثره على إحياء الثقافة المحلية، بمعنى انه بارتفاع معدل التحديث ينخفض معدل التغريب وتمر الثقافة المحلية بمرحلة إحياء ويقوي الالتزام بها على مستويين : على المستوى الاجتماعي يشجع الشعب على الثقة بثقافته ويصبح ميالا لتوكيدها، وعلى المستوى الفردي يولد التحديث مشاعر الاغتراب حيث تنفصم عرى التقاليد والعلاقات الاجتماعية وتنشأ أزمة الهوية التي يقدم لها الدين حلا[٢]. ونجد ذلك في نتائج استطلاع الرأي الذي أجرته وكالة المعلومات الأمريكية سنة ١٩٩٦ حيث وجد أن ٤٧% من الأتراك أنهم جزءا من المجموعة الإسلامية و ٢٧% يعتبرون تركيا جزءا من أوروبا و ١٥% يقولون بالرأيين[٣]. أي أن هذه النخبة تؤكد الانقسامات القائمة بين الأتراك بشأن الهوية الجمعية وتعاظم التيار الذي يرى انتماءه إلى الدول الإسلامية .

وبمرور الوقت " أصبحت الأصولية" تشغل بال المجموعات والشرائح العلمانية من الشعب التركي مع تصاعد حده التأزم بين حزب الرفاه والجيش، وإعلان الجيش أن "الأصولية ثم حزب العمال التركي في مقدمة المخاطر على الأمن القوي التركي"[٤]. ويرى العلمانيون أن تعاظم المد الأصولي هو نتيجة تراكم سنوات سابقة خاصة مع زيادة عدد المدارس الدينية[٥].كما أن الإغراق في القومية التركية

---

[١] وفي هذا السياق يمكن أن نتبع بعض مؤشرات عن الصحوة الدينية التركية :ازدياد عدد الجوامع في تركيا بصورة كبيرة إذا ارتفع من ٥٧ ألف جامع عام ١٩٨٠ إلى ٧٠ ألف جامع في أواخر ١٩٩٥، أي بإنشاء ١٥٠٠-٢٠٠٠ جامع سنويا وتعدل جامع واحد لكل ٨٢٥ شخصا، و تضاعف عدد دورات القرآن الكريم في الفترة بين ١٩٧٩-١٩٩٠، حيث بلغت ٢٦١٠ دورات عام ١٩٧٩ وارتفعت إلى ٥١٩٧ دورة عام ١٩٩٠، أما عدد طلاب فتضاعف أربع مرات لنفس الفترة وصل عام ١٩٧٩ نحو ٦٨.٤٨٦ طالبا وارتفع عام ١٩٩٠ إلى ٢٩٠ ألف طالب. وحسب تقرير رئيس الاستخبارات في الجيش التركي فوزي توركرلي بلغ عدد الطلاب في عام ١٩٩٧ نحو مليون و ٦٨٥ ألف طالبا ويتضاعف هذا الرقم مع كل سنة تمر، حيث أن مجموع هؤلاء سيصل في العام ٢٠٠٥ إلى ٧ ملايين، إضافة إلى متابعة نحو مليون طالب هذه الدورات في مدارس غير رسمية في المناطق الريفية،و ابتداء من العام ١٩٩١، انتشرت ظاهرة افتتاح فروع جديدة لمعاهد أئمة -خطيب قائمة في محاولة للالتفاف على قرار عسكري بتجميد فتح معاهد جديدة. وقد وصل عدد طلاب هذه المعاهد في العام الدراسي ١٩٩٤-١٩٩٥ نحو ٤٥٠الف، وضمت عام ١٩٩٦ من مجموع المدارس الدينية، ٤٨% من الطلبة في المستوى المتوسط. و١٨% في المستوى الجامعي. ويبلغ عدد الخريجين نحو ١٠٠ ألف لمرحلتين يتابعون الدراسة في ٤٠٠ معهد. ويتخرج سنويا من المعاهد الثانوية نحو ٥٣ ألف طالب، ويرى البعض أن هذا العدد أكثر من ٣٠ ضعفا من حاجة تركيا من الأئمة والخطباء في حين أن تركيا تحاجة إلى نحو ٢٢٨٨ من الإمامة والخطباء والموظفين المشرفين ، فيما يلحق ما تبقى منهم في مؤسسات التعليم وأجهزة الدولة. انظر، نور الدين، قبعة وعمامة، ص٣٢-٣٣،١٦٣. و نور الدين، تركيا الجمهورية الخائرة، ص١٠١،١٥٩-١٦٠

[٢] هنتنغتن، مرجع سابق، ص١٢٤-١٢٥.

[٣] Sabri Sayari. Turkey and The Middle East in the 1990s. Journal of Palestine Studies. Vol.xxvi. No.3. spring 1997. P53.

[٤] باووز، مرجع سابق، ص ٦٥.

[٥] وقد اتخذت مسألة التعليم الديني في تركيا عنوان الأزمة بين حزب الرفاه والمؤسسة العسكرية ووضعت من بين مطالب مجلس الأمن القومي في ١٩٩٧/٢/٢٨ إغلاق المدارس الدينية غير الرسمية وزيادة فترة التعليم الإلزامي من ٥ إلى ٨ سنوات، بغرض إلغاء المرحلة المتوسطة لمعاهد إمام خطيب. وأصبح مكافحة التعليم الديني محالا أساسيا لتحرك حكومة مسعود يلماز الثالثة،وكان أول مشروع قانون تقدمت به الحكومة إلى البرلمان في ١٩٩٧.٧.٢٢ يتعلق بهذا الأمر ،ساندته مجلس الأمن القومي الذي أكد في اجتماع له في ١٩٩٧/٧/٢٥" أن النظام الحالي للتعليم الإلزامي يتعارض مع أهداف دولة تركيا العلمانية، ومبادئها وضرورة مكافحة مختلف صور النشاطات الأصولية المهددة لبقاء النظام الدولة". وفي اليوم التالي أيد الرئيس ديميرل هذا المشروع وفي ١٩٩٧/٨/١٦ وافق البرلمان عليه بأغلبية ٢٧٧ عضوا مقابل اعتراض ٢٤٢ عضوا. انظر معوض، صناعة القرار في تركيا، ص ٧٩-٨٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يدفع بعض النخب الكمالية والتحديثية في الدولة إلى التعاطف أو غض الطرف عن النشـــاط الدينـــي، خاصة وأن القومية التركية ليست غائبة تماما عن المشروع الأصولي التركي، ويـــرى آخـــرون بـــأن الممارسات الدينية ما هي إلا ممارسات عادية في إطار مجتمع ديمقراطي وأن التهديد الأكثر خطـــورة على العلمانية لا يأتي من هذه الممارسات ،بل من التحول السريع في الحياة التركية الذي نشـــأ عنـــه البطالة وعدم المساواة في الدخل والوضع السيء العام الذي يعيش فيه الكثير من سكان المـــدن، ومـــع اضمحلال الأيدولوجيا في التسعينات اصبح الإسلام هو البديل الجذري الوحيد للنظام التركي[١]. ويمكن القول أن التحديات الكثيرة للهوية العلمانية أدت إلى نوع من تمازج وتقارب بين الـــهويتين الإســـلامية والعلمانية. [٢]بحيث لا يجد الإسلاميون الأتراك ذهنيا أي تناقض بين كونهم مسلمين وبيـــن ارتباطـــهم الوثيق بالدولة العلمانية معتبرين الاثنين جزء لا يتجزأ من الهوية القومية. وظهرت إشارات صريحـــة إلى امكانية معايشة الإسلام مع العلمانية في توليف قومي – ديني – علماني. وبهذا تمكنت العلمانية من صياغة هويات " الإسلاميين الجدد" وممارساتهم حيث أشار استطلاع رأي في١٩٩٤ إلى أن٧ % فقـــط ممن انتخبوا حزب الرفاه قد صوتوا للحزب لأنه حزب إسلامي[٣]. وغالبا ما يشار إلى أن تركيا مـــن حيث كونها بلدا غربيا ومسلما على السواء، تدحض التكهن القائل بتصادم الحضـــارات علـــى نطـــاق عالمي شامل.

وهذا يفسر الجدل المثار بشأن الحاجة إلى تبديل وإعادة النظر في جوانب كثيرة مـــن التقـــاليد الكمالية،و مرد ذلك أن هذه "التقاليد الخاصة بالدولة والتي وضعت لاستمرار الكيان القومي في مرحلـــة التكوين صارت عاجزة عن توفير حلول لمشكلات العصر، ومنها القومية الثنائية"[٤].ويعتقد البعـــض أن " الكمالية لم تكن ايديولوجية سياسية ثابتة" وإنها اليوم" لا وجود لها ولم يبقـــى منـــها ســـوى مذهـــب الإصلاح والجمهوري والإرادة التي تبتغي التوصل إلى مستوى الحضارة المعاصرة"[٥].

وفي ضوء ذلك، ثمة إجماع بين المراقبين على وجود حواجز منطقية عديدة تحول دون تطـــور الاتجاه الإسلامي إلى حد المطالبة بإقامة دولة إسلامية في تركيا أمام وجـــود قيـــود دســـتورية علـــى التحركات ذات الطابع الديني أو المخالفة للعلمانية، ويستخدم النظام هذه القيود لمعاقبته عنـــد الحاجـــة زعماء الحركة الإسلامية والحد من نشاطهم، تسانده النخبة العلمانية من القـــوى السياســـيةوالإعلاميـــة ورجال الأعمال إضافة الى المؤسسة العسكرية [٦]. فضلا عن انقسام النخبة الإسلامية في تركيا إلـــى

---

[١] التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣، ص٢٤٢.

[٢] باووز، مرجع سابق، ص ٥٨.

[٣] حرحس، مرجع سابق، ص ٢٢٩و ٢٠٥.

[٤] نوفل، مرجع سابق، ص ٢١.

[٥] دوغو ارجيل،مداخلة على ورقة بحثية بعنوان الثوابت المتغيرات الأساسية في حركة الوعي الجماعي القومي العربي و التركي،ص ١١٥.

[٦] نور الدين، قمة وعمامة، ص ١٠٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مجموعات مستقلة ومتمايزة أقرب إلى المدارس الفكرية وتتوزع بين اتجاهات تحررية ويسارية وأصولية راديكالية. كما أن قادة الإسلام السياسي ليسوا رجال دين بل من النخب التي حصلت تعليما عاليا في مهن تعتبر علمانية[1]. ويمكن القول بأن القيادة التركية تواجه إشكالية حسم قضية الهوية للمجتمع والدولة وما ينتج ذلك من ارتباك في تحديد أبعاد الدور الإقليمي الذي ترغب أن تقوم به في محيطها. وبالأساس كانت قضية الهوية تعيش في داخل المجتمع التركي وتعمل بين شرائحه منذ قيام الجمهورية وما أعقبها من تحريك الشعب التركي بعيدا عن ماضيه الإسلامي. وحتى الآن يدور النقاش في هذا الشأن حول طبيعة الاتجاه القادر على تلبية هذه المصالح ويحققها في ضوء الوضع الجغرافي التركي بحيث تعتبر حلقة وصل بين الشرق والغرب وأنها لا يمكن لها أن ترفض علاقاتها بالغرب ولا يمكنها أن تقطع علاقاتها بالشرق فهي مجتمع "روحه إسلامية ومصالحه غربية وينتمي إلى الغرب انطلاقا من المصلحة والدفاع عن أمنه القومي" [2]وقد ظهر ذلك بصورة كبيرةفي العلاقات الخارجية ويعد النقاش بشأن الانضمام للاتحاد الأوروبي مثال على أزمة الهوية داخل تركيا.

---

[1] حرجس، مرجع سابق، ص٢٢٨. وتنقسم هذه الجماعات إلى ٦ فئات هي؛ الأصوليون (حزب الله والحركة الإسلامية)، الإسلام السياسي (الفضيلة) الطرق الدينية، دعاة الطريق الحق (جماعات النقابات العمالية الإسلامية ومجموعة رجال الأعمال المستقلين) وجماعات نضساء العالم (تنظيمات شبابية حزب الوحدة الكردي جناحيه المدني والعسكري المؤمن بالكفاح المسلح)، العلويون (حركة الديمقراطية والسلام)، وتضم جميع الأحزاب السياسية والمؤسسات ودوائر الدولة تلك الاتجاهات وفي جميع مراتبها الإدارية عدا مؤسسة القوات المسلحة والمعلم. انظر الدافوقي، معركة المئذنة والبدقية، تقرير قضايا دولية، العدد ١٣٢٧ السنة ٧، ٨-١٤/٤/١٩٩٦، ص٢١.

[2] مداخلة السفير وفاء حجازي في ندوة المستقبل العربي، مرجع سابق. ص٥ ويرى الدافوقي أن جميع الانقلابات العسكرية التي وقعت في تركيا كانت ترمي إلى تحديد الهوية للمجتمع والدولة، فأراد انقلاب ١٩٦٠/٥/٢٧ إحياء الهوية الاشتراكية الاجتماعية، وانقلاب ١٩٧١/٣/١٢، سعى لنشر الفكر السيالي، وانقلاب ١٢ /٩/ ١٩٨٠، أراد العودة إلى الروافد الإسلامية، انظر الدافوقي، صورة العرب لدى الأتراك، ص٢٠٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثالث
القوى السياسية المؤثرة

تفرض هذه القوى السياسية التركية مجموعة من القيود على أي دور إقليمي تطمح تركيا إلى لعبه، وتشمل هذه القوى على السلطة التنفيذية ، و السلطة التشريعية ، و المؤسسة العسكرية ، والأحزاب السياسية، و جماعات المصالح، ووسائل الإعلام والرأي العام ، والطرق الدينية.

أولاً : السلطة التنفيذية

تنقسم هذه السلطة إلى رئيس للدولة و هو غير مسؤول سياسيا أمام المجلس الوطني التركي الكبير، و مجلس الوزراء و هو مسؤول سياسيا أمام الأخير كما تضم هيئات أخرى أهمها مجلس الأمن القومي ، و الإدارة المحلية .

١-**رئيس الجمهورية**[1]:و يتم انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق البرلمان لفترة واحدة مدتها سبع سنوات .و تشمل اختصاصاته الدستورية على : حق مطالبة البرلمان بإعادة النظر في القوانين و المطالبة بإجراء استفتاء عام بشأن قوانين تعديل الدستور ، و دعوة المحكمة الدستورية إلى إلغاء القوانين أو القرارات الحكومية التي لها قوة القانون على أساس عدم دستوريتها ، و تعيين رئيس الوزراء و قبول استقالته ، و تعيين و إقالة الوزراء بناء على اقتراح رئيس الوزراء ، و تولي منصب القائد العام للقوات المسلحة و اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدامها ، و تعيين رئيس الأركان العامة ، و إعلان الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ ، و تعيين المجلس الأعلى للتعليم و رؤساء الجامعات و أعضاء المحكمة الدستورية ، و دعوة مجلس الأمن القومي للانعقاد و رئاسته. و يتم التوقيع من جانب رئيس الوزراء والوزراء المعنيين على قرارات رئيس الجمهورية عدا التي يصدرها بموجب صلاحياته الدستورية .و يتعين على رئيس الدولة ، لدى انتخابه لهذا المنصب،أن يستقيل من حزبه في البرلمان - إن كان نائبا-حتى يصبح " فوق الأحزاب و ممثلا لوحدة الأمة".
و رئيس الدولة هو بالأساس منصب فخري وقد يكتفي الرئيس بممارسة اختصاصاته الدستورية وقد يصبح له الدور الأكبر فعليا في عملية صنع القرار. ويتوقف ذلك على قوة شخصية القائد، والخبرات السياسية والحزبية له، والطموح الذاتي للقائد بمعنى انطلاقه في سياساته الداخلية والخارجية وفي خطابه السياسي من تصور لمشروع معين للنهوض القومي وتمتعه بمساندة

(1)Turkish Constitution , Part three, fundamental Organs of Republic, Article:104,106. www.mfa.gov.tr/ grupc/ ca/ cag/ part3 htm .visit:17/1/2001, 11:50

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جماعات وقوى داخلية وخارجية لهذا المشروع[١]، ويساعد على ذلك أن نمـــط الثقافـــة السياســـية التركية تقبل نهوض القائد السياسي بـــ "دور متميز". ورغـــم الإصلاحـــات والتغـــيرات الغربيـــة والعلمانية ما زال نمط" الحكم الأبوي" المعبر عن علاقات الرئيس والاتباع كامتداد للثقافـــة العامـــة قائما، باحترام دور الكبير ومكانته في نطاق الأسرة وغيرها من الجماعات الاجتماعية بمـــا فيـــها النظام السياسي. إلا أن وجود الانتقادات التي تصدر عن أحزاب المعارضة وفئات مثقفة وصحفيـــة تجاه أي تجاوز لرئيس الدولة في استخدام السلطة على خلاف ما ينص عليه الدســـتور تعـــد مـــن المعوقات لدور القائد الأعلى[٢].

دور اوزال في السياسة التركية

يتفق المراقبون على وصف الفترة ١٩٨٣-١٩٩٣ بـــ "الحقبة الأوزالية فـــي السياســـة التركيـــة"، مبينين مدى تأثير الرئيس أوزال في هذه السياسة وقيامه بدوره السياسي " النافذ" في صنع القـــوارات الداخلية والخارجية خلال فترة رئاسته للحكومة (١٩٨٣ - ١٩٨٩) ثم رئاســـته للدولـــة (١٩٨٩-١٩٩٣). وقد ساهمت الفترة التي ظل فيها حزب الوطن الأم في السلطة من عـــام ١٩٨٣-١٩٩١ بتوفير هامش حركة كبير لـــ "أوزال" في سبيل تحقيقه للكثير من رؤيته الخاصة والهادفة إلى بنـــاء قدرات بلاده الاقتصادية والعسكرية وتطويرها .

ولا تنبع أهمية أوزال من استمرار مشروعه النهضوي سواء بصدد التنمية الاقتصاديـــة أو العلاقات مع الغرب أو تعزيز دور تركيا في المناطق الإقليمية المحيطة في منطقة الشرق الأوســـط وفي جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز وغيرها في إطار تصورات ذاتية عرفت بالعثمانية الجديـــدة، فحسب ولكنها تنبع أيضا من إنشائه واقعا يصعب التراجع عنه .فقد رأى ترابطا وثيقا بين اســـتمرار نظرة الغرب إلى تركيا كحليف ثمين وبين توسيع دورها ونفوذها الإقليميين ،و وضع الاعتبـــارات الاقتصادية في مقدمة أولويات السياسة الخارجية التركية. باعتبار أن الطريق إلى التقدم الاقتصـــادي يمر من خلال ازدياد النشاط التجاري مع الدول المجاورة[٣]. الأمر الذي يتطلب بدوره مزيـــد مـــن الانخراط في المحيط الإقليمي من خلال المبادرة والحركة المكثفة وتخطي الحواجـــز[٤]. و طـــرح أوزال، تركيا كدولة إقليمية رئيسية في أي ترتيبات في منطقة الشـــرق الأوســـط وهيـــأ الأرضيـــة السياسية لذلك،وحاول عبر تعاونه الوثيق وتنسيقه مع الولايات المتحدة أن يتبع سياسة متوازنـــة إزاء

---

[١] انظر، معوض، صناعة القرار في تركيا، ص٢٣-٢٤.

[٢] التطورات السياسية الأخيرة في تركيا، تقرير خاص عن المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد ٣، مايو ١٩٩٦، ص٨.

[٣] Sabri Sayari, Op. Cit, P45.

[٤] نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص٣٦-٣٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إيران والعرب وإسرائيل[١]، على أساس أن جوهر السياسة التركية هو "توفير الحماية الفعالة للمصالح القومية التركية والإسهام في تحقيق السلام في المنطقة والعالم على أساس المبادئ الجوهرية التي أرسى دعائمها أتاتورك"[٢]. وكان لنهج أوزال ونظرته هذه أثرها البالغ في السياسة الخارجية وخصوصا من ١٩٨٩-١٩٩١، عندما اشرف على عدد من القرارات السياسية الحاسمة والمبادرات الجديدة، ونجد ذلك في موضوعين؛ أزمة الخليج الثانية حيث ساهم أوزال بدوره المهيمن في عملية صنع القرار وبتقديره الذاتي لمصالح تركيا وأمنها القومي وأساليب تحقيقه، بتشكيل الموقف التركي خلال الأزمة وما بعدها إلى حد كبير، واتصف أوزال في أدارته للموقف التركي بقسط وافر من الانفراد بالرأي دون اهتمام كبير بالآراء المختلفة التي عبرت عنها الفئات الأخرى المشاركة في صنع القرار خاصة أحزاب المعارضة والمؤسسة العسكرية.وحسم أوزال هذا الموقف بتأييد اللجوء إلى الحل العسكري لتدمير قوة العراق تحقيقا للمصالح التركية . ويرى البعض بأن أوزال أراد أن يكون الموقف التركي "عملا شخصيا وكأنه بذلك يؤكد على سيطرته على صناعة السياسة القومية وعلى التزامه الشخصي بالمعسكر الغربي"[٣] ، والأكراد حيث أجرى أوزال تعديلا في مبادئ السياسة التركية والمفاهيم الأمنية عندما قام بفتح قنوات الاتصال المباشر مع قادة التنظيمات الكردية العراقية المعارضة ودعوته لقيادي هذه التنظيمات(مسعود البارزاني وجلال الطالباني) إلى أنقرة وكان أوزال وراء اقتراح تشكيل قوة المطرقة الغربية بغرض ردع العراق من شن أي عملية ضد سكانه الأكراد ، و اقترح أيضا إقامة مناطق آمنة لهم شمال العراق لإعادة من كان قد نزح منهم إلى تركيا في نيسان /أبريل ١٩٩١ [٤]. وأظهر اهتماما بالتركمان في العراق وضرورة "ضمان أمنهم وحقوقهم في إطار المستقبل السياسي للعراق[٥]، وبالتالي أصبحت تركيا أكثر انشغالا بمستقبل العراق ومصيره[٦]. ويمكن القول بأن السياسة الخارجية التركية في الحقبة الأوزالية تميزت باختراق عدد من الثوابت السياسية التقليدية وتخليها عن الحذر والحياد اللذين كانت تتعامل بهما بشأن القضايا الإقليمية. ويرى البعض بأن ذلك جاء تعبيراً عن تحول يعمل في أوساط المجتمع والنخبة التركية الحاكمة.وتكاملت معه أسباب ذاتية عند أوزال وأسباب

---

[١] حنكير تشاندار، التقارب التركي الإسرائيلي، ص١٧.

[٢] الجميل، مرجع سابق، ٢٥٩.

[٣] روبنس، مرجع سابق، ص٨.

[٤] معوض، التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب، ص٢٢٢.

[٥] نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص١٠٥.

[٦] تشاندار، مرجع سابق، ص٣٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

موضوعية تتعلق بتحولات اجتماعية -اقتصادية، وتغيرات إقليمية دولية، ساهمت جميعا في إعادة توجيه الاهتمامات السياسية التركية داخليا وخارجيا[١].

دور ديميريل في السياسة التركية

يعد ديميريل من أبرز الساسة الأتراك، حتى قبل توليه رئاسة الحكومة الائتلافية عام ١٩٩١ ثم رئاسته للدولة خلفا لأوزال في أيار/مايو ١٩٩٣. ويجمع ديميريل بين خبرات عديدة هندسية واقتصادية في القطاعين العام والخاص وسياسية تمثلت بتوليه رئاسة الحكومة كزعيم لحزب العدالة ست مرات منذ منتصف ١٩٦٥ وحتى انقلاب ١٩٨٠ . واتصف أداؤه السياسي حتى أصبح رئيس للدولة بدرجة كبيرة من الحذر في التعامل مع قضايا ذات صلة بالمؤسسة العسكرية، وميله للانفراد بالرأي وعدم استعداده لتقبل الخلافات السياسية والانقسامات الحزبية. وسعى ديميريل إلى أداء دورا سياسيا مؤثرا في عملية صنع القرار من موقع رئاسة الدولة، على نحو لا يكاد يختلف عن دور أوزال السابق، خاصة وأن موقف ديميريل بخصوص النهوض بمشروع قومي لا يختلف عن موقف اوزال في التزامه "بمبادئ أتاتوك" وإصلاحاته كمرتكزات أساسية للدولة التركية وتبنيه سياسة الإصلاح الاقتصادي وفقا لآلية السوق الحر منذ تدابير التثبيت الاقتصادي لحكومته السادسة في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠ وحرصه على دعم وتطوير علاقات بلاده مع الولايات المتحدة "كحليف استراتيجي" والسعي لإدماج تركيا في الاتحاد الأوروبي فضلا عن تطوير العلاقات مع جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز ودول البلقان والبحر الأسود. ويلاحظ أن ديميريل منذ بدء حياته السياسية في منتصف الستينات كان وما زال يتبنى اتجاها مفضلا للتحالف الأطلسي حيث صورته أحزاب اليسار قبل الانتخابات البرلمانية ١٩٦٩ بـ "رجل واشنطن في تركيا"[٢]. و يلقب ديميريل "بملك السدود" لكفاءته في إدارة هيئة أشغال الدولة المائية في حكومة مندريس في الخمسينات[٣] ، و في هذا الإطار يبدي حماسه لمشروعات السدود التركية ولا سيما مشروعات "الغاب" على نهري الفرات ودجلة وروافدهما إلى حد اعتباره "الفرات ودجلة من الأنهار التركية حتى نقطة مغادرتهما إقليم تركيا". ومن جهة أخرى حافظ ديميريل على بعض عناصر الموقف التركي إزاء العراق خلال أزمة الخليج الثانية من حيث؛ استمرارية الحسم العسكري في التعامل مع حزب العمال الكردستاني **pkk** بتواصل العمليات العسكرية في شمال العراق وتمديد فترة تواجد قوة التدخل السريعة في تركيا ، و مواصلة الاتصال بالقيادات الكردية العراقية، و لعبها دور الوساطة بينها. حيث نجحت تركيا في التوصل إلى اتفاق بين "طالباني

---

[١] التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣، ص٢٣٩.

[٢] انظر معوض، صناعة القرار في تركيا، ص٣٣-٤٠.

[٣] نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص١٣٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبارزاني" لوقف الاشتباكات بينهما في نهاية أيار/نيسان ١٩٩٤ لغرض استتباب الهدوء والأمن في شمال العراق ومخاوفها مما قد يترتب على تجدد هذه الاشتباكات من نزوح اللاجئين الأكراد إلى تركيا[١] ، فضلا عن دور تركيا في كبح الميول الانفصالية لأكراد العراق بإفشالها خطة للتصديق على مشروع دستور لدولة كردية مستقلة في شمال العراق عام ١٩٩٤.

٢- **مجلس الوزراء** [٢]: يتحمل هذا المجلس المسؤولية السياسية أمام البرلمان ، و يتكون من رئيس الوزراء والوزراء . الأول يختاره رئيس الجمهورية من بين النواب(وعادة ما يكون زعيم الحزب الحائز على الأغلبية في البرلمان ،و إن كان يمكن تكليف غيره في حال إخفاقه في تشكيل الحكومة). و يقوم رئيس الوزراء باختيار الوزراء ، وهم ليسوا نوابا بالضرورة ،و يعرض قائمة بأسمائهم على رئيس الجمهورية الذي قد يطلب أحيانا إدخال تعديلات عليها ، ثم يتم تقديم القائمة إلى البرلمان ليبدأ مجلس الوزراء ممارسة وظائفه حتى قبل نيله التصويت على الثقة من جانب البرلمان . و في حالة نشوب خلاف بين مجلس الوزراء و البرلمان ، يكون للثاني حق إسقاط الأول عن طريق سحب /حجب الثقة . كما أن لرئيس الجمهورية في ظل ظروف معينة ، حق الدعوة إلى إجراء انتخابات عامة جديدة . و رئيس الوزراء مسؤول عن ضمان التزام أعضاء حكومته بالدستور و القانون في أعمالهم ، و يجوز له في بعض الحالات أن يقترح على رئيس الجمهورية إبعاد / طرد وزير أو أكثر.

و تتمثل الوظيفة الأساسية لمجلس الوزراء في تشكيل السياسات الداخلية و الخارجية و صنعها ،و في اتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذها و تطبيق القوانين و اقتراح مشروعات القوانين ، و إصدار قرارات لها قوة القانون بتفويض من البرلمان دون تحديد مجالات معينة لا تشملها هذه القرارات .و يتمتع المجلس برئاسة رئيس الجمهورية عند إعلان حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية بسلطة إصدار هذه القرارات ، و اتخاذ القرارات المتعلقة بتنظيم الاقتصاد القومي في مجالات التجارة الخارجية و النواحي المالية و غيرها ، وإعداد القوات المسلحة للحرب ، و تقديم اقتراح إلى رئيس الجمهورية بتعيين رئيس الأركان العامة ، و يرأس رئيس الوزراء اجتماعات مجلس الأمن القومي في حالة غياب رئيس الجميورية .

---

[١] معوض، الأكراد والتركمان في العراق، تحليل سياسي، ص٦٦.

[2]Turkish Constitution , Part three, fundamental Organs of Republic, Article:109,116. www..mfa.gov tr/ grupc/ ca/ cag/ part3.htm .visit:17/1/2001, 11:50

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣- وزارة الخارجية[١]

تعد وزارة الخارجية بمثابة خدمة مدنية تتكون من موظفين دائمين منعزلين عن التغيرات السياسية . و يلاحظ أن اتخاذ القرارت السياسية و تنفيذها شيئان منفصلان عن بعضهما لدى الشخصيات السياسية و الإدارية في الوزارة ، باعتبار أن وظيفة الوزارة إدارية بالدرجة الأولى و ليست سياسية . و بالرغم من ذلك فإن وزير الخارجية ، الذي لا يشترط أن يكون من رجال السلك الدبلوماسي ، في علاقته مع كبار مستشاريه يمارس السلطتين الكلية و الفعلية ، حيث يمارس الأولى بصفته ممثلا و مستشارا لرئيس الجمهورية و يمارس الثانية بصفته رئيسا لدوائر الوزارة ، و في الحقيقة لا يوجد أي انفصال بين السلطتين من حيث المسؤولية الوظيفية . ومن جهة ثانية يجب على موظفي وزارة الخارجية بتنفيذ القرارت المتخذة من قبل رئيس الجمهورية. و حسب هذه التطبيقات فإن وزير الخارجية مكلف بنقل أوامر رئيس الجمهورية إلى أعضاء وزارته و له دور تنفيذي كإنجاز الاتفاقات الدولية.و يزاحم وزير الخارجية على أداء دوره كل من رئيس الوزراء و رئيس الجمهورية . و قد ظهر ذلك جليا في استبعاد الرئيس اوزال لوزير خارجيته "علي بوزير" من المباحثات التي أجراها مع وزير الخارجية الأمريكي أبان أزمة الخليج الثانية في واشنطن و أنقرة ، الذي أدى إلى استقالة هذا الوزير .

و جدير بالذكر أن وزارة الخارجية لا تقع تحت تأثير الضغوط السياسية الداخلية من حيث المبدأ . و لا يؤثر فعالياتها على مصالح الشعب التركي. و تتبع وزارة الخارجية مفهوم "الديمقراطية المركزية " في اتخاذ القرار و تنفيذه ، و هذا يعني انه قبل اتخاذ قرار ذو أهمية في السياسة الخارجية من قبل رئيس الجمهورية و هيئة استشارية معينة يطرح الموضوع على وزارة الخارجية و يرفق هذا في نطاق هيئة خاصة ليتم دراسته بصورة مستفيضة أو البحث عن الأوجه العديدة فيها . و تعتمد هذه الهيئة في دراستها على مجموعة من الأخصائيين من موظفي الوزارة أو السفارات التابعة لها في الخارج ، و هذا يعني بصورة واضحة أن منتسبي وزارة الخارجية لهم تأثير فعال في تنفيذ السياسة الخارجية .

ثانيا : السلطة التشريعية [٢]

تتكون هذه السلطة من مجلس واحد هو " المجلس الوطني التركي الكبير " ، و يتكون الأخير من ٥٥٠نائبا يتم انتخابهم كل خمس سنوات . و يختص المجلس بسن القوانين و تعديلها ، و تعديل الدستور بموافقة ثلثي أعضائه . و انتخاب رئيس الجمهورية ، و الرقابة و الإشراف إلى

---

[١] احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ص٧٥-٧٧.

(2)Turkish Constitution , Part three, fundamental Organs of Republic, Article:87-92. www.mfa.gov.tr/ grupc/ ca/ cag/ part3.htm

.visit:17/1/2001, 11:50

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مجلس الوزراء ، ومناقشة و إقرار الميزانية العامة ، و اتخاذ القرارات المتعلقة بإعلان الحـــرب،و التصديق على الاتفاقات الدولية (اتفاقية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي ، اتفاقيات التعـــاون العسكري و الاقتصادي مع إسرائيل . و في الواقع لم يساهم البرلمان مساهمة فعلية في عملية صنع القرار الخارجي بحكم اهتماماته المنصبة على التطورات الداخلية في تركيا ، دون أن نغفـــل قيـــام البرلمان بتصرفات قد يكون لها انعكاسات خارجية مثل دوره في الموافقة المستمرة بالتمديد لتواجـــد القوات الغربية" قوات المطرقة "، و إصداره لقوانين فوضت الحكومة التركيـــة لاســـتدعاء قـــوات أجنبية و إعلان حالة الحرب عند الضرورة أبان أزمة الخليج الثانية.

ثالثا: المؤسسة العسكرية

تعد المؤسسة العسكرية بدورها المهيمن في عملية اتخاذ القرار من أقوى مؤسسات الدولـــة التركية وأكثرها تنظيما، وهي تمثل "سلطة عليا تقع فوق الدستور ومؤسسات الدولة الأخـــرى بمـــا فيها الهيئات المنتخبة"[١]. وهي لا تتردد في الإفصاح عن انزعاجها وأحيانا استعدادها للتدخل فـــي مواجهة تطورات داخلية تهدد مبادئ الدولة باعتبارها الحامي النهائي والضامن الأساسي للاســـتقلال والدستور -تجد ذلك من خلال ثـــلاث انقلابـــات عســـكرية فـــي ١٩٦٠/٥/٢٧ ، ١٩٧١/٣/٢١، ١٩٨٠/٩/١٢- والديمقراطية والجمهورية والعلمانية[٢]. وعلى الرغم من الدور التاريخي لأتـــاتورك في فصل الجيش عن السياسة وإبعاد النخبة العسكرية عن القيام بدول الناظم في الحياة السياســـية[٣]، لم يحدث أن استطاعت حكومة دستورية تركية من الوصول ثم الاستمرار في السلطة من غير تـــأييد المؤسسة العسكرية لها بدرجة أو بأخرى[٤].

وأصبحت مقولة "سيد البلاد" و"إن الرجل في القمة يعتبر على حق دائمـــا" مغروســـة فـــي أذهان أفراد الجيش، وهي إشارة إلى المؤسسة العسكرية المتوقدة بالفكر "الأتاتوركي" أمـــا ســـلطة الطرد فتعود إلى أفـــراد المؤسســـة، ودور الجمـــاهير هـــو أن تبـــارك قيـــام الجـــنرالات بـــهذه المهمة[٥].ويعني ذلك " تشجيع الشعب التركي على لعب دور هامشي في الممارســـــة الديمقراطيـــة لتغيير الحكومات".ويرجع البعض إلى أن سبب تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة التركية نـــابع من عدم ثقتها بالقوى السياسية المدنية. حيث تنظر بريبة وشك إلى ولائها للوطن والأمن والنظـــام، بسبب مصالحها الحزبية، وأنه كلما تنامى المناخ الديمقراطي لحرية العمل السياسي وظهرت بعـــض القوى لتعبر عن مطالب أكثر جذرية تسارعت المؤسسة العسكرية إلى "سحقها حتى لا يخرج أحـــد

---

[١] معوض، صناعة القرار في تركيا، ص١١٧.

[٢] معوض، العنف السياسي في تركيا، ص١٨٩.

[٣] التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦، مرجع سابق، ص١٦٦.

[٤] محيو الدين عبد الرحمن، مرجع سابق، ص٢٣٢.

[٥] حيدري، مرجع سابق، ص٤٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من الدائرة التي حددتها بنفسها للجميع"[١]ويعود هذا لاجتماع عنصرين مهمين؛ نقص الثقافة الديمقراطية عند هذه المؤسسة، وعدم معارضة غالبية قوى المجتمع للتدخلات -المباشرة أو غير المباشرة- من قبل المؤسسة العسكرية[٢].

وقد ساهمت مجموعة من العوامل في هيمنة المؤسسة العسكرية في مقدمتها ؛ ارتباط قيام الجمهورية التركية بدور الجيش التاريخي في حرب التحرير الوطنية واعتماد نظام الحزب الواحد في الفترة ما بين ١٩٢٣-١٩٤٥، بحيث قام الجيش "بتوجيه المجتمع وملء الفراغ المدني في الرقابة والإشراف" وبهذا صار الجيش ركنا أساسيا ليس في السياسة فحسب بل في كل النواحي المجتمعية لتعديل موازين القوى بما يتفق بنظراته الخاصة"[٣]، إلى جانب عدم الاستقرار الذي تعانيه تركيا استمرار الإرهاب -العنف الداخلي والتهديدات الخارجية، فضلا عن استمرار أزمة الهوية في المجتمع والدولة ، وقيادة المؤسسة للاتجاه العلماني-التحديثي بمساندة قوى داخلية سياسية وحزبية وإعلامية واجتماعية تشاركها توجهاتها العلمانية الغربية.

وينشأ قوة الوضع السياسي للمؤسسة العسكرية بموجب الدستور ١٩٨٢ الذي يمنحها، بصورة غير مباشرة ،حق التدخل في الحياة السياسية بغرض حماية الأمن القومي التركي. كما ينص على تشكيل مجلس الأمن القومي (وتكرر هذا في دستوري ١٩٦١، ١٩٧١) الذي يعد المحدد الرئيسي للسياسة العسكرية والأمنية التركية .ويتضح ذلك من تركيبة المجلس الذي يضم رئيس الوزراء ورئيس الأركان العامة ووزراء الدفاع والداخلية وقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة والقائد العام لقوات الأمن (الجندرمة) ويمكن دعوة آخرين من الوزراء أو غيرهم لحضور بعض اجتماعاته طبقا لجدول أعماله ويبدأ اجتماعاته برئاسة رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء في حالة غياب الأول[٤]. وتعتبر العلاقة بين مجلس الوزراء ومجلس الأمن القومي متداخلة ومتشابكة، وبالرغم من أن المجلس من الناحية الرسمية عبارة عن هيئة استشارية لمجلس الوزراء ويتبعه في الالتزام بالسياسات الحكومية، فقد طغى دوره على الأخير،ومن خلال تقديمه للتوصيات المتعلقة بشؤون الأمن القومي وغيرها إلى مجلس الوزراء يتعين على الأخير اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ ما تتضمنه للحفاظ على سلامة الدولة وأمنها القومي، ولم يحدث أن اتخذت الحكومة قرارا يتناقض مع توصيات المجلس، بحيث تصادق الحكومة على هذه التوصيات بصورة آلية[٥].

---

[١] نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، ص٨٣.

[٢] حيدري، مرجع سابق، ص٤٨.

[٣] نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، ص ٨٢-٨٣.

[٤] Turkey 1988,O.p,Cit, P. 74-75.

[٥] حيدري، مرجع سابق، ص٥٤،٥٦ و نور الدين، رفيق وعمامة، ص١١٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتستمد المؤسسة العسكرية أهميتها بالأساس من هيكليتها الداخلية وبما تتمتع به من استقلالية كاملة في اختيار عناصرها القيادية ووضوح تصورها حول دورها والأهداف العليا للدولة، وفي هذا الخصوص تصبح هذه المؤسسة أشبه بـ "المؤسسة البابوية" من حيث "اختيار وإفراز وانتقاء العناصر القيادية والتجدد من داخلها وليس من خارجها إذ أنها تضع الترشيحات لتولي المناصب القيادية فيها ولا يستطيع رئيس الجمهورية الاختيار من خارج هذه الترشيحات، كما أن لمعظم القيادات العسكرية التركية رؤية استراتيجية واضحة للوطن التركي تشكل عقيدة متكاملة أبعادها الداخلية والخارجية" (١).

وبضخامة القوة العددية للقوات المسلحة التركية تسعى المؤسسة العسكرية لخدمة مصالحها الذاتية(٢) عبر شبكة مصالح اجتماعية واقتصادية توفر مزايا خاصة للعسكريين في مجالات الرواتب والإسكان وغيرها. لا سيما ذوي الرتب الرفيعة(٣)، أو من أجل عدم إدخال أية تخفيضات في الميزانية العسكرية. وتمارس المؤسسة العسكرية ضغوط وتأثير على القيادة والنخبة الحاكمة بصدد مسائل معينة داخلية وخارجية ومدى توافقها مع رؤيتها الذاتية،فعلى الصعيد الخارجي، يمكن تتبع تأثيرها فيما يخص دول وقضايا الشرق الأوسط :

١- موقف المؤسسة العسكرية المعارض بشدة لاحتمال قيام تركيا بدور مباشر في أزمة الخليج الثانية وكبحها لاندفاع الرئيس أوزال الذي رغب قبل نشوب الحرب، في المشاركة بقوات برية وبحرية ضمن قوات التحالف الدولي ضد العراق لاعتقاده أن من شأن ذلك خدمة مصالح تركيا. وانطلق هذا الضغط باستقالة وزير الدفاع "صفا جيراي" ورئيس أركان الجيش الجنرال "تورامتاي" في ٣ /١٢/ ١٩٩٠، وكادت جلسة مجلس الأمن القومي أن تؤدي إلى استقالة جماعية للقيادة العليا للجيش التركي، ونتج ذلك انطلاقا من التزام قطاع واسع داخل المؤسسة العسكرية بالتقاليد السياسية "الكمالية"، ومنها مبدأ الحياد الإقليمي وعدم التورط في شؤون الشرق الأوسط والعالم العربي(١).

٢- وظهر إشراف المؤسسة العسكرية على سير سياسة تركيا الخارجية بصورة جلية مع وجود "اربكان-تشيللر" في رئاسة الحكومة.فرغم أن الحكومة لم تدخل حقيقة أي تغيرا جذريا في سياسة تركيا الخارجية، غير أن أربكان بزياراته لإيران وليبيا عام ١٩٩٦، ودعوته وثم تشكيله لـ "مجموعة الثماني الإسلامية"، وإعلانه عن تعاون تركيا في الصناعات والمسائل العسكرية مع إيران أثناء زيارة الرئيس الإيراني السابق رفسنجاني لتركيا في ١٩٩٦/١٢/٢١. قد أعطى "انطباعا" بأن تركيا تنتهج سياسة خارجية مزدوجة قد ينتهي بإحداث تحولات جذرية

---

(١) حجازي، مداخلة في ندوة "المستقبل العربي" حول صناعة القرار في تركيا، ص٥١.

(٢) نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، ص٨٣.

(٣) أحمد، مرجع سابق، ص٣٤٧، ومعوض، التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب، ص٢٠٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فيها[٢].واستحوذ هذا الانطباع على المؤسسة العسكرية التي رأت فيه تناقضا مع مصالحها بتأهيل تركيا لأداء دور إقليمي أكبر في إطار التعاون مع إسرائيل والولايات المتحدة، وتطوير علاقاتها مع أوروبا وحلف الأطلسي، وجاء رد فعل هذه المؤسسة فيما يتعلق بالتصرف الأخير للحفاظ على السياسة التركية في إطارها التقليدي :

أ- رفض وزير الدفاع التركي "تورهان طابان" حضور الاستقبال الرسمي المقام للرئيس رفسنجاني في إشارة إلى أن الأخير هو شخص غير مرغوب فيه، وعندما أعرب رفسنجاني ووفده عن رغبتهم لزيارة مصانع الطيران التركية رفض وزير الدفاع التصريح له بالزيارة بحجمه أنها مؤسسة عسكرية حساسة[٣]. وبهذا حدت المؤسسة بأن تأخذ العلاقات الثنائية بين إيران وتركيا منحنى تكاملي عسكري.

ب- في ظل الأزمة السياسية التركية التي ظهرت بعد الانتخابات النيابية-كانون الأول ١٩٩٥- بعدم القدرة على تشكيل حكومة مستقرة، تنامى دور البيروقراطية العسكرية وأخذ وزن المؤسسة يتزايد في عملية صنع القرار[٤]. بسعيهم النشيط لإقامة علاقات مع إسرائيل إلى حد توقيع اتفاق التعاون العسكري في ١٩٩٦/٢/٢٣ أبان زيارة نائب رئيس الأركان التركي "جوبق بر" لإسرائيل. ورغم أنه يتعين عرض الاتفاقات التركية كافة على لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان طبقا للدستور،إلا أن هذا الاتفاق بالذات تم تدقيقه خفية عن هذه اللجنة تحت ذريعة "الإجراءات الأمنية" التي تشمل الاتفاقات العسكرية لحماية أمن البلاد واستقرارها،بحيث مرت المسألة في هدوء دون إحاطة البرلمان بشيء مما حدث "حتى أن أربكان لم يكن قد أطلع على الاتفاقية المذكورة عند تشكليه للحكومة "[٥]. وفي فترة حكومة أربكان-تشيللر تسارعت وتيرة الزيارات المتبادلة بين قيادات الجيش التركي ونظيره الإسرائيلي، بصورة أسبوعية، وقد قصد منها إلى حد ما، احراج حكومة دعا رئيسيا علنا إلى قطع تلك الصلات. وبزيادة توثيق الصلات بإسرائيل، حول الجنرالات" السياسية الخارجية الى لعبة سياسية داخلية "إضافة إلى أنها وضعت حدا لأي اندفاع تجاه الشرق كان يمكن تخيله في السياسة التركية خلال عهد أربكان. وكان من شأن ذلك أن برز بصورة حادة، الدور المتفوق للعسكريين في سياسة تركيا الخارجية الذي عبر عنه نائب رئيس

---

(١) Stephen C.Pelletier, Turkey and the United States in the Middle East , p39

(٢) مسعد، مجموعة الثمانية دول الإسلامية، ص ٣٩٢.

(٣) شاندار، التقارب التركي - الإسرائيلي، ص٣٨-٣٩.

(٤) معوض، صناعة القرار في تركيا، ص٢٢١.

(٥) باوور، مرجع سابق، ص٧٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأركان الجنرال "تشيفيك" حين أكد أن القوات المسلحة التركية جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية التركية"[١] بما يمثله الإشراف العسكرى على هذه السياسة.

وفي الواقع، تعد المؤسسة العسكرية إحدى العقبات أمام السياسة التركية في سعيها نحو الإنضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. وتتمثل هذه العقبة بأن اشتراط الاتحاد الأوروبي بتطبيق تركيا المعايير الأوروبية في الديقراطية يصطدم بالضرورة بالدور المركزي لهذه المؤسسة في الحياة السياسية التركية حفاظا على مصالحها[٢]. وعلى الرغم من أن تركيا ليست متحالفة رسميا مع الغرب عبر عضويتها في حلف الاطلسي فقط بل أن النخبة العسكرية والمدنية تعتبر نفسها غربية إلى حد بعيد[٣]، نجد هناك تمايزا حادا في النظرة والمواقف بين النخب العسكرية والمدنية على حد سواء، إزاء موقع ومكانة تركيا الإقليمية والدولية، وعلى الأخص، إزاء طبيعة ومدى ارتباطها بالولايات المتحدة، وهذا التمايز يقوم على نظريتين : الأولى تؤكد على الضرورة القصوى للتعاون والتحالف بين تركيا والولايات المتحدة في المجالات كافة لأنها لا تستطيع البقاء بدون المساعدات الأمريكية، أما الثانية فتذهب إلى التأكيد على انه رغم أهمية المساعدات الأمريكية لتركيا، فإن هذه المساعدات ينبغي أن لا تقيد حرية حركتها في النطاقين الإقليمي والدولي، سواء من الناحية السياسية أو الاستراتيجية،فضلا عن أن المساعدات، ليست "هبة" بقدر ما هي "مقابل" أو تعويض رمزي عما تقدمه تركيا للولايات المتحدة ولحليفاتها في حلف الأطلسي من فوائد ومزايا حيوية[٤].

أما على الصعيد الداخلي، تبدي المؤسسة العسكرية، أحيانا، استعدادها للتدخل في مواجهة تطورات داخلية ترى فيها تهديدا للعلمانية، خصوصا مخاطر اتساع نطاق الحركة الأصولية وفي هذا الشأن، أخذ الجيش يلعب دورا جديدا بالتصدي للإسلاميين، يلاحظ ذلك من خلال :-

١- اهتمام قادة الجيش التركي بمواجهة أية محاولة لاختراق صفوفها أو التغلغل في بنيتها من جانب الجماعات الإسلامية. حيث يرفض الجيش، بشكل قاطع، استقبال خريجي معاهد إمام - خطيب في كلياتها العسكرية، كما يعمل الجيش بتصفية قواته بصورة دورية للتخلص من التوجهات الإسلامية بين عناصره[٥].

---

[١] نور الدين، ٧٥ عاما على الجمهورية التركية ، نظرة عامة إلى إشكالية الأورنة، ص٩٥.

[٢] روبنس، مرجع سابق، ص٦١.

[٣] حيدري، مرجع سابق، ص ١٧٧.

[٤] معوض، العنف السياسي في تركيا، ص١٥٩-١٦٠و نور الدين، قمة وعمامة، ص ١١١.

[٥] معوض،العنف السياسي في تركيا، ص ١٥٥ و ١٥٩.مع ابتلاع مظاهرات إسلامية في المدن التركية احتجاجا على حظر الحجاب تردد على نطاق واسع في أنقرة، أن المؤسسة العسكرية "بدأت تفقد صبرها مما قد يدفعها للتدخل لفرض حماية النظام العلماني من مخاطر اتساع نطاق الحركة الأصولية" وساعد على ذلك تصريح رئيس الأركان العامة في ١٣/٣/١٩٨٩" أن المؤسسة العسكرية التركية كأي مؤسسة تركية أخرى تتابع عن كثب الأحداث الجارية تماما، كما تفعل إزاء التطورات الأخرى في الدولة" وتأكيده عن "حرصه البالغ على عدم إقحام القوات المسلحة التركية في هذه المسألة السياسية". ولمواجهة ما تردد من احتمال تدخل الجيش لإخماد تلك المظاهرات أصدرت قيادة الأركان العامة في ١٤/٣/١٩٨٩ بيانا أكدت فيه الأفكار السابقة وتصريح قادة المؤسسة العسكرية على هذا النحو يجسد مدى اهتمام هذه المؤسسة وحساسيتها إزاء أي عنف يثيره الإسلاميون حتى لو كان ذلك بشكل تلقائي غير منظم.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتذهب المؤسسة العسكرية إلى متابعة سلوك القوى السياسية وتطورها النوعي والكمي ونتائجها في الانتخابات، البلدية والبرلمانية، وطبيعة الائتلاف الحكومي الذي قد تشكله ومدى ملائمة سياسته الداخلية والخارجية مع رؤى هذه المؤسسة وقدرتها على استخدام وسيلة الطرد والإطاحة "غير العنيفة" للحكومة في حال تناقض تصرفاتها مع رؤى الأولى. ونجد تطبيق ذلك بالعلاقة بين حكومة الائتلاف اربكان-تشيللر وبين هذه المؤسسة التي أدت في نهاية الأمر إلى الإحاطة بها في ١٩٩٧/٦/١٨.

رابعا : الأحزاب السياسية :

تعد الأحزاب السياسية في تركيا من أهم عناصر البيئة السياسية المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي، فضلا أنها تعبر عن تصورات وآليات القيادة والنخبة السياسية وتفسر طبيعة التفاعل بين فئات الحكومات الائتلافية. وتساهم الأحزاب في ذلك من خلال؛ المشاركة في السلطة والتي تصبح في مركز صنع القرار السياسي، أو وجودها على مقاعد المعارضة وتمارس دورها بالمراقبة والنقد للقرارات الحكومية وتقديمها للبدائل ويؤثر نشاطها في الرأي العام.

ويتصف النظام السياسي في تركيا بالتعددية الحزبية الذي يعد مؤشرا لحيوية النظام وتجسيدا لحرية التعبير والتنظيم والعمل السياسي لمختلف القوى والجماعات. وحتى أواخر عام ١٩٩٧ كان على الساحة السياسية ١٨ حزبا سياسيا مرخصا تمثل مختلف التوجهات السياسية[١]. ومن جانب الوزن والتأثير السياسيين ينحصر هذا العدد الكبير نسبيا على أقل من تسعة أحزاب والتي يبرز تأثيرها عبر دخولها في تشكيل الحكومات الائتلافية سواء بالمشاركة الفعلية أو بتقديم الدعم لها في البرلمان، أو قيادتها للمعارضة السياسة.

جدول رقم (٤)

الأحزاب المتداولة السلطة (١٩٨٣-١٩٩٩)

الحزب/ الأحزاب المؤتلفة	فترة وجود الأحزاب في السلطة
الوطن الأم	١٩٨٣-١٩٩١
الطريق الصحيح + الديمقراطي الاجتماعي الشعبي	١٩٩١/١١/٢٠ - ١٩٩٥/٩/٢٠
الطريق الصحيح "حكومة داخلية"	١٩٩٥/٩/٢١ - ١٩٩٥/١٠/١٥
الطريق الصحيح + الشعب الجمهوري	١٩٩٥/١٠/٣١ - ١٩٩٥/١٢/٢٤
الطريق الصحيح + الوطن الأم	١٩٩٦/٣/١٢ - حزيران ١٩٩٦
الرفاه + الطريق الصحيح	١٩٩٦/٦/٢٩ - ١٩٩٧/٦/١٨
الوطن الأم + اليسار الديمقراطي + تركيا الديمقراطية	١٩٩٧/٦/٢٩ - ١٩٩٨/١١/٢٤
اليسار الديمقراطي + الحركة القومية + الوطن الأم	أيار ١٩٩٩ - الآن

[١] لمزيد من المعلومات عن هذه الأحراب أنظر، Turkey, 1991-1992 Almanac, Op.Cit. p203-209.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتتسم التعددية الحزبية التركية بانقسام الاتجاه السياسي الواحد على أكثر من حزب سياسي[١]، كما توصف هذه التعددية بعدم الثبات على حد معين أو أنها متغيرة بصورة مستمرة على ضوء زخم التطورات من حيث ظهور أو اختفاء الأحزاب السياسية عبر آليات الاندماج والحظر والانشقاقات. وتعتبر الأحزاب ذات الوزن والتأثير السياسي الأكبر في الوقت الحالي، هي امتداد لأحزاب ما قبل انقلاب أيلول ١٩٨٠ مثل حزب الحركة القومية كامتداد للعمل القومي، وحزب الطريق الصحيح كامتداد لحزب العدالة، وحزب الرفاه كامتداد للسلامة الوطني وحزب الفضيلة كامتداد للرفاه. وأحزاب الشعب الجمهوري واليسار الديمقراطي الاجتماعي الشعبي كإمدادات للشعب الجمهوري.

ويمكن اعتبار ظاهرتي الانقسامات الحزبية الداخلية، والانشقاقات الحزبية مع تأسيس أحزاب جديدة في نفس الاتجاه السياسي أو الانضمام إلى أحزاب قائمة، من أبرز سمات الأحزاب السياسية التركية حيث تعاني منها معظم الأحزاب[٢]. ويدخل في الإطار ذاته، هشاشة الولاء للحزب عند معظم عناصره في البرلمان وهو ما يظهر بالتنقل المستمر للنواب من حزب إلى آخر.فخلال الفترة ما بين ١٩٩٥/١٢/٢٤ وحتى١٩٩٧/٧/١٢،نلاحظ أن مقاعد حزب الطريق الصحيح انخفضت من ١٣٥ مقعد إلى ٩٨ مقعد وحزب اليسار الديمقراطي انخفضت مقاعده من ٧٦ مقعدا إلى ٦٧مقعد[٣]. ومنذ عام ١٩٨٣ لم تختف سوى عدد قليل من الأحزاب السياسية أما بحل نفسها أو باندماجها في أحزاب أخرى أو بحظرها من المحكمة الدستورية حيث تم حظر ١٤ حزبا سياسيا[٤]. ومن الطبيعي أن يختلف الطرح السياسي للأحزاب بشأن كيفية التعامل مع المشكلات الداخلية فضلا عن المشكلات السياسية كالمشكلة الكردية وقضايا حقوق الإنسان إلى جانب قضايا السياسة الخارجية وعلاقات تركيا مع الدول المجاورة. وتمارس هذه الأحزاب دورها في إطار بنية النظام السياسي التركي القائم على "المبادئ الكمالية" خصوصا العلمانية وتعد هذه المبادئ أرضية الخطاب السياسي للأحزاب وإن تباينت أحيانا أساليب العمل في مجال تحديدها، والتي تنظر إليها، على العموم، بأنها مجموعة من الركائز الأساسية. وترتبط في تحديد المصالح القومية التركية والتي هي "فوق كل اعتبار". وتؤمن معظم هذه الأحزاب بأن مسألة انتماء تركيا إلى الغرب هي خيار استراتيجي وحيد نهائي في سبيل بناء المجتمع وثقافته إضافة إلى التقدم[٥]. وفي هذه الرؤية، فإن الأحزاب التركية تسير وفقا لإستراتيجية المؤسسة العسكرية سواء في

---

(١) مثل انقسام الاتجاه نحو الوسط بين حزب الوطن الأم وحزب الطريق الصحيح، وأحزاب أخرى صغيرة، وانقسام الاتجاه الاشتراكي الديمقراطي بين حزبين رئيسيين، اليسار الديمقراطي والشعب الجمهوري وأحزاب أخرى صغيرة.

(٢) انظر عن هذه المشكلة ضمن حزبي الديمقراطي الاجتماعي الشعبي والطريق الصحيح، في معوض، صناعة القرار في تركيا، ص١٠٠-١٠٣.

(٣) المرجع نفسه، ص٣١٧.

(٤) نور الدين، حظ حزب الرفاه في تركيا، ص٧٥

(٥) الجميل ،مرجع سابق، ص٢٥٤-٢٥٥، ٢٧٩-٢٨٠، ٢٤١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

علاقاتها العربية أو الأوروبية أو الأمريكية وفي مواقفها من الإسلاميين أو على صعيد السياسات الداخلية التركية[١].

خامسا : جماعات المصالح[٢]:

على الرغم من حظر الدستور التركي لعام ١٩٨٢ مشاركة جماعات المصالح بأي نشاط سياسي إلا أنها تمارس دورها كجماعات ضاغطة على صانعي القرار بخصوص مسائل داخلية (زيادة الأجور، قضايا حقوق الإنسان،الاستثمار) أو خارجية (فتح أسواق جديدة للصادرات والمشروعات الإنشائية) فضلا عن كونها قاعدة مهمة للتجنيد السياسي. ومن أهم هذه الجماعات في تركيا وأنشطها؛ النقابات والاتحادات العمالية وأكثرها تأثيرا اتحاد النقابات العمالية التركية و بدرجة أقل أهمية الاتحاد النقابي لحق العمل الذي تغلب عليه النزعة الدينية، وبعض الاتحادات العمالية المستقلة، أما النقابات المهنية فأهمها؛ "نقابة المحامين" ونقابة الأطباء ومجلس الصحافة وبعض النقابات والجمعيات الصحفية ولا سيما جمعية الصحفيين باستانبول وجمعية الصحفيين المعاصرين. ومن جهة أخرى تتمتع جماعات رجال الأعمال، كجماعة ضغط، بنفوذ ملحوظ في عملية صنع القرار بدرجة غير متاحة لجماعات ضغط أخرى، خاصة توجيهها للتعامل الاقتصادي التركي في منطقة الشرق الأوسط وغيرها. وتضم بالأساس أصحاب الشركات الصناعية والمالية والتجارية والمقاولات والنقل والملاحة،ومن أهم المؤسسات وأكثرها تأثيرا في السياسة التركية والتي تعبر عن مصالح هذه الجماعة هي : اتحاد الغرف والبورصات التركية وتتصف باتساع تمثيلها وقوة تنظيمها وتحرص أية حكومة على التعامل معها باعتبارها الممثل الرسمي لقطاع رجال الأعمال. وبدرجة أقل نسبيا جمعية رجال الصناعة والأعمال الأتراك وتضم نخبة من أبرز رجال الأعمال والصناعة ولها علاقات وثيقة بمراكز صنع القرار-عبر الأحزاب العلمانية اليمينية- ولها اتصالات مهمة بأوساط الأعمال الدولية،وجمعية موسياد المساندة لحزب الفضيلة وتضم ثلاث آلاف من رجال الأعمال يمثلون عشرة آلاف شركة متنوعة النشاطات الاقتصادية والإعلامية. ويبرز تأثير هذه الجماعة على صنع القرارات الداخلية والخارجية، و بالإضافة إلى دور جماعات رجال الأعمال في أزمة النظام التركي بعد انتخابات كانون الأول ١٩٩٥، يرتبط كبار رجال الأعمال بعلاقات خاصة بقادة بعض الأحزاب السياسية، حيث يقومون بتمويل جانب كبير من نفقات حملاتها الانتخابية إلى جانب توظيف نفوذهم وعلاقاتهم الخاصة بالمسؤولين الحكوميين من أجل اتخاذ قرارات اقتصادية معينة لخدمة مصالحهم. وخارجيا، باتجاه تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول شرق أوسطية لتوفير فرص ومشروعات اقتصادية لشركاتهم.ونجد مؤشر ذلك

---

[١] التركي، الأحزاب العلمانية في تركيا، ص.١٥٠.

[٢] Turkey, 1991-1992 Almanac, Edited by Ilnur Cevik , Ankara: Turkish Daily News Publication 1993, p237- 241

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بزيادة عدد رجال الأعمال المصاحبين للوفود التركية الرسمية في زياراتهم لدول المنطقة(كدول الخليج العربية) وتحرك رجال الأعمال في إطار مؤسسي لدعم العلاقات مع المؤسسات المقابلة في هذه الدول سواء من خلال تكوين جمعيات ومجالس أعمال مشتركة أو من خلال مباحثات مباشرة بين الطرفين يتناغم مع التحركات الاقتصادية الرسمية.

سادسا : وسائل الإعلام والرأي العام

يؤثر الرأي العام في تركيا بدرجة كبيرة، نسبيا في عملية صنع القرار ولا سيما في ظل ظاهرتي التعددية السياسية (الحزبية) وتداول السلطة (إمكانية تغيير الحكومات عبر صناديق الاقتراع) .ويقف الرأي العام بأكثرية ظاهرة ضد كل محاولة للمساس بالأمن والسيادة القومية وإن كانت هذه المحاولة مجرد مناقشة لهذه الفكرة[١]. ويحاط صانعي القرار بصورة مستمرة، بتوجهات الرأي العام حول قضايا السياسة الخارجية قبل اتخاذ القرار الخارجي(حيث ساهمت المظاهرات الشعبية في مختلف المناطق التركية والتي دعت إلى عدم تورط تركيا في أزمة الخليج الثانية، إلى جانب عوامل أخرى،في الحد من اندفاع الرئيس اوزال لإرسال قوات عسكرية تركية لتنضم إلى القوات الدولية المتحالفة) والذي قد لا يتفق بالضرورة مع رغبات الرأي العام خاصة في ظل "احتكار تخطيط السياسة الخارجية التركية على نخبة محترفة ومثقفة" ، ومعارضة" الجهاز البيروقراطي للسياسة الخارجية "بشدة لإضفاء صفة شعبية على السياسة الخارجية[٢]. وفي هذا الإطار نلاحظ تباين الخط الرسمي للسياسة التركية في إقامة علاقات وثيقة مع إسرائيل وبين المزاج العام حول هذه العلاقات .وفي استطلاع رأي أجرته مؤسسة "سوفريز" لحساب صحيفة تركيا في ١٩٩٢/٨/٣٠ تبين أن إسرائيل احتلت المرتبة الرابعة في قائمة الدول التي يكرهها الأتراك بعد أرمينيا وقبرص اليونانية واليونان[٣].

ومن جهة أخرى، تعد وسائل الإعلام التركية بمثابة إمبراطورية تضم أكثر من ٤٠ صحيفة يومية ومجلة أسبوعية و ٢٠ قناة تلفزيونية قومية منها ٥ مملوكة للدولة، إضافة إلى ٢٠٠ قناة تلفزيونية محلية والعديد من محطات البث الإذاعي[٤]، وتمارس هذه الوسائل دورها بالتأثير في بيئة صنع القرار كمسلك للتعبير عن مواقف الرأي العام إزاء المشكلات /القضايا الداخلية والخارجية التي تهمه، ونافذة لطرح آراء وتصورات متعددة قد لا تتفق بالضرورة مع وجهة النظر الرسمية (ينطبق هذين المسلكين على الصحف المستقلة منها أكثر مما ينطبق على الإذاعة

---

[١] الداقوقي، صورة العرب لدى الأتراك، ص٩٤.

[٢] نوفل، مرجع سابق، ص٢٠

[٣] نور الدين، الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية، ص١٢٦.

[٤] فهمي هويدي، حرب الداخل في تركيا، الدستور، العدد ١٠٧١٦، ١٩٩٧/٦/٢٣، ص٣٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والتلفزيون) ووسيلة للتأثير والتأثر في الرأي العام وتكوينه وبلورته بصدد مسائل معينة[١]. حيث تملك في مجال صناعة الرأي العام سلطانا يفوق بكثير ما تستطيعه الحكومة الشرعية المنتخبة. وتعد صحافة القطاع العلماني من أهم الصحف التركية وأكثرها تأثيرا وتستقطب قرائها من مختلف الاتجاهات السياسية فضلا عن ارتفاع متوسط توزيعها اليومي[٢]، وعلى العموم يعتقد الاتجاه العام للصحافة التركية، بمختلف انتمائها الفكري، أن محاور الاستقطاب للخلافات التركية الشرق أوسطية هي [٣]: استثمار الدين الإسلامي للإضرار بالأمن القومي التركي،و التدخل في شؤون تركيا الداخلية،الطمع في الأرض والمياه التركية، وإثارة الأكراد وتأييد حركة الانفصال،و تأييد الإرهاب الموجه ضد الأتراك،ومعاداة تركيا والأتراك إضافة إلى إساءة معاملة الأقليات التركية في الدول العربية.

سابعا : الطرق – الجماعات الدينية[٤]:

توجد في تركيا طرق دينية عدة كالطرق النقشبندية والنورسية والسليمانية والقادرية وغيرها، وتتمتع بثقل اقتصادي كبير، وتتجاوز من حيث عدد أعضائها ومساندوها حجم العضوية أو المساندة التي يتمتع بها أي حزب سياسي، على الرغم من كونها محظورة قانونا منذ عهد أتاتورك بموجب قانون صادر عام ١٩٢٥ بالغائها "لتعارضها من الإصلاحات الرامية إلى بناء دولة علمانية حديثة". وتؤثر هذه الطرق سياسيا في عملية صنع القرار وفي التجنيد السياسي وفي الرأي العام عبر مسالك عديدة منها ؛ التأثير في نتائج الانتخابات البرلمانية والمحلية وكيفية توزيع أصوات أعضاء ومساندي هذه الطرق بين الأحزاب اليمينية أو ذات الأجنحة الإسلامية، وعلاقات بعض هذه الطرق وروابطها بعناصر سياسية وحزبية مؤثرة، وارتباط هذه الطرق بعلاقات متنوعة بالجمعيات والهيئات الدينية الأهلية النشطة اجتماعيا وخصوصا في مجال دعم التعليم الديني والذي أفرز عناصر سياسية حكومية وحزبية وبرلمانية مهمة تنتمي في معظمها إلى الفضيلة والجناح الإسلامي بالوطن الأم، إضافة إلى قدرة هذه الطرق على طرح تصوراتها بشأن المجتمع ومشكلاته ومستقبله عبر وسائل إعلامية إسلامية غير رسمية عديدة، كدور نشر الكتب الإسلامية وعددها ١٢٠ دارا والمجلات الإسلامية الشهرية و الأسبوعية (١٥٠ مجلة)، والصحف الإسلامية اليومية (٣ صحف توزع يوميا نحو نصف مليون نسمة).

---

[١] معوض، صناعة القرار في تركيا، ص١٢٦-١٢٧.

[٢] الدافوقي، صورة العرب لدى الأتراك، ص١٠٥.

[٣] المرجع نفسه

[٤] معوض، صناعة القرار في تركيا، ص٢٩١-٢٩٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني
أثر البيئة الخارجية على الدور الإقليمي التركي

و يقصد بالبيئة الخارجية كل من المحورين الإقليمي و الدولي باعتبارهما إطارين يشكلان البيئة التي تعيش فيها الدولة حيث تدخل في سلسلة من العلاقات و التفاعلات (السلبية و الإيجابية) في سبيل الوصول إلى أهدافها و غاياتها الخارجية و بما يعزز من مكانتها الإقليمية . و سوف نتناول ذلك عبر مبحثين ؛ الأول يتعرض إلى البيئة الإقليمية و الثاني يتعرض إلى البيئة الدولية.

المبحث الأول
البيئة الإقليمية

و يقتصر هذا المبحث على تناول معطيات البيئة الإقليمية في الشرق الأوسط في جوانبها المختلفة ،حيث نعرضها في ثلاثة مطالب ؛ الأول نوضح ما المقصود في النظام الإقليمي الشرق أوسطي و الثاني حول مشاركة تركيا في الترتيبات الشرق أوسطية و الثالث حول علاقات تركيا مع بعض القوى الإقليمية.

المطلب الأول
النظام الإقليمي الشرق أوسطي المقترح

تتعرض المنطقة العربية في فترة ما بعد الحرب الباردة لمحاول صياغة لأوضاعها ولنمط تفاعلاتها في سبيل تشكيل "خارطة جغرافية ــ سياسية "لا قومية"[١] فرضتها المصالح والتبدّلات الناشئة على صعيد العلاقات الدولية خصوصا في عوامل امتلاك القوة ومسارات العولمة. وانشغلت الأوساط السياسية والاقتصاديةوالثقافية في المنطقة بطبيعة التسوية السلمية للصراع العربي الاسرائيلي التي بدأت في مدريد في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١، وبمستقبل المنطقة في مرحلة ما بعد السلام و على الأخص بمحاولة تصميم نظام إقليمي "شرق أوسطي" فيها. هذا النظام في حقيقته، وان يجب التسليم بأنه

---

[١] إبراهيم، النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، ص ٧٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

النظام المقترح بدأت تظهر منذ أواخر السبعينات مع قيام معاهدة السلام بين اسرائيل ومصر، واهتمام المؤسسات الأمريكية والإسرائيلية لوضع معالمه الأساسية في الثمانينات. لم يتبلور هذا المشروع بشكله الحالي إلا في مطلع التسعينات[١].في إطار العوامل المحرّكة التالية:

١-تغيّر البيئة السياسية الدولية: بتفكك الإتحاد السوفيتي وهيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمي الراهن وسعيها لاستثمار هذه التطورات من اجل أحكام سيطرتها الدولية وتعزيز نفوذها على المنطقة والتي أصبحت القوة المسيطرة فيها دون أن يتحداها أحد للمرة الأولى منذ الخمسينات ،و بدأت الولايات المتحدة بوضع تصوراتها الخاصة لإقامة النظام الاقليمي المقترح الذي يتمحور حول ؛ ضرورة ترسيخ الاستقرار في المنطقة، وحل الصراع العربي الاسرائيلي، والعمل على قيام أمن إقليمي، ورقابة على السلاح، وتعاون اقتصادي ، وإدخال التحولات الديمقراطية في أنظمة المنطقة[٢] اعتمادا على مسار المفاوضات متعددة الأطراف. خاصة بعد أدراك الولايات المتحدة لوضعها الحرج على الصعيد الدولي ،و انغماسها في المشكلات الدولية وتركيزها على التفوق العسكري.

٢-التغيّرات الشاملة في المجتمعات العربية : فنتيجة تداعيات حرب الخليج الثانية، إضافة الى عوامل أخرى، و أثرها الكبير في تصدع النظام الرسمي العربي ، عجز هذه النظام عن مواجهة التحديات في المنطقة. وتم طرح احتمالات عدم مصداقيته وحتى عدم جدواه الأمر الذي ساهم في انهيار مقومات الأمن القومي العربي[٣]، وتعاظم وزن ودور القوى الإقليمية غير العربية (إيران، تركيا، إسرائيل) في المنطقة[٤]، وأصبح البحث عن خيارات خارج الخيارات العربية أمرا مبررا مع بروز ظاهرة "انتشار مفاهيم وقيم التعاون الإقليمي وتراجع التيارات المناهضة لهذا التعاون"[٥] والتي أنتجت البنى الاجتماعية ــ الثقافية المسايرة للتطورات الجديدة. بحيث تبدو البيئة الرسمية العربية اكثر طواعية للانخراط مع الاملاءات الخارجية وذوبان حدود النظام العربي مع حدود النظام الشرق أوسطي[٦].

---

[١] الرشدان، العلاقات العربية التركية في عالم متغير، ص ٣٥.

[٢] الكيالي، المشروع الشرق أوسطي، أبعاده، مرتكزاته، تناقضاته، ص ٤٥.

[٣] Bernard Lewis,Rethinking The Middle East ,Foreign Affairs,Vol.71,No.4,Fall 1992, P101

[٤] معوض، الشرق الأوسط: الدلالات والتطورات الخارجية، ص١٤٩.

[٥] حق ، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي، ص٥١.

[٦] علوي، الانعكاسات الإقليمية والدولية لاستقلال الجمهوريات الإسلامية، في آسيا الوسطى والقوقاز، ص ٦٤ــ٦٧، أسامة المجذوب، المستقبل العربي وتداعيات عقد التسعينات، ص ١٢٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣-اتجاه العالم نحو تعزيز مسارات العولمة والاقليمية الجديدة تأثرا بالثورات الاقتصادية والتقنية والإعلامية ومسارات الترابط والاعتماد المتبادل على الصعيد العالمي، الأمر الذي أدى إلى نشوء التكتلات الاقتصادية الدولية الكبرى (في أوروبا، وآسيا، وأمريكا الشمالية والجنوبية) فيما بين الدول الصناعية نفسها، وحتى على النطاق الدولي في إطار منظمة التجارة العالمية. ولم يعد العامل الجغرافي الشرط الوحيد/ العامل الرئيسي المحدد للبناء الإقليمي، بحيث يمكن الانتماء إلى هذا البناء بحسب معيار المصالح الحيوية فقط، واصبح ينظر إلى أن مجموعة مبادئ وقواعد صناعة قرار في مجال معين "تعتبر عملية مقبولة للتعاون الإقليمي بعيداً عن الدرجة العالية من مأسسة العلاقات بين الدول الإقليمية في إطار بروز قضايا ومسائل جديدة "[١].

٤-وتعد عملية التسوية السلمية من أهم الأبعاد في الدفع باتجاه إقامة النظام "الشرق أوسطي" المقترح لدرجة أنه لا يمكن فصل عملية التسوية، ضمن آلية المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف عن الترتيبات الجارية. ونجد أن هناك دمج متعمد بين عملية التسوية وسياسات التطبيع والمشروع " الشرق أوسطي". ولهذا لا تقتصر عملية التسوية على محاولة إلغاء حالة الصراع العربي الاسرائيلي وعلى تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية وإنما تصل إلى درجة محاولة إقامة علاقات تعاون ثنائي وإقليمي يعمق من علاقات الاعتماد المتبادل ويساهم في تحقيق استقرار المنطقة[٢]. أكد على ذلك الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الذي قال في خطابه الافتتاحي في مؤتمر مدريد:" إن السلام الحقيقي يتضمن المعاهدات، والأمن، والعلاقات الدبلوماسية، والعلاقات الاقتصادية، والتجارة، والاستثمار، والتبادل الثقافي وحتى السياحة، وستتركز هذه المفاوضات على قضايا مشتركة للمنطقة تتجاوز الحدود الوطنية وهي الحد من التسلح، والمياه، والمسائل المتعلقة باللاجئين، والتنمية الاقتصادية[٣]، وهذا ما أعادت إدارة كلنتون التأكيد عليه[٤]. بحيث ترتبط عملية التسوية بتطور هوية شرق أوسطية مقبولة لدى الجميع[٥].

وينبغي التأكيد بأن الجهود المبذولة لقيام النظام المقترح، لا تقتصر على جهود الحكومات فحسب بل تشمل جهود منظمات دولية وجماعات رجال الأعمال والشركات متعددة الجنسية، كما تشمل جامعات وهيئات بحثية وشخصيات عامة، وقد انطلق التعاون بين مجمل هذه الأطراف على أساس

---

[١] حتي، العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية و العالمية، ص٩-١١.

[٢] المرجع نفسه، ص٢٠.

[٣] أنظر، كلمة الرئيس بوش في مدريد ١٩٩١/١٠/٣٠. مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨، خريف ١٩٩١، ص ١٨٦.

[٤] أنظر، حديث صحفي للرئيس كلنتون مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٣، ص ٢٦٥-٢٦٧.

[٥] اورغوفنتش ، الأمن التركي في الشرق الأوسط، ص ١٠٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مفهومين هما "خصخصة السلام" و "إيجاد شراكة بين الحكومات ورجال الأعمال"[١]. ويجري تحقيق ذلك من خلال المفاوضات متعددة الأطراف واللجان المنبثقة عنها، وتعد هذه اللجان الإطار العام لنظام الشرق أوسطي ، والتي تم تشكيلها للبحث في قضايا ومشروعات التعاون الإقليمي وهذه اللجان هي: التنمية الاقتصادية ، والموارد المائية،و شؤون البيئة،و الحد من التسلح والأمن الإقليمي،و اللاجئون، وهناك لجنة توجيهية برئاسة راعيي عملية السلام لتنسق أعمال اللجان.ويشارك في هذه اللجان ممثلون عن كل من الأطراف المعنية[٢]. وقد عقدت هذه اللجان عدة اجتماعات لها منذ مطلع العام ١٩٩٢، لكن بالرغم من بعض النجاحات التي حققتها هذه اللجان، كل في مجالها فإنها لم تستطع تطوير نطاق عملها لسبب أساسي، وهو عدم قدرة الأطراف على فصل عملية المفاوضات بشقيها الثنائي (السياسي) والمتعددة الأطراف (الاقتصادي) نظرا لعدم التجاوب الاسرائيلي في المفاوضات الثنائية الأطراف[٣]. ولتخطي هذا السبب، يتم إعطاء الأولوية بالدرجة الأولى، لموضوع التنمية الاقتصادية والتي تديرها مؤتمرات القمة العالمية للتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد اضطلعت مؤتمرات القمة بدور المحرك والمنظم لمشروعات التعاون الإقليمي وبناء مؤسسات النظام الاقليمي الجديد[٤]،وقد عقدت هذه القمة أربعة مؤتمرات لها حتى الآن في عمان ٢٩-٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥، وفي القاهرة من ١٢ــ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وفي الدوحة من ١٦ــ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧، وقد اتسمت بمشاركة دولية واسعة من قبل الحكومات والشركات والهيئات الدولية والأفراد[٥].وتعد هذه المؤتمرات بمثابة منتدى واسع تطرح فيه وجهات نظر الأطراف المشاركة ومشروعاتها[٦]. لتنشيط التعاون الاقتصادي والذي تقوم فلسفته على أساس أن عملية التعاون من شأنها أن تعزز عملية السلام والاعتماد المتبادل بما يؤدي إلى إمكانية تذويب العقبات السياسية بين مختلف الأطراف إضافة إلى أن العلاقات التجارية من شأنها أن تعظم "عوائد السلام" وتجعل من محاول الانفكاك من النظام الإقليمي

---

(١) انظر، الجبالي، المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية الأهداف، النتائج، التوقعات، ص ٣١ــ٣٣.

(٢) مسلم، قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي، ص ٢٦٨-٢٦٩.وتضم هذه الأطراف: الولايات المتحدة، إسرائيل، روسيا، اليابان، الاتحاد = الأوروبي، مصر ، دول مجلس التعاون الخليجي، الأردن، فلسطين، ووفود دولية تمثل اسرائيل. كندا، الصين، المجموعة الأوروبية لمنجارة الحرة، الهند، أوكرانيا، تركيا، الأمم المتحدة.

(٣) حجي، العرب وثورة المعلومات. ص ٢٠.

(٤) حجي ، الوطن العربي و تركيا في استراتيجيات القوى العظمى ، ص ٤٧٧.

(٥) انظر بالنسبة إلى مؤتمرات البيضاء، عبد المنعم المشاط، قمة الدار البيضاء الاقتصادية، السياسة الدولية، العدد ١١٩، ١٩٩٥، ص٢٢٧-٢٣٧، وبالنسبة إلى مؤتمر عمان انظر، عبد الفتاح الجبالي (ندوة) المستقبل العربي، العدد ٢٠٤، ١٩٩٦، ص٤-٣٧، وبالنسبة إلى مؤتمر القاهرة انظر/ محمد محمود (الامام) (ندوة) المستقبل العربي، العدد ٢١ ن ١٩٩٧.

(٦) كبالي، مرجع سابق، ص ٨٨ــ٨٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

صعبة ومكلفة للغاية[١]، فضلاً أن هذه العلاقات تقوم على أساس التقسيم الإقليمي للعمل في المجـــلات كافة[٢]وفق مقولة ضرورة الجمع بين "النفط السعودي والسوق المصرية والميـــاه التركيـــة والمعرفـــة الإسرائيلية".

وتتفق الأوساط المعنية بالنظام الإقليمي المقترح على عدد من القضايا منها ؛ أهمية تحقيق اندماج إقليمي، والتدرج في المشروعات الإقليمية وفي إنشاء المؤسسات الإقليمية وإعادة هيكليـــة اقتصاديـــات المنطقة وتحرير الأسواق، والتركيز على مشاريع البنية التحتية والخدمية والسياحية[٣]. وتنـــاط مهمـــة تخطيط مشروعات التعاون الإقليمي وإدارتها ومتابعتها وتعزيز آلياتها إلى البنية المؤسســـية للنظـــام الإقليمي المقترح، وهو ما أشارت إليه بيانات مؤتمرات القمة الاقتصادية للشـــرق الأوســـط و شـــمال إفريقيا، حيث اقترحت إنشاء المؤسسات الإقليمية[٤]؛ مصرف تنمية إقليمي، مجلس إقليمـــي للســـياحة، أمانة تنفيذية للقمة الاقتصادية لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أمانة عامة للجنة المتابعـــة لمجموعة العمل الإقليمية للتنمية الاقتصادية المنبثقة عن المفاوضات متعددة الأطراف، غـــرف تجـــارة إقليمية لتنشيط التبادل التجاري بين دول المنطقة، مجلس رجال الأعمال لتعزيز التعاون الإقليمي فـــي القطاع الخاص وغيرها. وتتضمن إنشاء بنية مؤسسية للنظام المقترح، تنازلاً طوعيـــا عـــن الســـيادة الوطنية لصالح المشاركة في العوائد المرجوة من التعاون الإقليمي،هذا فضلاً عن الثقافة السياسية التـــي يمكن أن تكونها وجود هذه المؤسسات والآليات التي ترسخها ستكون على حساب الثقافات والسياســـات التقليدية والقومية[٥]!وتجري عملية بناء النظام الإقليمي المقترح على أساس مجموعة من المرتكزات في مقدمها ؛ اعتماد مبدأ "التدرجية" في إطار العمل على مسارات العلاقات الثنائيـــة والعلاقـــات متعـــددة الأطراف والعلاقات الإقليمية في آن واحد. بحيث ينشأ في الإطار الإقليمي تعاون بين فرعين يبدأ بيـــن: إسرائيل والأردن والكيان الفلسطيني، ثم العلاقة بين هذا "المثلث" ومصر، وبين هذه الدول وكـــل مـــن سوريا ولبنان وتركيا، حيث تم استبعاد كل من العراق وإيران في هذه المرحلة ، بما ينشأ نـــوع مـــن العلاقة بين هذه الدول وبين الفرع الآخر للنظام المقترح والذي يضم دول مجلس التعاون لدول الخليـــج العربية[٦]. إضافة إلى أن محاولات تقليص دور القطاع العام والاتجاه نحو تعزيز دور القطاع الخـــاص

---

[١] كيالي، مرجع سابق، ص٩٧.

[٢] المرجع نفسه، ص ٩٤.

[٣] السعدي، الأبعاد الثلاثة لمشروع بنك تنمية الشرق الأوسط، ص ٣٥.و منصف السليمي، إعلان الدار البيضاء، تســـوية بـــين مطـــالب السياسي ومصالح الاقتصادي، ص ٢٥.

[٤] كيالي، مرجع سابق، ص ٥٦٧ـــ٥٦٨.

[٥] فرج الله، مرجع سابق، ص ٥٦٧ـــ٥٦٨.

[٦] أنظر، عبد العليم ، مشروعات التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط ، ص ١٨٧ـــ١٩٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وحرية الأسواق التي تدعو إليها الأوساط المالية الدولية[١]، تأتي في سياق عملية التغير في المنطقة لدعم اندماجها في السوق الرأسمالية العالمية ومشروعات النظام الإقليمي المقترح الذي يتضمن تقليصا لدور الدولة، ليس في النشاط الاقتصادي فحسب وانما أيضا في المجال السياسي، بما سيؤثر في قدرتها على ممارسة سيادتها لصالح الشركات متعددة الجنسية و توجهات المؤسسات الإقليمية الناشئة، إلى جانب توسيع القاعدة الاجتماعية المؤيدة لمجمل التغيرات السياسية والاقتصادية المطروحة[٢]، كما يلاحظ أن الأولويات المطروحة للتنمية الاقتصادية تتعلق أساسا بمشروعات البنية التحتية والخدماتية والتركيز على قطاع السياحة، الذي يجعل المنطقة تحتل موقعا دونيا في التقسيم الدولي للعمل،فضلا أن المشروعات الاقتصادية المطروحة تتعمد التركيز على التقسيم الإقليمي للعمل في المجالات الاقتصادية بين الدول الشرق أوسطية في نطاق السعي الى إنشاء الاعتماد المتبادل بين هذه الدول والى تعزيز الاندماج الاقتصادي الإقليمي. وفي ضوء هذه المشروعات فإن إسرائيل مرشحة لأن تكون المركز المتخصص بالصناعات التقنية المرتبطة بكثافة رأسمال والمعرفة في حين ستقوم تركيا بتقديم المنتوجات الزراعية والموارد المائية، أما الدول الخليجية النفطية فستكون المورد المالي والسوق المناسبة للبضائع الإسرائيلية ذات التقنية العالية، في حين أن الدول العربية الأخرى ستكون سوقا للعمالة الرخيص وللمحاصيل الزراعية التركية، وموطنا للصناعات المعتمدة على المواد الخام والعمالة الكثيفة وامتدادا طبيعيا للمركز السياحي في إسرائيل.

المطلب الثاني
تركيا والترتيبات الشرق أوسطية

تعود علاقة تركيا بالنظام الشرق أوسطي إلى الخمسينات، وذلك من خلال مشاركتها في قيام تحالف إقليمي ضمن السياسات الدفاعية الغربية في الشرق الأوسط والتي قامت بهدف احتواء النفوذ السوفيتي. وقد تمثل هذا التحالف في إطار "قيادة الشرق الأوسط" في ١٩٥١ ثم في إطار "حلف بغداد" ١٩٥٥، ومبدأ ايزنهاور لمشاركة الولايات المتحدة في مواجهة "أنشطة التخريب في الشرق الأوسط" ١٩٥٧ وتعاونها مع إسرائيل وإيران زمن الشاه في مجال الأمن والاستخبارات ١٩٥٨.

وتنطلق السياسة التركية في اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط، من منطلق الاستجابة للموقع الجغرافي الذي يفرض على تركيا الاهتمام بالبنية الإقليمية المحيطة كمصدرتهديد محتمل للأمن القومي أو لإقامة علاقات اقتصادية ذات فائدة للصالح الوطني أو كمجال حيوي للحركة والنفوذ الإقليمي

---

(١) كيالي، مرجع سابق، ص ١١٥.
(٢) المرجع نفسه، ص ١١٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والدولي[١]، خاصة وأن تركيا تعد تقليديا جزء من المنطقة بحكم واقعها الجغرافي والسياسي والتاريخي والثقافي[٢].

وبناء على اعتبارات البيئة الإقليمية والدولية بعد انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية، حيث برزت الولايات المتحدة كلاعب رئيسي بالمنطقة وتمتلك الآليات اللازمة لتأمين مصالحها الاستراتيجية ومصالح حلفائها الغربيين عموما، وتزايد نفوذ دول الجوار الجغرافي مستفيدة في ذلك من حالة الفراغ الأمني في المنطقة ، شكلت هذه الظروف فرصة مواتية لتركيا للاستفادة منها في تحقيق مصالحها الخاصة في المنطقة، وطرحت نفسها بشكل واضح كطرف فاعل، وجزء أساسي في أي ترتيبات حالية أو مستقبلية في منطقة الشرق الأوسط. يساعد في ذلك وجود شرطين مهمين لسياسات الشرق الأوسط في التسعينات[٣]:

- إن القضايا الداخلية والمحلية والإقليمية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار والنزاع قد اكتسبت الأولوية على العوامل الخارجية.
- إن مسؤولية إنتاج الحلول لفض النزاعات في المنطقة سوف تقع في المستقبل على عاتق اللاعبين الإقليميين وليس على عاتق القوى الخارجية والمنظمات الدولية. والذي يعطي بالضرورة، دفعا كبيرا لتوجه تركيا نحو الشرق الأوسط.

وعندما كانت حرب الخليج الثانية الحدث الأساسي الذي مهد الطريق لسياسة تركية أكثر فعالية في المنطقة[٤]، رأى الرئيس أوزال إلى أن إسهام تركيا في الحرب وفرّ لبلاده فرصة الإفلات من التهميش وإعادة إحياء دورها كقوة إقليمية. مشددا على أن "خريطة الشرق الأوسط سوف تتغيركليا بعد الأزمة" و"أن كان ثمة مكان لنا في العالم افضل من هذا فعلينا أن نأخذه" [٥]. وتنظر تركيا إلى نفسها باعتبارها الدولة الوحيدة المؤهلة بلعب دور قيادي في الشرق الأوسط[٦]، إلى جانب إسرائيل ومصر، وان تشكل "القوة الإقليمية الكبرى" وعنصر الاستقرار والتوازن في المنطقة مما يجعلها ترحب بأفكار مشروع النظام "الشرق أوسطي" المقترح، حيث تعد إحدى القوى الرئيسية الدافعة والمشجعة لبنائه، ويدرك المسؤولون الأتراك حجم وطبيعة التطورات التي جرت منذ حرب الخليج الثانية، وقد قيّم

---

(١) المرجع نفسه، ص ١١٦.

(٢) الرشدان، مرجع سابق ، ص٣٥.

(٣) محمد السعيد، موقف تركيا من المصالحة العربية، ص ٤٢٢.

(٤) غوركان، مرجع سابق، ص ٦٠٠.

(٥) Sabri Sayari ,Op. Cit, p45

(٦) Feroz Ahmad, The Making of modern Turkey, Routledge, london,P200

(٦) الجهماني ، تركيا وإسرائيل، ص ٦٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مستشار وزير الخارجية التركي ذلك "أنه من اللازم أن نتعامل مع الواقع بموضوعية، فبعد الحرب دمّرت قوة العراق ، و أفرغت القضية الفلسطينية من مضمونها، وتمزّقت القومية العربية، وصارت الجامعة العربية حبراً على ورق، وخرجت إسرائيل وحدها مستفيدة من تلك الحرب..."[١]. ونتيجة لذلك، سعت تركيا إلى تعزيز مصادر قوتها، العسكرية والاقتصادية بالأساس،ونفوذها السياسي وتوسيع أفاق دورها الإقليمي في المنطقة، بتوظيف التطورات الدولية والإقليمية الجديدة لصالحها. وان تكون القوة الرابعة في العالم بعد الولايات المتحدة وألمانيا والصين خلال الأعوام المقبلة[٢]. ويعتبر الدور الذي تنشده تركيا في أية ترتيبات يجري تبنيها في المنطقة سيكون له تأثير في الخيارات والأولويات الشرق أوسطية[٣].

أن تشديد تركيا على لعب دور إقليمي في الشرق الأوسط ليس أمراً مستجداً، فهي تعد لاعب أساسي ورئيسي فيه، وهي لم تترك المنطقة حتى تعود إليها فهي دولة شرق أوسطية ومن الصعب أن تهمل المنطقة[٤]، ولكن الجديد هو المدى الذي ستندفع فيه تركيا، والذي لن يقتصر بالتأكيد على الجوانب الاقتصادية والأمنية بل يتعداه إلى الجوانب السياسية أيضا، خاصة وان تركيا حصلت على وضع استراتيجي فريد. ويرى البعض بأنه لم يعُد لتركيا دور جديد في الشرق الأوسط لأنها مستمرة في سياستها التقليدية التي تعتمد على انتظار ما تأتي به الأحداث" سياسة رد الفعل وليس الفعل" وهذه السياسة تتسم بالحذر أكثر مما ينبغي والتردد أكثر مما يجب"[٥]. ويبدو أن هذا الرأي قد بُني على النظرة التقليدية، باعتبار ان تركيا لا تبدي كثيراً من الاهتمام بالمنطقة لاعتبارات تتعلق بالدين والتاريخ بل وان تركيا لا تعد نفسها عضوا كاملا في المنطقة من الناحية الثقافية والسياسية[٦]. وبالرغم من ذلك، أصبحت تركيا تدرك الحاجة إلى العثور على التوازن الصحيح بين مصالحها القومية وبين الدور الذي ينبغي أن تقوم به في الشرق الأوسط.

بحيث كانت خيارات تركيا تصاغ إزاء أية قضية من القضايا استنادا إلى الدور الذي يجب أن تقوم به. وتتراوح هذه الخيارات بين "المراقبة فحسب"(موقفها من حرب الخليج الأولى) و"التورط الكامل" (الأوضاع في شمال العراق)، وتتراوح الخيارات المتوسطة بين "الدور المحدود" (في التسوية السلمية) وعدم الاستثناء من السياسات الأخذه في التبلور" والأخير يتعلق بشكل خاص بالترتيبات

---

(١) الكيلاني، مرجع سابق، ص١٣٤.

(٢) مسلم،مشروعات النظام الشرق أوسطي و موقف العرب و الأتراك منه و موقعهم فيه ، ص ٤١٣.

(٣) الرشدان،مرجع سابق ،ص ١٣٤.

(٤) روبنس، تركيا لاعب أساسي في المنطقة، ص ٥٨.

(٥) هيل، مرجع سابق، ص١٠.

(٦) لمامي، تركيا وتوسيع حلف الناتو، ص١١١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الشرق أوسطية الجاري تصميمها[١]. وبالتالي فإن السياسة التركية بشأن قضايا الشرق الأوسط الراهنة تقوم ضمن هذا السياق، بدرجة أو بأخرى، مستفيدة من خصائص ذاتية وموضوعية هي: موضعها بالنسبة للجغرافيا السياسية، وروابطها الخاصة مع الغرب ولا سيما الولايات المتحدة بوضعها المهيمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، والحليف الإقليمي (إسرائيل)، والقوة العسكرية المتنامية، والثروة المائية، و علاقاتها الاقتصادية والسياسية والتاريخية ــ الثقافية مع الدول العربية. وقد تزايدت أهمية هذه الخصائص في ضوء:

- غياب العراق كقوة اقتصادية وعسكرية هامة من الإطارين العربي والإقليمي.
- انطلاق عملية التسوية السلمية ضمن محورين ؛ ثنائي وانشغال سوريا فيها مع إسرائيل، ومتعدد الأطراف حيث أصبحت تركيا عضوا في اللجان الخمسة المنبثقة عنها .
- الجهود الأمريكية لاحتواء إيران .
- طرح مشروع النظام الإقليمي الشرق أوسطي، بمفاهيمه الاقتصادية والأمنية.

وانطلاقا من إدراكه للاهتمامات المشروعة لسوريا وإيران، حاول الرئيس اوزال وضع أسس سياسة تركية شرق أوسطية وإشغال تركيا بعملية بناء النظام المقترح. واعتبر أن إيران ومصر وإسرائيل والسعودية يمكن أن تشكل أسس أي إطار إقليمي شرق أوسطي مع اتباع سياسة موازنة إزاء إيران وسوريا وإسرائيل. وعلى العموم، ومن اجل تعزيز الدور التركي كلاعب رئيسي في المنطقة ، فإنها تسعى لتحقيق هدفين استراتيجيين:

- الحصول على العضوية التامة في الاتحاد الأوروبي.
- السعي لبناء مصالح اقليمية واسعة في منطقة الشرق الأوسط يجعل تركيا سلة غذاء واقتصاد لشعوب المنطقة باستخدام المياه والزراعة المتقدمة والمنتوجات الصناعية والتجارة الدولية[٢].

ويمكن القول، بأن الهدف الأخير يمكن تحقيقه بشكل كلي أو جزئي في ضوء التبدلات السياسية والفكرية في البيئة الرسمية وغير الرسمية في المنطقة، خاصة وأن هذه التبدلات قد أوجدت العوامل المساعدة التالية[٣]:

– انتهاء حدّت التقسيمات السياسية حسب الأطياف (تقدمي ــ محافظ)، (قومي ــ غربي) حيث ذهب مصدر أساسي للاحتكاك.

---

[١] اورغوفنش، مرجع سابق، ص٩٩ــ١٠٠.

[٢] الجميل،مرجع سابق ، ١٢٨.

[٣] حيّ ، الوضع العربي و تركيا في استراتيجيات، ص ٤٧٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- ظهور أصوات مثقفة مختلفة تدفع إلى قراءة جديدة للعلاقات أيام الإمبراطورية العثمانية بعيدا عن الخطاب التقليدي السائد الذي يصورها أنها قوة استعمارية.
- اختراق قيم سياسية ــ ثقافية غربية للجسد السياسي في المنطقة، وحوّل تركيا إلى كيان مقبول نوعاً ما.
- تغير طبيعة الصراع العربي ــ إسرائيلي، الذي ضيّق إلى حد كبير الفجوة التي كانت تفصل بين أغلبية النخب العربية وتركيا في هذه المسألة.
- في الوقت الذي اختفى التفاوت الأيديولوجي والمجابهة الاستراتيجية أهمل العامل التاريخي عند الأكثرية العربية أو على الأقل تم تهميشه ذاتيا، مما جعل "التطبيع" مع تركيا أمرا مستحباً ومبرراً.

وعلى خلاف موقف بعض الدول العربية المؤثرة (كسوريا) والقائم على أساس أنّ السلام أساس علاقات التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط ترى تركيا حتى قبل بدء عملية السلام في مؤتمر مدريد أن العلاقات التعاون الاقتصادي الإقليمي كفيلة بخلق المناخ الملائم لتحقيق السلام وهناكمؤشرات عدة تعبر عن هذا الموقف التركي المتصف بقدر كبير من التعجل والاندفاع في المشاركة في الترتيبات الشرق أوسطية، وهو اندفاع ينبع بالأساس من رغبة تركيا في استغلال ما لديها من عناصر قوة في تدعيم دورها الإقليمي، ومن هذه المؤشرات:-

- يؤكد المسؤولون الأتراك قدرة تركيا بنظامها العلماني وتجربتها الاقتصادية الليبرالية على أن تشكل نموذجاً ملائما يمكن لدول الشرق الأوسط الاستفادة منه في تطويرها السياسي والاقتصادي نحو مستقبل أفضل للمنطقة، باعتبار أن العقبة الأساسية، من وجهة نظر تركيا، والتي تحول دون تطوير ما يلزم من تسامح وتفاهم واعتدال لتحقيق الأمن والاستقرار والتعاون الإقليمي في المنطقة تنبع من أزمة الديمقراطية وانتشار التعصب والتطرف في العديد من دول المنطقة، وبالتالي يمكن لتركيا أن تكون نموذجاً للمساعدة في اجتياز هذه العقبة[١]. ونجد أن تركيا توظف موقعها الجغرافي من جانبه السياسي الدولي لتمارس دور "حلقة الوصل" أو "حلقة السلام" بين منطقة الشرق الأوسط والغرب، وممثلة للغرب في الشرق الأوسط[٢]. فمن الناحية الأولى نجد أن القيادة التركية قد بذلت جهوداً خاصة أثناء حرب بالخليج الثانية بقصد إقناع الغرب خاصة الولايات المتحدة بالأهمية المتصاعدة لتركيا والدور الذي يمكن أن تلعبه كدولة يمكن أن تؤدي دوراً إقليمياً مهماً وجديداً في مرحلة ما بعد الحرب، وضرورة تثمين حلفائها الغرب للأهمية الجديدة هذه لتحفظ مصالحه في المنطقة، ومن جهة ثانية تقدم تركيا نفسها للمنطقة باعتبارها دولة مسلمة وعلمانية لها أهميتها على

---

[١] معوض، دور تركيا في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج الجوانب السياسية والاقتصادية، ص٢٣٤.

[٢] نازلي، مرجع سابق، ص٣٢٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي، وترتبط معها بعلاقات تاريخية وثقافية واجتماعية موغلة بالقدم، الذي يؤثر بالتأكيد على العلاقات ذات الطابع الشمولي مع المنطقة.

- مشروع "مياه السلام" الذي طرحته تركيا في منتصف العام ١٩٨٧، وموقف تركيا إزاء مسألة مشاركة إسرائيل فيه. وقد تخلت القيادة التركية عن هذه الفكرة نتيجة معارضة الدول العربية المعنية، آنذاك إلا أنها عادت في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية، بل وخلالها إلى الدعوة إلى التعاون الإقليمي في مجال المياه في إطار مشروع مياه السلام، وطرحت مجددا مسألة مشاركة إسرائيل فيه باعتبار ذلك ضرورة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط ودعمه. أشار إلى ذلك الرئيس اوزال في ٨ /٥/١٩٩١: "أن هناك مشكلة مياه في فلسطين وإسرائيل والأردن وشبه الجزيرة العربية، وتركيا هي المصدر الوحيد للمياه في الشرق الأوسط، ولذا نادينا بإقامة مشروع مياه السلام سنبيع المياه للدول العربية والخليجية أما إسرائيل فيمكن أن نبيع لها المياه ولكن مقابل السلام". وقد استعاضت تركيا عن عقد قمة مياه "شرق أوسطية" في استانبول في الفترة من ٣ـ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١ بمشاركة دول الشرق الأوسط وبعض الدول الآسيوية والأوروبية والولايات المتحدة وكندا، والتي لم تعقد، بالمفاوضات المتعددة الأطراف الخاصة بالمياه في الشرق الأوسط والتي انعقد اجتماعها الأول في فينا في أيار/ مايو ١٩٩٢ بمشاركة ٣٨ دولة ومنظمة من المنطقة وخارجها وهي الدول التي كانت تركيا تهدف إلى مشاركتها في تلك القمة، عدا سوريا ولبنان والعراق،وتعتمد تركيا في طرح هذا المشروع على جهود أطراف إقليمية (إسرائيل) ودولية (الولايات المتحدة) [١].

- ويعبر المؤشر الاقتصادي عن رغبة تركيا في تطوير علاقاتها الاقتصادية ومصالحها في هذا المرحلة في مجالات التجارة والاستثمار والمياه ومشروعات الإنشاء . والتعمير وسعيها إلى تحويل استانبول إلى مركز مصرفي متطور في المنطقة، وتشارك تركيا بفعالية نسبية إزاء الترتيبات الاقتصادية الإقليمية عبر المفاوضات المتعددة الأطراف في مجالات المياه والبيئة والتعاون الاقتصادي، وكذلك مشاركتها في "القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا" التي عقدت في الدار البيضاء في عام ١٩٩٤ بغرض وضع إطار للتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة وفي عمان عام ١٩٩٥، وفي القاهرة عام ١٩٩٦،[٢] وفي الدوحة عام١٩٩٧ ، ويلاحظ أن إحدى

---

[١] صبحي، ازمة المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف، ص ١٢٦ـ١٢٧.

[٢] معوض، صناعة القرار في تركيا، ص٤٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الآليات التي حددتها قمة الدار البيضاء لتحقيق هذا التعاون، هي إنشاء "بنك تنمية الشرق الأوسط" كمؤسسة مالية متعددة الأطراف تتكفل بتمويل مشروعات التنمية ودعم التعاون الفني بين الدول"[١].

- مشاركة تركيا في محادثات الحد من التسلح، في إطار المفاوضات متعددة الأطراف،وتواكب تركيا التيار السائد الذي تركز حول استعراض الخبرة السابقة في مجال ضبط التسلح، وكذلك إجراءات بناء الثقة بين الأطراف المختلفة. ففي اجتماع الدوحة الخاص بموضوع الأمن الإقليمي المنعقد في أيار/ مايو ١٩٩٤، تمت الموافقة على مشروع مقترح من تركيا بإنشاء بنك للمعلومات خاص ببرامج الحد من التسلح والأمن الإقليمي وتبادل المعلومات العسكرية بين دول المنطقة. ولا يوجد لتركيا رغبة لمخالفة الخط الذي وضعته الولايات المتحدة لعملية ضبط التسلح في المنطقة[٢]، التي لا بد وان تحسّن من وزن تركيا الاستراتيجي عن طريق السماح لها بتحديث أسلحتها مع تقيد تسليح القوى التي يمكن أن تنافسها (سوريا، العراق، إيران، مصر ، مع استبعاد إسرائيل). ويعبر تيارين بخصوص وضع تركيا في نطاق دائرة ضبط التسلح الإقليمي، ويتراوحان بين استبعاد تركيا من هذه الدائرة أو إيجاد صيغة وسيطة للتعامل مع وضعها، الذي يتسم بالتعقيد الشديد لعاملين الأول؛ أن التسلح التركي يعتبر مؤثرا في التفاعلات الإقليمية في ظل المشكلات التصاعدية بين تركيا وكل من سوريا والعراق ثانيا؛ ارتباطات تركيا الخاصة بعضويتها في حلف الأطلسي يجعل من الصعب إدخال عناصر الحلف على الأراضي التركية في دائرة ضبط التسلح الإقليمي[٣]. الأمر الذي لا بد أن يؤدي إلى ترتيبات معقدة، بمعنى أن ما تتفق عليه لجنة ضبط التسلح لا يسري على تركيا، لأن لا يحكمها في هذا الحال سوى ما يحكم حلف الأطلسي من قواعد ومبادئ واتفاقات خاصة بضبط التسلح[٤].

– تركيا والتسوية السلمية : تعد تركيا الدولة الخامسة في العالم، وقبل مصر وسوريا ولبنان والأردن، والأولى من المعسكر الغربي التي تعترف بالدولة الفلسطينية التي أعلنت في تشرين الثاني ١٩٨٨[٥]. وفي عام ١٩٩١ أظهرت الحكومة التركية تعاطفا مع الانتفاضة الفلسطينية من خلال إرسال باخرة تحمل مئة طن من السكر في شباط/ فبراير ١٩٩١، وباخرة أخرى تحمل مساعدات مختلفة في أيار/مايو ١٩٩١[٦].

---

[١] معوض، واقع وآفاق العلاقات المصرية التركية، ص ٣٥١.

[٢] مسلم، مشروعات النظام الشرق أوسطي وموقف العرب والأتراك منه ومواقفهم فيه، ص ٤١٦.

[٣] فؤاد، الحد من التسلح والاستراتيجية الأمنية العامة في المنطقة، ص ٢٥.

[٤] الكيلاني، مرجع سابق، ص٩٩.

[٥] روبنس، مرجع سابق، ص١٠٠.

[٦] نور الدين، الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية، ص١٢٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأعادت تركيا، خلال أزمة الخليج وبعدها تأكيدها على أهمية تسوية القضية الفلسطينية في تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين في الشرق الأوسط، وعبرت عن استعدادها للإسهام في حل هذه القضية عن طريق استضافة أي مؤتمر دولي أو إقليمي يتقرر عقده بشأنها. مع إدراكها لمسئوليتها التاريخية في تسوية القضية الفلسطينية، حيث أن كافة دول المنطقة بما فيها فلسطين والأردن كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى[١]. ونظر المسؤولون الأتراك بأن شروع العرب وإسرائيل إلى محادثات ثنائية مباشرة في مدريد ١٩٩١ على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ هو برهان بنجاعة سياسة التوازن التركية بين الطرفين وانسجام مع وجة النظر الرسمية.وقد رحب بيان لوزارة الخارجية التركية في ١٩٩١/١١/٢٣ بانعقاد مؤتمر مدريد، وعده خطوة على طريق السلام وإن الحل الوحيد هو الذي يستند إلى مبدأ الأرض مقابل السلام[٢]. وتفهم تركيا بأن هذا الحدث هو تمهيد لبناء المشروع الشرق أوسطي وتأكيدا على مركزية تركيا في أي نظام قادم للمنطقة، وقد أزداد موقفها وضوحا منذ بدء المفاوضات على المسارين الثنائي والمتعددة الأطراف المنبثقة عن المؤتمر[٣]. حيث شاركت تركيا في الأخيرة منذ سنة ١٩٩٢ عبر لجانها الخمس، وخصوصا المحادثات المتعلقة بالمياه والحد من التسلح والتنمية الاقتصادية[٤]. ويدرك المسؤولون الأتراك إن مسار التسوية متعدد الأطراف اصبح عاملا أساسيا لإدخال تركيا في مجالات متنوعة في المنطقة من خلال هياكل البنى الاقتصادية والأمنية الجديدة[٥]. وفي هذا الإطار، فإن حرص تركيا على حث الأطراف المعنية وعرضها المساعدة في التوصل إلى التسوية السلمية إقليميا-عبر رؤيتها الغربية الخاصة- هو تعبير عن اهتمامها بأداء دور في إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة، وفق بيئة سياسية وفكرية جديدة بعد أزمة الخليج الثانية، بما يحقق مصالحها في الأجل البعيد وفي مقدمتها المصالح الاقتصادية من خلال الربط بين إحلال السلام وإقامة مشروعات التعاون الاقتصادي والإقليمي وفرص التبادل والاستثماربين دول المنطقة.

وإذا كان للصراع العربي ـ الاسرائيلي دورا مقيدا بالنسبة إلى تحسين العلاقات التركية الشرق أوسطية في السابق[٦]، فإن حرب الخليج الثانية وتأثيرها في تقسيم العالم العربي دفع صانعي السياسة

---

[١] معوض، دور تركيا في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج، الخوالف السياسية والاقتصادية، ص ٢٣٨.

[٢] نور الدين، الشرق الأوسط ضمن السياسة الخارجية التركية، ص ١٢٥.

[٣] الكيلاني، مرجع سابق، ص٩٤.

[٤] Sabri Sayari, OP. Cit, P50

[٥] نعمة، التعاون التركي الاسرائيلي: قراءة في الدوافع الخارجية، ص٥.

[٦] اورغوفنش، مرجع سابق، ص٥٩ـ٦٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التركية إلى الاستنتاج بأن مفهوم "كتلة عربية" في مجمله يجب ألا يؤخذ بجدية[١]. إضافة إلى أن مشروع التسوية السلمية قد أنهى "مبدأ التوازن" في السياسة التركية تجاه القرارات الخاصة بالمنطقة ، مع توقيع اتفاقية أوسلو في ١٩٩٣/٩/١٣، واتفاقية وادي عربة في ١٩٩٤/١٠/٢٤. ولم تعد علاقتها المتطورة بإسرائيل تسبب الحرج الذي تجد نفسها فيه حتى ما قبل مؤتمر مدريد، إذ لم تعد الدولة المسلمة الوحيدة التي تعترف بإسرائيل مع اعتراف كل من مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية قانونيا وواقعيا عبر اتفاقات السلام ودخول دول متشددة مثل سوريا مفاوضات التسوية مع إسرائيل[٢]. وبذلك اصبح الطريق ممهدا أمام تجاوز اعتبار علاقات تركيا مع إسرائيل عقبة في سبيل تحسين علاقاتها مع العرب وإيران.

الا أن الموقف التركي الذي اندفع نحو إسرائيل على أكثر من صعيد، خاصة توقيع اتفاقية عسكرية في شباط/ فبراير ١٩٩٦، أبقى في الحسبان هامشا ولو ضئيلا من حساسية بعض الدول العربية (سوريا،مصر) تجاه علاقات وثيقة لتركيا مع إسرائيل التي ينظر إليها بأنه سلوك غير ودي[٣]. كما حجمت عملية التسوية، أيضا من سلبية ارتباط تركيا بالغرب إن لم يكن قد حولت هذه الرابطة إلى أمر إيجابي في نظر عدد من دول المنطقة[٤].

وتجد تركيا بإمكانية اضطلاعها بدور الوسيط بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني لإظهار رغبتها في الحفاظ على التوازن في علاقتها مع كل الأطراف المنخرطين في عملية التسوية حيث يرى فؤاد ياسين ممثل منظمة التحرير في انقرة أن وجود علاقات جيدة لتركيا مع إسرائيل ومع الفلسطينيين يساهم في تحقيق السلام في المنطقة[٥]. كما شدد ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية أثناء زيارة الرئيس ديميريل إلى غزة في ١٩٩٩/٧/١٦ على أهمية الدور التركي في عملية السلام وما يقوم به الرئيس ديميريل شخصيا بدور فعال للحفاظ على المسيرة السلمية[٦]وبهذا سعت تركيا لإقامة علاقات اقتصادية وسياسية أوثق مع الفلسطينيين عارضة عليهم العون في مجال الإسكان وغيره من البنى التحتية، وتم تبادل الزيارات الثنائية والوفود الرسمية على مستوى عال وعارض ياسر عرفات الانتقادات العربية الشديدة اللهجة لتركيا على توقيعها الاتفاق التعاون العسكري مع إسرائيل[٧] .

---

(١) باووز، مرجع سابق، ص٥٩-٦٠.

(٢) نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص٢٠٢-٢٠٣.

(٣) نور الدين، تركيا الجمهورية الخائفة، ص٢٠٢.

(٤) اورغوفنش، مرجع سابق، ص١٠٢.

(٥) نور الدين، الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية، ص١٢٧.

(٦) الأهرام، العدد ٤١١٣٩، ١٩٩٩/٧/١٧، ص٩.

(٧) Sabri sayari, OP. Cit. P50.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والذي زاد من تحمس تركيا لمشروع السوق الشرق أوسطي المقترح هو الأساس الاقتصادي للمشروع والذي يأخذ باقتصاد السوق الذي اعتمدت عليه تركيا منذ بداية الثمانينات في حين أن كثير من الدول الأخرى، تحتاج إلى إصلاح اقتصادي. إلى جانب العلاقات القوية الخاصة بين تركيا والولايات المتحدة والتي هي القوة الرئيسية الواقعة والداعمة للترتيبات الشرق أوسطية، وتأثير رجال الأعمال ونفوذهم في تركيا وما يرونه من فرص اقتصادية يجب استغلالها فضلاً عن اعتقاد تركيا أن هذه الترتيبات "آتية لا محالة" وبالتالي فإن مصالحها تفرض المشاركة في صياغتها منذ البداية لتضمن لنفسها دوراً فاعلاً في إطارها بما يحقق مصالحها ويعزز مكانتها ودورها الإقليمي.

المطلب الثالث
تركيا والعلاقات مع بعض القوى الإقليمية

*تفرض منهجية وهيكلية الدراسة تناول علاقات تركيا مع ثلاثة دول إقليمية هي، مصر وإيران وإسرائيل، بحكم أن هذه الدول تتصف بأنها قوى إقليمية لها تطلعاتها خارج حدودها للعب دور قيادي في المجال السياسي أو الاقتصادي. وهي على درجة موازنة مع تركيا من حيث القوة العسكرية والاقتصادية، كما أن طبيعة علاقات تركيا مع هذه الدول تحدد إلى درجة كبيرة طبيعة واتجاه علاقاتها مع المنطقة ، وهذه الدول تدخل ضمن إطار منطقة الشرق الأوسط وهي تدخل مع هذه الدول بعلاقات تعاونية (إسرائيل)، أو تعاونية تنافسية (إيران)، وتنافس محسوب (مصر)

أولاً: العلاقات التركية المصرية

تكتسب علاقات تركيا مع مصر أهمية كبيرة تتجاوز الدولتين إلى منطقة الشرق الأوسط بالنظر إلى ما تتمتع به مصر من وضع استراتيجي هام وثقل سياسي وعسكري وبشري واقتصادي. وقد لحق تغيراً كبيراً بالفهم المتبادل بين الدولتين بشأن طبيعة العلاقات بينهما والدور الإقليمي لكل منهما. ففي فترة الخمسينات وفي ظل سعي تركيا إلى أداء دور قيادي في المنطقة في إطار حلف بغداد كانت هذه العلاقات صراعية مع معارضة مصر لهذا الحلف، ومنذ نهاية السبعينات ومع توقيع معاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل وحتى نشوب أزمة الخليج الثانية، غلبتالاعتبارات التعاونية على العلاقات بين الدولتين رغم بقاء بعض العناصر الكامنة للتنافس بينهما خصوصاً في المجال الاقتصادي. وتعد أزمة الخليج الثانية والتوافق في موقفهما إزاء هذه الأزمة، ليس فقط لاعتبارات ومكاسب اقتصادية متوقعة ولكن أيضا لأهداف أمنية وسياسية متعلقة إما بادراك العراق كمصدر لتهديد الأمن القومي (تركيا) أو كمصدر لتهديد الدور الإقليمي العربي (مصر)، بدعم الجهد الدولي الأمريكي بالأساس في التعامل مع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأزمة بداية التقارب الحقيقية[١]. وبانتهاء حرب الخليج الثانية ظهر التنافس بين مصر وتركيا يأخذ حيّزه، سواء بشأن ترتيبات الأمن المقترحة في الخليج أو مشروعات التعمير في المنطقة ذاتها[٢]. وباتجاه دول الخليج العربية إلى الاعتماد على الدول الغربية، لا سيما الولايات المتحدة،في مجال الأمن وفوز شركات هذه الدول لمعظم عقود ومشروعات التعمير، وما واكبها بدء عملية التسوية السلمية والمفاوضات متعددة الأطراف بشأن الترتيبات الإقليمية الجديدة في الشرق الأوسط، بدأت تغلب الاعتبارات التعاونية على العلاقات التركية المصرية.

وعلى العموم، تتوفر الإرادة السياسية على أعلى مستوى في كل من مصر تركيا لدعم هذه العلاقات بصورة مستمرة، بحيث ينظر كل منهما إلى الأخر كشريك إقليمي رئيسي في منطقة الشرق الأوسط بحكم ما بينهما من مصالح مشتركة حول السلام والاستقرار في المنطقة، مع غياب اختلافات جوهرية في وجهات النظر بين الدولتين تجاه القضايا السياسية الإقليمية[٣]. وبدل على ذلك، كثافة الاتصالات والمشاورات السياسية والزيارات المتبادلة بين مسؤولي الدولتين منذ عام ١٩٩١، مع اتساع نطاق الموضوعات التي تبحث بين هؤلاء المسؤولين خلال هذه الزيارات لتشمل إضافة إلى قضايا تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية الثنائية، قضايا أخرى إقليمية يملك الطرفين نظرة مشتركة ومبادئ متطابقة كالترتيبات الجارية لإقامة سوق شرق أوسطية وإحلال السلام في الشرق الأوسط ومكافحة الإرهاب والتطرف في المنطقة[٤]. حيث أكد البيان الختامي لاجتماع اللجنة العليا المصرية التركية في ١٩٩٦/١٠/٤: "إدانة لكل أعمال الإرهاب بكافة صورة أيا كانت دوافعه ومرتكبوه وأكد أنه لا يمكن القبول بأي مواقف انتقائية نحو الإرهاب"و"ان التأييد الخارجي للأنشطة الإرهابية يجب أن يتوقف" وطالب "كل الدول وبخاصة التي تقدم دعما للإرهاب بالتمشي مع هذا الفهم" وبعقد مؤتمر دولي يتعامل مع كل جوانب ظاهرة الإرهاب"[٥].

ومن جهة أخرى تعد الدولتين بمثابة شريكين هامين في التجارة والاقتصاد للتعامل مع أسواق الدول الأخرى، ويبرز في هذا الشأن أهمية تركيا لمصر في التعامل مع جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، وأهمية مصر بالنسبة لتركيا في التعامل مع الأسواق الأفريقية، إضافة إلى القدرات السياسية المصرية سواء في إطار الجامعة العربية أو منظمة المؤتمر الإسلامي لاتخاذ مواقف عربية واسلامية

---

(١) انظر، معوض، واقع وآفاق العلاقات المصرية التركية، ص ٣٢٦ــ٣٢٧.

(٢) معوض، التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب، ص ٢٣٩ــ٢٤١.

(٣) الأهرام، العدد ٣٩٢٧٠، ١٩٩٤/٥/٨، ص ٣.

(٤) الأهرام، العدد ٣٩٤٥٢، ١٩٩٤/١١/٨، ص١.

(٥) الأهرام، العدد ٤٠١٣٧،٥/١٠/١٩٩٦، ص١٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إيجابية أو أقل سلبية تجاه تركيا[١]. مع جود فرصا وإمكانات لتطوير العلاقات بصدد مشروعات تغطي النطاق الإقليمي "الشرق أوسطي" من خلال التعاون بين الدولتين وإسرائيل لا سيما في ظل وجود اتفاقات بهذا الشأن في مجال السياحة[٢].

وتدخل علاقة تركيا مع مصر في إطار مثبطات ذاتية وموضوعية، في مقدمتها، المشكلات القائمة بين تركيا وبعض الدول العربية كسوريا والعراق خصوصا مشكلة مياه الفرات ــ دجلة، إضافة إلي وجود قدر من التباين بين رؤى الدولتين لطبيعة الترتيبات الاقتصادية "الشرق أوسطية" والاستعداد للمشاركة فيها، فبينما تنطلق مصر من "أن السلام الحقيقي هو قاعدة التعاون الاقتصادي"[٣] ترى تركيا بأن التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط، قادر على توفير الملائمة للسلام"[٤]. وتبدي مصر قلقها من الغزو التركي المتكرر لشمال العراق،وخطة المنطقة الأمنية التي تطرحها تركيا في شمال العراق باعتبار أن "أي شئ يمس سلامة أراضي بغداد مسألة لا تتفق معها سياسة مصر ولا يمكننا التعاطف معها ولا الموافقة عليها"[٥]. فضلا عن تطور التعاون العسكري التركي الإسرائيلي، ورغم ذلك فان الزيارات والتشاورات بين مسؤولي الدولتين لم تتوقف.

وعلى العموم ورغم الروابط الوثيقة بين كل من الدولتين والولايات المتحدة، واتفاق كل منهما بدرجة أو بأخرى مع السياسة الأمريكية في إعادة ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط عموما بعد حرب الخليج، خاصة وأن تركيا ومصر من الدول المؤهلة لأن تلعب أدوارا هامة في هذه الترتيبات نجد تباينا واختلافا في منطلقات وأطر وركائز تحرك مصر وتركيا بصدد أمن المنطقة، وهو يعبّر عن تعارض وتناقض في الرؤى التي لا مجال للتوفيق بينها إلا في حالة نجاح الجهود الأمريكية الحالية في إقامة ترتيبات إقليمية شرق أوسطية جديدة و تضم الدولتين وغيرها من دول المنطقة[٦].

ثانياً: العلاقات التركية الإيرانية

تستند العلاقات التركية الإيرانية المعاصرة، إلى التاريخ الطويل من الصراع العثماني الفارسي في سبيل الهيمنة الإقليمية، ووفرت الطبيعة المتوازنة لهذا الصراع أساسا لعلاقات متوازنة توصف

---

[١] أكد الرئيس دميرل في ٦/د/١٩٩٤ "أن تركيا بوابة الجمهوريات الإسلامية السوفياتية، وتوجد فيها إمكانات ضخمة للعمل المشترك بين مصر وتركيا سواء في المجال الاقتصادي او الاجتماعي والفرصة الآن متاحة أمام الشعبين للتعاون والعمل في هذه الجمهوريات" الأهرام، العدد ٣٩٢٧٠، ٨/د/١٩٩٤، ص ٣.

[٢] معوض، واقع وآفاق العلاقات المصرية التركية، ص ٣٤٧.

[٣] كيالي، المشروع الشرق أوسطي أبعاده، مرتكزاته، تناقضاته، ص٧٠.

[٤] معوض، التصور التركي لامن الخليج بعد الحرب، ص ٢٠٣.

[٥] انظر تصريح عمرو موسى، في الأهرام، العدد ٤٠٥٢٣، ٢٤/١٠/١٩٩٧، ص٤.

[٦] معوض، التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب، ص ٢٣٩ــ٢٤١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بأنها ليست "حميمية ولا عدائية"[١] طالما أن كل جانب يأخذ بعين الاعتبار مصلحة الجانب الآخر.وبالرغم من تطور العلاقات التركية الإيرانية، وخصوصا في المجال الاقتصادي، وإبرام اتفاقات رسمية بين البلدين، ومنها الاتفاق المبرم بين رئيسي وزراء البلدين في أنقرة في فبراير/ شباط ١٩٨٨ بشأن عدم التدخل في الشؤون الداخلية[٢]. لم يمنع هذا الاتفاق والاتفاقات اللاحقة المماثلة من تكرار اتهامات المصادر التركية الحكومية وغير الحكومية لإيران بـ التورط في دعم نشاطات المنظمات الإسلامية التركية المتطرفة، ولا سيما "الحركة الإسلامية الثورية، وفروع تنظيم حزب الله" وتمويل وتدريب عناصرها في معسكرات إيرانية[٣]. وكذلك اتهامها بأنها"القوة الرئيسية المدعمّة للحركة العلوّية في تركيا وتدريب الآلاف من العلويين في معسكرات أصفهان وتبريز وطهران"[٤]، وأخذت تتهمها مؤخرا بدعم حزب العمال الكردستاني وتسليحه[٥]. إضافة إلى التدخل في مسائل تركية داخلية عن طريق التورط في إثارة وتحريض ودعم مظاهرات إسلامية يهدف قلب النظام التركي العلماني أبرزها: مظاهرات الحجاب التي بدأت في ٧ آذار/ مارس ١٩٨٩، ودخلت إيران المعركة. على أساس أنها ملزمة بالدفاع عن حقوق المسلمين في كل مكان، وأدى ذلك إلى توتر حاد في العلاقات.وفي نيسان/أبريل ١٩٨٩ تم سحب سفراء البلدين مع تزايد انتقادات الحكومة والخارجية التركيتين لنشاطات وتصريحات السفير الإيراني غير المتفقة مع مهامه الدبلوماسية، إلا أن الدولتين تجاوزا هذا التوتر في مايو/أيار ١٩٨٩[٦]. وتكرر الأمر مع خطاب السفير الإيراني محمد رضا باقري في احتفال أقامه إسلاميون في بلدة سنجان قرب أنقرة في شباط/فبراير ١٩٩٧ دعا فيه إلى تطبيق الشريعة الإسلامية وحضهم للجهر بأصولهم متوقعا انتصار الإسلام في تركيا. وأعلنت الخارجية التركية، التي مارست ضبط النفس دبلوماسيا، بعد أسبوعين من الخلاف بأن السفير والقنصل الإيرانيين عادا إلى طهران مع وصول السفير والقنصل التركيين إلى أنقرة. ومرة أخرى تم تجاوز هذه الأزمة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧[٧].

---

(١) اورغوفنلي، مرجع سابق، ص ٩٩.

(٢) الناصري، مرجع سابق، ص ٩٤،يؤكد هذا الإتفاق على الإحتفاظ بعلاقات حسن الجوار والإحترام المتبادل وحساسية وسائل الإعلام في البلدين إزاء القيم المعنوية للبلد الآخر، وحماية أمن الحدود. وكان هذا الإتفاق يعني في مضمونة التزام ايران بعدم دعم المتطرفين في تركيا مقابل الإمتناع تركيا عن مساندة الجماعات والعناصر الايرانية المعارضة على أراضيه التي يتواجد عليها أكثر من مليون ايراني.

(٣) معوض، صنعة القرار في تركيا، ص ٢١٨.

(٤) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣، ص ١٤٢، والناصري مرجع سابق، ص ٤.

(٥) انظر خطاب الجنرال تشيفيك بير، في الحياة، العدد ١٢٤٢٨، ١٩٩٧/٣/٩، ص ١١.

(٦) معوض، ظاهرة العلف السياسي من منظور مقارن، ص ١٦٠-١٦٢.

(٧) انظر، كامران قرة داغي، انقلاب سياسي في تركيا، الحياة، العدد ١٢٤٢٠، ١٩٩٧/٣/١، ص١٧. أيضا، الحياة، العدد ١٢٤١٣، ١٩٩٧/٢/٢٢، ص١، والحياة، العدد١٢٦٧١، ١٩٩٧/١١/٨، ص ٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هذه التوترات إلى حد قطع العلاقات أو دفعها إلى نقطة اللاعودة، أمام حرص تركيا على عدم تصعيد حدة التوتر ، بالنظر إلى:

- اتفاق الدولتين على رفض تقسم العراق نظراً إلى تأثير ذلك في التماسك الجماعي لهما فيتجه تعدد القوميات ومصالحهما مع سوريا في محاصرة القضية الكردية والقضاء على طابعها الانفصالي. كما أن تركيا بسبب مصالحها الاقتصادية وإيران بسبب احتياجاتها الجيوسياسية قد ترغب في أن ترى دولة عراقية مسالمة[١].
- بالرغم من المنافسة الحادة بين تركيا وإيران في الجمهوريات السوفياتية السابقة، طورت الدولتين صيغة من التنسيق غير المعلن بينهما بشأن هذه الجمهوريات،سواء أتخذ هذا التنسيق شكل توزيع الأدوار أو اقتصر على ضبط التنافس بين الدولتين في حدود معينة بما يحقق مصالح مل منهما[٢].
- التفاهم بشأن ضبط الأمن على المناطق الحدودية وتبادل المعلومات بين قوات أمن الدولتين، وعدم سماح إيران لأي مجموعة بتأجيج التوتر على الحدود المشتركة مع تركيا انطلاقاً من الأراضي الإيرانية[٣].

وفي السنوات الأخيرة، طغت التفاعلات التعاونية على التفاعلات الصراعية بحيث لم تعد إيران بالنسبة إلى تركيا أكثر من مصدر تهديد ثانوي على الأكثر والعلاقات بينهما ليست عدائية، يساعد على ذلك تغليب المجالات الاقتصادية في هذه العلاقات أبرزها التوقيع في آب/أغسطس١٩٩٦ على اتفاقية توريد الغاز الطبيعي الإيراني إلى تركيا لمدة ٢٢ عاماً اعتباراً من ١٩٩٩، واتفاقية لبيع إيران الطاقة الكهربائية لتركيا[٤]. وهذا يمثل ثغرة في السياسة الأمريكية التي تعتمد على أسلوب الاحتواء المزدوج لكل من إيران والعراق والتي تتطلب لإنجاحها الاعتماد على تركيا في تنفيذها. إلا أن السلوك التركي تجاه إيران يتسم في جوانب كثيرة منه بالسعي لإشراك الأخيرة في الترتيبات الإقليمية الخاصة بمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز، ولا تبدي ميلا لعزلها بحكم الموقع الجغرافي والوزن السكاني وحجم الثروات الطبيعية الإيرانية[١].

وان كانت المواجهة بين تركيا وإيران تدخل بالضرورة ضمن المواجهة الاستراتيجية الشاملة والتي تقودها الولايات المتحدة ضد إيران والحركات الإسلامية المعادية للمخططات الأمريكية في المنطقة، فان مرحلة البناء الدبلوماسي للعلاقات الثنائية مستمرة، مع توسيع دائرة البحث والتعاون

---

[١] سريع القلم، تأثير الد الشمالي على مستقبل منطقة الشرق الأوسط، ص ٢٣.

[٢] السيد سليم، العرب فيما بعد العصر السوفياتي المخاطر والفرص، ص ٢٢١، ومعوض، الشرق الأوسط دلالاته، ص ١٥٤ــ١٥٦.

[٣] الأبعاد السياسية للتحركات التركية الأخيرة في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٤.

[٤] التقرير الاستراتيجي ١٩٩٨، ص ١٩٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لتشمل التنسيق الإقليمي على كل جهات الحوار بما فيها مشاكل شمال العراق، والمشكلة الفلسطينية، وقضايا المياه والخلافات الإقليمية المحيطة بتركيا سواء مع سوريا، أو اليونان فضلا عن مسألة التواجد الأجنبي في مياه الخليج، وتكاد نقاط التفاهم في مجال التعاون الثنائي تقترب من التطابق، على عكس القضايا الإقليمية والدولية، التي تختلف وجهات النظر حولها[٢]. وهكذا خلص المسؤولون الأتراك، بأن إيران في وصفها الحالي لن تكون في عداد الحلفاء أو الأصدقاء الذين يمكن الانتفاع بهم أو التنسيق معهم في البعد الإقليمي سياسيا وعسكريا[٣].

ثالثا: العلاقات التركية الإسرائيلية

استندت العلاقات التركية الإسرائيلية منذ الاعتراف التركي بإسرائيل في ٢٨ شباط/مارس ١٩٤٩ وما أعقبه من إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين الدولتين بعد فترة قصيرة وحتى أوائل الستينات، على اعتبار أن من مصلحة تركيا الوقوف في جانب الغرب ليس فقط فيما يتعلق بالشؤون الأوروبية وإنما أيضا في الشرق الأوسط واهتمامها بمشروعاته في المنطقة[٤].وان قامت بتخفيض علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل عام ١٩٥٦ لإنقاذ حلف بغداد، وادت حاجة تركيا بعد عام ١٩٦٤ للحصول على التأييد العربي على المستوى الدولي للدفاع عن قضية القبارصة الأتراك إلى خفض آخر لعلاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بعد حرب حزيران١٩٦٧[٥]. وخلال السبعينات تأثرت السياسة التركية بالعلاقات الاقتصادية المتزايدة مع الدول العربية ووعودالأخيرة لها بتأييد موقفها من المسألة القبرصية خاصة مع فرض الولايات المتحدة حظر على الأسلحة ما بين ١٩٧٤ـ١٩٧٨ ووقوف إسرائيل إلى جانبها، وغياب أي صراع ثنائي جدي يحمل تركيا على أن تقف ضد أي دول عربية. الأمر الذي أرغم تركيا على أن تنتهج خطا بعيدا عن إسرائيل[٦]. وبعد انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠ خفض مستوى العلاقات مرة ثالثة إلى مستوى سكرتير ثان وأغلقت القنصلية التركيةفي القدس وافق ذلك جمود العلاقات الثقافية والاقتصادية الثنائية[٧]. وهكذا كان عامل المنفعة الاقتصادية فضلا عن الحسابات الجيوبوليتكية يفسران السياسات التي انتهجتها تركيا حتى منتصف الثمانينات نحو إسرائيل. وبالرغم من ذلك استمرت العلاقات التركية الإسرائيلية على أدنى مستوى دون الوصول إلى نقطة اللاعودة بمساعدة وتأثير

---

(١) مسلم، مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب والأتراك من وموقعهم فيه، ص ٤١٤، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣، ص١٤٤.

(٢) الحسيني، التعاون الإيراني التركي وإنشاء منظمة الدول النامية، ص ١٢٨ـ١٣١.

(٣) صالحة، تحولات في السياسة الخارجية التركية نحو العالم العربي، ص٤٧.

(٤) سها باشا، تطور العلاقات بين تركيا وإسرائيل والدول العربية المجاورة، ص ٣٨.

(٥) فاخر اوغلو، مرجع سابق، ص ٢٧٣.

(٦) سها باشا، مرجع سابق، ص ١٨.

(٧) نازلي، مرجع سابق، ص ٣٣٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أطراف دولية[١]. ومنذ منتصف الثمانينات تدهور العلاقات التركية مع كل من العراق وسوريا حول النزاع على نهري الفرات ـ دجلة، ومشكلة حزب العمال الكردستاني. الأمر الذي حمل تركيا على التخلي عن اتجاهها نحو الدول العربية وتوجه اهتمامها إلى عملية التقارب مع إسرائيل، كما أن التناقص التدريجي في العلاقات الاقتصادية المربحة مع الدول العربية جعل تركيا تدرك أن مصالحها القومية لم تعد تتطلب منها أن تكون على درجة كبيرة من الحذر في ارتباطها مع إسرائيل أو الولايات المتحدة مما كانت منذ منتصف الستينات[٢]. وبذلك بدأ التقارب التركي الإسرائيلي في خريف ١٩٨٦، واستأنفت رسميا في ١٩ ديسمبر ١٩٩١ عندما قررت حكومة سليمان ديميريل رفع درجة التمثيل الدبلوماسي في أنقرة لمنظمة التحرير الفلسطينية ولإسرائيل إلى مستوى السفارة[٣].وجاء هذا التصوف التركي، في ضوء[٤]:

- الوضع الراهن الخاص بتركيا، أو كما يسمي بـ عصر ما بعد اوزال باعتباره رجل الدولة الذي رفع تركيا في الساحة الدولية من مركز اللاعب الثانوي أو الهامشي إلى مركز اللاعب الرئيسي والمهم، وقد انعكست هذه الظاهرة على التوجه العام للسياسة الخارجية التركية.
- الظروف والأوضاع الدولية التي سادت بعد انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية وما حملته من نتائج ذات أثر، مع وقوف معظم الدول العربية ضد العراق وافتقاد منظمة التحرير التأييد الدولي الذي كانت تحظى به أثناء الانتفاضة. مما قلل من احتمال وجود كتلة عربية موحدة لها القدرة على أن تقيد مجال المناورة أمام تركيا.
- أعطت العملية السلمية فرصة مواتية لتركيا لتحسين علاقاتها مع إسرائيل وساعدت على فتح نوافذ جديدة على العلاقات معها.

ويمكن القول بأن "التطبيع" المعاصر مع إسرائيل بدأ بزيارة وزير السياحة التركي، عبد القادر آتش في حزيران/ يونيو ١٩٩٢- كأول زيارة يقوم بها وزير تركي خلال ٢٧ عاما- وتوقيع اتفاقية التعاون السياحي بين الدولتين، لكن لا جدال في أن إعلان المبادئ "اتفاقية أوسلو" في ٩/١٣/ ١٩٩٣ بين إسرائيل ومنظمة التحرير فتح الطريق أمام تحول ملحوظ في السياسة التركية إزاء إسرائيل بحيث شكلت "عامل مسهل" وحمت البيروقراطية التركية من النقد الداخلي والعربي[٥]. وفي

---

(١) نور الدين، تركيا الجمهورية الخائرة، ص ٢٦٤.

(٢) سها باشا، مرجع سابق، ص٣٨ـ٣٩.

(٣) نور الدين، تركيا في الزمن المحول، ص٢٦٤.

(٤) تشاندار، مرجع سابق، ص٣٥ـ٣٦.

(٥) باروز، مرجع سابق، ص٦٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩٩٣/١١/١٤ زار وزير الخارجية التركية حكمت تشيتين إسرائيل على مسؤول تركي يقوم بذلك منذ قيام إسرائيل سنة ١٩٤٨، ووقع اتفاقات بشأن السياحة والتعاون الاقتصادي وتبادل برامج التعليم، غير أن أهمية الزيارة تكمن في أنها تفتح عهداً جديداً في العلاقات التركية الإسرائيلية. ولدى عودته إلى أنقرة صرح "تشيتين" بأن التعاون بين الدولتين سيكون أبعد مدى مما كان متوقعاً لإقامة نظام جديد في الشرق الأوسط حيث لا تسمح تركيا أو إسرائيل بأي أعمال إرهابية أو بوجود منطقة متاحة لتدريب وتحركات الإرهابيين دون عائق[١] في إشارة إلى سوريا . غير أن زيارة رئيسة الحكومة التركية آنذاك تانسو تشللرالى إسرائيل في الفترة ٣ـ١٩٩٤/١١/٥ كانت نقطة تحول في العلاقات الثنائية. ليس فقط لكونها أول زيارة لمسؤول تركي على هذا المستوى لإسرائيل منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بينها، ولكن أيضا لما تم خلال هذه الزيارة من بحث موضوعات عدة وتوقيع اتفاقات للتعاون الثنائي ومنها إمكانية إقامة منطقة تجارة حرة، والاستعانة بالخبراء الاسرائيليين لإصلاح الأنظمة المالية التركية. وتوقيع اتفاقات تعاون في مجالات الاتصالات والبريد والتعاون العسكري، إضافة إلى بحث مشروع "مياه السلام" لنقل المياه إلى المنطقة بما فيها إسرائيل[٢].

وتأسيسا على ذلك ترى بعض الأوساط التركية بأن اندفاع تركيا نحو تعزيز العلاقات مع إسرائيل لا ينبع دائما من مصالح استراتيجية مشتركة، بل هي محاولة لإيجاد حلول لبعض المشكلات المزمنة والمعقدة التي تواجه تركيا وبالأساس (المشكلة الكردية)، من جهة، ومن جهة ثانية يشدد معظم الأتراك المؤيدين للتعاون مع إسرائيل على أهمية هذا التعاون من زاوية المصالح الاقتصادية التركية.

ويدعو الدكتور حسن قوني، خبير في العلاقات الدولية :"... أن تركيا كدولة غربية وديمقراطية وعلمانية تعد ميدان عبور هام لإسرائيل ومجموعات الاستثمار اليهودية الأخرى من أجل الاستثمار في آسيا الوسطى، كما يمكن لرؤوس الأموال أن تستثمر فيها بأمان (أي تركيا).." ويرى أن منطقة الشرق الأوسط مقبلة على تنمية اقتصادية وأن تركيا بفضل صداقتها لإسرائيل تستطيع أن تدخل إلى المؤسسات المالية وأوساط التسويق العالمية. كما أن اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة يمكن أن يحقق فوائد كبيرة لتركيا في إظهار صورتها أمام الرأي العام الأمريكي. ويشير باليم ايريز، رئيس سابق لاتحاد غرف وبورصات تركيا TOBB ، بأن إسرائيل تستطيع المساهمة في حل مسائل تركيا المالية ذات المد الطويل من خلال بيع المنتجات التركية بواسطة إسرائيل بصفتها عضواً في اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة وأوروبا، وهو ما فعلته إسرائيل مع الهند[٣]. وضمن هذا

---

[١] المرجع نفسه، ص٦١.

[٢] معوض، صناعة القرار في تركيا، ص ١٤٥ـ١٤٦.

[٣] نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص ٢٦٥ـ٢٦٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإطار تكمن أهمية زيارة الرئيس ديمريل إلى إسرائيل في ١١ـ١٤ مارس/شباط ١٩٩٦ذات الطابع الاقتصادي من حيث الاتفاقات التي تم التوصل إليها حيث تم توقيع أربع اتفاقيات منها اتفاقية لتنمية وحماية الاستثمارات الثنائية، واتفاقية منع الازدواج الضريبي، واتفاقية التعاون الاقتصادي، واتفاقية التجارة الحرة، واعتبرت العلاقات بين اقتصاد الدولتين هي علاقات تكامل اكثر منها تنافس . ومن المعتقد أن تركيا متقدمة في الصناعات الغذائية وانتاج المنسوجات، بينما تتفوق إسرائيل في إنتاج الإلكترونيات في تكنولوجيا الري والأسمدة[١].

ورغم أن اتفاقيات التعاون الاقتصادي كانت على نطاق واسع، إلا أنها لم يكن لها الصدى ذاته مثل توقيع اتفاقية التدريب العسكري في ١٩٩٦/٢/٢٣، ويساعد على ذلك، حسب أوساط تركية، أن "إسرائيل هي حليف طبيعي لتركيا، لان خصوم تركيا هم في الوقت نفسه خصوم إسرائيل وهما ذات توجه علماني وديمقراطي -غربية إلى حد كبير" إلا أن هذه الأوساط تتخوف لجهة الانعكاس السلبي للسلام العربي الإسرائيلي على موقع تركيا في المنطقة مع وجود هذه العلاقات مع إسرائيل.إذ ستصبح تركيا هي العدو الأول للمنطقة بدلاً من إسرائيل ويعود السبب الأساس إلى طبيعة تسوية مشكلة المياه. حيث تختلف تركيا وإسرائيل حول هذه التسوية. وترى إسرائيل أن الحل يكمن عبر طمأنت سوريا حول حصتها من مياه الفرات بما يتطلب تراجعاً في الموقف التركي المتشدد، ومقابل معارضة تركيا لتقسيم العراق، وهي مع أضعافه والمحافظة على وحدته للوصول دون نشوء دولة كردية مستقلة في شماله، تسعى إسرائيل حثيثا لتفكيك العراق وبالتالي عدم معارضة إقامة دول كردية[٢].

كما أن الليبراليين داخل المجتمع اليهودي الأمريكي حساسون حيال قضايا حقوق الإنسان، وقد انتقدوا العمليات العسكرية التركية وسوء معاملتها للأكراد، و أن اللوبي اليهودي في واشنطن والذي يعتبره القادة العسكريون الأتراك، ذو نفوذ غير محدود، سيكون على استعداد لاستخدام نفوذه بقوة لدى حكومة الولايات المتحدة من أجل خدمة المصالح التركية، وان كان سيساهم بالأساس بما يجعل تركيا أكثر اعتماداً على إسرائيل. ويرى البعض بأن انتهاج تركيا لسياسة خارجية معتمدة على إسرائيل قد يحقق الارتياح لإسرائيل لكن هذه السياسة ستعزلها عن التأثير في المنطقة وفي النظام الدولي أيضا[٣].

وعلى العكس من إسرائيل، فإن تركيا يكمن فيها قلق التهميش الاقتصادي في هياكل "الشرق أوسطية" المخطط لها، وتدرك تركيا أن التقنية والخدمات المصرفية وشبكة التأثيرات الدولية كلها تعين

---

(١) Suha Bolukbadi, OP.Cit.P32.

(٢) نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص ٢٧٤ـ٢٧٥.

(٣) باووز، مرجع سابق، ص ٦٨، ١٦٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إسرائيل- والتي تشكل مع الولايات المتحدة القوة الرئيسية الدافعة نحو الشرق أوسطية-في الانتشار في حالة تحققت الشرق أوسطية على حساب تركيا، ولذلك من الأجدى لتركيا،حسب الأوساط التركيـــة، أن تكون شريكا لإسرائيل وليس بالضرورة شريكا بالتساوي[٢].

---

[١] باووز، مرجع سابق، ص ١٦٨،١٦٩.

[٢] سها باشا، مرجع سابق، ص٣٨ــ٣٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني
البيئة الدولية

و يقصد في البيئة الدولية في هذا القسم من الدراسة ؛ التغيرات التي حدثت في النظام الدولي ، و كيفية تفاعل و مشاركة تركيا في هذه التغيرات و أثرها في دورها الإقليمي ، إضافة إلى الدور الذي تلعبه علاقاتها مع القوى العظمى(الولايات المتحدة،أوروبا، روسيا) كمحددات على سياستها في الشرق الأوسط

المطلب الأول
التغير في بيئة النظام الدولي

تعد طبيعة علاقات القوة والتأثير السائدة في النظام الدولي أحد المحددات الرئيسية المؤثرة في قدرة الدولة على تحديد توجهاتها وبالتالي رؤيتها لدورها وصياغتها لأهداف سياستها الخارجية، وهو ما ينطبق بالضرورة على حركة الدول الإقليمية في محيطها الجغرافي. وقد شهدت البيئة السياسية الدولية تحولات جذرية وربما أهمها على الإطلاق في تاريخ العلاقات الدولية تلك التحولات الكبرى التي حصلت بين عامي ١٩٨٩ مع سقوط حائط برلين ونهاية عام ١٩٩١ مع انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي وما حدث بينهما من تطورات أبرزها حرب الخليج الثانية وانهيار حلف وارسو والوحدة الألمانية ،وأشهرت هذه الأحداث من جانب نهاية الحرب الباردة كنمط للتفاعلات الرئيسية في النظام الدولي، و أعلنت من جانب آخر مولد نظام ما زال الفكر العالمي يجتهد في تبيان ملامحه وخصائصه[١]. والواقع فإن هذا النظام أخذ في التكون منذ منتصف الثمانينات ومع التسعينات في حرب الخليج تم إشهاره[٢]، ليعبر عن تغير نوعي في العلاقات والتفاعلات الدولية،وقد تمثلت أهم هذه التغيرات في مجال الاقتصاد والتقنية ومسارات العولمة، و فرضت هذه العوامل على الأطراف الفاعلة إعادة النظر في أساليب عملها وابتكار استراتيجية جديدة لتحقيق أهدافها العليا[٣].

---

[١] بخصوص هذه الأحداث انظر، توفيق ، النظام الدولي الجديد، ص٢٧-٣٥.

[٢] العمار ، المتغيرات الدولية و مستقبل النظام العربي ،ص١٢٧.

[٣] كيالي ، مرجع سابق ، ص٣٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد ساهمت الثورة الصناعية الثالثة التي نعيشها الآن (التطور الكبير في مجالات الفضاء والمعلومات والعقول الإلكترونية والهندسة الوراثية) في بناء القوة والسلطة في العالم[١]من خلال سيادة شبكة كبيرة ومعقدة من التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الشؤون العالمية. وفي هذا النظام فإن تقييم قوة الدولة لا تتم بحسب القدرات العسكرية وحدها، ولكن وفقا للقدرات التقنية والاقتصادية أيضا[٢]. حيث أصبح هناك قيود على استخدام القوة العسكرية بين القوى الكبرى بسبب ظاهرة الاعتماد المتبادل بينها، كما أن استخدامها ضد الدول النامية أصبح مكلفا جدا بسبب زيادة التعبئة السياسية والاجتماعية في هذه الدول فضلا عن امتلاك العديد منها لأسلحة متقدمة كما أصبح الاقتصاد وسيلة ناجحة بأيدي الدول الكبرى والشركات متعددة الجنسية لتجاوز الحدود القومية واختراق الأسواق، وتعميم أساليبها في الاستهلاك وقولبة العالم على أساس قيمها[٣].

وكان من أبرز تأثيرات الثورة العلمية-التقنية على عناصر قوة الدولة، ان قللت من أهمية المساحة الجغرافية في توليد الثروة (القدرات الاقتصادية) ، كذلك قد ازدادت أهمية بعض العوامل مثل التقنية والتعليم والنمو الاقتصادي في حين قلت أهمية عوامل أخرى مثل الجغرافيا والسكان والمواد الخام والقوة العسكرية[٤]،بمعنى أن مصادر القوة تتحرك بعيدا عن التركيز على القوة العسكرية[٥]. وبذلك أصبحت المعرفة هي المولد الرئيسي للثروة وتطوير الاقتصاد الوطني وازداد الإنفاق على البحث العلمي[٦]، وانخفضت الأهمية النسبيةللمواد الخام في العديد من الصناعات الرئيسية. وفي نفس الإطار، بات العالم ينزع أكثرنحو التكتلات فوق القومية والعولمة والاعتماد المتبادل [٧]، مما أدى إلى تحول النظام الدولي من النموذج الصراعي إلى النموذج التنافسي، وفيما كانت الأداة العسكرية بمعناها الشامل هي أداة إدارة النظام الدولي في المرحلة الصراعية، فإن الأداة الاقتصادية (القروض والمساعدات، التبادل التجاري، الخبرات ...) هي أداة النظام الدولي في المرحلة التنافسية. وهو الأمر الذي يعني إحلال الشركة التجارية محل

---

(١) إبراهيم ، الفكر العربي و إشكالية النظام العالمي الجديد ، ص ٥٤.

(٢) السيد سعيد ، ما بعد الحرب الباردة : النظام الدولي بين الفوضى و الاستقرار ، ص ٣٧.

(٣) كيالي ، مرجع سابق ، ص ٣٤.

(٤) جوزيف ناي ، ج.ر حتمية القيادة : الطبيعة المتغيرة للقوة الدولية ، ص ٣٠.

(٥) حتي ، التحولات في النظام العالمي و المناخ الفكري الجديد و انعكاساته على النظام الإقليمي العربي ، ص ٣٥.

(٦) توفيق ، مرجع سابق ، ص٦٥.

(٧) حافظ ، موقع العرب في النظام العالمي الجديد، ٦٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القاعدة العسكرية[١]، بحيث تخضع مختلف الأطراف إدارتها وعلاقاتها وخلافاتها للمصالح المشتركة الناشئة.

وفيما يتعلق بهذه الخاصية، فقد أسهمت سياسات الخصخصة واقتصاديات السوق التي باتت تطبع الاقتصاد الدولي بطابعها بتعميم مسارات العولمة ليس في مجال التقنية والتجارة فحسب، وإنما في عادات الاستهلاك أيضا كما أدت إلى تحولات مماثلة في التعليم. وقد قاد هذا الوضع، بمعنى فيضان العلاقات الدولية عبر الحدود السياسية، إلى تضاؤل قدرة الدولة (البلدان النامية) على التحكم بمقدراتها وبتوجهاتها الاقتصادية وبالتالي تضاءلت عناصر سيادتها السياسية[٢].

و من جهة ثانية، فقد ظهر اتجاه طويل المدى بإحلال قائمة دولية للأعمال و المهمات و الوظائف التي يريد النظام إنجازها محل الموضوعات التي سادت في مرحلة الحرب الباردة و التي تركزت حول الصراعات الإقليمية و السيادة و الأمن القومي و سباق التسلح و غيرها ، فيما تصبح هذه الموضوعات ذات طابع اقتصادي-اجتماعي مثل ؛ أسعار العملات و أسواق المال وحواجز التجارة و الاستثمار و قضايا البيئة و الإرهاب و الفقر و التنمية و الأمراض عابرة القوميات مثل الإيدز و غيرها[٣] . بحيث يتطلب حل هذه القضايا تعاونا دوليا لإنشاء نظم وظيفية دولية بما ينطوي عليه من تعميق للاعتماد المتبادل بين الأمم و الدول . و في هذا السياق فان مضمون التطور الراهن للعلاقات الدولية يتمثل في عملية ذات ثلاثة محاور هي ؛ إحلال قائمة جديدة ، وفرض التطور و التحول إلى الرأسمالية و اقتصاد السوق و تعزيز القطاع الخاص ،و تأكيد ضمان انتصار الديمقراطية و حقوق الإنسان . وفي المقابل هناك جانب آخر من المتغيرات الثقافية الدولية لا تحمل النظرة المتفائلة ، تتركز بان سقوط المنظومة الاشتراكية لم يتم لصالح النظام الرأسمالي وإنما كان لصالح الصعود السريع لاتجاه القومية المتطرفة. بمعنى أن هناك تياران متناقضان يتجاذبان العالم على الصعيدين العالمي والإقليمي الأول : تيار اندماجي يقوم على رابطة المصلحة ويجد قوة دفعه في العولمة، وتيار تفتيتي يقوم على رابطة الهوية ويجد قوة دفعه في الانتماء الأثني والقومي والديني[٤].

---

(١) عبد الحي، اثر المتغيرات في النظام الدولي المعاصر على مستقبل الوظيفة الإقليمية لإسرائيل ، ص٨٠.

(٢) توفيق ،مرجع سابق ، ص٥٥.

(٣) انظر ، السيد سعيد ، مرجع سابق ، ص ٣٥. و حتي ، التحولات في النظام العالمي ، ص٤٣. و العوضي و الاستقرار في النظام الدولي ، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٥ ،ص ٤٢.

(٤) حتي،تناقضات المفاهيم القومية و الإقليمية و العالمية ، ص

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما يلاحظ بأن التحول في البيئة الدولية لا يكمن بالانتقال من نظام القطبية الثنائية إلى نظام القطب الواحد بالتركيز على الولايات المتحدة وحدها، أو إلى القطبية المتعددة بالتركيز على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وروسيا والصين[١]، وإنما يكمن في التغير في طبيعة القطبية ذاتها. بحيث يمكن التعرف على القطبية من خلال سيادة شبكة كبيرة ومعقدة من التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الشؤون العالمية، وتمثل هذه الشبكة أساسا في النظام الرأسمالي الليبرالي كما هو سائد الآن في العالم. وهذه المنظومة تشمل قوى شمال أمريكا وغرب أوروبا واليابان ودول الباسفيك التي يوجد بينها اندماج وتكامل من خلال شبكات معقدة من المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية، وما يربطها من أربطة حيوية ممثلة في الشركات متعددة الجنسيات وروابط المعلومات وأسواق المال وحركة التجارة والاستثمار[٢]. وعلى الرغم من ذلك، تشهد التفاعلات السياسية بين دول هذا النظام الرأسمالي العديد من الخلافات الحادة ولكنها لا ترقى إلى درجة التعارض الكامل في المصالح،ونجد أن تناقضا واضحا يقوم بين عملية صياغة هوية جماعية لأوروبا عبر استكمال إجراءات بناء الاتحاد الأوروبي وبين علاقات دول الاتحاد مع الولايات المتحدة. حيث ترافقت هذه العملية مع انهيار شبه كامل لاستقلالية دول الاتحاد في المجالات السياسية والاستراتيجية الدولية عن الولايات المتحدة ويتضح ذلك فيحرمان أوروبا من المشاركة النشطة والمستقلة في وضع قائمة اهتمامات السياسة الدولية منذ عام ١٩٨٥.

كما أن السجال حول القضايا الاقتصادية والتجارية سريعا ما أدى إلى إحياء الحساسيات والتناقضات الثقافية بين الولايات المتحدة من جهة واليابان والدول الأسيوية الصاعدة من جهة ثانية، دون أن تصل الفجوة الراهنة في المجال الثقافي إلى صراع ثقافي حقيقي وإنما مثل ذلك تعبيرا عن العجز عن التأقلم المتبادل في المجال الاقتصادي والتجاري [٣].

وقد احتدم الحوار وما يزال حول طبيعة البنية الهيكلية للنظام الدولي الراهن بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث تراوح بين القطبية الأحادية أو تعدد الأقطاب بينما يذهب رأي آخر بأنه ما زال في مرحلة سيولة وتحول ولم تتحدد معالمه بعد[٤]. ويرجع سبب الاختلاف إلى أنه لا توجد قوة دولية واحدة تمتلك عناصر القوة التي تجعلها قوة مهيمنة على النظام الدولي. فالولايات المتحدة وإن كانت القوة العسكرية الأولى إلا أنها تفتقر إلى القوة الاقتصادية التي تجعلها قوة مهيمنة وفي الوقت نفسه تصاعدت مكانة قوى أخرى مثل الاتحاد الأوروبي واليابان والنمور

---

(١) مينكيس ، النظام الدولي الجديد و الواقع العربي ، ص ٣٣.

(٢) السيد سعيد ، مرجع سابق ، ص ٣٦.

(٣) الفوضى و الاستقرار في النظام الدولي ، مرجع سابق ، ص٤٤.

(٤) انظر ، إبراهيم ، مرجع سابق ، ص٥٦-٦٠. و مينكيس ، مرجع سابق ، ص٣١-٣٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأسيوية وهي تمتلك قوة اقتصادية ضخمة وإن كانت تفتقر إلى القوة العسكرية الكافية بالمقارنة مع أمريكا[١]. وهو ما يفهم في إطار ظاهرة الانتشار النسبي لموارد القوة في النظام الدولي بين القوى الكبرى فلا توجد دولة واحدة تمتلك كل عناصر القوة وعليه لا توجد دولة واحدة تتمتع بالهيمنة ويمكن تفسير ذلك في ضوء ظاهرة أكثر اتساعا وهي النزعة نحو عدم انسجام المكانة على مؤشرات القوة المختلفة [٢]. وما يساعد على ذلك هو مساندة الدول الأوروبية واليابان في تحمل تكاليف حرب الخليج الثانية حيث ساهمت الأخيرة بحوالي ١٣ مليار دولار مما يؤكد أهمية القوة الاقتصادية وعدم قدرة الولايات المتحدة على استخدام قوتها العسكرية دون مساندة حلفائها[٣]، و هو يعني تبني مبدأ تقاسم المسؤوليات مع الحلفاء للمشاركة في النفقات الباهظة التي تتطلب عملية صيانة النظام الدولي[٤].كما أن القوة الاقتصادية لكل من الاتحاد الأوروبي واليابان تمدهما بقوة تأثير ومساومة في مواجهة الولايات المتحدة وذلك بالنظر إلى حجم الاستثمارات اليابانية في أمريكا (٣٠ مليار دولار) ، كما أن التدفقات المالية اليابانية تمول ثلث العجز في الميزانية الأمريكية .و تتفوق اليابان على معظم الدول المتقدمة في مؤشرات التطور الاقتصادي والتقني والناتج القومي ، التي تعد أكبر دولة دائنة في العالم وأكبر دولة مانحة للمساعدات، فضلا عن الفائض الذي تتمتع به كل من اليابان والاتحاد الأوروبي في ميزانهما التجاري مع الولايات المتحدة في الوقت الذي تضاءل فيه اعتمادها على القوة العسكرية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، وخصوصا الدول الأوروبية.حيث يبلغ الاقتصاد الأوروبي مقاسا بالناتج القومي الإجمالي ٣,٨ تريليون دولار مقارنة مع ٢ تريليون لليابان و ٤,٤ تريليون للولايات المتحدة كما يلعب الاتحاد الأوروبي دورا أكبر في التجارة العالمية حيث يسيطر على ٢٠% من صادرات العالم بالمقارنة بـ ١٠% لليابان و ١١% للولايات المتحدة كذلك يتميز الاقتصاد الأوروبي بارتفاع معدل نموه ٢,٥ % مقابل ٣,٧% للاقتصاد الأمريكي و ١,١ % للاقتصاد الياباني[٥].

في المقابل، يؤكد العديد من المحللين الاستراتيجيين على وضع أمريكا الحرج في تنافسها مع القوى الدولية الأخرى، حيث يشير المستشار السابق للأمن القومي الأمريكي زبيغنيو بريجنسكي إلى مشكلات الولايات المتحدة التي أصبحت أكبر دولة مدينة في العالم،

---

(١) حافظ،مرجع سابق، ص٦٩-٧٠.

(٢) الفرضي و الاستقرار في النظام الدولي ،مرجع سابق، ص٤١.

(٣) توفيق ،مرجع سابق ، ٩٣.

(٤) العبدالله ، الأبعاد السياسية للتطور في النظام الدولي ، ص ٦٢.

(٥) السعودي ، العالم العربي و النظام الدولي الجديد ، ص٢-٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بعد أن كانت أكبر دولة دائنة، كما يشير إلى العجز في ميزانيتها التي بلغت ٤٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٢، وإلى زيادة الاستهلاك بدل الاستثمار وتراجع الإنتاجية والتخطيط بعيد الأمد، وتراجع مستوى الصحة والتعليم، وفساد النظام الضريبي وتفشي المشكلات الأخلاقية والعنصرية، والإرهاب والجريمة و المخدرات وسوء التغذية، وانخفاض الوعي بالحقوق والواجبات المدنية، وعدم التجانس الثقافي، ومشكلات النظام السياسي والأعباء الخارجية للقيادة السياسية التي تؤدي إلى إنفاق عسكري مكلف، ويضيف محذرا "ما لم تبد أمريكا مزيدا من الاهتمام بأوجه الضعف فيها، فإن نظاما عالميا جديدا قادما قد يظهر، وإذا ما حدث ذلك فإن أوروبا الموحدة واليابان القويتين اقتصاديا ستتوليان مسؤوليات سياسية وعسكرية"[١]. و حتى لو اتفقنا مع ذلك فإن ما يميز تأكل القوة /القيادة العالمية الأمريكية هو أنها لا تترافق مع صعود قيادة بديلة، كما أن معظم مراكز القوة البديلة لا تعد أطرافا منافسة سياسيا للولايات المتحدة، فضلا أن الأخيرة لا تزال تعزز قيادتها التكنولوجية في المجال الإستراتيجي والعسكري ولا تخسر هذه القيادة.ودلالة ذلك كله أننا قد نشهد فراغ قيادة في الساحة العالمية (أزمة هيمنة) بأكثر مما نشهد منافسة حول وراثة دور الولايات المتحدة[٢]. وبذلك فإن إعادة صياغة أوجه التعاون بين النظام الرأسمالي الغربي وفقا لأنماط جديدة تمنح الولايات المتحدة دور اللاعب الرئيسي ولكن غير المهيمن أو القائد[٣]. لكونها الدولة الرأسمالية الوحيدة في العالم التي تتوافر بها جميع مقومات القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية والدبلوماسية مجتمعة أكثر من غيرها.

المطلب الثاني
تفاعل تركيا مع البيئة الدولية الراهنة

فرضت تركيا على نفسها العزلة الإقليمية نتيجة التقيد الدقيق والصارم بالنهج الذي رسمه وحدده كما اتاتورك. بحيث غابت تركيا عن محيطها الواسع والمتنوع عدة عقودسكتفية بوظيفة محددة هي "الدولة الهامشية" أو "الدولة الظل"من خلال عضويتها في حلف الأطلسي لمواجهة الخطر الشيوعي. وقد شكل سقوط هذا الدور الوحيد الذي ارتضته النخبة الحاكمة في تركيا مع انتهاء الحرب الباردة، اخطر تحد لتركيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث خشيت المؤسسة السياسية التركية من تأثير ذلك على أدراك الغرب لدورها الاستراتيجي الطبيعي وبالتالي تقليل

---

(١) كيالي ، مرجع سابق ، ص ٢٨-٢٩.

(٢)الفوضى و الاستقرار في النظام الدولي، مرجع سابق ، ص٤١.

(٣) السعودي ، مرجع سابق ، ص٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

احتمالات حصولها على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي[١]وقد تباينت ردود الأفعال التركية إزاء تأثير انتهاء الحرب الباردة على تركيا، وظهر في بادئ الأمر مدرسة فكرية تشاؤمية تعتقد بأن تركيا فقدت قدرا كبيرا من النفوذ الدولي الذي حققته لنفسها في السابق والذي كان يعتمد أساسا على دورها الاستراتيجي في حلف الأطلسي لمواجهة الشيوعية[٢]. إلا أن طبيعة الأوضاع الإقليمية والدولية المتسارعة في التسعينات، أبقت على الأهمية الإستراتيجية التركية، باعتبار أن زوال الاتحاد السوفيتي يعد مكسبا إيجابيا للأمن القومي التركي، فمن جهة تخلصت من دولة عظمى تحيط بها وتفوقها قوة بدرجة كبيرة بحيث أصبحت محاطة بمجموعة من الدول الأصغر وجميعها تقريبا، أضعف منها في عدة وجوه[٣]، ومن جهة ثانية أدى نهاية النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط إلى زوال خطرکان من الممكن أن يهدد تركيا (عبر سوريا أو العراق) [٤]. إضافة إلى أن غياب التهديد السوفيتي من شأنه أن يزيد مرونة السياسة الخارجية التركية ويوسع دائرة الخيارات في ظل اعتماد أقل على القوة الغربية. مع فتح مجالات ضخمة جديدة لفرص اقتصادية كانت تركيا في موقع يهيئها للاستفادة منها فضلا عن استمرار وجود التهديدات الأمنية الإقليمية للمصالح الغربية، خاصة في الشرق الأوسط، البلقان وآسيا الوسطى والقوقاز[٥]برهنت أزمة الخليج الثانية على صحة هذا الرأي بوضوح، أي أن موقف تركيا من هذه الأزمة قد ساهم في تعطيل الحديث عن انتهاء قيمة موقعها الجغرافي بالنسبة إلى الغرب. ورغم أن تركيا لم تعد بذات الأهمية التي كانت عليها في فترة الحرب الباردة بالنسبة للغرب، إلا أن الأخير يحتاج إلى القواعد العسكرية والممرات الجوية من "تركيا مستقرة"، إضافة إلى حاجته لشريك ممكن في التعامل مع أخطار ممكنة (حرب الخليج الثانية، احتواء إيران في آسيا الوسطى..) في المناطق المجاورة لها[٦] ، فضلا عن تعاون تركي ضمن إطار حلف الأطلسي، في ضوء التطورات الدولية (مثل حل حلف وارسو، الصراعات الحالية في الشرق الأوسط والقوقاز والجمهوريات السوفيتية السابقة)، وفق ما عبر عنه السكرتير العام لحلف الأطلسي في آذار /مارس ١٩٩١، ما تفريد وارنر. بحيث أصبحت تركيا بموقعها الجغرافي وتوجهاتها الغربية تعد حجر الأساس الذي يعتمد عليه العمل المنتظر للحلف في منطقتي البحر المتوسط و

---

(١) Ziya Onis. Turkey in the Post- Cold War Era: In Searchof Identity, The Middle East Journal, VOL. 49, No.1,P49.

(٢) غوركان، مرجع سابق، ص٥٨٨.

(٣) Peri Pamir.Op. Cit, p133-134.

(٤) Bruce R., op. Cit, p34.

(٥) نوفل، مرجع سابق، ص٢٢.

(٦) الكيلاني، مرجع سابق، ص ٩١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الشرق الأوسط، فقد اقتضت سياسة الحلف في التسعينات أن تقف تركيا على خـــط المواجهـــة ، لأول مرة، في الشرق الأوسط مع التأكيد على الهوية الأوروبية لتركيا[١]. وهكذا انتقلت الوظيفـــة التركية في الحلف، سياسيا وجغرافيا وعسكريا ، لتكون بحجم اكبر من السابق تشمل على أطـــر إقليمية مرتبطة بما تراه تركيا يدخل ضمن مصالحها القومية التي شهدت انفتاحا واسعا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، دون تجاهل حقيقة أن الغرب وخاصة الولايات المتحدة، لا تعترض على ذلـــك طالما بقيت تركيا ضمن الأطر السياسية والإستراتيجية التي تضعها القوى العظمـــى (الولايـــات المتحدة، أوروبا) للمنطقة وما دام لا يتعارض مع تطور العلاقة التركيـــة الإســـرائيلية ونموهـــا وعلاقاتها مع الولايات المتحدة[٢].

إذن، لم تحجم انتهاء الحرب الباردة الدور التركي ، بل زاد من خياراتها في مجال السياسة الخارجية بحيث بدأت تركيا في عملية من التغيرات الادراكية والبنائية في سياســـتها الخارجيـــة، وهو مسار جديد تطور مع التطورات الجديدة في الجغرافيا السياسية المحيطة[٣]، وتزامن ذلك مع تحول في المناخ السياسي وإصلاحات هيكلية داخل تركيا بحيث لم تسمح هذه التحولات للنخبـــة التركية بمجرد المراقبة وهي تقترب من محيط بلادهم ،حيث صرح حكمت تشيتين في البرلمان التركي في ٢٥/ ١٢ / ١٩٩١ " أن التغيرات السريعة في النظام الدولي تجعل تركيا من زاوية جغرافية بؤرة التوازنات الأكثر دقة و حساسية من ضفاف الأطلسي إلى الصين و هذا يـــترتب على بلدنا مسؤوليات أكبر بالمقارنة مع الماضي " [٤]، وهكذا أخذت العلاقـــات الخارجيـــة التركية تخضع لإعادة مراجعة عميقة لاعتبارات أمنية واقتصادية بالأســـاس، فـــي محاولـــة للقبض على الطريق السليم لتحقيق مصالحها القومية [٥]. وتستدعي البيئة الإقليميـــة الجديـــدة لتركيا ، أن تأخذ باستراتيجية أولويات في تحركها عبر دوائرهـــا الإقليميـــة المختلفـــة (آســـيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط، أوروبا، ...) ولا شك أن تركيا تعد قوة إقليمية يعتد بـــها في منطقة الشرق الأوسط وهي بالضرورة أمامها إمكانيات ضخمة لتلعب دورا راسخا الـــذي يتحدد بالأساس بالقدرات التركية و الفرص و القيود التي تواجهها [٦]، و لذلك لا تغفـــل "مبـــدأ الاقتصاد بالجهد " والذي يحدد بأنه على الدولة أن تبحث عن المعطيـــات الموضوعيـــة التـــي

---

[١] التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣، ص ٥٣ـــ٥٤

[٢] السعاوي، اسرائيل ومشاريع المياه التركية، ص ٢٠.

[٣] Ziya Onis, OP. Cit, P48-50

[٤] نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول ، ص ٢١٨

[٥] بوفل، مرجع سابق، ص١٥

(6) Peri Pamir , op . cit , 133

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تمكنها من أن تجعل من حركتها الإقليمية متناغمة على أحسن وجه[١]. و تزداد أهمية الأخذ بهذا المبدأ أمام دلالات الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط بالتحديد، حيث انهارت الأطر التي حددت المنطقة في فترة الحرب الباردة، ولم تأخذ الحدود الجديدة للمنطقة صيغتها النهائية بعد وهي ما تزال في عملية الرسم والتحرك ، و أصبحت معادلة توازن القوى في المنطقة اكثر ارتباطا بالقدرات الذاتية وبالبيئة الإقليمية منه بالتوازن الدولي، بمعنى أن هامش الحركة للأطراف الأساسية في الإقليم يأخذ بالاتساع وان عوامل التوازن لم تعد مقتصرة على الثقل السكاني وحده. وتعطي التصورات الاستراتيجية ، باعتماد أطر إقليمية ، حرية أكبر للطرف الخارجي للتراجع عن دعم وكيله، وبالمقابل ضيق هامش الوكيل في الحركة والمناورة. وهكذا تصبح التوازنات الإقليمية في المستقبل المنظور بين الأطراف الأساسية هي جغرافية اقتصادية، وجغرافية تقنية، وتركيا صاحبة الكفة الأكثر رجحانا فيهما ، وجغرافية ــ قومية و جغرافية ــ دينية[٢]. و هكذا تزايد اهتمام و أهمية تركيا في المستوى الإقليمي ــ الشرق أوسطي ، لأداء دور إقليمي أكبر في التفاعلات الجارية بما يعزز مكانة تركيا الدولية و تطلعها الرئيسي باتجاه التكامل مع أوروبا و ليس كجسر بين الغرب و الشرق الأوسط[٣].

وما يسهل من ذلك، أن التهديدات الإقليمية لتركيا قد تلاشت (انهيار الاتحاد السوفيتي) أو ضعفت إلى حد كبير (بلغاريا) مع حلول مجموعة من الأخطار منفصلة عن بعضها البعض ولكل منها ظروفه وتعقيداته وتأثيراته المباشرة على تركيا (في الجمهوريات السوفيتية السابقة، البلقان، والمشكلتين الأرمنية والكردية) . و بما يوحي بأن الفرصة قد حانت لتركيا لتقوم بدور فعال في المحيط الإقليمي والدولي خاصة بعد تدمير القدرات العسكرية العراقية وبدا أن "توازن القوى الإقليمي" يتجه لصالح تركيا ويوفر لها ظروفا افضل للقيام بدور إقليمي فاعل[٤]. وبحسب أحد الكتاب الأتراك فان تركيا ستكون في البيئة الإقليمية والدولية، مدعوة للمساهمة في أشكال جديدة من التعاون متعددة الأبعاد الذي يضم غرب أوروبا والديمقراطيات الجديدة في آسيا الوسطى، وشرق أوروبا، والدول المستقلة المنبثقة عن الاتحاد السوفيتي، ويوغسلافيا وأخيرا بعض دول الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط. وهو الدور الذي يتطلع الغرب إلى تركيا للقيام به والدور الذي تتطلع تركيا نفسها للقيام به أيضا وهو ليس دور رئيسي ولكن دور الوكيل المسهل

---

[١] نعمة، مرجع سابق، ص٥.

[٢] المرجع نفسه، ص١٢ــ١٧

[٣] الازعر ، العرب و دوائر التحرك الإقليمي للسياسة التركية ، ص ١٢٩ – ١٣٠ .

[٤] مسلم، قضايا تركيا كقوة إقليمية جديدة، دراسة للمفهوم السياسي الاستراتيجي، ص١٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لتحقيق أهداف الولايات المتحدة والغرب[١]. إلا أن ذلك لا يخفي حقيقة أن تركيا تواجه أزمة البحث عن دور فعلي لها بعد انتهاء الحرب الباردة، وتركيا لا ترضى بدور محدود، وإنما هي تسعى إلى أن تكون فاعلا مؤثرا في الوسط المحيط بها خاصة وان وضعها الاستراتيجي قد تغير تماما [٢]. وغلب على الفكر السياسي التركي رسوخ قناعة بأن، تركيا لم تبلغ ما تستحقه من منزلة مأمولة في الشرق الأوسط في أثر حرب الخليج الثانية، لأنها لم تمارس استخدام القوة التي تملكها بالشكل والمدى اللذين يحلانها المنزلة التي تستحق، وازدادت هذه القناعة بعد أن اصبح "دور الجسر" الذي لعبته في فترة الحرب الباردة والذي بدى لها مغريا وجذابا اصبح بالدور الإقليمي غير الكافي، ذلك أن التعاون الأوروبي والأمريكي مع المنطقة لا يمر أبدا عبر تركيا وإنما يتحدان في اتصالات وعلاقات مباشرة اتخذت أشكالا منتظمة عدة منها "الشراكة المتوسطية" [٣]وقد طور الأتراك نظرتهم هذه في أثر انتهاء الحرب الباردة لتصبح تركيا "جسرا" بين أوروبا من جهة ووسط آسيا والعالم الإسلامي من جهة أخرى بدلا من كونها جسرا يربط أوروبا وشرقي الشرق الأوسط (بلاد الشام، العراق، شبة الجزيرة العربية) وبما يخدم هدف أساسي هو القيمة الاستراتيجية المتنامية لتركيا كضامن للمصالح الغربية [٤]. وقد عبر القادة الأتراك عن ذلك ففي نيسان/أبريل ١٩٩٢ حددت تانسو تشيللر وزيرة الاقتصاد التركي آنذاك، دور تركيا في المستقبل على أنه" جسر متعدد الاتجاهات بين أوروبا وآسيا، أوروبا والشرق الأوسط، وبين العالم الغربي العالم الإسلامي"، أي أن الجغرافيا السياسية وضعت في خدمة الاقتصاد بالأساس[٥]. وفي ١٩٩٣ عادت تشيللر لتقول بأن تركيا "دولة علمانية غربية" وجزء من الشرق الأوسط في الوقت نفسه وأنها جغرافيا وفلسفيا جسر بين حضارتين ، وكان الرئيس ديمريل يصف تركيا أنها جسر مهم في منطقة تمتد من الغرب (أوروبا) إلى الشرق (الصين) [٦]. وفي هذا الإطار وأمام غياب القدرة على تحديد هوية تركيا في التسعينات بصورة جادة، أثيرت قضايا عن الهوية القومية والانتماء العرقي في تركيا ، أمام تعدد الخيارات الإقليمية لتركيا والتي وضعت أمام مفترق طرق ، فهل ستصبح عضو كامل في الاتحاد الأوروبي؟ أم أنها ستطور وتنمي علاقتها بالولايات المتحدة بعيدا عن أوروبا ؟ وهل ستتحول تركيا إلى

---

[١] هايز كرامر، تركيا كقوة إقليمية جديدة، دراسة للمفهوم السياسي الاستراتيجي، ص١٢

[٢] مسلم، قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي، ص ٢٤٥.

[٣] الكيلاني، البعد الأمني في معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، ص١٣٣.

[٤] المرجع نفسه، ص١٣٢.

[٥] حتي، مرجع سابق، ص ٤٧٤

[٦] هنتغتن، مرجع سابق، ص٢٤٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

دولة إقليمية شرق أوسطية، ودون السعي إلى عضوية الجماعة الأوروبية ؟ أم تتجه إلى آسيا الوسطى حيث تلتقي مع جمهورياتها، بشكل من أشكال الكنفدرالية أو سوق مشتركة معه ؟ أم أنها ستختار أكثر من سبيل من هذه السبل لتحقيق اكثر ما يمكن من منافعها ومصالحها الوطنية؟ وفي جميع الأحول" لا تزال تركيا مدعوة كي تحزم أمرها في خياراتها وتكتشف إلى أين هي ذاهبة " [١].

ويمكن القول، بان هناك مجموعة من العوامل ساهمت في دفع تركيا إلى التفكير في ارتياد مجالات جديدة للسياسة الخارجية [٢]. وهو الأمر الذي بدأه الرئيس اوزال بالتوجه إلى الشرق، والذي عنى بتدعيم دور تركيا في جمهوريات آسيا الإسلامية واستغلال حالة فراغ القوى السياسية والمعنوية فيها بعد انكماش التأثير الروسي. وقد سعى الرئيس اوزال إلى لم شمل هذه الجمهوريات في هيكلية تشابه جامعة الدول العربية بعقد أول مؤتمر قمة لرؤساء الدول التركية في أنقرة عام ١٩٩٢،وتشكل هذه الجمهوريات مصدر قوة للاقتصاد التركي فهي سوق استهلاكية واسعة للمنتجات التركية، ومصدرا للمواد الخام التركية هي في أمس الحاجة إليها وفي مقدمتها النفط والغاز. فطرحت تركيا مشروع إقامة منطقة تعاون اقتصادي للدول المطلة والقريبة من البحر الأسود. كما حاول الرئيس اوزال أثناء جولته في بعض دول البلقان عام ١٩٩٣، إقامة منطقة تعاون اقتصادية أخرى تضم كلا من بلغاريا ومقدونيا وألبانيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا إضافة إلى تركيا[٣]. وكانت هذه التحركات تهدف إلى الحصول على مكاسب اقتصادية ومعنوية وثقافية تدعم من دور تركيا في مواجهة الغرب، وفي مواجهة الاتحاد. ومما يجب تأكيده هنا أن هذا التوجه الجديد نحو الشرق لم يكن يعني سياسة بديلة عن التوجه الأساسي والتقليدي نحو الغرب، بل كان يعني توظيفا لمجالات جديدة جنبا إلى جنب مع التوجه الغربي، ومحاولة تدعيم دور تركيا في سياق القيام بدور الجسر بين الشرق والغرب، ورغم أن الأهداف الأساسية لهذا التوجه اختزلت في المجال الاقتصادي لكنها من الناحية العملية كانت تعبر عن تحول أساسي في السياسة التركية.

---

[١] نور الدين، تركيا، في الزمن المتحول، ص ٢٤ــ٢٥.

[٢] وهذه العوامل، انتهاء الحرب الباردة ، سقوط الاتحاد السوفيتي، وظهور الجمهوريات الإسلامية الآسيوية، حرب الخليج الثانية، انطلاق عملية السلام وتحجيم القدرات العراقية، وتعثر محاولات تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

[٣] نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص١٩ــ٢١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المطلب الثالث

تركيا والعلاقات مع القوى العظمى

أولا: العلاقات التركية الأمريكية

بظهور الولايات المتحدة على مسرح السياسة الدولية كقوة عظمى ، بعد الحرب العالمية الثانية، والزعيم الذي لا منازع له للغرب في مواجهة الاتحاد السوفيتي، بعد أن استطاعت أن تزيح النفوذ الأوروبي وتحل محله بسبب خروج الدول الأوروبية منهكة من هذه الحرب، أخذت الولايات المتحدة تولي اهتماما كبيرا للعلاقات مع تركيا كحليف استراتيجي، إزاء مصالحها في الشرق الأوسط ومنطقة البلقان وأوروبا. ومن منطلق عضويتها في حلف الناتو منذ عام ١٩٥٢ ساهمت تركيا في إطار السياسة الأمريكية لاحتواء الاتحاد السوفيتي عبر مشاركتها في عدد من الاحلاف في منطقة الشرق الأوسط. ورغم دخول العلاقات التركية الأمريكية حالة من التوتر في السبعينات بسبب غزو القوات التركية لشمال قبرص عام ١٩٧٤ وتداعياتها من حظر توريد الأسلحة الأمريكية إلى تركيا (١٩٧٤ـ١٩٧٨) وإغلاق الأخيرة للقواعد الأمريكية الموجودة بأراضيها ازدادت أهمية تركيا "كذخر /ثقل استراتيجي" بعد حدوث تطورات إقليمية متعاقبة ، لها مضاعفاتها على المصالح الأمريكية؛ الثورة الإسلامية في إيران،و الغزو السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩، والحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠. وفي فترة منتصف الثمانينات إلى بداية التسعينات، مع دخول العلاقات الأمريكية السوفياتية في فترة تقارب وثيق في عهد غورباتشوف أخذت العلاقات التركية الأمريكية تتأرجح تبعا لتصور الأخيرة للفائدة الاستراتيجية لتركيا[١]، وهكذا فإن الكونغرس الأمريكي خفض المساعدة المالية إلى تركيا بمقدار ١٥٠ مليون دولار في حزيران ١٩٩٠، وكانت بعض المنشآت العسكرية الأمريكية على وشك أن يغلق قبل بداية أزمة الخليج[٢]. وفي فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة وللخروج من حالة التهميش في علاقتها مع الولايات المتحدة، هدفت القيادة التركية إلى تعزيز التنسيق مع الولايات المتحدة في السياسات الإستراتيجية والاقتصادية[٣]. وقد أتاحت أزمة الخليج الثانية فرصة تحقيق ذلك من خلال سعي الرئيس اوزال لرصف تركيا على نحو قاطع مع الأخيرة ضد العراق بما وطد العلاقات الثنائية إلى درجة أصبحت معها تركيا مرتكزا للسياسة الإقليمية الأمريكية في المنطقة[٤]. خاصة بعد أن ثبت

---

[١] Bruce R. Kuniholm , Op.Cit , p36.

[٢] فاتر ، تركيا إلى مواجهة المسرح الدولي، ص٨٢.

[٣] Feroz Ahmad, Op.Cit, P225-226

[٤] حرحس، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خلال حرب الخليج الثانية أن دور إسرائيل في المنطقة لا يمكن أن يتجاوزحدا معينا لأن إسرائيل ليست جزء من المنطقة حضاريا على العكس من تركيا[١]. ومنذ زيارة الرئيس اوزال للولايات المتحدة في مارس /آذار ١٩٩١،دخلت هذه العلاقات مرحلة جديدة من التعاون الاستراتيجي الذي أكدته الخارجية التركية في بيان لها في ١٩٩١/٥/٢٩: "سوف يتبلور مع مرور الزمن توسيع نطاقه ليتجاوز مسائل الدفاع والأمن المشترك إلى ميادين أخرى اقتصادية وتجارية وتقنية"[٢]. وكان الرئيس الأمريكي اكثر تحديدا عندما وافق على وجوب قيام تركيا بدور محوري في عملية التسوية للصراع العربي الإسرائيلي،وإمكانية نهوض تركيا بدور هام في نظام ما بعد حرب الخليج[٣].

ويعتبر المسؤولون الأتراك بأن تعاونهم مع الولايات المتحدة على درجة كبيرة من الأهمية على ضوء ما يربط بين الدولتين من قيم مشتركة أساسها الالتزام بالديمقراطية والسعي إلى تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة، وبحيث تلتقي الإرادة الأمريكية مع الطموح التركي بضرورة قيام تركيا بدور ما في الترتيبات الإقليمية الجديدة[٤]. وهكذا ساهمت نهاية الحرب الباردة في تعزيز موقع تركيا الاستراتيجي في نظر الولايات المتحدة، بل اعتبرت تركيا في هذه المرحلة، موازية لألمانيا أبان الحرب الباردة باعتبار أنها دولة محورية تتقاطع فيها مصالح استراتيجية على اختلافها، وان تركيا قبل أي شئ تشكل مجال حيوي لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة[٥].

وتأسيسا على ذلك، تقر الولايات المتحدة بأن هناك هما رئيسيا تنطلق منه وترتبط به كل محاورها وهو ضرورة الحفاظ على الديمقراطية والعلمانية في بلد مسلم، وسط منطقة تعج بالاضطرابات والفقر والتطرف الديني، خاصة وان تركيا بنظامها السياسي العلماني مثال للدول المسلمة ومتراس بصدد انتشار "الإسلام الأصولي". في هذا الإطار يفهم تصريح مساعد وزير الدفاع الأمريكي "أن تركيا اليوم اكثر أهمية لنا مما كانت عليه أيام الحرب الباردة وهذه الأهمية ليست ناتجة فقط من موقعها الجيوسياسي بل لنظامها الديمقراطي العلماني"[٦]. وقد جمعت هذه الأفكار في تقرير استراتيجية الأمن القومي الصادر في ١٩٩٧ "على أن المصالح الاستراتيجية الأمريكية تخدم على نحو جيد بوجود دولة تركية ديمقراطية وعلمانية مستقرة

---

[١] حسن أبو طالب، الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط ، ص ١١٧.

[٢] معوض، دور تركيا في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج ،الجوانب السياسية والاقتصادية، ص٢٤٥.

[٣] مسلم،مشروع النظام الشرق أوسطي و موقف العرب و الأتراك منه و موقعهم فيه، ص٤١٢.

[٤] Bruce R. Kuniholm , Op.Cit , p36

[٥] معوض، دور تركيا في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج، الجوانب السياسية والاقتصادية، ص٢٤٥.

[٦] نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص١٧٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ذات توجه غربي ...لا غنى عن روابطها المتواصلة مع الغرب ومساندتها أهدافنا الاستراتيجية الإجمالية في إحدى اكثر مناطق العالم حساسية"[١]. وتعد سيادة الفوضى في تركيا أو انتهاجها سياسة خارجية جديدة سيؤدي بالضرورة إلى الأضرار بالمصالح الامريكية في الشرق الأوسط ومناطق أخرى. بحيث يمثل الاستقرار المتواصل لتركيا ودورها القيادي صلة استراتيجية جوهرية للولايات المتحدة في الترويج لاستقرار إقليمي اكبر[٢] في المناطق الحافلة بعناصر التوتر في الخليج والشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز والبلقان بحيث وصف وزير الدفاع الأمريكي في ١٩٩٧/٣/٢٣ تركيا بأنها "جدار أمنى في منطقة ملتهبة" [٣]. من جانب آخر تقف تركيا على مفترق طرق لما يكاد يكون "كل قضية ذات أهمية للولايات المتحدة في القارة الاورآسيوية". حيث يأمل المسؤولون الأمريكيون أن يكون لتركيا تأثيرا على الجمهوريات السوفيتية ذات الأغلبية الإسلامية، بإقتدائها بالأخيرة كنموذج ديمقراطي علماني إضافة إلى أن الاختراق الذي قامت به تركيا في هذه الجميوريات لم يكن ليتم بيسر دون الدعم غير المشروط من الدبلوماسية الأمريكية والتي تستهدف إبعاد التأثير الإيراني في هذه الجمهوريات لضمان عدم قيام نظم إسلامية أصولية والحد من احتمال تعاونها مع الدول العربية، وإقامة كتلة إسلامية قوية[٤]. ورغم وصول النفوذ أمريكي سياسيا أو اقتصاديا إلى هذه الجمهوريات وإنشاء علاقات تعاون مباشرة معها[٥] ، دون الحاجة إلى تركيا، تبقى تركيا القوة الموثوقة والوحيدة في الفراغ الجيوسياسي للاتحاد السوفيتي السابق والتي لديها القدرات على موازنة أو إعاقة التحركات الروسية[٦]. وفي الإطار ذاته، تلعب تركيا دور الموازنة ضد هيمنة القوى الإقليمية التي تهدد، أو قادرة على تهديد، المصالح الأمريكية في المنطقة[٧]. وتعد الحاجة الأمريكية إلى القواعد الجوية التركية للمحافظة على منطقة حظر الطيران في شمال العراق من الأهمية بمكان[٨].

---

[١] جرجس، مرجع سابق، ص٢٠٦ـ٢٠٧.

[٢] Mohmut Bali Aykan , Turkey Perspectives on Turkish-Us Relations, Middle East Journal ,Vol.50 ,No. 3 , 1996, p347

[٣] الأهرام، العدد٤٠٣٠٦، ١٩٩٧/٣/٢٤،ص٥.

[٤] عمار، التنافس الايراني التركي في آسيا الوسطى والقوقاز، ص١٠٧ و ١٠٨.

[٥] التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣،ص١٤٠.

[٦] حجي، الوطن العربي و تركيا في استراتيجيات القوى العظمى ، ص٤٨٠.

[٧] كامل محمد، الأمن الإقليمي واستقرار الشرق الوسط، المحاذير والفرص، ص٢٤٠

[٨] هيل، مرجع سابق، ص١٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إلى جانب أن الولايات المتحدة تعد ثاني اكبر شريك تجاري لتركيا بحصة في الواردات التركية تقرب ١٠% وحصة في الصادرات تبلغ ٧%[١] وتعد تركيا إحدى الدول القليلة التي يميل الميزان التجاري معها إلى الولايات المتحدة كما توفر تركيا سوقا كبرى للبضائع الأمريكية والمدخل المساعد إلى الأسواق في الجمهوريات السابقة[٢].

وفي مقابل هذه الاعتبارات، أبدت الولايات المتحدة استعدادها للمحافظة ودعم المصلحة التركية من خلال تحقيق عدة أهداف من بينها، توظيف هذا الارتباط كأداة لاكتساب تأييد الولايات المتحدة لموقف تركيا سواء بصدد خلافاتها العديدة مع اليونان أو بصدد إحجام الاتحاد الأوروبي عن قبول ضمها إلى عضويته الكاملة نتيجة هذه الخلافات وعوامل أخرى، وفي هذا الإطار يمكن فهم مغزى تصريح أمريكي في ١٩٩٧/٣/١٢ بأن "السفارات الأمريكية في أوروبا كلفت بالقيام بحملة دبلوماسية قوية لإقناع دول الاتحاد الأوروبي بقبول عضوية تركيا حيث أجرى السفراء ومسؤولون أمريكيون آخرون اتصالات بالحكومات الأوروبية لتأكيد الموقف الحازم للولايات المتحدة تجاه انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد"[٣]. وأكد على ذلك خلال زيارة مسعود يلماظ، رئيس الحكومة التركية آنذاك للولايات المتحدة من ١٦ــ١٩ ديسمبر ١٩٩٧[٤]. وتهتم الولايات المتحدة بإدماج تركيا، عاجلا وليس آجلا بأوروبا خشية تطور الأصولية الإسلامية فيها، خاصة أن الدول الأوروبية تركز على الحاجة إلى تقوية نظام حكم ليبرالي ديمقراطي في تركيا، وحتى لا يؤثر على دور تركيا في استراتيجية حلف الأطلسي والاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط وخسارة حليف رئيسي للغرب[٥]. وتتفهم الولايات المتحدة للعمليات العسكرية التركية المتكررة في شمال العراق منذ عام ١٩٩١ ، من خلال إقرارها بحق تركيا في شن هذه العمليات في إطار تصديها لحزب العمال الكردستاني الذي تعتبره الولايات المتحدة تنظيما إرهابيا، والدور الأمريكي المهيمن في مجلس الأمن الدولي وعدم قيامه باتخاذ أي إجراء لوقف هذه العمليات[٦]. كما تقدم الولايات المتحدة دعمها للموقف التركي من مسألة "مكافحة الإرهاب" إزاء سوريا حيث أدرجت الأخيرة ضمن قائمة ما يسمى بالدول المهتمة برعاية الإرهاب في تقرير"الإرهاب الدولي السنوي الصادر في مايو/أيار ١٩٩٦ عن الخارجية الأمريكية ومواكبة

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٧، ص١٦٦

(٢) جرجس، مرجع سابق، ص٢٠٧

(٣) الاهرام، العدد٤٠٢٩٣، ١٩٩٧/٣/١١، ص٤.

(٤) هلال، حول عضوية تركيا في الاتحاد الاوروبي، ص٢٣٦.

(٥) نمامي، مرجع سابق، ص١١٤

(٦) لأهرام، العدد٤٠٣٦١، ١٩٩٧/٥/١٩، ص١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تصريح المتحدث باسم الأخيرة في ١٩٩٧/٥/٧: "أن واشنطن تؤيد الموقف التركي الداعي إلى قطع مساعدات الدول المجاورة وبخاصة سوريا عن حزب العمال الكردستاني، لان سوريا تدعم جماعة إرهابية وعليها أن تتوقف عن هذا الدعم"[١]. ومن جهة ثانية لا تزال الولايات المتحدة تؤدي دورا هاما كمصدر هائل للاستثمار والتكنولوجيا والتعليم ومصدر أساسي للمساعدات المالية. حيث قدمت الولايات المتحدة في الفترة ١٩٤٦ــ١٩٨٠ نحو ٨,٣٧٠ مليار دولار كمساعدات مالية (اقتصادية وعسكرية) [٢]. وتعد تركيا ثاني الدول من حيث تلقيها للفائض من الأسلحة الأمريكية والثالثة بعد إسرائيل ومصر من حيث تلقيها للمساعدات العسكرية الأمريكية[٣]. وفي الفترة ما بين ١٩٥٠ــ١٩٩١ قدمت الولايات المتحدة نحو ٩,٤ مليار دولار كمساعدات عسكرية منها ٦,١ مليار دولار على شكل منحة و٣,٣ مليار دولار بصورة قروض ذات فوائد منخفضة[٤]فضلا عن إسهام الولايات المتحدة في برنامج الصناعات الدفاعية التركية منذ منتصف الثمانينات وتزويدها بالأسلحة المتطورة. [٥]

وأبدت الولايات المتحدة تفهما لاحتلال الجيش التركي شمال قبرص حيث اعتبر المبعوث الأمريكي الخاص إلى قبرص أن سبب الاجتياح التركي في عام ١٩٧٤ كان وراءه النظام العسكري اليميني المتطرف في اليونان المدعوم من واشنطن وعبر عن الأسف لانتهاج الولايات المتحدة من أواسط الستينات حتى عام ١٩٧٤ "سياسة معينة لم يكن يجدر اتباعها في هذه المنطقة"[٦]. ولم يكن المسؤولون الأمريكيون حريصين دائما على انتقاد سجل تركيا في حقوق الإنسان باستثناء حالات قليلة، وحتى عندما تنتقد وزارة الخارجية الأمريكية تركيا في سجلها ذلك، فان سياسات شتى الإدارات الأمريكية تقاوم جهود الكونغرس لجعل المساعدات الاقتصادية مرهونة بتحسين السجل التركي في حقوق الإنسان متحججة بالأمن القومي[٧]. وتأخذ واشنطن في اعتبارها سياسة تركيا إزاء المنطقة ومسألة التسوية السلمية وعلاقاتها مع إيران والجمهوريات السوفياتية السابقة.ويلاحظ وجود تقارب بين وجهات النظر التركية والأمريكية بشأن مختلف القضايا الرئيسية في المنطقة وربما كانت متقاربة اكثر من أي حلفاء الولايات المتحدة

---

[١] الأهرام، العدد ٤٠٣٥٠، ١٩٩٧/٥/٨،ص٧.

[٢] الشقاقي، مرجع سابق، ص٤٠ــ٤١.

[3] Amikam Nachmani, Turkey in the waked of the Gulf war; Recent History and its Implications. http: www.biu.ac.il/SOC /besa/ books/ 42 pub.html.pq.

[٤] http: Lcweb 2Loc. gov/ frd / Cs/trtoc / turkey / military . htm .P5.

[٥] Mohmut Bali , Op.Cit.p347

[٦] حرحس، مرجع سابق، ص ٢١١.

[٧] المرجع نفسه ، ص٢٣١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الغربيين"[١].وكان من نتائج ذلك إدراك الأخيرة بأن تركيا مؤهلة للقيام بدور مركزي في الشرق الأوسط، وركنا أساسيا في أية محاولة لبناء نظام أمني واسع في الخليج وتقوم بذلك كـ "رأس الجسر الحيوي" للمصالح الأمريكية تحت ستار التأكيد على القيمة الإيجابية للدور التركي الإقليمي، وفي هذا الإطار كتبت صحيفة "وول ستريت" جورنا ل تقول: "أن تركيا تستطيع أن تقدم لأمريكا بلا ضجيج خدمات مهمة في الشرق الأوسط"[٢]. وباتت تركيا بذلك قوة إقليمية تحدد عبرها المصالح والسياسات الأمريكية في المنطقة[٣].

وقد عبر مارتن انديك، مدير شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي الأمريكي عن التصور الأمريكي للدور التركي في المرحلة الراهنة "... مع انتهاء الحرب الباردة يلزم إعادة تحديد المنطقة (الشرق الأوسط). وبالرغم من وقوع الدول الإسلامية لآسيا الوسطى المنبثقة حديثا على أطراف حدود الشرق الأوسط ، فانه من الضروري أن تدخل هذه الدول ضمن استراتيجيتنا للمنطقة وحالما نقوم بذلك نستطيع ان ندرك الدور المتزايد الأهمية لتركيا في حساباتنا الإقليمية ... وستلعب تركيا الآن دورا مهما ليس في آسيا الوسطى وحسب، بل أيضا في الشرق الأوسط ، أن تركيا الآن ذات شأن كبير بالنسبة إلى جهودنا لاحتواء نظام صدام حسين ... وباختصار تركيا دولة علمانية وديمقراطية إسلامية وقوة عسكرية واقتصادية ذات موقع استراتيجي وحليف للولايات المتحدة منذ وقت طويل واحد تحدياتنا أن نجد طريقة لاستعمال افضل لهذه العوامل في السعي وراء أهدافنا في الشرق الأوسط"[٤]. إذن من شأن القدرات العسكرية والجوار الجغرافي اللذين تتمتع بهما تركيا أن يجعلاها الدولة المثالية للقيام بهذا الدور لتصبح من الضامنين للاستقرار وبما يساعدها على ترويج مصالحها الاقتصادية.

وأمام التفاعلات الثنائية وطبيعة المصالح المتداخلة للدولتين- والتي لا تستطيع أي منها تحقيقها إلا بالتعاون مع الأخرى وليس بعيدا عنها وان مارست تركيا دور التابع للولايات المتحدة- فإن هذه العلاقات لا تخلو من بعض التوتر القابل للتسوية، ويلاحظ ذلك من حملات الكونغرس الأمريكي ضد تركيا والتي تذكرها بعدم احترامها لحقوق الإنسان وخاصة في المناطق الكردية ومذابح الأرمن. ويقوم الكونغرس سنويا بتخفيض من حجم المساعدات التي تقررها الإدارة الأمريكية وتربطها بسجل تركيا لحقوق الإنسان وعملية بناء الثقة في قبرص، ومنع تركيا

---

(١) البياوي، مرجع سابق، ص٤٧.

(٢) البياوي، مرجع سابق، ص٤٧.

(٣) حيدري، مرجع سابق، ص١٧٧

(٤) تقرير معهد واشنطن شارك في اعداده، مادلين اولبرايت، لين اسبن، مارتن انديك، وليام كوهين، الكسندرهيج، صموئيل لويس، نشر في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص١١٥-١٥٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتعتبر تركيا ذلك، في حال تحقيقه استكمالا لمشاركتها في المؤسسات الغربية وشهادة التصديق على قبول الغرب لالتحاقها بركبه الحضاري والاقتصادي والسياسي. وتجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من العوامل التي تساعد وتدعم تركيا في اندفاعها إلى عضوية الاتحاد الأوروبي من أبرزها[١]:

- أن جميع التطورات السياسية في أوروبا لا بد من أن تؤثر على السياسة الخارجية التركية بصورة أو بأخرى انطلاقا من تأثر هذه السياسة إلى درجة كبيرة بالعوامل الجغرافية.
- تبنى الرابطة بين تركيا وأوربا على الاعتبارات الاقتصادية وليس على الاعتبارات السياسية.
- لا تعد العلاقات بين تركيا وأوروبا بالطبيعة ذاتها التي تسبب تغيرات جذرية في العلاقات التركية الأمريكية خاصة أن وجود حلف شمال الأطلسي الذي تستطيع أوروبا عن طريقه أن تكون حلقة وصل بين تركيا والولايات المتحدة.

إضافة إلى أن التزام تركيا حيال أوروبا يحمل بعدا أمنيا بالأساس في إطار ترتيبات مؤتمر الأمن والتعاون الذي يتطلب مشاركة تركية رئيسية، وهو ما دفع بتركيا إلى طلب الانضمام إلى عضوية اتحاد غرب أوروبا ورغبتها في المشاركة في مبادرة الدفاع والأمن الأوروبي[٢]. وتحاول تركيا منذ تأسيس الجماعة الأوروبية على أثر توقيع معاهدة روما في ٢٥ آذار/مارس ١٩٥٧ ودخولها في حيز التنفيذ في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨، الانضمام إلى عضويتها وتقدمت في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٥٩ بطلب الانتساب إليها ، الذي أقر بتوقيع اتفاق أنقرة في ١٢ايلول ١٩٦٣ كعضو غير كامل العضوية، وفي أيار/مايو ١٩٦٧ تقدمت بطلب للشروع في المرحلة الانتقالية واستطاعت تركيا أن توقع على اثر ذلك، على البروتوكول الإضافي مع الجماعة في تموز/ يوليو ١٩٧٠ والذي دخل حيز التنفيذ في عام ١٩٧٣. ومع عودة الديمقراطية في تركيا في عام ١٩٨٣ بعد انقلاب أيلول ١٩٨٠ وتحسن علاقاتها الأوروبية اجتمع مجلس الشراكة التركي الأوروبي عام ١٩٨٦ بعد انقطاع لفترة كبيرة،وقام رئيس الحكومة آنذاك تورغوت اوزال بصورة مفاجئة بتقديم طلبا للعضوية الكاملة في الجماعة في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٨٧ مؤكدا أن "مثلما تركيا عضوا في مؤسسات غربية أخرى، يجب أن تكون عضوا في الجماعة"[٣] وفي ١٩٨٩/١٢/١٨ أعلنت الجماعة عن رفضها للطلب التركي وأن البدء في أية مفاوضات مع تركيا بشأن هذا الطلب

---

[١] النعيمي، مرجع سابق ، ص٢٤١

[٢] نوفل، مرجع سابق، ص٣٣، واقترحت تركيا في ٢٠٠٠/٢/١٤، المشاركة بوحدة في قوة التدخل السريع التي يعتزم الاتحاد الأوروبي تشكيلها بحلول عام ٢٠٠٣ تصل الى حجم لواء، الرأي العدد ١٠٧٥١، ٢٠٠٠/٢/١٥، ص٢٢

[٣] هلال، مرجع سابق، ص٢٣٤.النعيمي ، تركيا و حلف الاطلسي ، ١٩٥-٢١٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لا يمكن قبل عام ١٩٩٣[١]، ولكن تم التوصل إلى بعض الأطر التي تهيأ لإقامة الاتحاد جمركي بين تركيا والجماعة وزيادة وتطوير التعاون المالي والمعونات الاقتصادية والفنية والعلاقات السياسية[٢].

ويمكن القول، بأن رفض الجماعة الأوروبية للمطالب التركية للانضمام إلى عضويته الكاملة يعود، بالضرورة إلى عدد من المبررات أهمها:

- ترى الجماعة أن هناك اختلافات اقتصادية وسياسية كبيرة لا تزال تفصل بين تركيا والجماعة وتتعلق بارتفاع معدلات التضخم والبطالة، مع تركيز نسبة كبيرة من العمالة في القطاع الزراعي فضلا عن انخفاض مستويات الحماية والضمان الاجتماعي للعمال ومستوى التنمية الاقتصادية[٣].
- خشية أوروبا من أن تصبح تركيا، في حال انضمامها إلى الجماعة ، الدولة الأكثر كثافة سكانية بين دوله، وما سيرتب على ذلك من ثقل سياسي يوازي الكثافة السكانية في هياكل ومؤسسات الجماعة، فضلا عن حرية التنقل والإقامة للعمالة التركية في أسواق دول الجماعة بما يترك أثره السلبي على هذه الدول[٤].
- لا تتمتع تركيا بقدر كاف من الاستقرار السياسي، يواكبها ديمقراطية منقوصة بوجود القيود الدستورية على مختلف الأنشطة ، وعدم مراعاة حقوق الإنسان و الاقليات خاصة في المناطق الكردية، وقد دعت قمة دول الاتحاد الأوروبي في ١٩٩٧/١٢/١٣ أنقرة إلى إظهار الاحترام للاقليات وحمايتها، معتبرة أن مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان ما زالت تحتل أولوية في علاقات تركيا مع الاتحاد، والتأكيد على ضرورة أن تواصل تركيا إصلاحاتها السياسية وحمل التطبيقات في مجال حقوق الإنسان إلى مستوى معايير الاتحاد الأوروبي[٥].
- وعلى الرغم من علمنة الثقافة التركية طوال أكثر سبعة عقود إلا أن جذورها إسلامية، واحتمالات ازدياد المد الأصولي فيها تثير الخوف في أوروبا، فضلا عن التاريخ التركي الأوروبي الذي أتسم بطابع دموي[٦].

---

[١] Bruce R. Kuniholm .Op.Cit.p41

[٢] نور الدين ،مرجع سابق ، ص٨٧.

[٣] البساوي، مرجع سابق، ص٤٤ـ٤٥.

[٤] نور الدين،مرجع سابق ، ص٩٠.

[٥] المرجع نفسه، ص٩١.

[٦] نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص٢٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- الرفض اليوناني لانضمام تركيا إلى الاتحاد بسبب المشكلة القبرصية وتداعياتها بالإضافة إلى مشكلات بحر ايجه، ومشكلة تراقية الغربية باليونان وحقوق الأقلية التركية فيها.
- ضمور الأهمية الاستراتيجية التركية في نظر أوروبا، خاصة ان روسيا لا تشكل الأن مصدر تهديد عسكري مباشر لأوروبا، واختلاف الاهتمامات الأمنية والسياسية بعد انتهاء الحرب الباردة مع قيام الاتحاد الأوروبي بإيلاء أهمية متزايدة للأوضاع في دول شرق أوروبا وآسيا بعيدا عن الشرق الأوسط[١].

وفي ظل حرص تركيا على الانضمام بشكل سليم إلى العضوية الكاملة في الاتحاد، وتبذل في سبيل ذلك جهودها لتجاوز مشكلاتها السياسية والاقتصادية، تم التوصل في ١٩٩٥/٣/٦- وبعد خمس سنوات من رفض طلب العضوية التركي- إلى اتفاقية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي واقرها البرلمان الأوروبي في ١٩٩٥/١٢/١٤- قبل ١٠ أيام فقط من موعد الانتخابات البرلمانية التركية كوسيلة لدعم حكومة تانسو تشيللر في مواجهة منافسها الرفاه- ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ١٩٩٦/١/١[٢]. وبوجود هذا الاتفاق فان تركيا تدخل ضمن تصنيف مختلف في الجماعة حيث ميزت الجماعة الأوروبية طبقا لمواثيقها و سلوكياالخارجي بين عدة مستويات للعلاقة بها تبعا للأهمية[٣]:

- مستوى الدول الأوروبية المؤسسة، التي قامت بإنشاء الجماعة على أساس الإيمان بمبادئ الديمقراطية الليبرالية والانتماء لفكر الغرب عامة، والتي تسعى إلى تحقيق وحدة ذات أبعاد اقتصادية فيما بينها.
- مستوى الدول الأوروبية التي ينطبق عليها كل شروط العضوية الكاملة.
- مستوى الدول الأوروبية بالمعنى الجغرافي والحضاري وأن كان لا يحق لها الانضمام للجماعة بسبب افتقارها لبعض شروط العضوية.
- مستوى الدول غير الأوروبية التي يتم التعامل معها من خلال مواد الانتساب بهدف تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية كالدول العربية ودول العالم الثالث عامة.

---

(١) أيان ، تركيا و الغرب بعد حرب الخليج ،ص ١٣٣.

(٢) نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص٧١.

(٣) الأزعر ، مرجع سابق، ص٣٢-١٣٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- مستوى الدول غير الأوروبية أو التي يمكن أن تقيم معها الجماعة علاقة قد تتسع لتصل إلى مستوى أبعد من الانتساب، يترتب عليه حقوق والتزامات متبادلة وإجراءات خاصة وعمل مشترك، طبقا للمادة (٢٣٨) من اتفاقية روما المنشأة.

وفي ضوء هذا الترتيب يمكن النظر للعلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي اقرب إلى المستوى الأخير المتعلقة بالسياسة المتوسطية. و أمام التطور السابق عاد البرلمان الأوروبي في ١٩٩٦/٩/٢٠ إلى اتخاذ قرار بتجميد المساعدات المالية المقررة لتركيا، (حوالي ٢-٣ مليار دولار) في الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠ بسبب قضايا تتعلق بعدم مراعاة حقوق الإنسان وعدم حدوث تقدم على صعيد الديمقراطية وتحول تركيا إلى "مصدر للقلاقل والتوترات في بحر ايجة وقبرص وشمال العراق"[١] ، وتردد في الأوساط التركية بأن صيغة الاتحاد الجمركي سوف تشكل على الأرجح أقصى ما يمكن أن تصل إليه آمال تركيا بصدد الاندماج في أوروبا وقد واكب ذلك إقصاء تركيا في قمة دول الاتحاد في ١٩٩٧/١٢/١٣في لوكسمبورغ، بحيث نظر المسؤولون الأتراك أن انضمام تركيا إلى الاتحاد لم يعد يمثل الأولوية،أو الخيار الوحيد في الدبلوماسية التركية في إشارة إلى تطوير السياسة الخارجية مع دول المناطق المجاورة(الشرق الأوسط، آسيا الوسطى والقوقاز) [٢]وكان إسماعيل جيم وزير الخارجية التركي، قد أعلن في ١٩٩٨/١/٣ "بأن عام ١٩٩٨ سوف يكون عام البحث عن هوية لتركيا"، وأنه "لا ينبغي أن نقف مكتوفي الأيدي في مجال السياسة الخارجية بل يجب العمل على سد الثغرات في علاقتنا الخارجية"[٣].

وبفضل تطور علاقات تركيا مع اليونان خصوصا بعد تناول المساعدات الإنسانية بين الدولتين لمواجهة آثار زلزالي اغسطس وسبتمبر ١٩٩٩ وافقت قمة الاتحاد في هلسنكي في ١٩٩٩/١٢/١٠ على منح تركيا وضع "مرشحة للعضوية" بعد قبولها جميع شروط الاتحاد وتتعلق بقضية حقوق الإنسان من ناحية، وتسوية المنازعات الحدودية (أي النزاع مع اليونان حول جزر بحر ايجه) بالطرق السلمية أو عرضها خلال فترة زمنية معقولة على محكمة العدل الدولية قبل نهاية عام ٢٠٠٤ من ناحية ثانية. وعدم ربط إيجاد تسوية سلمية لمشكلة

---

[١] معوض، صناعة القرار في تركيا، ص٢٧٥

[٢] عمار، مرجع سابق، ص١١٣.

[٣] هلال، مرجع سابق، ص٢٣٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قبرص بضمها إلى الاتحاد وبحيث سيتم في حالة تعذر التسوية منح العضوية لقبرص (اليونانية) بانتهاء المفاوضات معها من ناحية ثالثة[١].

وبالرغم من اعتبار تركيا إحدى الدول المتوسطية ومشاركتها في إطار الشراكة المتوسطية التي انطلقت رسميا عبر صيغة برشلونة في ١٩٩٥/١١/٢٨ فإنها لا تبدي تحمسا واندفاعه تجاه هذا المشروع، بسبب الدور الهامشي الذي ستلعبه تركيا، خاصة في ظل عدم عضويتها في الاتحاد الأوروبي، بالمقارنة مع المشروع الإقليمي الشرق أوسطي المقترح والمدعوم أمريكيا، والتي يعطي تركيا، بالضرورة دورا أساسيا خاصة في مجالي المياه والترتيبات الأمنية.

ثالثا : العلاقات التركية – الروسية :-

شكل الاتحاد السوفيتي (سابقا)، محددا دوليا مهما أثر في السياسة الخارجية التركية خصوصا إزاء الشرق الأوسط. وقد اندفعت تركيا إلى الغرب - بالأساس -خشية من التهديدات السوفياتية مما انعكس سلبا على علاقات تركيا مع المنطقة ، ولم تعتقد تركيا بوجود أي عائق يصدها عن التدخل في شؤون دول المنطقة لمنع حدوث أي انقلاب شيوعي فيها طالما أخذت الموافقة من الولايات المتحدة وحلف الأطلسي[٢]. وخلال عقدي الستينات والسبعينات، شهدت العلاقات الثنائية تحسنا ملحوظا ، حيث تم تدعيم التعاون الاقتصادي والفني وفتح الأسواق للتبادل السلعي والاقتصادي. إلا أن غزو أفغانستان أعاد المخاوف التركية من فكرة التوسع السوفيتي [٣].

وفي بداية عقد التسعينات، مع تلاشي الكتلة الاشتراكية وزوال حلف وارسو وانهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي بدأ الطرفان التركي والروسي في البحث عن أسباب التقارب المحسوب ومحاولة التغلب على أسباب التوتر، ومن مؤشرات ذلك الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين، بحيث أصبحت روسيا إحدى المحددات الثانوية لسياسة تركيا الشرق الأوسطية، ومحددا أساسيًا لسياستها في الدائرة الآسيوية.

وقد كان انتهاء الحرب الباردة، أن قلل من أهمية تركيا لدى الغرب ومن اعتمادها عليها إلا أنه أتاح لها إمكانية لممارسة نفوذ وتأثير واسعين في الدائرة الآسيوية ودائرة البلقان والبحر الأسود. فعندما فشلت في القيام بدور الدولة الإقليمية الكبرى في هذه المناطق ذهبت

---

(١) Nicole Pope , Mood of Confidence , Middle East International No 615(1/1/2000) p13

(٢)أنظر، نوير، أبعاد الموقف التركي تجاه أزمة الخليج، ص١٦٢.

(٣)عابدين، التقارب الروسي-التركي، ص٢٢٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تركيا إلى تأمين قاعدة ملائمة للاستراتيجية الأمريكية سعيا منها إلى ملء جزء من الفراغ الناشئ عن انحسار النفوذ الروسي أو إزاحته من هذه المنطقة[١]. وأصبح جوهر الدور التركي تجاه روسيا هو أن تقف حاجزا في وجه أي تحرك روسي محتمل في المستقبل باتجاه المياه الدافئة أو النفط أو أي هدف آخر في المناطق البرية والبحرية المحيطة بتركيا أو القريبة منها [٢].

وفي المقابل، فإن روسيا ما تزال ترى نفسها قوة كبرى تمارس ضغوطا في الدائرة الآسيوية كي لا تصبح هذه المنطقة الجيوسياسية مصدر ضعف للأمن القومي الروسي، كما أن روسيا تخشى من تفشي التيارات القومية – الدينية والتي تتمثل في أية حركة تركية في القوقاز (الشيشان) [٣]. وبذلك تواجه تركيا معارضة روسية قوية لأي تحرك في المنطقة تتمثل في استمرار الدعم الروسي لأرمينيا في صراعها ضد أذربيجان ورفض خطوة الأخيرة لتصدير نفطها عبر تركيا فضلا عن رد الفعل الروسي المعارض لاجتماع رؤساء الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز في استانبول في ١٨-١٩/١٩٩٤[٤]، إضافة إلى أثر الضغط الروسي في عدم مضي هؤلاء الرؤساء بعيدا في عملية تكامل مع تركيا[٥]. إذن، ليس من مصلحة تركيا أن تظهر كقوة تسعى إلى إرباك مناطق روسيا الخارجية أو المتدخلة في شؤون رسم علاقاتها مع القوميات غير الروسية في الكومنولث الروسي. لكن ليس في وسع تركيا أن تغض النظر عما يجري في هذه المنطقة على رغم أن روسيا في واقع الأمر قوة كبرى يتمثل فيها منافس عنيد وليس لتركيا من مساند في مواجهته كتلك التي كانت لها في الحرب الباردة.

ولم تغب كلية، رغم انهيار الاتحاد السوفيتي، الشكوك التركية من العامل الروسي، خصوصا أنه يتمثل في روسيا اتجاه قوي للقومية المتشددة والتي تعبر عن حالة شاملة لها حضور قوي لدى قطاع الرأي العام الروسي والتي تحفل بعدوانية مطلقة لتركيا شعبا وحضارة[٦]. ولأول مرة، وعلى النقيض من السياسة السوفياتية، تقيم موسكو علاقات علنية مع حزب العمل الكردستاني PKK حيث دعا السفير الروسي الأسبق بأنقرة عام ١٩٩٣، وبصورة

(١)دياب، اللعبة الكبرى في حوض قزوين، ص١١.

(٢) الكيلاني، تركيا والعرب، ص ٣٦.

(٣) نعمة، التعاون التركي الإسرائيلي، ص٦.

(٤) معوض، صناعة القرار في تركيا، ص٢٧٧، نوفل، مرجع سابق، ص٢٤.

(٥)كوثراني، موقع العلاقات العربية التركية في إطار العالم الإسلامي، ص ٤٥٦

(٦) نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص٢٨٧-٢٨٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

علنية إلى إقامة اتحاد فيدرالي في تركيا على غرار الاتحـــاد الروســـي، وبذلـــك زاد العـــامل الروسي من تعقيدات هذه المشكلة ومن المخاوف التركية والتي تعززت بعد افتتاح أول مؤتمـــر كردي في موسكو في ١٩٩٤/٢/٢٢ برعاية روسية رسمية، واستمرار التقارب مـــــع حـــزب PKK ومنها انعقاد البرلمان الكردي في المنفى في موسكو عام ١٩٩٥[١].

(١) Malik Mufti, Daring and Caution in Turkish Policy, Middle East Journal, Vol.52, No.1, Winter 1998, p.38

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث
المحور السياسي /الأمني للدور الإقليمي التركي

يركز هذا الفصل على تفسير الدور الإقليمي التركي ضمن قضايا ذات صفة سياسية(حرب الخليج الثانية) و قضايا ذات صفة أمنية(التعاون العسكري التركي الإسرائيلي) و قضايا تجمع الصفتين (المسألة الكردية) في منطقة الشرق الأوسط . و هو ما يعد تعبيرا بالأساس ،عن ممارسات و تطبيقات للسلوك التركي على أرض الواقع ، و ذلك لتوضيح مرتكزات هذا السلوك.

المبحث الأول
الموقف السياسي التركي تجاه أزمة الخليج الثانية جوانبه ونتائجه

سيتم في هذا المبحث التعرف على محددات الموقف السياسي التركي من أزمة الخليج الثانية، ثم سنعرض التفاعلات التركية مع الأزمة على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية، و دور تركيا في الحرب، وأخيراً النتائج التي تترتب على الموقف السياسي التركي من هذه الأزمة بشقيه الإيجابي والسلبي من وجهة النظر التركية.

جاءت أزمة الخليج الثانية لتطرح توجهات جديدة على السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط. خصوصا أمام تخوف الأتراك من انخفاض الأهمية الاستراتيجية لبلادهم لا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة وانحسار النفوذ السوفيتي لصالح الولايات المتحدة بما يؤدي إلى دفع تركيا إلى هامش النظام الغربي، وما يترتب عليه من أثر سلبي على المساعدات العسكرية والاقتصادية الغربية المقدمة إليها، في الوقت الذي كان اقتصادها يعاني من المتاعب والتي تبدو واضحة من خلال النظر إلى المعدلات المرتفعة للبطالة وحجم التضخم وعجز في الموازنة العامة.

لذا جاء الموقف التركي من أزمة الخليج كمخرج مناسب لإعادة الاعتبار لموقعها الاستراتيجي وتفعيل دورها مرة أخرى في النظام الغربي- والذي يشكل هدفا استراتيجيا للسياسة التركية- من خلال القيام بدور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط يعوضها عن الدور الذي كانت تقوم به في ظل الحرب الباردة، لتصبح تركيا الأداة التنفيذية لأي ترتيبات في المنطقة وخصوصا في ظل أهميتها الجيوبوليتيكية والوفرة المائية.

أولاً: محددات الموقف السياسي التركي من أزمة الخليج الثانية

شكلت عملية اجتياح العراق للكويت في ١٩٩٠/٨/٢ مشكلة جوهرية بالنسبة لتركيا مثلت تحديا لمبادئ سياستها التقليدية في الشرق الأوسط وتهديدا يهز دعائم سياسة الانفتاح الحديثة لتركيا لا سيما

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تجاه العالم العربي فقد مثل العراق طيلة العقدين الماضيين حجر الزاوية الأساسي في تلك السياسة، حيث كانت علاقات تركيا بالعراق بمثابة "القاطرة التي تشد مجمل العلاقات العربية التركية قدما نحو تحقيق المصالح التركية الشاملة"[١].وترتيبا على ذلك تأثر الموقف التركي تجاه هذه الأزمة وتطوراتها بجملة من المحددات منها:

١-المحدد التاريخي: بعد عقد السبعينات، طورت تركيا علاقاتها إزاء المنطقة بصورة عامة آخذه بعين الاعتبار عدداً من المبادئ والثوابت. ومن خلال فهم هذه المبادئ يمكن إدراك طبيعة التحولات والتغيرات التي طرأت على سياساتها في فترة أزمة الخليج الثانية. ويمكن رصد تلك المبادئ [٢]:

أولا: عدم التدخل في النزاعات بين دول المنطقة: تمتنع تركيا عن مناصرة طرف على طرف آخر في جميع المنازعات والصراعات الإقليمية بالشرق الأوسط، لكنها لا تتردد في استعمال مساعيها السلمية إذا دعيت إلى ذلك من قبل الأطراف المعنية. وإن ليس هناك ما يشير إلى أن تركيا مدعوة للقيام بمثل هذا الدور.

ثانيا: فصل الشرق الأوسط عن دور تركيا في التحالف الغربي: إن السياسة الخارجية التركية تولي حساسية خاصة للمصالح الأمنية العربية، وبناءً على ذلك تهتم تركيا بالا يلحق تعاونها مع الغرب وبالذات في المجال الدفاعي أي ضرر يهدد هذه المصالح، ومعنى هذا عدم السماح باستخدام المنشآت الدفاعية الموجودة في تركيا ضد المصالح العربية.

ثالثا: تراعي تركيا مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط، ومن ثم فإنها تعتبر مسألة تغيير الأنظمة السياسية في هذه الدول تطورات داخلية بحتة تخص الدول التي تقع فيها دون غيرها.

رابعا: تطوير علاقات ثنائية مع جميع دول المنطقة: ترى تركيا أن الصيغة المثلى لعلاقاتها مع دول الشرق الأوسط هي صيغة التعامل الثنائي المباشر تبعا لظروف وخصائص كل دولة على حده، وذلك حتى تضمن التقليل إلى الحد الأدنى من خطر تكتل دول شرق أوسطية ضد تركيا حول أي قضية معينة.

خامسا: لا تنازع ولا تعارض بين النظام العلماني للدولة التركية وبين المشاركة الإيجابية للدولة التركية في الأنشطة التنظيمية الدولية الإسلامية جنباً إلى جنب الدول العربية جميعا (منظمة المؤتمر الإسلامي).

---

[١] الرشدان، مرجع سابق، ص٣٠.

[٢] أنظر بخصوص هذه المبادئ: روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ص٨٣-٨٥، وأيضاً:
Ali. Karaosmanogly, Turkey's Security and the Middle East, Foreign. Affairs, Fall, 1983. P166-167.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبالنظر إلى هذه المبادئ الخمسة يمكن أن نرصد ما يلي[١]:

أ-حرص تركيا على إقامة علاقات صداقة وحسن جوار وتدعيمها مع دول المنطقة، حيث تعمل تركيا على تبديد المخاوف التاريخية في انتهاج سياسة عثمانية جديدة نحو المنطقة.

ب-تسعى تركيا إلى التوظيف السياسي الدولي لموقعها الجيوستراتيجي كدولة رابطة (جسر) بين منطقة الشرق الأوسط والعالم الغربي من خلال القيام بدور مزدوج بحيث تكون ممثلة للغرب في الشرق الأوسط وممثلة للشرق الأوسط والعالم الإسلامي لدى الغرب.

جـ-تهدف تركيا من هذه المبادئ إلى تحقيق المصلحة القومية التركية وذلك من خلال الحفاظ على الاستقرار الإقليمي وعدم المساس بتوازن القوى في منطقة الشرق الأوسط.

٢-**المحدد الأمني**: بدأت تركيا تستشعر خطرا حقيقيا من تعاظم القوة العسكرية العراقية في أعقاب خروج العراق منتصرا من حربه مع إيران وما تلاه من طموح النظام العراقي في توسيع دوره الإقليمي[٢]. ولم تخف المؤسسة العسكرية التركية قلقها وانزعاجها من تعاظم القدرات العسكرية العراقية خاصة في مجال الصواريخ بعيدة المدى والتي يمكنها ضرب العاصمة التركية من بغداد قبل اندلاع أزمة الخليج [٣] ، وخطر ذلك على الأمن القومي التركي خاصة بعد أن اتجه العراق في تحويل أنظاره إلى تركيا في ظل وجود مشكلات معلقة وقابلة للانفجار بين البلدين ، في مقدمتها مشكلة المياه. وهكذا وحسب الطرح التركي اقتضى منع العراق من تحقيق أي مكاسب جديدة من جراء غزوه للكويت قد تؤدي إلى تأسيس أبعاد جديدة لتوازن القوى الإقليمي لصالحه، خاصة وأن العراق أصبح يسيطر على نسبة كبيرة من الإنتاج والاحتياطي النفطي العالميين وما يقتضي ذلك من توسع العراق على حساب دول المنطقة إلى الحد الذي يمكن أن يشكل تهديدا حقيقيا للأمن القومي التركي[٤]، حتى ان أوزال على الرغم من كل الخسائر الاقتصادية التي قد تلحق بتركيا كان مستعدا للترحيب والمشاركة في أي خطوة تؤدي إلى التخلص من عراق قوي[٥].

٣-**المحدد الاستراتيجي**: يمكن التعرف على دور هذا المحدد من خلال محورين:

أ-**أهمية تركيا لدى الولايات المتحدة وحلف الأطلسي**: فعلى أثر التحولات التي طرأت على البيئة السياسية الدولية والتغير في هيكل النظام الدولي في ظل التقارب السوفيتي الأمريكي وانتهاء الحرب الباردة وتراجع أهمية الأحلاف العسكرية بدأت هذه المتغيرات وغيرها بالتأثير على

---

١) نازلي أحمد، التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسية الاقتصادية المعاصرة، ص٣٢٩-٣٣٠.

٢) Amikam Nachmani, Turkey and the Middle East, op. Cit, P4.

٣) معوض، تركيا والنظام الاقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج العربي: الجانب الأمني، ص٥٤.

٤) نازلي، مرجع سابق، ص٣٤٦.

٥) Sabri Sayari, op. Cit, p 46.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قيمة تركيا لدى الغرب بصورة عامة وخصوصاً لدى الولايات المتحدة، الأمر الذي كان متوقعاً أن يدفع بتركيا إلى هامش النظام الغربي. ويظهر ذلك من خلال حجم المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية المقدمة لتركيا، ففي حين تزايدت في نهاية السبعينات والنصف الأول من الثمانينات لتصبح تركيا ثالث أكبر مستفيد من المساعدات الأمريكية بعد إسرائيل ومصر، خفضت المساعدات منذ منتصف الثمانينات وذهب الكونجرس إلى ربطها بتصرف معينة تلتزم بها تركيا بشأن قضايا حقوق الإنسان والمشاكل الحدودية مع اليونان[١]. كما شهدت تلك المرحلة مشكلة الديون التركية إزاء الولايات المتحدة والتي يمثل سدادها وفوائدها عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد التركي إضافة إلى البطئ في تنفيذ الولايات المتحدة ما تعهدته بمساعدة تركيا وتطوير جيشها ودعم اقتصادها [٢].

وهكذا، اضطرت تركيا لأن ترسم اتجاها جديداً في سياستها تجاه المنطقة ليتوافق مع التغيرات التي طرأت بحيث جاء موقفها من أزمة الخليج (على النحو الذي سنراه لاحقا) متحولا عن ثوابتها التقليدية[٣]، ومدفوعا بالرغبة في تدعيم علاقاتها مع الولايات المتحدة لتقديم المساعدات والعون لها، بالإضافة إلى تعزيز طلبها في الانضمام للجماعة الأوروبية وزيادة فرص التعامل التجاري والمالي مع الشرق الأوسط لا سيما دول الخليج، وتوسيع دورها السياسي وازدياد نفوذها في الشؤون الإقليمية[٤].

ب-المطالب المتعلق بالاتحاد الأوروبي: تنظر تركيا بأهمية بالغة لأن تصبح عضوا كاملا في الجماعة الأوروبية لما سيعود عليها بأكبر الفائدة، إلا أن هذه الرغبة التركية قد قوبلت بالرفض من جانب الجماعة الأوروبية وذلك لاختلافات اقتصادية وسياسية كبيرة قائمة بين تركيا والجماعة الأوروبية.

لذلك رأت تركيا أن موقفها من أزمة الخليج عليه أن يخدم هدفها في الدائرة الأوروبية خصوصا وأن أوروبا تعتبرها بمثابة جسر يربط بينها وبين الشرق الأوسط، وأداة فعالة في الأمن الأوروبي بقدرتها على الإسهام في تأمين المصالح الأوروبية والغربية في المنطقة.

٤-المحدد الاقتصادي: تدرك تركيا أن الأعباء الملقاة على كاهل الاقتصاد التركي تعد من أهم المقيدات لطموحها الإقليمي والدولي ولا سيما في ظل العجز في الميزانية العامة، وارتفاع معدل خدمة الديون، وارتفاع معدل التضخم.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار تزايد حجم العمالة التركية التي تصدرها إلى أوروبا الغربية وخصوصا ألمانيا والى دول الخليج وخصوصا السعودية، وهو ما يمثل مصدرا هاما للدخل القومي

---

١) Mohmut Bali Aykan, Turkish Perspectives on Turkish – US Relations concering persian Gulf Security. Middle East Journal, vol. 50, No. 3, Summer 1996, P 346.

٢) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، ص١٦٢.

٣) عبد السلام على نوير، أبعاد الموقف التركي تجاه أزمة الخليج، ص١٦١.

٤) Sabri, Sayari op. Cit, p46.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التركي لا تسعى للتفريط فيه، بحيث ستترتب آثار اقتصادية واجتماعية سيئة في حالة عودة تلك العمالة بسبب تخاذل تركيا في تأييد التحالف الغربي ودول الخليج العربية إزاء العراق[١].

ومن خلال هذه الاعتبارات والمحددات نرى أهمية وقوف تركيا إلى جانب التحالف الغربي في الأزمة. فقد واجهت الحكومة التركية صعوبة بالغة من اتباع الوسيلة المناسبة لإدارة موقفها من أزمة الخليج الثانية، وقد نجمت هذه الصعوبة من التباين ما بين أمور ثلاث؛ الأول رغبة تركيا في تحجيم القوة العراقية والوفاء بالتزامات تحالفها مع الغرب، والثاني مخاوف اندلاع مواجهة عسكرية مع العراق نظرا للحدود المشتركة الطويلة بين الدولتين ولوجود أهم وأوسع شبكة لمصادر المياه والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية في مناطق قريبة من هذه الحدود مما قد يكون هدفا محتملا لضربات عراقية انتقامية، والثالث أن انهيار وحدة العراق المركزية قد يهدد بإقامة دولة كردية في شمال العراق ما لم تغامر تركيا بالاستيلاء على شمال العراق (الموصل وكركوك) الغني بالبترول وضمه بسكانه الأكراد إلى المناطق الكردية في جنوب شرق تركيا، مما يشكل عملية هائلة التكاليف عسكريا وسياسيا واقتصاديا بالنسبة لتركيا[٢]. ولذلك أوضحت تركيا ضرورة الحفاظ على سيادة العراق وان سياستها الا تقبل المساس بمصلحة الشعب العراقي[٣].

الموقف السياسي التركي من أزمة الخليج الثانية

و جاء الموقف التركي الأولي بشأن غزو العراق للكويت عبر بيان للخارجية التركية في ١٩٩٠/٨/٢ أعربت فيه "عن شعور تركيا بالقلق العميق إزاء حالة التأزم التي كانت قائمة بين العراق والكويت، والتي أدت إلى دخول القوات العراقية إلى أراضي الكويت، وانتهاك سيادتها ووحدتها الإقليمية"، كما أعرب البيان عن أمل تركيا في ألا تؤدي هذه الأوضاع المتردية بين الدولتين إلى تفجر الوضع في المنطقة، والسعي لإيجاد تسوية يمكن أن تعيد للكويت سيادته ووحدة ترابه بأسرع وقت ممكن".

وإذا جاءت هذه التصريحات بصورة غير ودية تجاه العراق، فقد شعرت تركيا بالحرج لعدم تناغمها مع سياسة الحياد التقليدية فيما يتعلق بمبدئها في عدم التدخل في النزاعات الداخلية العربية[٤].

وفي المقابل فإن الحكومة التركية تعمدت عدم اتخاذ أية إجراءات ضد العراق انتظارا للحصول على "تعويضات ومكاسب سياسية " من الولايات المتحدة والدول الغربية[٥]. ولهذا لم تبادر تركيا إلى اتخاذ قرار بإغلاق خطي النفط العراقيين المارين بتركيا على عكس الدعوة الأمريكية. حيث أعلن

---

[١] نوير، مرجع سابق، ص١٦٣.

[٢] نازلي، مرجع سابق، ص٣٤٧.

[٣] صوبصال، مرجع سابق، ص٣١٥.

[٤] William Hale, Turkey, the Middle East and the Gulf Crisis, International Affairs, Vol. 68 No 4 October, 1992, P683.

[٥] حماد، الغزو في الإطار الإقليمي، ص٧٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وزير الدولة "محمد كيشيسلر" الذي كان يشرف على سياسة النفط الحكومية "أن تركيا لن تغلق خطي النفط العراقيين، طالما بقي خط النفط الذي يمر من السعودية عاملا" مبررا ذلك بأن "على تركيا إعطاء الأولوية لمصالحها وحاجاتها الضرورية"، وهذه المقولة تعبر عن وجهة نظر ترى أن قطع النفط المار بتركيا (دون خط السعودية) من شأنه أن يترك تأثيرا ضعيفا، كذلك فإن قيام تركيا بهذه الخطوة (دون السعودية) سيعيد إلى الأذهان دور تركيا كأداة بيد الولايات المتحدة[١].

ففي ١٩٩٠/٨/٤ استقبلت نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان الذي نقل إلى الرئيس أوزال رسالة من الرئيس العراقي تتعلق بالعلاقات الثنائية بين البلدين والمستجدات في المنطقة. وصرح رمضان بان الرئيس التركي أكد له حياد بلاده تجاه ما يجري من خلافات في المنطقة، وأن تركيا تحرص دائما على أن تمضي العلاقات التركية - العراقية في طريق التطور والتقدم[٢].

وفي محاولة التناغم مع مرتكزات سياستها التقليدية في المنطقة، أعلن وزير الخارجية التركي في اليوم ذاته عن عدم وجود نية لبلاده للمشاركة في أي عمليات عسكرية وقال "إننا لسنا بحاجة إلى ويلات الحرب ... وأنه لا يوجد لدى تركيا مخطط من أجل إرسال قوات تركية للخليج". وشدد على عدم السماح للقوات الأمريكية باستخدام القواعد العسكرية التركية لضرب العراق وأهمها قاعدة "انجيرليك"، حيث أكدت تركيا أن هذه القاعدة لا تستخدم إلا لخدمة أغراض حلف شمال الأطلسي، وهو ما لا ينطبق على حالة العراق[٣].

وفي ٥ آب / أغسطس ١٩٩٠ أعلن "كايا طوبري" الناطق باسم رئاسة الجمهورية التركية في مؤتمر صحفي عن ثوابت الموقف الرسمي من الأزمة حددها بالنقاط التالية[٤]:

- إن تركيا لن تدعم أي تدخل عسكري ضد العراق.
- في حالة حدوث أي تدخل عسكري أمريكي لن يكون هذا التدخل من الشمال بل يمكن إجرائه من الجنوب.
- ستقوم تركيا بتنفيذ كل القرارات التي تقرّها الأمم المتحدة.
- إن أكبر مشكلة تواجه تركيا من جراء أزمة الخليج هي أزمة النفط، لأن المخزون النفطي في تركيا لا يكفي لأكثر من شهر.
- لم تدخل القوات المسلحة التركية في حالة تأهب ولم ترسل تركيا أي وحدات عسكرية لمواجهة العراق.

---

[١] روبنس، مرجع سابق، ص٨٧-٨٨.

[٢] خليفة، تركيا وأزمة الخليج، ص١٠٨.

[٣] منشورات وزارة الإعلام المصرية، أزمة الخليج والمواقف العربية والدولية، ص٢١٨.

[٤] السامرائي، الموقف التركي من العدوان الثلاثي على العراق، ص٣-٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد تحررت تركيا من هذا الموقف المحايد بصدور قرار مجلس الأمن رقم (٦٦١) في ٦/ ٨/ ١٩٩٠، والذي يفرض حظرا اقتصاديا شاملا على العراق، ويعلن فيه "إن على الدول جميعا أن تمنع الاستيراد إلى بلدانها كل البضائع والمنتجات ذات المنشأ العراقي أو الكويتي أو المصدرة منهما فيما بعد تاريخ القرار". وبهذا نالت تركيا تغطية شرعية في حال تغير موقفها من الأزمة. واستجابة لهذا القرار أوقفت تركيا جميع أنشطتها التجارية مع العراق، وأنهت تسهيلات الترانزيت لصادراته النفطية دون أن يوصف هذا العمل بأنه عمل فردي[١]. وبعد هذا الموقف أخذت الولايات المتحدة بتكثيف مفاوضاتها مع تركيا للمشاركة في إحكام الحصار الاقتصادي الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق" فبدون التعاون التركي يكون من المستحيل تطبيق أي خطر اقتصادي على العراق"[٢]، ومحاولة إقناع تركيا أيضا بالمشاركة في أي إجراء عسكري ضد العراق. وقد أدت هذه المفاوضات إلى حصول تركيا على العديد من المكاسب والتنازلات من قبيل تعهد الولايات المتحدة بـ: تعويضها عن عوائد مرور النفط العراقي وعن عائدات المبادلات التجارية مع العراق، كما رفعت الولايات المتحدة آخر أنواع القيود العسكرية على التسهيلات التسليح لتركيا منذ غزوها قبرص، إضافة إلى منحها مساعدات عسكرية إضافية زيادة عن المعونة السنوية المخصصة لها ووعدتها بتدعيم طلبها لدى الجماعة الأوروبية[٣]، وتعهدت بالضغط على البنك الدولي لتحرير قروض بحوالي ١,٤٦ مليار دولار[٤]. وبذلك أقنعت الإدارة الأمريكية "أوزال" بالنتيجة المضمونة للحرب وإن تركيا "ستحوز ثلاثة أضعاف ما تقدمه في الحرب بعد انتهائها"[٥].

وعلى صعيد الدول الخليجية فقد قام ولي العهد الكويتي وعدد من المسؤولين السعوديين بزيارة لتركيا، مشددين على ضرورة مقاطعة العراق اقتصاديا ومواجهته عسكريا، وضمن هذه الجهود تعهدت السعودية والكويت واليابان وألمانيا بتحمل الأضرار التي يمكن أن تلحق بتركيا نتيجة الحظر الاقتصادي على العراق[٦]، وقامت السعودية بإرسال نفط مجاني تعويضا عما خسرته تركيا من نفط العراق[٧].

و من جهة أخرى، يمكن ضبط هذه تفاعلات تركيا مع لأزمة الخليج الثانية من حيث حجمها وطبيعتها من خلال ثلاثة أبعاد أساسية:

---

١) روبنس، مرجع سابق، ص٨٧-٨٨.

٢) William, op. Cit, p684

٣) نازلي، مرجع سابق، ص٣٤٨.

٤) Hugh pope, Fill For Ozal, Middle East International, No. 382, (31/8/1990) p. 22

٥) دوغو ارجيل، تعقيب على ورقة بحثية لـ أحمد نوري النعيمي بعنوان الأسس الواقعية لمستقبل العلاقات العربية - التركية، ص٣٥٤.

٦) Bruce R. Kuniholm, Foreign A ttairs, Vol. 70. No2. 1991, p37.

٧) منشورات وزارة الإعلام المصرية، مرجع سابق، ص٢١٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١-البعد السياسي: سعت الحكومة التركية إلى إجراء عدة اتصالات على المستويين الإقليمي والدولي، فقد قام الرئيس أوزال بزيارة لطهران في ١٩٩٠/١٢/١٠ حيث أجرى محادثات مع الرئيس "رفسنجاني" حول تطورات أزمة الخليج خاصة وأن كلا من الدولتين تمثل إحدى دول الجوار الجغرافي للمنطقة العربية، وأكد الطرفان ضرورة حل الأزمة سلميا بانسحاب العراق من الكويت.

كما قام الرئيس التركي بزيارة لعدد من الدول العربية شملت كلا من مصر والأردن والسعودية والإمارات لبحث تطورات الوضع في منطقة الخليج، وقد أكد الرئيس "أوزال" في ختام زياراته على أن بلاده تعارض الغزو العراقي للكويت وتطالب العراق بسحب قواته من الكويت مؤكدا التزام بلاده بتطبيق قرارات المقاطعة الاقتصادية ضد العراق على الرغم من الخسائر الكبيرة التي أصابت الاقتصاد التركي من جراء الالتزام بقرارات مجلس الأمن بهذا الخصوص [١].

وعلى المستوى الدولي، فقد قام الرئيس "أوزال" بزيارة الولايات المتحدة في ١٩٩٠/٩/٢٦ حيث أجرى مباحثات مع الرئيس الأمريكي حول دور تركيا في أزمة الخليج بوصفها الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي، وبحث المساعدات الأمريكية لتركيا تعويضا لها عن الخسائر الاقتصادية الكبيرة التي منيت بها من جراء الأزمة ، والدور التركي في مراقبة الحظر الاقتصادي الجوي والبحري المفروض على العراق. كما جرت عدة لقاءات بين وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر والمسؤولين الأتراك في انقرة ،وأشار بيكر في ختام محادثاته أن دعم الحكومة التركية لقرارات مجلس الأمن بشأن الأزمة كان راسخا منذ البداية. كما اجتمع الرئيس اوزال مع وزير الخارجية السوفيتي "شفرنادزه" خلال زيارته لأنقره في ١٩٩٠/١٢/١٤ حيث أشار في ختام اجتماعه مع المسؤولين الاتراك أن بلاده تشارك تركيا في اهمية التوصل إلى تسوية سلمية للازمة [٢].

كما طلبت تركيا من حلف شمال الأطلسي في ١٩٩٠/١٢/٢٠ نقل ثلاثة أسراب جوية من قوات التدخل السريع للمشاركة في الدفاع عنها في حالة تعرضها لهجوم عراقي.وقد صرح وزير الخارجية التركي في ١٩٩٠/١٢/٢٩ بأن بلاده ترغب في إنهاء أزمة الخليج سلميا، غير أنه في "حالة تعرض تركيا لأي هجوم، فإن طائرات حلف الأطلسي سوف تنضم إلى الدفاعات التركية"[٣].

٢-البعد الاقتصادي : قررت تركيا في ١٩٩٠/٨/٧ إغلاق أنبوبي النفط العراقي عبر أراضيها الممتد إلى سواحل تركيا على البحر المتوسط وهما ينقلان حوالي٥٤% من نفط العراق أي ١.٦ مليون برميل يوميا[٤] وتم اتباع أسلوب التدرج في اتخاذ هذا القرار، حيث جاءت تصريحات وزارة الخارجية التركية للصحافة "ملطفة" حين أقرت بأن تركيا تتباطأ بخصوص قضية وقف خط النفط العراقي،

---

[١]) المرجع السابق، ص٢٢٠.

[٢]) William, Op Cit, P685.

[٣]) روبنس، مرجع سابق، ص٨٨-٨٩.

[٤]) فواز جرجس، أمريكا والإسلام السياسي، ص٢٠٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مؤكدة حاجة تركيا للحذر وخصوصاً في ظل تعايشها مع المنطقة. الا أن تحولاً حصل بهذا الشأن بـأن قرر الرئيس أوزال بدون مناقشة سابقة مع الحكومة قبل اتخاذ السعودية الإجراء نفسه[١] وقد جاء هـذا القرار مفاجئاً في تركيا بسبب عدم توافقه مع المبادئ العامة في السياسة التركية تجاه المنطقة ومخالفته مبدأ عدم التدخل، ومبدأ فصل منطقة الشرق الأوسط عن دور تركيا في التحالف الغربي.

ورفضت تركيا طلب العراق بإمداده بالمواد الغذائية والأدوية بعد أن قامت بحظر كامل علـى جميع الأنشطة التجارية معه وأعلنت التزامها بقرارات الأمم المتحـدة الخاصـة بفـرض العقوبـات الاقتصادية ضد العراق. كما شاركت تركيا في تطبيق قرار مجلس الأمم رقم (٦٦٥) الخاص بفـرض العقوبات الاقتصادية ضد العراق بالقوة، بأن قامت فـي ١٩٩٠/٩/١٥ بـاعتراض السـفن المحملـة بالأغذية التي كانت في طريقها للعراق ورفضت السماح لها بالتوقف في الموانئ التركية التي كـانت تستخدم في تفريغ المواد الغذائية القادمة للعراق[٢].

٣-البعد العسكري: بذل الرئيس أوزال ضغوطاً كبيرة من أجل استصدار قرارين في البرلمان التركي، حيث أقر الأخير في ١٩٩٠/٩/٥ بأغلبية ٢٤٦ صوت مقابل ١٣٦ صوتاً على ذلك، ويعطـي القـرار الأول تفويضاً للحكومة التركية لتقديم تسهيلات للقوات الأمريكية والأجنبية الأخرى لاستخدام القواعـد ومنشآتها التركية في وقت الحرب ضد العراق، والثاني يعطي الحق للحكومة بإعلان الحرب ودخولـها عندما ترى ذلك مناسباً[٣]. وتردد في أنقره أن تركيا في سبيلها لارسال قوة برية تتراوح بيـن ٤٥٠٠-٥٠٠٠ جندي إلى السعودية للمشاركة مع القوة الدولية في ردع أي هجوم عراقي محتمـل وإرسـال سفينتين حربيتين إلى الخليج للمساعدة في فرض الحظر الاقتصادي ضد العراق[٤]. الا أن الضغـوط الشديدة من جانب القيادة العسكرية وقادة المعارضة والراي العام حالت دون مشاركة تركيا في أي قوة أو عمل عسكري ضد العراق فضلاً عن ظهور اتجاهات معارضة في صفوف الحكومة التركية نفسـها ترفض مثل هذه المشاركة[٥].

وقامت تركيا في ١٩٩٠/٩/١٨ بالتهديد من أجل اتفاق التعاون الاقتصـادي والدفـاعي مـع الولايات المتحدة عاماً آخر في ضوء أزمة الخليج والذي يقضي بتقديم مرافق عسكرية إلـى القـوات الأمريكية في الأراضي التركية، وهو ما ينظم استخدام لأكثر من ١٢ قاعدة في تركيا تابعـة لحلـف الأطلسي أهمها قاعدة انجرليك[٦].

---

[١] رسلان، تركيا وأمن الخليج، ص١٠٤.

[٢] نازلي، مرجع سابق، ص٣٤٩.

[٣] ثابت، العلاقات العربية التركية بعد حرب الخليج، ص١١٦.

[٤] معوض، التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب، ص٢٠٠.

[٥] انظر، نوفل، دور تركيا الإقليمي وتحولات البيئة الجيوسياسية، ص٢٧، أيضاً عماد، مرجع سابق، ص٧٩.

[٦] Hugh pore, The price of Principles middle East International, No 387 (28/9/1990) p17.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما قامت بتزويد الولايات المتحدة خلال زيارة مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وليم ويستر لانقرة بكل ما لديها من معلومات عن القوات والمناطق العسكرية العراقية[١].

وفي سبيل الاستعدادات التركية لحدوث أي هجوم عراقي محتمل على أراضيها في حال نشوب نزاع عسكري أجرت تركيا في ١٩٩٠/١١/١٧ في جنوب البلاد تدريبات على حالة التأهب والدفاع المدني في قاعدة قرب مدينة "أدنه". كذلك قامت تركيا بتعزيز دفاعاتها على الحدود العراقية، بمزيد من القوات وصلت إلى (١٠٠) ألف جندي مزودة بالصواريخ والآليات والدبابات، إلا أنها أكدت أن تلك الإجراءات دفاعية لا تهدف إلى الحرب[٢]، ولا سيما أن تركيا قد رفضت مبدئيا السماح للقوات الأمريكية باستخدام قاعدتها العسكرية(انجرليك)[٣] فضلا عن تصريح "أوزال" بأنه لن يفتح جبهة ضد العراق إذا ما وقعت الحرب[٤]. وأن تركيا لن تهاجم العراق إلا إذا هاجمها العراق[٥].

لكن بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم (٦٧٨) والقاضي باستخدام القوة العسكرية ضد العراق لإجباره على الإنسحاب من الكويت، قامت تركيا بزيادة القدرات الدفاعية وطلب العون من حلف الأطلسي والسماح لقوات الحلف باستخدام قاعدة "انجرليك" لضرب أهداف عراقية شمال ووسط البلاد وأمام تفضيل أوزال للخيار العسكري حرص على عدم مشاركة تركيا بصورة مباشرة في التحالف الدولي ضد العراق (لأسباب مختلفة) فلم يرسل قوات عسكرية إلى ميدان الحرب وإنما أرسل مجموعات فنية في مجالات النقل والاتصالات والصحة[٦].

اذن ، قامت تركيا باتخاذ العديد من القرارات والتي كان لها دور حاسم في فتح جبهة شمالية على العراق في أعقاب صدور قرار مجلس الأمن رقم (٦٧٨) والذي ينص على استخدام القوة العسكرية ضد العراق لإجباره على الانسحاب من الكويت" . ففي بداية الأزمة كان الرئيس "اوزال" مصمما على أن تلعب تركيا دورا بارزا ومهما في المنطقة وهو دور لا يرى أنه سيكون فاعلا الا بالقدر الذي ستقدم فيه تركيا على اتخاذ اجراءات فعالة ضد العراق، وهو ما دفع بالقيادة التركية إلى إظهار دورها الذاتي في توجيه الموقف التركي من الأزمة، بعد أن ضعفت المعارضة التركية، والقيام بالدعم الكامل للتحالف[٧] وذلك من خلال التعبئة السياسية والإعلامية والنفسية للرأي العام التركي بغرض تهيأته لمواجهة احتمال دخول تركيا في الحرب[٨].

---

[١]) حماد، مرجع سابق، ص٧٨.

[٢]) William, op. Cit, p685

[٣]) حماد، مرجع سابق، ص٧٨.

[٤]) نوير، مرجع سابق، ص١٤٩-١٥٠.

[٥]) Bruce, op. Cit, p47.

[٦]) نازلي، مرجع سابق، ص٣٤٩.

[٧]) محمود عوض، القراءة التركية لازمة الخليج، الحياة، العدد، ١٠٢٥٧، ١٩٩٩١/٢/١٤، ص٨.

[٨]) الرشدان، مرجع سابق، ص٣٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومع بداية الأيام الأولى للقتال قامت تركيا بفتح قاعدتي "أنجرليك" و"باطمان" امام الطيران الامريكي ضد العراق[١]، كمحطتين لنقل القوات الأمريكية الجوية المتجهة إلى السعودية. واستهدف ذلك مواجهة محاولات بغداد نشر قواتها في الشمال العراقي وتشتيت جهودها بعيداً عن الساحة الرئيسية للقتال بالإضافة إلى ضرب قواعد الصواريخ المتحركة في الشمال لمنع نقلها إلى الجنوب أو الغرب لتهديد السعودية أو أي دول خليجية أو إسرائيل[٢].

وفي تبريره للموافقة على استخدام الولايات المتحدة لقاعدة انجرليك قال "أوزال" لقد كان العراق يشكل "تهديداً كبيراً لجيرانه وكان سيضرب سوريا أو تركيا بعد إيران والكويت، وكان تصرفنا حكيماً في مساندة الولايات المتحدة للقضاء على هذا التهديد، ولهذا وافقنا على السماح للولايات المتحدة باستخدام قاعدة انجرليك"[٣].

ووضعت تركيا أيضا (١٣٥) ألف جندي على طول الحدود المشتركة بينها وبين العراق وتساندهم (٥٠) دبابة و (١٥٤) طائرة مقاتلة وفرقاطتين حربيتين، كما ذكرت صحيفة جمهوريات التركية في ١٩٩١/٢/٨ أن تركيا تعمل على تعزيز الدفاع على طول حدودها مع العراق وأن جزءاً من الجيش التركي البالغ (٨٠٠) ألف جندي يتحرك صوب الحدود مع العراق، وذكرت الصحيفة أنه في حالة إذا ما تعرضت قوات التحالف لمأزق في الجبهة الجنوبية فإنه يمكن استخدام تركيا لفتح جبهة ثانية مع العراق[٤].

وعلى العكس من ذلك فقد ذكرت تركيا أنه إذا أرادت الدخول في الحرب سيكون لتحقيق غرضين: الأول منع إنشاء دولة كردية، والثاني منع أي دولة من غزو شمال العراق. وهذا ما ذكره الرئيس "أوزال" في مقابلة مع صحيفة "دي تسايت" الألمانية في ١٩٩١/٢/٢١، كما جاء التأكيد على رفض تركيا للمساس بوحدة الأراضي العراقية حين قال "إن تركيا ليس لها مطامع إقليمية في أجزاء من العراق ولا اعتقد انه سيعاد رسم الخرائط بعد الحرب وان انطلاق القوات الأمريكية من تركيا هو طبقاً لقرارات الأمم المتحدة". وفي هذا الخصوص وردا على اتهامات سوريا وإيران بان تركيا لها أطماع في العراق قال وزير الدفاع التركي "قد تكون لهذه البلدان أفكار من هذا النوع" مؤكدا أنه (وكذلك تركيا) مع وحدة الأراضي العراقية، "ولا يجب أن يكون تحرير الكويت وسيلة لخلق وضع في العراق يخل بتوازن المنطقة، كما أن الحرب في الخليج تستهدف تحرير الكويت وليس احتلال العراق"[٥].

---

[١]) الكيلاني، مرجع سابق، ص٥٥.

[٢]) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، ص١٥٤-١٥٥.

[٣]) معوض، تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج العربي: الجانب الأمني، ص٥٤.

[٤]) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، ص١٥٤.

[٥]) منشورات وزارة الإعلام المصرية، ص٢٢٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي سبيل دعم تحركها ضد العراق قامت تركيا بتخفيض التمثيل الدبلوماسي حيث طالبت في ١٩٩١/٢/٤ من العراق بتخفيض عدد موظفي السفارة والقنصلية العراقية في أنقرة إلى الثلث، وقال متحدث باسم وزارة الخارجية التركية "أن عدد الدبلوماسيين العراقيين أكثر من سبعين شخصا يعملون في كل من السفارة والقنصلية العراقية في تركيا" وقال بان "مستوى العلاقات الحالية بين البلدين لا يستدعي ذلك"[١].

وفي تبريراتها لسياساتها الخارجية كثيراً ما كانت تفسر تركيا موقفها بأنه يأتي التزاما لقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بهذا الشأن كما جاء على لسان الرئيس أوزال في حديث لصحيفة البايس الإسبانية في ١٩٩١/٣/٣١ الذي برر الموقف التركي من الحرب و"أن المادة الثالثة من قرار مجلس الأمن رقم (٦٧٨) يخول للدول الأعضاء بالأمم المتحدة تقديم المساعدات للقوات الدولية التي تعمل على طرد العراق من الكويت، ولهذا فقد سمحت تركيا للقوات الأمريكية باستعمال قاعدة انجرليك التركية لقصف المواقع العراقية"[٢].

وعلى العكس فإن الموقف التركي خلال الأزمة لا يمكن تفسيره فقط، كالتزام بقرارات الأمم المتحدة من أجل ضمان السلم والأمن في المنطقة والعالم، أو طمعاً بالوعود التي نالتها للحصول على معونات من دول صناعية ودول خليجية لتغطية خسائرها الاقتصادية الناشئة عن الأزمة، أو استجابة للضغوط الخارجية الأمريكية التي تعرضت لها ، لكن هناك اعتبارات أخرى تفسر هذا الموقف لدى صانعي السياسة التركية تتعلق بالمصلحة القومية التركية سواء المرتبطة بالأمن القومي أو المصالح الاقتصادية أو السياسية الإقليمية أو السياسة الخارجية وخاصة تجاه الولايات المتحدة والتحالف الغربي والمجموعة الأوروبية[٣].

و هكذا مثلت حرب الخليج الثانية مكسباً سياسيا ثميناً لتركيا خصوصاً في تدمير القدرات العسكرية العراقية والتي شكلت مصدر تهديد كبير أمام أمنها القومي لتطور أسلحته وتقنياته العسكرية، إضافة إلى ذلك، فإن تركيا حققت مكاسب مادية ملموسة كانت تلوح بها الدول الحليفة لإغرائها للوقوف في صفها وتأييدها، وفي المقابل خسرت تركيا الكثير من جراء الحظر الاقتصادي على العراق.

فقط تعهدت الولايات المتحدة في بداية الأزمة، وبعد اتخاذ قرار مجلس الأمن بفرض الحظر الاقتصادي على العراق، بتعويض تركيا عن عوائد مرور النفط العراقي عبر أراضيها وتعويضها أيضاً عن عوائد التبادل التجاري مع العراق وقد قدرت تركيا حجم خسارتها من ذلك بما يتراوح بين (٣,٥-٥) مليار دولار[٤].

---

[١]) المرجع السابق، ص٢٢٧.

[٢]) نازلي، مرجع سابق، ص٣٤٩.

[٣]) معوض، التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب، ص١٩٩.

[٤]) Hugh Pope, a batter place in the world, Middle East International, No 383, (14/9/1990) p 14.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبالاستفادة من بروز أهميتها في الأزمة، حصلت تركيا على معونات عسكرية أمريكية وأوروبية، حيث ذكر "أوزال" أن تركيا بدأت بالفعل في تسلم معدات عسكرية حديثة قيمتها (٨-٩) مليار دولار، وعدت بها الولايات المتحدة وألمانيا وتشمل (١٠٠٠) دبابة، كما حصلت على (٧٠٠) عربة مدرعة لنقل الجنود، ووحدات مدفعية وصواريخ باتريوت ورونالد وطائرات (F4E) مقاتلة وطائرات (C130) بالإضافة إلى طائرات عمودية مقاتلة[١]، كما حصلت على مساعدات كبيرة من الولايات المتحدة لتحديث قواتها المسلحة وزيادة قدرتها العسكرية ومنها اعتمادات مالية بقيمة مليار دولار من بنك التصدير والاستيراد الحكومي الأمريكي لإنتاج مشترك لـ (٢٠٠) طائرة عمودية، والحصول على (٨٠) طائرة (F16C)[٢].

إضافة إلى أن الولايات المتحدة قد رفعت في ١٩٩٠/٨/١٥ آخر أنواع القيود العسكرية المفروضة على تسليح تركيا منذ غزوها قبرص عام ١٩٧٤، ووافقت على منحها مساعدات عسكرية إضافية زيادة على المساعدة السنوية لها، واشتملت على طائرات ودبابات متطورة ومعدات أخرى متنوعة، كما تعهدت الولايات المتحدة بتدعيم الطلب التركي للانضمام إلى الجماعة الأوروبية[٣]. أما على الصعيد الاقتصادي، فكانت أولى الفوائد الملموسة هي إعلان الولايات المتحدة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٠ زيادة الحصة المقررة للمنسوجات التركية في السوق الأمريكية[٤].

وإلى جانب ذلك أعلن أن الكويت ستدفع إلى تركيا مبلغ مليار دولار تعويضا عن الخسائر التي لحقت بتركيا من جراء مساهمتها مع قوات التحالف ضد العراق، وأن المبلغ سيدفع على مدى خمس سنوات[٥]. كما أعلنت عن نيتها في توقيع عقود مع شركات الإنشاء لإعادة بناء ما تم تدميره من البنى التحتية في الكويت[٦]، وكشفت وزارة الخارجية التركية أن السعودية أعطت بترولا خاصا لتركيا بقيمة مليار دولار مجانا وذلك مساهمة في الانفاق الدفاعي و٥٠ مليون دولار على شكل استثمارات يابانية[٧].

أما الفوائد على الصعيد الدبلوماسي، فقد تعزز الإدراك لدى المسؤولين الأتراك بأن فرص إدخالهم في السوق الأوروبية قد تزايدت نتيجة الأزمة، كما حصلت تركيا على وعد من الرئيس بوش

---

[١] Bruce, op. Cit. P37.

[٢] معوض، التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب، ص٢٣٣.

[٣] نوير، مرجع سابق، ص١٦٣، قامت الإدارة الأمريكية برفع قيمة المساعدة لتركيا من ٥٥٤ مليون دولار إلى ٦٣٥ مليون دولار لعام ١٩٩١ Bruce R. Kuniholm , Op. Cit. P 38.

[٤] Bruce R. Kuniholm , Op. Cit, p37.

[٥] السامرائي ، مرجع سابق، ص١٨.

[٦] Bruce R. Kuniholm , Op. Cit, p38.

[٧] Middle East International, No385, (12/10/1990), p13.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ببذل مساع جديدة وقوية مع السوق الأوروبية المشتركة لتقوم بتوسيع نطاق تعاونها مع تركيا بما في ذلك إجراءات الارتباط الاقتصادي والعسكري بين تركيا وأوروبا[١].

على أن المكسب الأكثر أهمية لتركيا من جراء أزمة الخليج تمثل بصفة أساسية بالقضاء على الخطر الإقليمي الذي مثله العراق لتركيا وهو ما أعطى القيادة التركية فرصة مثالية للخروج عن دائرة التقوقع حول المشكلات الوطنية والمحلية، وإتاحة الفرصة لتعظيم دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط ليس فقط لأن تركيا أصبحت واحدة من المراكز الإقليمية الرئيسية في الأعمال المناهضة للعراق سياسيا وعسكريا، ولكن أيضا بالنظر إلى الأدوار التي تردد أن تركيا سوف تقوم بها في إطار الاستراتيجية الأمريكية لإعادة ترتيب الأوضاع الأمنية في المنطقة بعد انتهاء الأزمة والتي بدأ من خلالها أن تركيا سوف تكون القاعدة الأساسية في مثل هذه الترتيبات في حال تنفيذها ضمن إطار الترتيبات الشرق أوسطية[٢].

و من جهة ثانية ، لم يفض سعي تركيا لدور إقليمي جديد في أوائل التسعينات إلا إلى نتائج ضئيلة في علاقاتها السياسية والاقتصادية مع دول المنطقة، فعلى الرغم من أن الحرب أظهرت بوضوح أهمية تركيا الاستراتيجية بالنسبة إلى الغرب في منطقة الخليج، فإن هذا لم يؤدي بالضرورة إلى علاقات أفضل لتركيا بالغرب، كما أن سياسة تركيا الفاعلة الجديدة أدت إلى نتيجة غير متوقعة وقلق الدول العربية من عودة الهيمنة التركية في المنطقة[٣].

وقد تأثرت تركيا سلبيا بالغزو العراقي للكويت، وذلك من جراء التزامها بقرارات مجلس الأمن الخاص بالحصار الاقتصادي على العراق لإجباره على الانسحاب من الكويت، فقد كان العراق يمثل ثالث أكبر شريك تجاري لتركيا بمتوسط قيمة صادرات ٨٠٠ مليون دولار سنويا كما كانت تركيا تحصل على ٦٠% من احتياجاتها من النفط من العراق.

بالإضافة إلى ذلك فإن تركيا كانت تحصل على (٣٠٠) مليون دولار سنويا مقابل مرور النفط العراقي عبر أراضيها مما يعني أن موقفها من الأزمة ضد العراق قد أدى بها إلى خسارتها لتلك المكاسب التي كانت تجنيها من العراق[٤]. إضافة إلى خسارتها لتعاقدات الشركات التركية في العراق والتي تجاوزت (٢) مليار دولار والى الإضرار بـ (٥٠) ألف عامل تركي يعملون في العراق. وقد قدرت سكرتارية الخزانة والتجارة التركية الخسائر الاقتصادية التي عانتها تركيا منذ نشوب الأزمة حتى ١٩٩١/٤/٣٠ بحوالي (٦,٢) مليار دولار في قطاعات التجارة الخارجية والإنشاءات والنقل

---

[١]) رسلان، مرجع سابق، ص١٠٦.

[٢]) التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٠، ص١٥٣.

[٣]) Sabrri Sayari, op. Cit. P46.

[٤]) رسلان، مرجع سابق، ص١٠٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والسياحة وغيرها[١]، كما تراوحت تقديرات المسؤولين الأتراك للخسائر المترتبة نتيجة تطبيق العقوبات الاقتصادية على العراق حتى عام ١٩٩٨ بحوالي (٣٠) مليار دولار[٢].

وقد كانت آمال تركيا معقودة على تعويض هذه الخسائر بمشاريع إعادة الاعمار في دول الخليج، إلا أن تركيا لم تحصل على حصة مناسبة من هذه المشاريع بسبب الاحتكار الأمريكي لها مما دفع الرئيس أوزال بعيد انتهاء الحرب إلى الإعلان عن أسفه لعدم المشاركة فيها بصورة مباشرة مشيرا إلى أن تركيا كانت ستحصل بذلك على فوائد مادية أكبر وبنسبة أكبر من عقود الاعمار.

وبالنسبة للتعويضات الدولية لتركيا أعلن مسؤول تركي لصحيفة الحياة في ١٩/٥/١٩٩١: "أن تركيا لم تتلق سوى جزءا ضئيلا جدا من المساعدات التي وعدت بها من دول التحالف، قياسا بالخسائر المادية التي لحقت بها بسبب أزمة الخليج" والواقع أن تركيا تشعر بنوع من الإحباط إزاء الدول الخليجية إذ يرى المسؤولون الأتراك أن هذه دول حققت أثناء الأزمة أرباحا كبيرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى (٤٠) دولار للبرميل الواحد في الأشهر الأولى ، ولكنها لم تقدم مساعدات كافية إلى تركيا. وذكرت بعض الأنباء أن السعودية قد أبطأت تدفق بترولها إلى تركيا بسبب قيود تتعلق بحصتها من الإنتاج في أوبك، كما أن الإمارات لم تدفع مبلغ (٤٠٠) مليون دولار كانت قد وعدت بها لمساعدة تركيا، وإن كانت قد أعلنت عن التزامها بالمساعدات وقد طالب الرئيس التركي "اوزال" أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة في آذار/ مارس ١٩٩١ الضغط على السعودية والكويت لتقديم مليار دولار بصورة عاجلة إلى تركيا.

وهناك رؤية أخرى للخسائر التي لحقت بتركيا نتيجة الأزمة تتعلق ببروز مشكلات النظام التركي مع حزب العمال الكردستاني، و بعد قيام قوات التحالف الدولي بفرض حظر تواجد قوات عراقية في شمال خط عرض (٣٦) اضطر العراق إلى سحب قواته من شمال العراق، وأصبحت المنطقة مجالا لتجمع الأكراد بما فيهم قوات حزب العمال الكردستاني. أضف إلى ذلك حالة عدم الاستقرار في الحكومة التركية نتيجة الموقف التركي من اللازمة، حيث حدث صراع حاد بين الشارع التركي وبين النظام السياسي وقد انعكس ذلك في الانتخابات البلدية وحصول التيار الإسلامي بزعامة حزب الرفاه على مقاعد جديدة[٣]. كما استقال "نجيب طور مطاي" رئيس أركان الجيش التركي احتجاجا على موقف الحكومة التركية، واستقال وزير الخارجية على "بوزير"

---

[١]) معوض، دور الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج والجوانب السياسية والاقتصادية، ص٢٤٢.

[٢]) هيل، سياسة تركيا الخارجية في عصر ما بعد الحرب الباردة والشرق الأوسط، ص١٢.

[٣]) رسلان، مرجع سابق، ص١١٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

احتجاجا على استبعاده من قبل الرئيس اوزال في جولاته الدبلوماسية و خصوصا مباحثاته في واشنطن و أيضا احتجاجا على طلب الحكومة لصلاحيات استثنائية[١].

وعلى الصعيد الأوروبي فقد تبددت آمال تركيا بالانضمام إلى الجماعة الأوروبية، بعد استخدام اليونان حق الفيتو في ١٩٩١/٣/٦ في مجلس وزراء خارجية الجماعة ضد مشروع البروتوكول الرابع للتعاون بين المجموعة وتركيا، وفي نفس الإطار أعلن الرئيس أوزال أن هذا هو الموقف الذي لم يكن في حسباننا. وكانت أوروبا قد قدمت (٢٣١) مليون دولار فقط كمساعدات لتركيا، وما زالت هناك مساعدات بمقدار (٧٣٢) مليون دولار، وفي مقابل الطلب التركي بزيادة حصته من صادرات النسيج إلى أوروبا بنسبة (٣٥%) فإنها حصلت على (١٥%) فقط[٢].

---

[١]) السامرائي، مرجع سابق، ص١٩.

[٢]) رسلان، مرجع سابق، ص١١٠-١١١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني

دور الأكراد والتركمان في السياسة التركية تجاه العراق وسوريا

يتناول هذا المبحث تاثير المسالة الكردية على علاقات تركيا مع العراق وسوريا،وخصوصا دور الأكراد والتركمان في العراق وتأثيرهما على العلاقات بين العراق وتركيا وبصورة عامه مع دول المنطقة، فيعرض في البداية السياسة التركية تجاه للعراق بصورة مقتضبة يليها السياسة التركية تجاه الأكراد في العراق والذي تتمحور حول ثلاث اتجاهات: دور الحامي،ودور الوسيط،ودور الغازي.ثم عرض للسياسة التركية تجاه التركمان في العراق واخيرا تاثير المسالة الكردية في العلاقات التركية السورية.

أولاً:السياسة التركية تجاه العراق

تشكل المسألة الكردية حجر الزاوية في سياسة تركيا الخارجية تجاه الدول المجاورة (سوريا والعراق وإيران). و في الواقع تؤثر هذه المسألة في العديد من مواقف أنقرة إزاء القضايا الثنائية مع هذه الدول،في ظل اتهامات تركية بدعم حركة التمرد الكردي وتدريب عناصرها على تراب هذه الدول. كما تربط تركيا بين أمرين؛ قضية مياه دجلة والفرات،وحركة التمرد الكردي علاقاتها مع العراق و سوريا تحديدا.ومن منظار مصالح تركيا كدولة إقليمية، اصبح العراق في وضعه الراهن مصدر القلق الأمني الأول ومركز الاستقطاب الرئيسي لسياسة تركيا الشرق أوسطية اعتبارا من انتهاء حرب الخليج[1].

وعلى الرغم من أن العراق ليس في وضع يسمح له بتهديد تركيا وعلى امتداد فترة طويلة مقبلة فان التطورات التي حصلت في العراق (إعلان الدولة الفدرالية الكردية في شمال العراق، ومنع بغداد من فرض سلطتها المركزية على هذه المنطقة، والصدامات الدموية بين الحزبين الرئيسيين لأكراد العراق) قد أثار قلق تركيا، وزاد من تخوفها محاولات حزب العمال الكردستاني PKK استغلال الفراغ الناشئ في الشمال العراقي لتأسيس قواعد له هناك ينطلق منها لشن هجمات داخل تركيا.وهكذا اتبعت تركيا عدد من المحاور في سياستها إزاء العراق،بما لا يؤثر سلبا على مصالحها، والتي تتفق عليها القيادة والنخبة الحاكمة في تركيا.ويمكن توضيح ذلك بالآتي:

*تشترط تركيا في سبيل إعادة/تنشيط علاقاتها مع العراق بأمرين رئيسيين؛ التعاون الكامل بين العراق ومجلس الأمن بتنفيذ العراق للقرارات الصادرة عن الأخير وبخصوص واعادة علاقات العراق مع المنظومة الدولية إلى حالته الطبيعية من جهة،ومن جهة ثانية اتخاذ العراق لموقف يساعد على استعادته لثقة جيرانه.لا سيما الكويت[2] إلا أن ذلك قابل للنقاش على ضوء الآثار الاقتصادية التي تحملتها تركيا وكلفتها ما يزيد عن ٣٠ مليار دولار نتيجة انقطاع التجارة مع العراق،واهتمام تركيا باستئناف ضخ النفط خلال الأنبوب المار بأراضيها تطبيقا لاتفاقية النفط مقابل الغذاء بين العراق

---

[1] أورغوفشن، مرجع سابق، ص٩٨.

[2] انظر مسعود، مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب والأتراك منه ومواقفهم فيه، ص٤١٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومجلس الأمن، بحيث يكون لتركيا مصلحة محددة في تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية مع العراق بما يخدم تحقيق منافعها الاقتصادية واحتواء الصراع الكردي.

•تصريح المسؤولين الأتراك بصورة مستمرة على ضرورة الحفاظ على وحدة التراب العراقي إذ أن إمكانات التفسخ و إقامة دولة كردية في العراق يثير القلق في تركيا،الذي من شأنه تهديد التوازن والاستقرار في المنطقة والاهم من ذلك أن يتطور الحال في العراق ليصبح مركزا دائما كحركة معارضة مستديمة. ففي خطابة في تموز/يوليو ١٩٩٣ شدد ديميريل على "أن صون وحدة أراضي العراق أمر مهم جدا للمحافظة على السلام والاستقرار في المنطقة"[١]. فإذا كانت تركيا لا تريد عراقا قويا فهي لا تريده في الوقت نفسه مجزئا إلى دويلات إحداها وعلى حدودها للأكراد .وفي السياق نفسه يلاحظ وجود تناقض إذا ما قارنا هذا مع إعلان تركيا إقامتها لمنطقة أمنية في شمال العراق في تشرين الأول ١٩٩٧ على وحدة التراب لعراقي.

•معارضة تركيا أية محاولة لإنشاء دولة كردية في شمال العراق أو حتى تأسيس كيان ذاتي للأكراد في تلك المنطقة لا سيما العراق والذي يشكل مصدر إزعاج وقلق كبيرين لتركيا خشية من أن يطلب منها أن تحتذي حذو النموذج العراقي لحل مشكلة اكرادها خصوصا وان المسألة الكردية شهدت تطورات دراماتيكية ما فتئت تتفاعل.وتدرج ذلك من تشكيل حكومة كردية إلى انتخابات برلمانية في أيار/مايو ١٩٩٢ وتشكيل جيش نظامي وصولا على إعلان الدولة الكردية الفدرالية في ١٩٩٢/١٠/٤ وقد رأت تركيا في ذلك خطرا كبيرا على وحدتها القومية.وبعد احتضان تركيا لأكراد العراق وتسهيلها لتمركز القوات الغربية في قواعد تركية وحمايتهم،تغير السلوك التركي جوهريا في تعامله معهم،وذهب إلى اتباع مسالك أخرى من خلال:-

-الابتعاد عن التعامل الرسمي مع السلطات الكردية في شمال العراق من اجل الا يمثل التعامل الرسمي معها اتصالا بين طرفين رسميين[٢].

-سعي تركيا إلى تناغم سياستها مع سياسات سوريا وايران في رفض أية دولة كردية مستقلة على أي جزء من أراضي هذه الدول أو غيرها لا سيما العراق.حيث حذر اوزال من أن حصول خطر على حدود الأراضي العراقية سيسبب لتركيا قلقا طبيعيا جدا وهذا القلق مرتبط باحتمال تأسيس الاكراد دولة مستقلة في شمال العراق[٣]. وقد دخلت هذه الدول في سلسلة من الاجتماعات الأمنية وصلت الى ١٠ اجتماعات في الفترة بين ١٩٩٢- ١٩٩٤ [٤]وقد نجحت السياسية التركية بهذه الاجتماعات إحباط ووقف الاندفاع الانفصالي لأكراد شمال العراق بحيث تفشل أي حل تعترض عليه دول الجوار الكردي إذا علمنا أن تأسيس دولة كردية مستقلة يتطلب الحصول على دعم دولي وأمريكي وأوروبي بالأساس،ولا يبدو هناك

---

[١]) المرجع السابق.

[٢]) الرشدان، العلاقات العربية التركية في عالم متغير، ص١٤.

[٣]) نور الدين، الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية، ص١٣٢.

[٤]) Robert Olson, The Kurdish Question four Years on the policies of turkey,Syria, Iran and Iraq,middle East , vol 3 1994, p168.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولذا حرصت القيادة التركية على تبني سياسة اكثر مرونة وانفتاحا إزاء الأكراد في محافظاتها الجنوبية- الشرقية بعد أن كان الحديث باللغة الكردية يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون[١]، ،ترتب على هذا الاهتمام عدة اعتبارات[٢]:

١-تعقد الأوضاع الأمنية في جنوب شرق تركيا في ظل تؤجج نشاطات حزب PKK.

٢-تهديد مصالح وحقوق الجماعة التركمانية في شمال العراق، في ظل علاقات العداء والريبة المتبادلة بين الأكراد و التركمان في المنطقة وإصرار تركيا على ترتيب أوضاع أمنية مستقرة لهم وإعطائهم دورا مميزا.

٣-تهديد المصالح الاقتصادية لتركيا في شمال العراق المرتبطة بحقول نفط كركوك و بطريق الموصل-بغداد الذي اعتمدت عليه في نقل نسبة كبيرة من صادراتها إلى العراق وإلى دول الخليج العربية قبل أزمة الخليج.

ونتيجة لهذا الاهتمام أخذت تركيا ، منذ انتهاء حرب الخليج الثانية وخلالها ، تمارس دورا متعدد الجوانب تجاه الأكراد في شمال العراق بما يتعارض ذلك وتأكيد تركيا بشأن حرصها على سيادة العراق وسلامة أراضيه ،كما يؤدي هذا الدور إلى توترات في علاقات تركيا بالدول العربية و تحديدا العراق وسوريا ومصر إضافة إلى إيران ، لا سيما في ظل التوافق الزمني"المقصود بين العمليات التركية العسكرية في شمال العراق وتطور تحالفها العسكري والاستراتيجي مع إسرائيل من ناحية،وبين تعاون تركيا وتنسيقيا في دورها مع أمريكا وبريطانيا وإسرائيل من ناحية ثانية[٣].

وهكذا تبلورت السياسة التركية فيما يخص المشكلة الكردية في شمال العراق حول ثلاثة محاور/اتجاهات هي "دور" الحامي ودور الوسيط ودور الغازي".

١-دور تركيا كحامي للأكراد في العراق

بعد هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية،وعلى أثر تمرد الشيعة في الجنوب، بدأت "انتفاضة تركية" عفوية في ١٩٩١/٣/٤في مدينة "رانيه" القريبة من الحدود الإيرانية،و سرعان ما انطلقت "انتفاضات"أخرى في كل أنحاء كردستان بحيث استطاعت القوى الحزبية الكردية العراقية من الإعلان في ٢٠ مارس/أذار بأن منطقة كردستان العراق أصبحت بالفعل تحت سيطرتهم ، وأن "حكومة كردية" مؤقتة سيتم تشكيلها لإدارة الاقليم [٤]. وهكذا وفي محاولة لإعادة النظام والهدوء بدأت القوات العراقية

كما في حالتي تركيا والعراق لمسألة نسبة الوجود الكردي (٢٥% من إجمالي السكان) وانتشارهم على مساحة شاسعة. أما بالنسبة لسوريا فإن مسألة الوجود الكردي وعدم تمركزهم في منطقة واحدة جعل منها دولة مؤثرة في المشكلة أكثر منها متأثرة

[١] معوض، تركيا والأمن القومي العربي: السياسة الداخلية والأقليات، ص١٠٥.

[٢] معوض، الأكراد والتركمان في العراق تحليل سياسي، ص٢٣.

[٣] معوض، الجديد في العلاقات العربية التركية، ص١٠٦.

[٤] التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١، ص١٤٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حملتها في أخماد حركة التمرد الشيعي في الجنوب والتمرد الكردي في الشمال،مما أسفر عن نزوح نحو ١,٥ مليون من الأكراد إلى المناطق الجبلية، ومعظمهم إلى المناطق الحدوديه التركية[١].

اتصالات تركيا مع اكراد العراق

لم تكن تركيا مطمأنة بهذا التطور، حيث أغلقت حدودها بعد أيام قليلة من أول نزوح كردي إليها[٢]، واستمرت في الوقت نفسه في المباحثات السرية مع زعماء الأكراد العراقيين،بغرض بحث أثر الحكم الذاتي على تركيا،و رغبة الأخيرة في منع إقامة مخيمات دائمة للاجئين الأكراد حتى لا تتحول هذه المخيمات إلى بؤرة عدم استقرار و ملجأ لعناصر حزب العمال الكردستاني[٣] وقد اتبعت تركيا هذين المسلكين نتيجة لما يسببه دخول الأكراد بهذه الأعداد من مشكلة داخلية لتركيا هي بغنى عنها. وهو ما يؤكده مسؤول كبير في الجيش التركي الذي أشار "إلى أن صدام حسين كان يستطيع،لو أراد، معاقبة الأكراد بدون أن تكون لديه أهداف أخرى،كأن يحاصرهم، لكنه كان يدفعهم للحدود التركية"،يضاف إلى ذلك" أن الأكراد أنفسهم شجعوا قرار غلق الحدود،فإذا ما فتحتها تركيا،فإن ذلك سيحول مشكلتهم لمجرد مشكلة لاجئين وليس مشكلة أرض قومية ونزوح جماعي يستوجب حل"[٤].

وكانت تركيا قد شددت في موقفها بخصوص التمرد الكردي على حرصها في الحفاظ على التكامل الإقليمي للعراق ووحدة أراضيه، واعتبارها التمرد في العراق من قبل الأكراد في الشمال والشيعة في الجنوب مشكلة داخلية للعراق، ونفيها نفياً قاطعاً صحة الادعاءات القائلة بتقديم تركيا معونات مالية وأسلحة وذخيرة إلى الأكراد العراقيين الذين يحاربون قوات الحكومة العراقية[٥].

رغم ذلك، توجد دلائل قوية على أن تركيا قدمت،كغيرها من دول التحالف الغربي ضد العراق، دعما معنويا وسياسيا لقادة حركة التمرد الكردي في شمال العراق،وخصوصا "جلال طالباني" زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني.فعلى خلاف السياسة الثابتة للحكومات التركية المتعاقبة منذ تأسيس الجمهورية التركية في رفض الاعتراف بالأكراد كشعب،سواء في تركيا أو في الدول المجاورة،وعدم إجراء أي اتصالات معهم، نجد أن القيادة التركية حرصت خلال حرب الخليج الثانية وبعدها على فتح قنوات للاتصال المباشر مع قادة الفصائل الكردية العراقية المعارضة،حيث بدأت بتبادل الرسائل بين الرئيس أوزال و "طالباني" عبر وسطاء أمريكيين وأتراك في العاصمة البريطانية، وتبلورت هذه الاتصالات خلال التمرد الكردي في ثلاث اجتماعات عقدت في أنقرة في الأسبوع الثاني من آذار/مارس ١٩٩١ بين مسؤولين بالخارجية والاستخبارات التركية وبين "طالباني" وممثل "لمسعود البارزاني" زعيم الحزب الديمقراطي الكردي.

---

[١]) دربة غوي، عرب وأكراد حصاد أو وئام، ص١١٢.

[٢]) William. Op. Cit. p688.

[٣]) عبر سيبوي المدخل الخارجي في صراعات الداخلية حالة التدخل في العراق، ص٢٧.

[٤]) المرجع السابق، ص١٨٣.

[٥]) معوض، الأكراد والتركمان في العراق تحليل سياسي، ص٢٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن وجهة نظر تركيا ، استهدفت هذه الاجتماعات اطلاع تركيا على تطورات الأوضاع في شمال العراق،ومناقشة حقوق وأوضاع التركمان في العراق في فترة ما بعد الحرب.فضلا عن وضع نهاية لعلاقات التعاون التي كانت قائمة بين هذين الفصيلين (الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردي) وبين حزب العمال الكردستاني PKK في تركيا[١].

في هذا الصدد أكد "طالباني" أن "بمقدور تركيا أن تثق في الأكراد العراقيين وأنهم لن يلحقوا أي ضرر بمصالحها وأن الاتحاد الوطني الكردستاني الذي كان يتعاون في الماضي مع حزبPKK قد قطع علاقاته ".و في ١٩٩١/٤/١٤ عقد "طالباني" في انقره مباحثات رسمية مع كل من الرئيس أوزال ووزير خارجيته "البتموجين". وصرح بعدها انه يعتبر زيارته لأنقرة بداية فصل جديد في العلاقات التركية الكردية وأنه قد نال تعاطف الرئيس اوزال[٢].وكان تأكيد القيادة التركية على الترحيب ببحث كافة سبل تسوية المشكلة الكردية في تركيا من العوامل التي جعلت قيادات كردية عراقية مثل "طالباني" تشيد بتركيا وبدورها كحام للأكراد في الشرق الأوسط. و في تطور آخر لمسار هذه الاتصالات ذكرت مصادر تركية في ١٩٩٢/١١/٢٠ أن الحكومة التركية توصلت إلى اتفاق أمني مع فصائل أكراد العراق للاعتماد على قواتهم، في مكافحة عمليات حزب العمال الكردستاني PKK [٣]، وبذلك استخدمت تركيا المجموعات الكردية العراقية من اجل إضعاف حزب PKK ، و إطالة أمد الانقسامات فيما بين الأكراد بالقرب من حدود تركيا إضافة الى الحيلولة دون التوصل الى أي وحدة محتملة بينهم.

و في هذا الإطار، يلاحظ حدوث مصادمات متفرقة بين الفصائل الكردية العراقية والفصائل الكردية التركية كان أبرزها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ وبين تموز/يوليو- آب/أغسطس ١٩٩٥ وفي الربع الأول من عام ١٩٩٦ ، وتوقفت مؤقتا في ١٩٩٦/٥/٣ [٤]. كما حدثت مصادمات أخرى بين "حزب بارزاني" مع "حزب PKK" أثناء العمليات التي نفذتها تركيا ضد الأخير في أعوام ١٩٩٧و١٩٩٨ و١٩٩٩. ومن الجدير بالذكر أن" حزب بارزاني" وتركيا يجمعهما تعاون أمني في شمال العراق .و ينظم هذا التعاون بروتوكول أعلنته رئاسة الأركان التركية في ٦/ ١٩٩٧/٦ وفي ١٩٩٧/٦/٢١ وينص على "أن يسلم الجيش التركي قوات البارزاني مواقع وقواعد استولى عليها من حزب PKK وان يعيد اعمار حوالي ٤٠٠ قرية حدودية كان سكانها قد هجروها تحت ضغط الأخير،وان يزود هذه القوات بالسلاح والمال". وفي ١٩٩٨/١/٤ قررت القوات المسلحة التركية إعادة فتح ٩٠ مخفرا حدوديا بشمال العراق كانت قد أقامتها عام ١٩٩٥ وتسليمها إلى حزب بارزاني لمنع عناصر حزب PKK التسلل إلى تركيا عبر الحدود"[٥]. و قد تعاملت تركيا مع النزوح الجماعي لنحو النصف مليون نسمة من الأكراد

---

[١] معوض، تركيا والأمن القومي العربي، السياسة الدائمة والأقليات، ص١٠٣.

[٢] معوض، الأكراد والتركمان في العراق، تمثيل سياسي، ص٢٨.

[٣] التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٢، ص١٥٤.

[٤] معوض، صناعة القرار في تركيا، ص١٥٩.

[٥] معوض، الجديد في العلاقات العربية التركية، ص١١٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبعضهم من التركمان – من شمال العراق إلى جنوب شرق تركيا بأن طرحت القيادة التركية في نهاية إبريل/نيسان مبادرتين تم تنفيذهما من جانب الولايات المتحدة والدول الغربية رغم انتقادهما من قبل العراق ودول عربية أخرى.

المبادرة الأولى:

وهي خطة إقامة مناطق آمنة تهدف إلى إعادة توطين الأكراد في شمال العراق حول منطقة زاخو ، وشارك فيها نحو ١٧ ألف من قوات التحالف وعرفت بعملية توفير الراحة، ويلاحظ هنا أن إجراءات تركيا في التعالم مع مشكلة نزوح عدد أقل من الأكراد العراقيين إليها ، بعد حرب الخليج الأولى اقتصرت أنذاك على حث النظام العراقي على إعلان عفو عام عنهم،والسماح لهم بالعودة للعراق اما في حالة النزوح التي حدثت أول يونيو/نيسان ١٩٩١ وقد اعتبر الرئيس اوزال أن إعادة هؤلاء الأكراد مع نهاية شهر مايو إلى العراق في ظل هذه الخطة تشكل نجاحا للحكومة والسياسة التركية معا [١]. وقد تحولت المنطقة الآمنة الى منطقة تخضع لنوع من الحكم الذاتي تحت سيطرة حزب بارزاني و حزب طالباني[٢]. وقد راى أحد الكتاب الأتراك البارزين عدم جدوى هذه المبادرة ، لان الحل الدائم للمشكلة الكردية لا يكون الا بإعادة العلاقات مع العراق وما لم يتحقق هذا،يصبح تبني خطة المناطق الآمنة الذي يتمثل غرضها الحقيقي في الرغبة الأمريكية في السيطرة على جزء كبير نسبيا من العراق ،مجالا يهدد كل من تركيا والعراق[٣].

وما يلاحظ ان هذه الخطة وما أعقب تنفيذها من بدء مباحثات في بغداد–لم يقدر لها النجاح – بين الحكومة العراقية والمعارضة الكردية بشأن الحكم الذاتي وما سبقها من اقتراح الرئيس اوزال خلال حرب الخليج و بداية التمرد في شمال العراق وجنوبه بإنشاء كونفدرالية عراقية من ثلاث مناطق (دول) متساوية الحقوق عربية وتركية وكردية على أن تتعهد تركيا وإيران وسوريا بضمان هذه الكونفدرالية[٤]. قد أثارت مخاوف عدة أوساط تركية غير حكومية لما قد يترتب على اتساع نطاق الحكم الذاتي لأكراد العراق من زيادة قوتهم إلى درجة قد تمكنهم من تقديم الدعم والعون أو مجرد النظر إليهم كنموذج لحركة التمرد الكردي في تركيا[٥] .و للتخفيف من آثار هذا الاحتمال طالبت هذه الأوساط بضرورة مبادرة تركيا للتوصل إلى حل ديمقراطي يسمح لسكانها الأكراد بتحقيق درجة من الحكم الذاتي،أو على الأقل يضمن لهم معاملة أفضل على نحو يتفق ومكانتها كأكثر دول الشرق الأوسط ديمقراطية وأقربها دبلوماسيا إلى الغرب[٦]. وفي هذا السياق فيما ذهبت القيادة التركية إلى تبني

سياسة

[١]) معوض، الأكراد والتركمان في العراق، تحليل سياسي، ص٢٩.

[٢]) تركي، القضية الكردية في العراق، ص١٢٠.

[٣]) معوض الأكراد والتركمان في العراق، تحليل سياسي، ص٣٠.

[٤]) عبد المعطي، مرجع سابق. ص٧٠. وتضم الاحزمة السبعماية واربيل،وتتكون المنطقة التركية-التركمانية من كركوك والموصل،بهما تتشكل المعظمة العربية من باقي أجزاء العراق.

[٥]) Micheal. Gunter, The chomging Kurdish problem in turkey, p 15.

[٦]) معوض، تركيا والامن القومي العربي، ص١٠٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مرنة ومنفتحة إزاء الأكراد والإشارة إلى أن المشكلة غدت معضلة حقيقية تتطلب حلا غير عسكري بما يضمن تأمين بعض الحقوق الثقافية للأكراد[١].

أما الحكومة التركية فرأت أن تركيا غير ملزمة بأن تتخذ قرارا مماثلا لأي قرار عراقي محتمل بمنح الحكم الذاتي للأكراد[٢]. وهكذا تمحورت السياسة التركية في محاولاتها لفرض ولاية عامة على المشكلة الكردية كحامي/حارس لهم،سواء في داخل حدودها أو في دول أخرى لا سيما العراق حيث أعلن "ديميريل في ١٩٩١/١٢/١٨ أن السياسة الجديدة لتركيا تجاه الأكراد تتلخص في حماية أكراد العراق،وان أنقرة تتصرف بوضوح يكفي لكي يفهم العراق أن عليه مواجهة تركيا إذا حاول الاعتداء على الأكراد العراقيين[٣]. واضاف اوزال قائلا طالما يحق لتركيا التصدي لحماية حقوق الأتراك في بلغاريا واليونان فان من حقها أيضا أن تفعل نفس الشيء مع الأكراد في كثير من الدول المجاورة[٤] .ولا شك أن هزيمة العراق وتغير موازين القوى لصالح تركيا وطموحها في ضبط الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية بما يحقق مصالحها عوامل تقف وراء السياسة التركية الجديدة إزاء المشكلة الكردية،والتي في جوهرها تتضمن عناصر مواجهة محتملة مع العراق وربما ايران[٥]. وكجزء من هذه السياسة التركية كان تقديم المساعدات لأكراد العراق حيث وصلهم دعم من تركيا قدر بـ(١٣) مليون دولار في آب/أغسطس ١٩٩٣.

المبادرة الثانية :

وافقت تركيا في تموز/يوليو ١٩٩١ على تمركز قوة غربية برية وجوية للتدخل السريع تحت اسم "قوات المطرقة" في القواعد العسكرية في انجرليك وباطمان وسيلوبي في المناطق الجنوبية الشرقية ، قوامها (٥)آلاف جندي من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا وهولندا وألف جندي تركي لتركيا وتعززها قوات أمريكية محمولة جوا من الأسطول السادس في البحر الأبيض وذلك بغرض ردع العراق من شن عمليات عسكرية واسعة النطاق مستقبلا ضد سكانه الأكراد ، يتولى قيادة هذه القوة ضابط أمريكي وآخر تركي[٦]. وطبقا لتصريح رئيس الحكومة التركية "مسعود يلماز" في ٢٨ /٧/ ١٩٩١". تم أخبار الدول المشاركة في القوة بشكل رسمي بأن أي عملية عسكرية لهذه القوة عبر الحدود يجب أن تخضع لموافقة تركيا. وبأنه لا يمكن لهذه القوة استخدام الأراضي أو الأجواء أو المياه

---

[١] معوض، التصور التركي لأمن الخليج، ص٢٢٣.

[٢] ويدعم من أوزال أقر البرلمان التركي في ١٢ ٤ ١٩٩١ مشروع قانون مكافحة الإرهاب الذي نص على إلغاء القانون رقم ٢٩٣٢ الصادر عام ١٩٨٣ بشأن حظر الحديث باللغة الكردية وإلغاء المواد ١٤١و ١٤٢ و ١٦٣ من القانون الجنائي المتعلقة بالجرائم الإيديولوجية، وفرض عقوبة السجن ٢٠ عاما بدلا من الإعدام على مرتكبي الجرائم ضد الدولة والمشاركين في عمليات إرهابية كما أقر قانون العفو المشروط ثم توجه العفو عند ٤٦ ألف سجين منهم عدد من المشاركين في عمليات إرهابة لحزب العمال الكردي انظر: معوض ، تركيا والأمن القومي العربي، ص١٠٥.

[٣] معوض، تركيا والأمن القومي العربي السياسة المائية والأقليات، ص١٠٦.

[٤] عبد المعاطي، مرجع سابق، ص٧٠.

[٥] التقرير الاستراتيجي العربي ، ١٩٩١، ص١٤٦.

[٦] تركي، القضية الكردية في العراق، ص١١٩-١٢٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التركية في شن عمليات هجومية ضد العراق دون الحصول على موافقة صريحة من الحكومة التركية"[١].

الا انه لا يستبعد أن تلجأ الولايات المتحدة مستقبلا إلى استخدام هذه القوة خارج نطاق الهدف المعلن (حماية الأكراد) سواء لتدمير المنشآت النووية و الكيماوية العراقية أو لدعم عملية عسكرية للإطاحة بالنظام القائم في العراق وهذا ما حدث بالفعل أبان عملية ثعلب الصحراء في ديسمبر ١٩٩٨ او لاستخدامها في عمل عسكري ضد أي بلد آخر في الخليج عربيا كان أو غير عربي (إيران) أو حتى خارج منطقة الخليج (سوريا مثلا) متى اقتضت ذلك المصالح الأمريكية-الغربية[٢].

ويلاحظ أن هذه الاحتمالات لا تقلق فقط بلدان مثل العراق وإيران وكذلك ليبيا التي حذرت تركيا في ١٩٩١/٦/١٢ من تدهور العلاقات التركية-الليبية في حالة استخدام الأراضي التركية لمهاجمة العراق،ولكنها أثارت أيضا انتباه العديد من الأتراك الذين يعتبرون أن وجود القوات الغربية في القواعد التركية مساس بسيادتها وسوء تقدير من تركيا بتعاونها مع الغرب في مشكلة تخص أحد جيرانها،وتخص حماية الأقليات بها.كما ساد عند الأحزاب التركية المعارضة قبل الانتخابات البرلمانية في تشرين اول/اكتوبر ١٩٩١ ،الاحساس بانه يجب أن يكون الاكراد تحت رعاية الامم المتحدة وليس الغرب،وانطبق ذلك بوجه خاص على حزب الطريق الصحيح الذي أكد زعيمه "ديميريل" في ١٩٩١/٧/٢٣" أن تركيا لن تقف ساكنة إزاء حدوث مذبحة الأتراك والأكراد أو العرب في شمال العراق،ولكن هذه القوة الغربية لا تشكل قوة رادعة ضد العراق وكان من الضروري في حالة إقامة قوة أن تكون تحت مظلة الأمم المتحدة."وعاد ديميريل في ١٩٩١/٨/١٦ إلى انتقاد هذه القوة الغربية بالنظر إلى تأثير تواجدها في تعقيد الأوضاع في المناطق الجنوبية-الشرقية لتركيا،إضافة الى تزايد الانتقادات الغربية لأوضاع الأكراد هناك.فضلا عن الآثار السلبية التي قد يفرزها استخدام هذه القوة على مصالح وعلاقات تركيا الاقتصادية مع بعض البلدان العربية[٣].

وبطبيعة الحال تغير موقف "ديميريل" إزاء هذه المسألة برئاسته للحكومة بعد الانتخابات البرلمانية ثم توليه رئاسة الجمهورية بعد وفاة "اوزال"،وان كان قد سعى إلى ربط موافقة تركيا على تواجد هذه القوة الغربية فوق أراضيها بمسائل أخرى تهم تركيا(المشاركة في قوات الأمم المتحدة بالبوسنة والهرسك، تغاضي الغرب عن الأسلوب التركي في التعامل مع الأكراد الأتراك)[٤]. وتمارس تركيا الآن دور حماية الأكراد في نطاق ما يسمى بقوة "المراقبة الجوية الشمالية" لمراقبة منطقة الحظر الجوي في شمال العراق،والتي حلت منذ نهاية ١٩٩٦محل "قوات المطرقة" العاملة منذ يوليو/تموز ١٩٩١ ضمن ما كان يسمى "بعملية توفير الراحة". ورغم أن القوة الجديدة-المحصورة على مشاركة

---

[١]) الكيلاني، مرجع سابق، ص٥٩-٦٠.

[٢]) معوض، تركيا والأمن القومي العربي السياسة الثابتة والاقتيات، ص١٠٤.

[٣]) معوض، الأكراد والتركمان في العراق تحليل سياسي، ص٣١.

[٤]) معوض، صناعة القرار في تركيا، ص٤١-٤٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أمريكا وبريطانيا بعد انسحاب فرنسا منها-تبدو مختلفة من حيث اقتصارهـــا علـــى قيـــام الطـــائرات الأمريكية والبريطانية بمهمة مراقبة منطقة الحظر الجوي بشمال العراق ورصـــد تحركـــات القـــوات العراقية تجاه المنطقة الآمنة التركية في هذه المنطقة انطلاقا من قاعدة "انجرليك" التركية[١] بينما كـــانت العملية السابقة تتضمن عمليات جوية وبرية في آن واحد،إلا أن الاختلاف الفعلي بينـــهما محـــدود لان القوات البرية "الحليفة" أعيد تجميعها ونقلها من "زاخو" بالشمال العراقي إلـــى الحـــدود التركيـــة فـــي "سيلوبي"بعد الاقتتال بين قوات حزبي "طالباني" و "بارزاني٩/١٠/ ١٩٩٦[٢]. إضافة الى احتمـــال أن تمتد حماية هذه القوات للأقلية التركية في شمال العراق على حد تعبير تشيللر في ١٩٩٦/٩/٧[٣].

واثناء زيارة "طارق عزيز" لأنقره في ١٥-١٦ فبراير ١٩٩٩ رفضت الحكومة التركية طلبـــا عراقيا بشأن منع استخدام الطائرات الامريكية والبريطانية قـــاعدة "انجرليـــك" فـــي هجماتـــها علـــى العراق،حيث أكدت هذه الحكومة التزامها بالسماح لهذه الطائرات باستخدام القاعدة في تنفيـــذ "الحظـــر الجوي" على شمال العراق،وكان وزير خارجيتها "اسماعيل جيم" قد أكد الموقف نفسه في ١٩٩٩/٢/١٣ مبررا ذلك "بأن قرار تركيا في هذا الخصوص صادر عن البرلمان ولن يطرأ عليه أي تغيير"[٤]. علمـــا بأن البرلمان التركي يوافق على تمديد عمل هذه القوة بصورة مستمرة لمدة ٦ اشهر في كل مرة.

٢-دور تركيا كوسيط بين الفصائل الكردية العراقية:

على أثر فشل الفصيلتين الكرديتين الرئيسيتين في العراق (الديمقراطي الكردســـتاني بزعامـــة بارزاني،والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة طالباني) في وضع آلية ديمقراطيـــة لتـــداول الســـلطة وانتخاب زعيم واحد للحركة الكردية،تفجر الصراع الكردي-الكردي في نيســـان/ابريـــل ١٩٩٤ بيـــن الحزبين نتيجة الخلاف على جباية الضرائب على الحدود مع تركيا،والنزاع حول بعض الأراضي فـــي شرق السليمانية.إلا أن هذا الصراع كان متوقعا على الرغم من قدرة زعيمي الفصيلتين على احتوائـــه منذ عام ١٩٩١، رغبة في استثمار الدعم الدولي من أجل إنشاء الدولة الكردية[٥].

وفي أيار/مايو ١٩٩٤ توقفت بشكل مؤقت، الاشتباكات المسلحة بين قوات الطرفيـــن بموجـــب اتفاق تم التوصل إليه في سيلوبي بفضل وساطة تركية الا أن القتال عاد مجددا. ففي إحـــدى مراحـــل الصراع الكردي-الكردي لجأت قيادات "حزب بارزاني" في ١٩٩٦/٨/٣١ إلى بغداد طالبة المعونة في

---

[١] الكيلاني، مرجع سابق، ص٥٤.

[٢] Niede pope, The End of Provied comfort, Middle East International, No 539 (6/12/1996) p 4-10.

[٣] معوض، صناعة القرار في تركيا، ص٤٥.

[٤] معوض، تركيا والعرب ١٩٩٩، تقرير حال الامة، ص٥.

[٥] فصحة، أكراد العراق الواقع والمستقبل، ص١٣٦، عمرو عبد الكريم سعداوي، الصراعات الكردية، ص١١٠-١١٤.

وتكمن أهم أسباب انفجار الصراع الكردي-الكردي فيما يلي: تنافس الحزبين على استقطاب القوى الخارجيـــة للحصـــول علـــى المســـاندة والدعم، وظهور بعض الحركات التي زرعت الفرقة بينهما مثل الحركة الإسلامية، والصراع على السلطة، كمـــا أن الخـــلاف بـــين الطالبـــاني والبارازاني هو خلاف تاريخي بين هاتين الفيلتين. وأن الاشتباكات كانت تنشأ بين الحزبين، أو بين أحدهما وقوات حزب آخر بســـبب الصـــراع على ارض أو مياه أو نفوذ أو أي شيء آخر.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ضوء ما حققته قوات "حزب طالباني" من بعض الانتصارات المتلاحقة عليه، وقد تمكن الأول بمعاونة الجيش العراقي من طرد قوات الأخير من المناطق التي احتلها من كردستان في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ ، إلا أن قوات "حزب طالباني" وبمساعدة من إيران عادت إلى الاشتباك مع قوات "حزب بارزاني" من جديد[١].

بعد الأحداث السابقة بدأت محاولات دولية وإقليمية للوساطة بين الأطراف المتصارعة من أجل تحقيق المصالحة،ومن بين هذه المحاولات نجحت وساطة تركية -أمريكية -بريطانية في إطار عملية "أنقرة للسلام" في التوصل إلى اتفاق بين حزبا "البارزاني" و "الطالباني" في أنقرة في ١٩٩٦/١٠/٣١،لإنهاء القتال بين الطرفين،أمام مخاوف تركية مما قد يترتب عليه تجدد القتال من تدفق اللاجئين الأكراد عبر حدودها،على أساس اعتماد الخط الفاصل بين مواقعهما عند تطبيق وقف إطلاق النار في ١٩٩٦/١٠/٢٣.ودعا هذا الاتفاق، إلى الحفاظ على استقرار شمال العراق،وإعادة تشكيل "الحكومة المحلية الكردية" التي انهارت منذ عام ١٩٩٤ دون اللجوء إلى الانفصال عن العراق،وامتناع الطرفين عن طلب المساعدة من أي قوة خارجية في إشارة واضحة إلى كل من العراق وإيران. وبموجب هذا الاتفاق تشكلت قوة حفظ السلام،التي تنتشر على طول خطوط النار بين قوات الطرفين لمراقبة وقف إطلاق النار، وتتكون هذه القوة من عناصر تركمانية وآشورية وكردية غير مشاركة في القتال، ولجنة المتابعة التي تتخذ من انقره مقرا لها[٢].

وفي هذا الإطار نجد أن تركيا قد حققت عدد من المزايا من دورها في "عملية انقره للسلام" في مقدمتها: إعطاء التركمان دورا مهما في الإشراف على تنفيذ هذا الاتفاق عبر مشاركتها في قوة"مراقبة السلام"، إضافة إلى تضمين هذا الاتفاق بندين بشأن اعتبار "حزب PKK" منظمة إرهابية وإخلاء أحد المخيمات الكردية التركية الخاضع لسيطرة الأخير في شمال العراق، فضلا أن تركيا اكتسبت في إطار هذه العملية وجودا عسكريا مقبولا في المنطقة بذريعة دعم هذه القوة،حيث أعلنت رئاسة الأركان التركية في ١٩٩٧/٤/٢٩ أنها أرسلت وحدات عسكرية تركية تضم (٤٠٠) جندي في عربات مدرعة،مزودين بأسلحة خفيفة إلى كردستان العراق لدعم قوة مراقبة السلام[٣].

ولم يمنع عقد أربع جولات لمباحثات انقره للسلام، من تجدد الاشتباكات بين قوات الحزبين[٤].واستأنفت في ١٩٩٧/١١/١ بعد فشل اتفاق هش لوقف إطلاق النار في ١٩٩٧/١٠/١٧

---

[١] طايد، المسألة الكردية في العراق وتركيا، ص١٤.

[٢] معوض، صناعة القرار في تركيا، ص١٧٣.

[٣] معوض، الخليج في العلاقات العربية التركية، ص١٠٩.

[٤] المرجع السابق، ص١٠٨. وقد حصت هذه الاشتباكات لاسباب منها: تجاهل اتفاق انقره للسلام الحضور الحقيقية لمشكلة شمال العراق، أي "تعيب" العراق كطرف شرعي وأساسي قادر على إعادة الاستقرار إلى المنطقة، وإذا كان استبعاد ايران من الاتفاق أمر يمكن تبريره سياسيا وقانونيا فإن الأمر يختلف مع العراق لتعلق الاتفاق بمناطق تدخل ضمن نطاق سيادته وحدوده الدولية، إضافة إلى عدم تضمين الاتفاق نقاط الاختلاف الأساسية بين هذين الحزبين، كترتيبات انتخاب برلمان كردي جديد وكيفية تقسيم حصيلة الجمارك على السلع المنقولة عبر الحدود بين تركيا وكردستان العراق، فضلا عن تدخل تركيا كطرف في الصراع بين هذين الحزبين بدعمها لـ"حزب بارزاني" في مواجهة "حزب طالباني" لتقديرها بخاطر تحالف الأخير مع حزب PKK رغم إعلان "طالباني" قبيل مغادرته انقره في ١٩٩٧/٨/١٦"انه نجح في إقناع المسؤولين الأتراك بعدم صحة اتهام حزبه بتقديم دعم لمقاتلي حزب PKK وانه عرض على انقره تعاونا كاملا لحماية أمن الحدود..."

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جاءت به وساطة تركية و أمريكية وبريطانية مما دفع بآلاف من الأكراد العراقيين إلى النزح إلى تركيا، حيث أعلن "طالباني" انه لم يعد يعترف بتركيا راعية للسلام أو محايدة،لأنها أصبحت جزءا من النزاع"[١]. وفي محاولة من الولايات المتحدة وتركيا لاحتواء التوتر زار المنطقة "ديفيد ويلش" نائب مساعد وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط برفقة وفد يتكون من "ديفيد بين" المستشار السياسي لعملية مراقبة الشمال،"واندريو موريس" مسؤول قسم العراق في الخارجية الامريكية وعدد من المستشارين الأمريكيين إلى جانب ثلاث مسؤولين رسميين من وزارة الخارجية التركية بصفة مراقبين، وتم توجيه دعوه لكل من "مسعود البارزاني" و "جلال الطالباني" لزيارة واشنطن، والاجتماع بوزيرة الخارجية الأمريكية "مادلين اولبرايت" حيث جرت مفاوضات بينهما برعاية امريكية، وتم في ١٧ /٩/ ١٩٩٨ التوقيع على اتفاق بين كل من "مسعود البارزاني و "جلال طالباني"، كما وقع "ديفيد ويلش" كشاهد .وينص هذا الاتفاق على ما يلي[٢]:

أ-إدانة الاقتتال الداخلي وتعزيز دور لجنة التنسيق العليا في المرحلة الانتقالية الأولى.

ب-إقامة حكومة موحدة على أساس انتخابات عام ١٩٩٢ والتي ستنظم انتخابات برلمانية قادمة.

جـ-التزام الحزبان بمنع خرق وانتهاك الحدود التركية والإيرانية، وعدم إعطاء الملاذ لحزب PKK، وإلا يكون للحزب أي قواعد في المنطقة،ومنعه من الإخلال بالأمن في الإقليم أو خرق الحدود التركية.

د-اجتماع برلمان كردستان بعد ثلاثة اشهر،حيث يشارك مع لجنة التنسيق العليا في تنظيم انتخابات عامة جديدة خلال ستة اشهر من انعقاد المجلس،مع تخصيص مقاعد للتركمان والأشوريين والكلدان في البرلمان الجديد.(كانت المقاعد مناصفة بين الطرفين).

وقد أبدت تركيا تحفظها على الاتفاق، خصوصا بشأن تشكيل "حكومة انتقالية كردية في شمال العراق". وكان هذا التحفظ يتعلق بالأساس "بمخاوف تركيا من استمرار فرض تقسيم الأراضي العراقية في ظل حديث الاتفاق عن الحاجة إلى أساس فيدرالي لوحدة العراق" على حد تعبير " بولنت أجاويد" في ١٩٩٨/٩/٢٦ [٣]. وقد حرصت الولايات المتحدة على تبديد هذه "المخاوف" على نحو ما ظهر في تأكيد المتحدث باسم الخارجية الأمريكية في ١٩٩٩/٢/٤ "دعم الولايات المتحدة وحدة الأراضي التركية والعراقية"،ونفي "صحة مخاوف المسؤولين الأكراد من أن سياسة واشنطن يمكن أن تؤدي على قيام دولة كردية في المناطق التي يقطنها الأكراد في العراق وتركيا". ونتيجة لهذه التطمينات فضلا عن عدم تقييد الاتفاق يد تركيا في شن عملياتها العسكرية في شمال العراق، عادة تركيا في مطلع عام ١٩٩٩ إلى تأييد هذا الاتفاق واستئناف دورها في عملية الوساطة حيث قام دبلوماسي تركي بمصاحبة دبلوماسية أمريكية بزيارة شمال العراق في ١٥-١٩ /١/ ١٩٩٩ والتقيا "طالباني" و "وبارزاني" لمتابعة تنفيذ الاتفاق.حيث جاءت هذه الزيارة بعد اجتماع بين الأخيرين في مدينة "صلاح الدين" في ٩-١٠/ ١/

---

[١] المرجع السابق، ص١٠٩.

[٢] فايد، مرجع سابق، ص١٧؛ أسامة مجير، علاقة الأكراد بالولايات المتحدة الأمريكية، ص١٣٤-١٣٧.

[٣] نور الدين، سياسة حافة الهاوية التركية، ص١٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩٩٩ توصلا في ختامة إلى ضرورة الالتزام ببنود الاتفاق ووصف هذا الاجتماع بأنه خطوة لتصفية الخلافات بين الحزبين الكرديين وتوحيد صفوفهم لقلب النظام العراقي وهي خطوة تدعمها الولايات المتحدة وبريطانيا[١].

٣-دور تركيا كغاز لشمال العراق

أدى فراغ السلطة في شمال العراق إلى زيادة حدة التوتر بين تركيا و"حزب PKK"، و رأى "حزب PKK" في وجود القوات الغربية في شمال العراق من أجل إعادة توطين الأكراد الفارين من تمرد نيسان/أبريل ١٩٩١،فرصة لتكثيف الضربات على الحكومة التركية،ومن ذلك حادث اغتيال ثلاثة من المسؤولين الأتراك في ١٩٩١/٤/٢٨، وتهديد المؤسسات الغربية في شمال العراق وتركيا، وكذلك قواعد حزبي (البارزاني والطالباني) [٢].

وهكذا لم تستمر سياسة التهدئة والاستقطاب التي اتبعتها تركيا طويلا، إذ سرعان ما تحولت إلى استخدام أسلوب الحكم العسكري ، حيث شنت القوات التركية عملية عسكرية جوية وبرية على عمق ١٦كلم شمال العراق من ٥-١٦/٨/١٩٩١ على مواقع "حزب PKK". وأكد اوزال في - خطاب شديد اللهجة- أن تركيا لن تتردد في الهجوم على مواقع الانفصاليين الأكراد،حتى لو كانت هذه المواقع خارج تركيا.وأعلن رئيس الحكومة التركية آنذاك "مسعود يلماظ" أن تركيا لديها مطلق الحرية في اتخذ الخطوات اللازمة لمعاقبة المتمردين اللذين يشنون هجوما على تركيا من الأراضي العراقية[٣]. ويأتي هذا التحول في سياسة اوزال تجاه الأكراد استجابة للضغوط الداخلية التي رأت في المرونة التي أبدتها هذه السياسة مع الأكراد خطرا حقيقيا على وحدة تركيا. خاصة وان حملة الانتخابات كانت في اوجها بين حزب الوطن الأم الحاكم وأحزاب المعارضة الأخرى. وهناك عاملان أساسيان ساعد تركيا في مواصلة اختراق الحدود العراقية بعد أزمة الخليج الثانية بشكل متكرر[٤]:

أ-إدراك القيادة التركية عدم قدرة العراق على الاعتراض الفعلي على العمليات العسكرية التركية في شمال العراق،في ظل ما لحق بالقدرات العراقية العسكرية من تحجيم بفعل الحرب والقرارات الدولية بهذا الخصوص .

ب-غياب سلطة ووجود الدولة العراقية في المناطق الشمالية،نتيجة الحظر الجوي المفروض من قبل دول التحالف الغربية على الطيران العراقي.

و تستهدف تركيا من هذه العمليات ما يلي[٥]:

---

[١] معوض، تركيا والعرب، ١٩٩٩، تقرير حال الأمة، ص٦.

[٢] مسيون، مرجع سابق، ص١٩٠.

[٣] التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١، ص١٤٥.

[٤] التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٢، ص١٥٤.

[٥] أنظر: صاش، أبعاد الخمسة التركية على الأكراد، ص١٥٧، والتقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٢، ص١٥٤-١٥٥، ومعوض، صناعة القرار في تركيا، ص٤٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١-تدمير قواعد مقاتلي "حزب PKK "داخل الحدود العراقية وإنهاء أو على الأقل تحجيم قدراتهم على شن عمليات عسكرية داخل الأراضي التركية في المستقبل،مما يفيد السياسة التركية في تسوية المشكلة الكردية،وفقا للصيغة التي تراها ملائمة لذلك.

٢-السيطرة الكلية أو الجزئية على مناطق العراق الشمالية لا سيما مصادر النفط في كركوك. فلا يخفى أن لتركيا مطامع إقليمية، حاولت تحقيقها بالتفاوض مع العراق من خلال ترتيب يسمح بتدفق النفط عبر الخط القائم إلى تركيا،ورغم تجاوب العراق،والذي ربما بسببه سارعت الولايات المتحدة إلى إغلاق هذا الخيار أمام تركيا مما دفع الأخيرة لمحاولة تحقيق هدفها بالضغط العسكري.

٣-الرغبة في استعراض القوة من جانب تركيا وقيادتها ومؤسستها العسكرية إزاء العراق،وتأكيد اختلال توازن القوى لصالحها فضلا عن تأكيد ضرورة مراعاة وجهة نظر تركيا ومصالحها من جانب كافة الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بمستقبل العراق السياسي.

٤-تمثل هذه العمليات ضغطا يخدم القيادة التركية في تخطيطها لأي مفاوضات لاحقة للحصول على مكاسب إضافية أو تنازلات لا سيما مع العراق ، أو لعلاقاتها المستقبلية في مجالات اقتصادية كالتجارة والنفط والتعمير وغير اقتصادية كمشكلة الفرات و أوضاع التركمان وتسوية المشكلة الكردية.

٥-تأكيد قدرة تركيا لا سيما من وجهة نظر دول الخليج العربية على أداء "دور الموازن" في مواجهة إيران الساعية إلى الهيمنة على هذه الدول.وهو دور لم يعد عراق ما بعد حرب الخليج قادر على النهوض به.

وبعد الهجوم الأول في آب/ أغسطس ١٩٩١ شنت قوات وطائرات تركية هجوما آخر على "حزب PKK" في١١-١٤/١٠/١٩٩١ في شمال العراق وقامت بعملية ثالثة في ٢٥/١٠/١٩٩١.تلى ذلك عملية تعد من أكبر العمليات التركيةوأوسعها نطاقا واستمرت اكثر من ثلاثة أسابيع منذ منتصف تشرين الأول/أكتوبر وحتى نهاية الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ وشاركت فيها قوات تركية قوامها (١٥) ألف مقاتل على عمق(١٩) ميلا داخل الحدود العراقية.

وشنت تركيا غارة جوية في كانون الثاني / يناير ١٩٩٤، وفي نيسان / إبريل ١٩٩٤ قامت بحملة جوية وأرضية صاحبها في ذلك قوات "حزب بارزاني".و قامت وحدات من الجيش التركي بحملة في كردستان العراق في الفترة ما بين ٢٠/٣/١٩٩٥-٤/٥/ ١٩٩٥ أطلق عليها عملية "فولاذ" بغرض مطاردة مقاتلي "حزب PKK " وتصفية القواعد التي شاركت هناك، وتعد هذه أكبر حملة برية، فقد بلغ حجم القوات التركية التي شاركت في هذه العمليات (٣٥) ألف جندي، تساندهم المدفعية والدبابات، وتوغلوا أكثر من (٤٠) كلم في الأراضي العراقية على جبهة طولها (٢٢٠) كيلو متر، وواجهوا حوالي (٢٨٠٠) متمرد من "حزب PKK " في مساحة (٥٤٠٠) ميل مربع في شمال العراق وامتدت العمليات لأول مرة إلى الحدود الغربية مع سوريا. و اتبعتها بعمليتين صغيرتين في أوائل تموز/ يوليو ١٩٩٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأواخر أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥، وقامت تركيا بعملية أخرى استمرت أسبوعا في شهر أيار / مايو ١٩٩٦ قوامها ١٢٠٠ جندي وتميزت بكثرة غاراتها الجوية وحملة اسم "عملية الصقر" وجرت في قلب محافظة ديار بكر العراقية. وقامت بعمليتين خلال شهر حزيران / يونيو توغلت قواتها في الأول ٧كلم داخل العراق واحتاجت في الثانية استخدام ١٢ كتيبة من قواتها الخاصة[١].

وقد قدر أحد الباحثين أن القوات التركية خلال الفترة من آب/ أغسطس ١٩٩١ وحتى حزيران / يونيو ١٩٩٧ قامت بـ (٢٢٥) طلعة وغارة جوية فوق المنطقة الشمالية لخط عرض (٣٦) ، كما قامت قواتها البرية بـ ٥٠ عملية اجتياح للأراضي العراقية، وقد كانت أعنف الهجمات التي شنتها القوات التركية على قواعد "حزب PKK" في مدينة زاخو بشمال العراق في آذار/ مارس ١٩٩٥ وبلغت مذكرات الاحتجاج التي قدمها العراق إلى مجلس الأمن ١٤٣ مذكرة[٢].

وشهد عام ١٩٩٧ مواصلة تركيا تطويرها المستمر لعملياتها البرية والجوية في شمال العراق منذ آب / أغسطس ١٩٩١ مع فواصل زمنية محدودة، ووصل مجموع هذه العمليات منذ بداية ١٩٩٧ وحتى ١٩٩٧/٥/٢٥ إلى (٧٣) عملية[٣] ، كما تبعها (١٩) عملية منذ الانسحاب الجزئي للقوات التركية المشاركة في عملية "فولاذ ٩٧" في ١٩٩٧/٦/٢١ وكانت قد بدأت في ١٤/ ٥/ ١٩٩٧-١٩٩٧/٨/٢٦. وفي مواكبة هذه العمليات التركية تواصلت الاشتباكات بين قوات حزب بارزاني وحزب PKK وأكبرها حدث في ١٩٩٧/٧/١٢ و ١٩٩٧/٩/٨ و ١٩٩٧/٩/١٦ مع بروز عدم قدرة الأول على دفع الثانية من العودة إلى مواقعها السابقة. وأردفت تركيا بعملية "فجر" في ٢٤/ ٩ - ١٠ / تشرين أول ١٩٩٧ وما أعقبها من إعلان قيام "المنطقة الأمنية" في شمال العراق في ١٩٩٧/١٠/٢٢[٤]. وتواصلت هذه العمليات منذ ذلك الحين ومنها: عملية كبيرة جرت على عمق (٤٠كم) داخل العراق بمشاركة (١٥-١٦) ألف جندي تركي، تساندهم طائرات حربية ودبابات وبمشاركة (٨) آلاف من مقاتلي حزب "بارزاني" ضد مواقع لحزب PKK، واستمرت أسبوعين في الفترة ٥-١٩٩٧/١٢/١٧، وعملية ثانية برية وجوية في الفترة ٢٦-١٩٩٧/١٢/٢٩ توغلت خلالها قوات تركية قوامها (١٥) ألف جندي، تعززهم الدبابات والطائرات المقاتلة والعمودية إلى عمق (١٠) كم في شمال العراق، وساندتها قوات بارزاني، وعملية ثالثة برية وجوية شنتها القوات التركية في شمال العراق في ١٢-١٣/٤/١٩٩٨، ضد حزب PKK بالقرب من الحدود العراقية[٥].

ورغم التطورات الأخيرة التي شهدتها المشكلة الكردية في تركيا خصوصا اعتقال "عبد الله أوجلان" ومبادرة حزب PKK بالتخلي عن العنف، استمرت عمليات تركيا العسكرية في شمال العراق

---

[١] انظر قمحة ومعوض، صناعة القرار في تركيا، ص١٥١؛ والكيلاني، مرجع سابق، ص٥٩.

[٢] الكيلاني، البعد الامني ضمن اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية، ص١٢٣.

[٣] عبد الناصر سلامة، ٣١٣ عملية عسكرية تركية في شمال العراق من ١٩٩١، الأهرام العدد ٤٠٣٧٩، ٧ ٦ ١٩٩٧، ص٥.

[٤] معوض، صناعة القرار في تركيا، ص١٧٥، ١٨٠.

[٥] معوض، الجديد في العلاقات العربية التركية، ص١١٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد بررت تركيا مواصلتها لهذه العمليات بدعوى انسحاب متمردي الحزب إلى شمال العراق حيث يكثفون تدريبهم العسكري ونقل الأسلحة من أرمينيا وروسيا. وهذه العمليات تتم بالتعاون مع قوات "بارزاني" ودون اهتمام باحتجاجات العراق عليها والمقدمة إلى الأمم المتحدة، وقد بلغ مجموعها (٥) عمليات خلال العام ١٩٩٩، الأولى في ١٦-٢١ شباط/ فبراير على عمق (٦٠ كم) في شمال العراق، والثانية في ٧-٢٣ نيسان/ إبريل، والثالثة في ١٤-١٧ أيار/ مايو على عمق (٢٠ كم) والرابعة في ٢٨ أيلول/ سبتمبر إلى ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر على عمق (١٠ كم) والخامسة في ١٩-٢٠ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٩٩[١].

تركيا والمنطقة الأمنية في شمال العراق

اقترحت تركيا خلال أيلول / سبتمبر ١٩٩٦ إقامة "منطقة أمنية عازلة" داخل شمال العراق على امتداد حدودها مع تركيا بهدف تأمين حدودها من عمليات تسلل عناصر حزب PKK داخل أراضيها.

وعلى الرغم من التراجع المؤقت عن هذه الفكرة، بمعنى عدم الاحتفاظ بقوات دائمة في المنطقة[٢] الا انه "سيتم استخدام أساليب الاستخبارات والرقابة لجمع المعلومات وتوجيه ضربات وقائية إلى خطوط حزب PKK "[٣]. و كان من نتائج عملية فولاذ إعلان تركيا عن إقامة منطقة أمنية في شمال العراق في ١٩٩٧/١٠/٢٢ "باعتبار أن تركيا تملك الحق في اتخاذ أي خطوة تراها ضرورية لحماية أمنها". وقد جاء هذا الإعلان تكريسا لوجود عسكري تركي متواصل في المنطقة منذ عام ١٩٩١ ، ولتعاون أمني بين تركيا وحزب بارزاني الذي شاركت قواته القوات التركية في عملية "فولاذ ٩٧" في القتال ضد عناصر حزب PKK ، كما جاء إنشاء هذه المنطقة ليعبر عن استفادة تركيا من خبرة إسرائيل في جنوب لبنان لتحويلها منطقة مقفلة على النفوذ التركي. و أعلن "بولنت أجاويد" نائب رئيس الوزراء التركي عن تفاصيل المنطقة بقوله "إن القوات التركية أقامت منطقة أمنية في شمال العراق على عمق يتراوح بين ٥-٣٠ كم، ويتركز فيها حوالي (٨) آلاف جندي، وستبقى هذه القوات هناك لمنع عناصر حزب PKK من القيام بأي نشاط عسكري في المنطقة أو التسلل عبر الحدود وستواصل القوات التركية في منطقة الحزام الأمني عملياتها العسكرية تساندها من وقت لآخر قوات تركية أخرى ستدخل المنطقة إذا لزم الامر، وهذه القوات-إضافة إلى مهامها في منطقة الشريط الحدودي- ستقوم بمساعدة قوات الحزب الديمقراطي الكردي بقيادة بارزاني في قتالها ضد قوات الاتحاد الوطني الكردستاني". وكان مسؤولون أتراك قد تحدثوا آنذاك عن إقامة نظاما إلكترونيا بالتعاون مع إسرائيل وأمريكا لمراقبة القطاع العراقي على الحدود[٤].

---

[١] معوض، تركيا والعرب ١٩٩٩، تقرير حالة الأمة، ص٤.

[٢] Heinz Kramer, Turkey under Erbacan, AUSSAN politik Vol.47, No.4, P 385.

[٣] معوض، صناعة القرار من تركيا، ص١٦١.

[٤] معوض، الجديد في العلاقات العربية التركية، ص١١٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويلاحظ أن إعلان تركيا قيام هذه المنطقة، والتي لا تقوم على قرار من الأمم المتحدة وهي لم تتحقق عمليا لولا استخدام القواعد التركية من قبل الطائرات الغربية، رغم نفي تصريحات مسؤوليها لاحقا إقامتها، و جاء لإنهاء جدل كان دائرا بين أوساطها الرسمية وغير الرسمية أثر نهاية حرب الخليج الثانية بشأن ما إذا كان من الأفضل لها الاعتماد على نفسها في مواجهة عناصر حزب PKK في شمال العراق عبر شن عمليات عسكرية متواصلة، أو التعاون الأمني مع أحد الحزبين الكرديين العراقيين. ذلك أن تركيا باتت فعلا تجمع بين هذين الأسلوبين في آن واحد، في إطار تواجدها العسكري الدائم في شمال العراق عبر عملياتها العسكرية المتكررة في المنطقة واللاحقة لإقامة المنطقة الأمنية من ناحية، وعبر إنشاء هذه المنطقة والتعاون الأمني مع حزب البارزاني من ناحية أخرى[١].

وفي حقيقة الأمر يلاحظ أن إنشاء هذه المنطقة قد أوجد كيانا كرديا مستقلا في داخل العراق باعتباره حقيقة واقعة فالحكومة العراقية الحالية ليس لها سيادة على تلك المنطقة والتي هي جزء لا يتجزأ من التراب العراقي، كما أن أية حكومة لاحقة في بغداد لا يسعها أن تتجاهل هذه الحقيقة بل عليها أن تتعايش معها على مضض، ويمكن القول بأن إنشاء هذه المنطقة جاء ثمرة لدور تركيا وتنسيقها مع الولايات المتحدة في هذا الإطار بما يهدد سيادة العراق وتكامله الإقليمي، وإذا ماأضيف التعاون التركي الأمريكي البريطاني وتعاون الدول الثلاث في عملية المراقبة التركية في شمال العراق فإنه يمكن اعتبار إنشاء المنطقة الأمنية بداية مرحلة جديدة من التنسيق العسكري والسياسي بين تركيا والولايات المتحدة لمراقبة تطورات الأوضاع في المنطقة وضبطها ومنع الدولة العراقية من محاولة إعادة بسط سيادتها على مناطقها الشمالية بالتعاون مع أحد الزعيمين الكرديين وكذلك لمنع إيران من زيادة نفوذها في المنطقة بالتعاون مع حزب الطالباني لما يشكله ذلك من أهمية للسياسة الأمريكية القائمة على الاحتواء المزدوج للعراق وإيران[٢].

إذن تشكل العمليات التركية العسكرية المتواصلة في شمال العراق منذ آب / أغسطس ١٩٩١، أحد أهم أوجه استمرارية السياسة التركية تجاه العراق في مرحلة ما بعد الحرب وذلك رغم التغير في أشخاص صانعي السياسة التركية ويلاحظ وجود قدر من التوافق في طبيعة هذه العمليات وأهدافها. وهكذا أخذت العمليات التركية تتسم بما يلي:

١-تتم بإرادة تركيا المنفردة "كقوة غازية" على خلاف ثلاث عمليات "للمطاردة الساخنة نفذتها تركيا بموافقة العراق بموجب اتفاق أمني أبرم في أكتوبر / تشرين الأول ١٩٨٤، والذي ألغته تركيا خلال العمليات العسكرية العراقية ضد الأكراد في شمال العراق في الفترة ١٩٨٨/٩/٥-٨/٢٧ والتي أدت إلى نزوح أكثر من ٦٠ ألف كردي إلى أراضيها ورفض العراق تجديده في نهاية ١٩٨٩[٣]، ولا تبتم تركيا باحتجاجات الجامعة العربية والعراق والدول العربية

---

[١] المرجع السابق، ص١١٤.

[٢] انظر، معوض، ساعة القرار في تركيا، ص١٧٢-١٧٣.

[٣] معوض، تركيا والحرب العراقية الإيرانية، ص١٠٥-١٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على هذه العمليات، والتي تشكل في حقيقتها انتهاكا صارخا لحرمة أراضي العراق وسيادته وسلامته الإقليمية[١].

٢-تعتبرها تركيا عمليات مشروعة ودفاعية ضد الهجمات الإرهابية لحزب PKK من أجل تعقب عناصره وتدمير قواعده في شمال العراق. فخلال العملية العسكرية التركية في ٥-١٩٩٧/١٢/١٧ أكد وزير الدولة للشؤون الخارجية "أهان أنديكان" في ١٩٩٧/١٢/١٣ "أن القوات التركية ستستمر في تنفيذ عملياتها داخل الأراضي العراقية ما دامت الحكومة العراقية لا سلطة لها الآن في الشمال ولا تخضع هذه الأراضي لسلطة أحد وكل ما يهم تركيا هو حماية مواطنيها من الهجمات التي يشنها حزب PKK من قواعده هناك ..."[٢]. بيد أن لهذه العمليات أهدافا أخرى.و في هذا الإطار يمكن فهم التوافق الزمني بين قيام القوات التركية بعمليات عسكرية في شمال العراق في الأسبوع الثالث من إبريل/نيسان ١٩٩٤، بينما كان وكيل الخارجية التركية في نفس الوقت، يبحث في بغداد مع المسؤولين العراقيين شكل العلاقات التجارية بين البلدين عند رفع الحظر الدولي عن العراق، حيث أعلنت الحكومة التركية في ١٩٩٤/٤/٢٠ إن الواردات التي ستحصل عليها تركيا من العراق ستكون مقابل مساعدات إنسانية تقدمها تركيا إلى شمال العراق[٣].

٣-تتكرر منذ نهاية حرب الخليج الثانية بفواصل زمنية محدودة بين كل عملية والعملية اللاحقة لها، وقد يكون الهدف من ذلك تأكيد قدرة تركيا لا سيما من وجهة نظر دول الخليج على أداء "دور الموازن" في مواجهة إيران.

٤-رغم إشارة المصادر التركية إلى أن القوات التركية المشاركة في عملية نيسان/ أبريل ١٩٩٤ عبرت شمال العراق بالقرب من الحدود الإيرانية، ترافقها قوات تابعة للحزب الديمقراطي الكردي الا أنه من الواضح أن تركيا تعتمد على ذاتها في شن هذه العمليات والتي أصيب أو قتل خلالها بطريق الخطأ عدد من الأكراد العراقيين[٤].

٥-استمرار العمليات العسكرية التركية رغم تخلي حزب PKK عن "الكفاح المسلح" واعتقال "عبد الله أوجلان" والتي يمكن ربطها بغايات أخرى بدأت وسائل الإعلام التركية في ترديدها بشأن "خطة أمريكية ترمي إلى تشكيل حكومة عراقية في المنفى وقيام القوة الغربية في قاعدة "أنجيرليك" بضمان الأمن في شمال العراق مدعومة بقوات تركية خبيرة بتضاريس المنطقة السياسية والجغرافية"[٥].

---

[١] معوض، الأكراد والتركمان في العراق، تحليل سياسي، ص٣٣.

[٢] معوض، الحديد و العلاقات العربية التركية، ص١١٢.

[٣] معوض، الاكراد والتركمان في العراق تحليل سياسي، ص٣٤.

[٤] معوض، الاكراد والتركمان في العراق تحليل سياسي، ص٤.

[٥] معوض، تركيا والعرب، ١٩٩٩: تقرير حال الأمة، ص٣٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فمن الواضح أن زعماء الأكراد العراقيين يقبلون على مضض العمليات العسكرية التركية، فهم يعتمدون على تعاون تركيا و القوات الغربية التي تقوم طائراتها بطلعات جوية من القواعد التركية لحمايتهم ضد الحكومة العراقية، وقد حاولت تركيا إقناع "بارزاني" بحماية الحدود العراقية من تسلل أفراد حزب PKK حيث كشف مدير مكتب الاستخبارات في وزارة الخارجية التركية "تشينك دواتبني" في ١٩٩٥/٤/٦ بأن تركيا تنوي "أن تعهد أمن الحدود المشتركة مع العراق إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني"[١] وبالرغم من عدم وجود اتفاق رسمي على ذلك حينذاك الا أن قوات حزب البارزاني قامت ببعض العمليات ضد حزب PKK في شمال العراق كما حدث في منتصف ١٩٩٥ كما أن هناك شكوكا من وجود تعاطف بين حزب طلباني وحزب PKk نظرا للاتجاه اليساري لكليهما[٢].

أما بالنسبة لردالفعل الدولي إزاء هذه الحملات فقد طالب الأمين العام للأمم المتحدة بإنهاء عملياتها العسكرية في شمال العراق لتأثيرها السلبي في النشاطات الإنسانية للأمم المتحدة، كذلك أدانها الاتحاد الأوروبي على لسان وزير الخارجية الفرنسي" أن العمليات التركية في شمال العراق ستعقد علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي"، فيما عبرت الخارجية الألمانية عن استياء المانيا إزاء الأنباء والتقارير القائلة باستخدام القوات التركية لمعدات عسكرية المانية في هذه العمليات و أعلنت عن حظر للأسلحة الالمانية عن تركيا ، إلا أن هذه الانتقادات لم تكن من منظور انتهاك تركيا لسيادة العراق وانما من منظور قضايا حقوق الإنسان وأوضاع الأكراد في تركيا بالأساس، أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد ساندت الحكومة التركية في عملياتها، مع تأكيدها ان حزب PKK منظمة إرهابية تطلق تهديدات مباشرة للوحدة الوطنية و الترابية التركية[٣].أما فيما يتعلق بالمنطقة الأمنية، فرغم معارضتها لها في السابق عادت وأعطت الضوء الأخضر لتركيا كي تتحرك عسكريا لاحتلال شمال العراق بحجة إقامة منطقة أمنية عازلة لمواجهة هجمات متمرديها الأكراد، وعلى نحو لا يختلف كثيرا عن موقفها المساند لإسرائيل في احتلالها جزء من جنوب لبنان بدعوى الضرورات الأمنية[٤]. ويلاحظ أن قوات الحلفاء المكلفة بحماية الأكراد في شمال العراق التي تتمركز في جنوب شرق تركيا لم تتخذ أية خطوات لحماية الأكراد من الهجوم التركي مما أكد طابعها الموجه إلى السلطات العراقية فقط.

إيران مرونة تجاه العمليات العسكرية إدراكا منها في ضوء خبرة العمليات السابقة بعدم استمرارها طويلا فضلا عن عوامل أخرى أدت إلى المرونة الإيرانية أهمها؛ حرص إيران على احتواء أي توتر يظهر في العلاقات الثنائية كي تتجنب احتمال انضمام تركيا إلى الولايات المتحدة في سعيها إلى تطويق إيران، كما يمكن أن يساهم ضرب قواعد حزب العمال الكردستاني في تضييق الخناق على المعارضة الكردية الإيرانية التي تتخذ قواعدها في شمال العراق ، مع وجود تفاهم ضمني بين إيران

---

[١]) لوموند الطبعة شؤون الأوسط، العدد ٤١، ١٩٩٥، ص١٦٦.

[٢]) سيبوي، مرجع سابق، ص١٩٤-١٩٥.

[٣]) Peri Pamir, Turkey inits Regional Environment in the post bipolar, p42.

[٤]) معوض، صناعة القرار في تركيا، ص١٦٤-١٦٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتركيا على محاصرة نشاطات القوى الكردية المعارضة في كل من البلدين كما أن المصالحة التي تمت بين إيران وحزب البارزاني في مطلع عام ١٩٩٧ جعلتها مطمئنة إلى حد كبير إلى أن تدعيم تركيا لنفوذها في شمال العراق لن يكون على حسابها باعتبار أن العملية العسكرية تمت بالتعاون مع هذا الحزب. وهذه العوامل أيضا يمكنها أن تفسر المرونة التي أبدتها إيران . تجاه تنامي التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل على نحو جعل هناك مسافة واسعة بين موقفها والموقف السوري تجاه هذا التعاون، رغم تنديد طهران بالمناورات العسكرية التركية - الإسرائيلية[١].

أما عن رد الفعل العربي فقد أبدى مخاوفه المشروعة من احتمال أن تكون هذه العمليات مقدمة لإعادة ترسيم حدود العراق وتجديد المطالب التركية بالموصل وكركوك وإن تراوحت مواقف الدول العربية والجامعة العربية بين الإدانة اللفظية ، وبين مناشدة تركيا التوقف عنها وسحب قواتها من شمال العراق، وإعادة النظر في تعاونها مع إسرائيل حفاظا على علاقاتها مع الوطن العربي[٢].

و قد أعلن العراق مرارا انتقاداته إزاء هذه السياسة التركية ، ومن ذلك انتقاد الرئيس العراقي في مقابلة مع رئيس الوزراء التركي الأسبق "بولنت اجاويد" للموقف التركي من شمال العراق، وقال:"إن تركيا تتعامل مع الكيان في شمال العراق كما لو كان مستقلا"[٣]. وقد قدم العراق نحو (٢٧) مذكرة احتجاج إلى المنظمات الدولية والإقليمية في غضون عشرة أيام من ١٥-٢٥ /٥/ ١٩٩٧، وأتبعها بمذكرة أخرى إلى الأمم المتحدة في ١٩٩٧/٨/٢٦. و رغم ان القيادة العراقية لا تعارض المسعى التركي لتصفية المعارضة الكردية المسلحة لما في ذلك من آثار مرغوبة على مستقبل القضية الكردية في العراق، إلا أنها تتوجس من الأطماع التركية في شمال العراق.

إذن تتمحور السياسة التركية تجاه الأكراد حول ثلاثة أدوار رئيسية:الحامي والوسيط والغازي ومن خلال تتبع هذه الأدوار كما رأينا ندرك مدى التناقض بين هذه الأدوار الثلاثة في استراتيجية تركيا تجاه الأكراد، الا انه يلاحظ أن حدود دور "الحامي والوسيط" تتضح من احتواء الأكراد العراقيين من أجل الحفاظ على استقرارها الداخلي، وينتهي هذا الدور بظهور دور الغازي بالتدخل لتدمير قواعد حزب العمال الكردستاني (PKK) أو للضغط على الحكومة العراقية لأغراض تركية خاصة ، ولمنعها من إعلان دولة كردية تكون ذات تأثيرات سلبية في المشكلة الكردية في تركيا.

ثانيا: السياسة التركية إزاء التركمان في العراق.

تهتم تركيا بوضع التركمان في العراق، والتي يقدر عددهم بـ (٢-٢,٥) مليون نسمة طبقا للتقديرات التركية والتركمانية العراقية، وهناك انتقادات لما يتعرض له التركمان في العراق من "اضطهاد وقمع وتمييز وسوء معاملة"، وتصدر هذه الانتقادات بالأساس من حزب العمل القومي التركي" الذي شن عبر الصحف التركية حملة كبيرة في منتصف عام ١٩٨٠ حول اضطهاد هذه

---

[١] التوازن الاستراتيجي العربي ١٩٩٧، ص١٨٧-١٨٨.

[٢] المرجع السابق، ص١٨٥.

[٣] سالم، المشكلة الكردية وانعكاساتها على دول المنطقة، ص١٩٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجماعة وضرورة تدخل تركيا لحمايتهم، مما دفع رئيس الوزراء التركي آنذاك "سليمان ديميريل" إلى أن يعلن عام ١٩٨٠ "أن حكومته لا يمكنها تجاهل الأنباء التي تفيد بإعدام (١٧) شخصا من زعماء الأتراك في العراق"، واتهم السلطات العراقية باللامبالاة إزاء مطالب تركيا المتكررة بتزويدها بمعلومات حول وضع التركمان في العراق، ويساعد على انتشار هذه الانتقادات وتزايد حدتها، وجود عدة آلاف من التركمان الفارين من العراق إلى تركيا وتشكيلهم في الأخيرة جمعيات وتنظيمات مرتبطة ومدعومة من بعض الصحف والأوساط الحزبية والجامعية التركية ومن ذلك" جمعية الثقافة والتعاون التركمانية لمواجهة اضطهاد العراق للتركمان" التي طالب سكرتيرها العام في مقابلة نشرتها صحيفة "جمهوريات" التركية في ١٩٨٧/١٠/٣١ "بأن تظهر الحكومة التركية بشكل واضح موقفها إزاء موضوع أتراك العراق مثلما تفعل إزاء مسألة أتراك بلغاريا، وأن تطالب العراق بالتعهد بضمان أمن وحقوق المواطنين الأتراك الأصل"[١].

وخلال العمليات العسكرية في شمال العراق أثناء حرب الخليج الأولى، والمكاسب التي حققها آنذاك الأكراد بالتحالف مع الإيرانيين، عبرت عدة أوساط تركية عن قلقها ومخاوفها مما يمكن أن يتعرض له التركمان من مخاطر في حالة تكوين دولة كردية في شمال العراق، مدعومة من إيران خاصة، في ظل العداء المتأصل بين الأكراد والتركمان[٢].

و قد أتاحت هزيمة العراق عسكريا في حرب الخليج الثانية، وما أعقبها من تطورات داخلية وإقليمية، فرصة تاريخية لتركيا للتعبير صراحة عن اهتمامها بوضع ومستقبل التركمان في العراق في فترة ما بعد الحرب. حيث صدرت بيانات رسمية اتصفت بالحزم في تأكيد ذلك الاهتمام . ومن ذلك تأكيد بيان أصدرته الخارجية التركية في ١٩٩١/٤/٢٢" أن تركيا لن تقبل مطلقا إقامة أي نظام جديد في العراق بشكل متحيز ضد جماعة التركمان الذين ترغب تركيا في أن يشغلوا مكانتهم في النظام الديمقراطي كأحد العناصر الرئيسية في العراق، وان يتمتعوا بكافة الحقوق والحريات.

كما أثارت تركيا مسألة ضمان أمن التركمان وحقوقهم في إطار الإصلاحات السياسية في العراق بعد الحرب خلال مباحثات نائب رئيس الوزراء العراقي "طارق عزيز" في أنقرة في الفترة ١٣-١٣ /١٩٩١/٦ حيث أكد المسؤول العراقي أن العراق حريص على مواصلة تطوره الديمقراطي وان الإصلاحات السياسية كانت مقررة أصلا قبل الحرب، ونفى وجود مشكلة للتركمان في العراق، لأنهم يتمتعون بنفس حقوق غيرهم من المواطنين العراقيين، واستبعد إمكانية اعتراف الحكومة العراقية بشرعية العمل السياسي للتركمان[٣].

كما يعكس اهتمام تركيا بوضع التركمان ومستقبلهم في العراق- لا سيما في المناطق التي يتواجدون فيها مع الأكراد - مسألة بالغة التعقيد وحافلة بالتناقض، وهي مسألة علاقات التركمان

---

[١] معوض، تركيا والأمن القومي العربي، ص١٠١.

[٢] معوض، الأكراد والتركمان في العراق، تحليل السياسي، ص٣٩.

[٣] معوض، تركيا والأمن القومي العربي، ص١٠٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بالأكراد في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية. فبعد مباحثاته في أنقره في ١٩٩١/٦/١٤ مع الرئيس التركي أوزال ووزير خارجيته البتموجين، صرح جلال طالباني في ١٦حزيران / يونيو أنه التقى خلال هذه الزيارة للمرة الثانية مع الزعيم التركماني "مظفر أرسلان" وأخبره بموافقة الجبهة الكردية على التعاون والتنسيق مع التركمان العراقيين الذين تعترف الجبهة بحقوقهم المشروعة والتي يعبر عنها الحزب الوطني التركماني العراقي، كما أخبره بقرار الجبهة بالسماح للتركمان بتحريك قواتها المسلحة إلى المناطق المحررة.

وبخلاف ذلك، حذر العديد من الساسة الأتراك والتركمان من المخاطر التي سيتعرض لها تركمان العراق في ظل السلطة الكردية خشية استيعابهم من جانب الأكراد و تحولهم الى أقلية للأقلية الكردية ، و لهذا يفضل التركمان العيش في عراق موحد بشرط ضمان حقوقهم السياسية الديمقراطية على الحياة في ظل سلطةالحكم الذاتيالكردي. خاصة وان التركمان استمروا يعكسون في مواقفهم التوجهات الرسمية لتركيا و قاطعوا الانتخابات الرئاسية و التشريعية الكردية في أيار/مايو ١٩٩٢[١].

وعلى الرغم من عدم إثارة القضية التركمانية في فترة ما قبل حرب الخليج الثانية- سوى بعض الإشارات على أهمية الحفاظ على حقوق التركمان في العراق -نتيجة لتوطد العلاقات الاقتصادية بين البلدين وخاصة أثناء حرب الخليج الأولى، أخذت القضية التركمانية بعد حرب الخليج الثانية منعطفا جديدا، وذلك بعد انحسار القوة العسكرية العراقية واختلال توازن القوى لصالح تركيا، مما سهل للأخيرة التدخل في شؤون العراق وخاصة في مناطقه الشمالية، عبر عملياتها العسكرية والتي من بين أهدافها غير المعلنة حماية حقوق التركمان سواء في ظل العداء الكردي للتركمان أو في ظل إقامة الحكم الذاتي للأكراد والخوف من استيعابهم وبالتالي طمس هويتهم. ويمكن القول بأن اهتمام تركيا بالتركمان بالإضافة الى الانتماء المشترك عرقيا ولغويا، يأتي للأهمية الاستراتيجية لمكان تواجدهم في منطقة نفط كركوك.كما ظهر اهتمام تركيا بالتركمان في ظل الوساطة بين الأكراد في إطار عملية "أنقره للسلام" حيث أعطت للتركمان دورا مهما في الإشراف على اتفاق أنقره للسلام بين الفصيلين الكرديين العراقيين المتنازعين من خلال مشاركتهم في قوة مراقبة السلام.علما بأن تواجد التركمان في المنطقة الأمنية من شمال العراق ليس بتلك الكثافة التي تمنحهم ثقلا يؤهلهم للعب دور كبير هناك

وهكذا فإن تحركات تركيا بخصوص التركمان لا تخلو من دلالات على وجود سياسة تركية مدروسة وهي توظيف تواجد التركمان في المنطقة بما يسمح بتواجد دور تركي فعال هناك وقدر من السيطرة والنفوذ لا يسمح بحصول تطورات مفاجئة وغير محسوبة.وبذلك فإن تركيا ستبقى تبدي اهتماما بالمناطق الشمالية للعراق بحيث يتواصل مستقبل هذه المناطق كقضية تركية بالدرجة الأولى أمنيا واستراتيجيا وبالدرجة الثانية قضية إقليمية ويصبح تدخل السلطات التركية في تقرير مصيرها أمرا ضروريا حسب الطرح التركي، ما دامت السلطة المركزية العراقية فاقدة لسيطرتها على الأوضاع

---

[١] معوض، الأكراد والتركمان في العراق، تحليل سياسي، ص٤١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هناك. ومن الأهمية بمكان النظر إلى الموقف التركي في إطار عدم وضوح الصورة نهائيا حتى الآن بشأن مستقبل الأوضاع في العراق ككل، ولعل إدراك صانعي السياسة التركية لهذه المسألة يفسر تأرجح السياسة التركية حتى الآن بين بدائل عدة في التعامل مع أوضاع شمال العراق وانعكاساتها الكردية وهي؛ اعتمادها على ذاتها عبر عملياتها العسكرية المنفردة في شمال العراق، وإعلانها عن إقامة منطقة أمنية في الأخير، فضلا عن التعاون مع العراق، ومواصلة الاتصالات بالقيادات الكردية العراقية والاهتمام بالتركمان ومواصلة عمل قوات المطرقة وتطويره مع احتمال توسيع نطاقه ليشمل أيضا حماية التركمان، و العمل بالتنسيق مع الولايات المتحدة. إلى جانب الأدوار الرئيسية التي تلعبها تجاه الأكراد وهي الحامي، والوسيط،و الغازي. لكن التناقض بين السياستين التركية والأمريكية بشأن الأدوار الثلاثة تظهر عند عدم مراعاة الولايات المتحدة وجهة نظر تركيا ومصالحها الاقتصادية والأمنية بمستقبل العراق السياسي الا أن تركيا مقتنعة بأن توازن المصالح يميل في كفة استمرار التنسيق الثنائي.

ورغم أن موقف تركيا تجاه العراق عبر هذه البدائل يبدو حافلا بعناصر متناقضة الا أن هذا قد يكون تناقضا بناءا أو متعمدا بهدف خدمة مصالح وأهداف أخرى لتركيا .كما وان هذا التناقض لا ينفي وجود قدر كبير من الرؤية الواضحة والمتكاملة نسبيا لدى النخبة الحاكمة بشأن مصالح تركيا المستقبلية ودورها الإقليمي في الشرق الأوسط.

ثالثا:تأثير المسألة الكردية في سياسة تركيا تجاه سوريا

تتفق القيادة والنخبة الحاكمة في تركيا على الارتباط بين سوريا وحزب العمال الكردستاني، وما يدعم ذلك أن المصادر التركية الرسمية وغير الرسمية تشير صراحة أو ضمنا إلى سوريا باعتبارها" القوة الأساسية المحرضة والمدعمة لعمليات حزب PKK منذ بداية شنها عام ١٩٨٤ وحتى الآن عن طريق ايواء عناصر الحزب وتدريبهم في معسكرات داخل أراضيها أو في سهل البقاع بلبنان"[١]. ولذا باتت مسألة أمن الحدود إلى جانب المياه، من أهم بنود اجتماعات مسئولي البلدين منذ منتصف الثمانينات. فعلى أثر توتر علاقات البلدين بشكل حاد في نهاية عام ١٩٨٦ نتيجة إعلان السلطات التركية اكتشاف "مؤامرة لتدمير بناء سد أتاتورك على يد مجموعة من ١٢ عنصرا من هذا الحزب يدعم من سوريا" قام رئيس وزراء تركيا آنذاك اوزال بزيارة سوريا في تموز / يوليو ١٩٨٧ حيث أبرم اتفاقية تزويد الأخيرة بـ ٥٠٠ م٣ /ث من مياه الفرات واتفاقية أمنية تقضي، بأن يسلم المطلوبين من الطرفين، وإغلاق مكاتب حزب العمال الكردستاني PKK والحزب الشيوعي التركي في سوريا وطرد زعيميما وكوادرهما الذين يشرفون على معسكرات التدريب في منطقة البقاع بلبنان، وطرد عناصر الجيش الأرمني السري في سوريا والحد من نشاطه في لبنان[٢].

---

[١] معوض، صناعة القرار في تركيا، ص١٩٨.

[٢] التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٩، ص١٥٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعلى الرغم من أن الاتهامات التركية لسوريا بدعم حزب PKK لا تستقيم وحقيقة عدم وجود مصلحة لسوريا في التعاون مع هذا الحزب الذي قد يسعى في الأجل البعيد إلى إقامة دولة كردية تشمل أراضي تركية وسورية وعراقية وإيرانية وبالتالي ليس من المعقول أن تعمل سوريا ضد نفسها، كما انه ليس بمقدورها مساعدة تركيا في حرب هذا الحزب حتى لا تنتقل إليها "دوامة العنف" التي تعاني منها الأخيرة[١]. عاد الأتراك بعد أقل من عامين من توقيع اتفاقيتي ١٩٨٧ إلى تكرار هذه الاتهامات والتهديد باستخدام سلاح المياه ضد سوريا وقد أشارت المصادر التركية آنذاك إلى وجود وجهتي نظر في أنقره بهذا الخصوص، الأولى لرئيس الحكومة أوزال والمؤسسة العسكرية وترى ضرورة خفض تدفق مياه الفرات إلى سوريا لإجبارها على وقف هذا الدعم و لتدرك أهمية الحفاظ على علاقات جيدة مع تركيا والثانية لوزارة الخارجية وتطالب بالفصل بين المسائل السياسية والاقتصادية عند التعامل مع سوريا[٢]. وتطبيقا لوجهة النظر الثانية، سعت تركيا إلى إيجاد إطار من التنسيق الثنائي بين البلدين بإنشاء لجنة متابعة وحوار بخصوص التعاون السوري لوضع حد نهائي لوجود قواعد حزب PKK في البقاع وأبعاد زعيمه والتعهد بالالتزام بإيقاف نشاطات الحزب أو تقديم التسهيلات لعناصره سواء في الأراضي السورية أو اللبنانية حيث تم إبرام اتفاقية أمنية بين الجانبين في أبريل /نيسان ١٩٩٢ ، وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٣، طالب وفدا أمنيا تركيا إبان زيارته إلى سوريا بتطبيق هذه الأفكار بعد أن تم التوصل إلى تفاهم بهذا الخصوص وإنشاء لجنة أمنية تجتمع بصورة دورية[٣].

وكان متوقعا حينها أن يفشل هذا الترتيب الأمني الثنائي بين تركيا وسوريا لحقيقة أنه لم يأتي في سياق تسوية شاملة لمحاور التوتر والخلاف بينهما، إذ بعد أقل من عامين أوقف الجانب التركي اجتماعات اللجنة الأمنية .و عادة الاتهامات التركية للظهور مجددا، بشكل اكثر صراحة بشأن ارتباط سوريا بحزب PKK في مواكبة احتجاج سوريا والعراق على إنشاء سدي بيرجيك وقراقامش التركيين على نهر الفرات عام ١٩٩٥[٤]، و يلاحظ في هذا الصدد مشاركة الخارجية التركية في التحذيرات لسوريا على لسان وزير الخارجية دينز بايكال على نحو جاء مختلفا عن نهجها السابق بشان ضرورة الفصل بين المسائل السياسية (المشكلة الكردية وأمن الحدود) والمسائل الاقتصادية (المياه) عند التعامل مع سوريا.

وفى إطار حملة إعلامية وسياسية واستطلاعات للرأي العام التركي "أظهرت شدة العداء لسوريا شأنها في ذلك شأن اليونان والأرمن"ووجه رئيس وزراء تركيا آنذاك مسعود يلماظ في ١٩٩٦/٤/٢٠ رسالة تحذيريه وتهديد إلى سوريا طالبها فيها بعدم إيواء المتردين الأكراد أو دعمهم، لأن" الأتراك

---

[١]) عاطف صقر، صراع المياه ومشكلة الأكراد: المشكلة والحل كما يراه السوريون، الاهرام العدد ٤٠٠٣٠، ١٩٩٦/٦/١٨، ص٧.

[٢]) معوض، صناعة القرار في تركيا، ص١٩٩.

[٣]) Robert Olson, Turkey – Syria Relations Since the Gulf War, p170-171.

[٤]) معوض، صناعة القرار في تركيا، ص١٩٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

صبورون ولكنهم يردون على أي اعتداء"[١]. وفي ١٩٩٦/٥/٧ وجه يلماز تحذيرا آخر لسوريا من "مخاطر استمرار دعمها لحزب PKK" وكان ذلك ثاني تحذير من نوعه يصدر عن مسؤول تركي رفيع المستوى منذ توقيع اتفاقية التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل في شباط / فبراير ١٩٩٦[٢]، ويلاحظ بهذا الخصوص أن تركيا في تعاملها مع سوريا لم تقتصر على أساليب تقليدية تعبر عن استمرارية معينة من قبيل مواصلة اتهاماتها لسوريا بدعم حزب PKK وتكثيفها وإنما لجأت إلى أسلوب جديد تمثل في محاولة إقحام إسرائيل في شبكة علاقاتها مع سوريا عن طريق توظيف التعاون السابق كوسيلة ضغط على سوريا، كما أشار الرئيس ديميريل في كلمته أمام قمة شرم الشيخ في ١٩٩٦/٣/١٢ بشكل ضمني إلى وجود ارتباط بين سوريا والإرهاب بقوله "... الأهم العمل سويا على مواجهة الدول التي تأوي الإرهاب وتعززه..."[٣]. وقد وصل التوتر بين البلدين إلى ذروته في حزيران / يونيو ١٩٩٦، وبدأ البلدان على حافة الدخول في "مواجهة عسكرية محدودة"، وذلك نتيجة تصاعد الاتهامات والتهديدات التركية وتزايد الحشود العسكرية على حدود البلدين حيث أكد مصدر عسكري تركي في ١٩٩٦/٦/١٧ وجود تحركات للقوات السورية في المناطق الحدودية مع تركيا ولكنها لا تستهدف تركيا كما أكد وجود تحركات للقوات التركية في الجانب التركي من الحدود ولكنها روتينية وليس لها أي علاقة بسوريا فيما نفى نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام في ١٩٩٦/٦/١٨ وجود حشود سورية على الحدود مع تركيا وحاولت بعض الدول ذات العلاقات الجيدة بالبلدين الوساطة بينهما لاحتواء هذا التوتر وحل خلافاتها وكان من أبرزها مصر وإيران[٤].

كما أن الانفراج النسبي في العلاقات بين تركيا وسوريا زمن حكومة أربكان- تشيللر لم يحول دون ظهور تطورات عديدة ذات تأثير سلبي في هذه العلاقات فإضافة إلى معارضة سوريا إعلان تركيا خطة إقامة منطقة أمنية في شمال العراق في أيلول / سبتمبر ١٩٩٦ ومعارضتها لاستمرار اتفاق التعاون العسكري التركي الإسرائيلي المبرم في شباط / فبراير ١٩٩٦ وتدعيمه باتفاق آخر في عهد أربكان ، طغى خطاب ذو لهجة صراعية و تهديدية لسوريا والمنطقة العربية عموما، وما يدعم ذلك أن الرئيس ديميريل في مقابلة نشرتها صحيفة هارتس الاسرائيلية في ١٩٩٦/٩/٢٢، لم يهاجم سوريا بشدة على هامش ارتباطها بحزب PKK فحسب، بل قدم ما اعتبره دليلا على هذا الارتباط وفسر من وجهة نظره دوافع سوريا من هذا الارتباط حيث ذكر "أن دعم سوريا لحزب PKK واضح تماما، ومسئولو هذا الحزب موجودون في سوريا والمواطنون الأتراك يعرفون أن سوريا تقدم دعما لهذا الحزب في الأراضي التركية والدليل على ذلك مقتل ٥٠٠ كردي سوري أعضاء في هذا الحزب في الأراضي التركية حتى الآن... ويبدو أن سوريا تريد زعزعة استقرار تركيا وإضعافها وتستهدف سياستها إشاعة

---

[١]) الاهرام: العدد ٣٩٩٧٣، ٢١ ٤ ١٩٩٦، ص١.

[٢]) الاهرام: العدد ٣٩٩٩٠، ١٩٩٦/٥/٨، ص٧.

[٣]) معوض: تطور العلاقات التركية الاسرائيلية في التسعينات، ص٢٣-٢٤.

[٤]) معوض: صناعة القرار في تركيا، ص٢٠٣-٢٠٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فوضى اقتصادية واجتماعية وسياسية في تركيا، وقد مارست سوريا دائما سياسة تصعيد مدروسة تجاه تركيا ليكون لها موقع أفضل للتفاوض على مسألة المياه والحصول على أفضل الشروط التجارية والتذكير بأنها لم تتخل أبدا عن مطالبها الجغرافية في بعض المناطق التركية"[١]. وتعد المؤسسة العسكرية، بصرف النظر عن طبيعة الحكومات القائمة تقف وراء أي تصعيد للغة الخطاب الرسمي التركي في التعامل مع سوريا ليس فقط لتحملها العبء الأكبر في مواجهة حزب PKK بل نتيجة حذرها وتخوفها من تنامي القدرات العسكرية لسوريا وخصوصا في مجال الصواريخ وكذلك امتلاك سوريا طائرات روسية حديثة من طراز (ميج-٢٩) وتناقل أنباء عن احتمال امتلاك سوريا أسلحة كيماوية[٢].

وشكل اتساع نطاق التدخل العسكري التركي في شمال العراق، خصوصا إبان عملية "فولاذ ٩٧" وفي إطار تنامي التحالف العسكري التركي الإسرائيلي، مصدرا رئيسيا لتوتر العلاقات السورية التركية بخصوص المسألة الكردية خاصة بعد إخفاق المسعى الإيراني للحد من تدهورها وشارك المسؤولين الأتراك المدنيين والعسكريين في توجيه الاتهامات والتحذيرات لسوريا حيث هدد الجنرالات الأتراك قبل عملية "فولاذ ٩٧" في لقاء مع الصحفيين حول المسائل الأمنية نظمته رئاسة الأركان العامة بأنقرة في ١٩٩٧/٤/٢٩، "باستخدام القوة ضد سوريا ولبنان لدعمها حزب PKK الذي تأوي سوريا زعيمه داخل منشأت عسكرية"[٣]، وقد تكررت هذه الاتهامات التركية الحادة من جانب وزير الدفاع التركي نورهان تايان في ١٩٩٧/٦/٢٥ والرئيس ديميريل الذي ذهب إلى حد القول في ١٩٩٧/٩/١٥" أن سوريا تحتل أعلى مرتبة في المجتمع الدولي بين الدول المساندة للإرهاب وأنها تفضل اعتبار الإرهاب أداة أساسية في سياستها الخارجية"[٤].

المسألة الكردية والأزمة السورية التركية

قبل نهاية شهر كانون الثاني / يناير ١٩٩٨ كان واضحا وجود اتصالات بين وزارتي خارجية سوريا وتركيا لاستئناف الحوار المقطوع منذ شهر أيلول /سبتمبر ١٩٩٥، وبدأت تلك الاتصالات بمبادرة تركية كانت تطمح إلى تطور تدريجي باتجاه لقاءات وزارية واستئناف اجتماعات اللجان الفنية المشتركة المعطلة الخاصة بالمياه والتجارة والأمن، ورغم ما بدا من نجاح زيارة رئيس دائرة الشرق الأوسط في الخارجية التركية "كوكت تشيرجه" إلى دمشق في أواخر شهر شباط / فبراير بهذا الخصوص، كان متوقعا الرجوع إلى حالة التدهور في أسرع وقت لارتباط ذلك من وجهة النظر التركية بعدم قبول سوريا في تموز / يوليو ١٩٩٨ إعلان مبادئ عرضته أنقره على مساعد وزير الخارجية السوري عدنان عمران خلال زيارته لها[٥]. وفي أوائل أيلول /سبتمبر ١٩٩٨، بدأ ما يشبه

---

[١] الحياة، العدد ١٢٢٦٦، ١٩٩٦/٩/٢٣، ص٦.

[٢] انظر: السياسة السورية تجاه المسألة الكاتبة في تركيا، ص٣٨٣.

[٣] الحياة، العدد ١٢٤٨٣، ١٩٩٧/٤/٣٠، ص٦٠١.

[٤] معوض، صناعة القرار في تركيا، ص١٨٧-١٨٨.

[٥] التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٨، ص٢٠٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حملة إعلامية وسياسية تركية مخططة حيث ردد رئيس وزراء تركيا مسعود يلماز أثناء جولته في الأردن وإسرائيل والسلطة الفلسطينية رسالة تهديد إلى سوريا يحذرها من تقديم الدعم أو إيواء عناصر PKK وبضرورة تسليم زعيم الحزب إلى أنقرة أو طرده خارج أراضيها[١]. ولعبت المؤسسة العسكرية دورا مكملا في هذه الحملة في أسلوب بات سمة تقليدية، حيث وجه قائد القوات البرية التركية اتيلاتيش من الاسكندرون تحذيرات من أن صبر تركيا يكاد ينفذ إزاء ما تعتبره دعما سوريا لحزب العمال الكردستاني[٢]. وهكذا دخلة الأزمة المثارة من قبل تركيا منعطفا تصعيديا في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر بما يشكل تعبيرا واضحا بأن سياسة تركيا إزاء سوريا مجرد استئناف "لاستراتيجية شد الأطراف" الهادفة إلى جر الدول العربية الهامشية من الناحية الجغرافية إلى صراعات مع دول الجوار لتوريطها في هذه الصراعات وأبعادها عن القضايا القومية الرئيسية كالصراع العربي الإسرائيلي والتكامل العربي، وفي هذا السياق يمكن تحليل الأزمة التركية السورية عبر محاور معينة:

١-عوامل إثارة تركيا للأزمة:

ارتبطت لغة التصعيد التركي في إثارة هذه الأزمة بالأوضاع السياسية التركية الداخلية بالأساس وتأثيرات الجبهة الكردية فضلا عن ملائمة البيئة الإقليمية والدولية مع وجود صلة بتطور التحالف العسكري التركي الإسرائيلي واستقراره. ويمكن طرح ذلك بما يلي:

أ.سعي الحكومة التركية -بمساندة قوى داخلية ذات توجهات علمانية- إلى إعادة ترتيب الوضع السياسي في البلاد وحشد التأييد والدعم لها من خلال الطرح القومي قبل الانتخابات النيابية المبكرة في نيسان / أبريل ١٩٩٩ في مواجهة الحركة الإسلامية التي لم يؤثر حل حزب الرفاة جوهريا عليها او إجراءات التضييق من جانب المؤسسة العسكرية.

ب.يلاحظ أن اتجاه تركيا إلى تأزم علاقاتها مع سوريا كان يخدم مصلحة الحكومة في استثمار هذا التأزم لتوجيه الأنظار في الداخل إلى وجود تهديد خارجي سوري مما يحدث تماسكا داخليا ينهي أو يخفف من أزمة ثقة الرأي العام بالدولة وأجهزتها بعد مسلسل الفضائح التي تتعلق بالفساد وعلاقة عصابات المافيا بمراكز قوى سياسية وأمنية في الدولة، كما أن هذا الإجراء يلقي عبء فشل الحكومة في مواجهة المشكلة الكردية على عاتق قوة خارجية (سوريا) تحرك حزب PKK وتحرضه وتدعمه على رغم أنها بالأساس مشكلة داخلية لا صلة لسوريا بها.

ج.تقلص عمليات حزب العمال الكردستاني PKK بصورة كبيرة ضد تركيا سواء في المناطق الحدودية مع العراق أو داخل تركيا نفسها بالمقارنة مع العامين السابقين، نتيجة لإعلان زعيم الحزب عبد الله أوجلان في مطلع أيلول / سبتمبر ١٩٩٨ وقف إطلاق النار من جانب واحد وواكبه توقيع اتفاق واشنطن بين مسعود البارزاني وجلال الطالباني لتضم جهود الأخير إلى جهود أنقره والبارزاني

---

[١] نور الدين، سياسة حافة الهاوية التركية مقاربة للدوافع والاستهدافات، ص١.

[٢] الحياة، العدد ١٢٤٧٢، ١٩٩٨/٩/٩، ص١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ضد حزب PKK في شمال العراق، وقد فسر القادة الأتراك هذه التطورات بأنها مرحلة احتواء شامل لحزب PKK الذي بدأ في مرحلة احتضار وتراجع قوته إلى المستوى الذي كانت عليه عام ١٩٨٤ مما يجعل محاولة تصفيته بصورة شبه نهائية والتخلص من زعيمه أمرا ممكنا، ومن ثم "رأت ضرورة الاستفادة من هذه الفرصة لكسر ما تصفه أنقره "الحلقة الأخيرة من قوة الحزب وهو الدعم السوري له"[١].

وقد اعتبرت تركيا أن الأوضاع الإقليمية والدولية مواتية لإثارة هذه الأزمة للحصول على تنازلات من سوريا بصدد القضايا المثارة بين البلدين ويمكن إيجاز هذه الأوضاع:

أ-أثر الانقسامات العربية القائمة في اقتصار ردود الفعل الرسمية عموما على التأييد اللفظي لسوريا ودعم مساعي الرئيس مبارك لحل الأزمة ومطالبتها تركيا تبني حوار مسؤول مع سوريا بعيدا عن الاتهامات والاستفزازات فضلا عن تأثير أوضاع العراق. ولم تخرج عن هذه المواقف العربية سوى القيادة الليبية بإعلانها في ١٩٩٨/١٠/٦ "أن ليبيا ستنفذ معاهدة الدفاع العربي المشترك في حالة وقوع عدوان تركي على سوريا وستبعد في هذه الحالة عشرات الشركات التركية العاملة لديها"[٢].

ب-تأييد أمريكا وإسرائيل لموقف تركيا وفي ضغطها على سوريا بما يخدم مصالح مشتركة للدول الثلاث، كتلك المتعلقة بعملية السلام أو التحالف العسكري التركي الإسرائيلي أو العلاقات السورية العراقية المطلوب وقف أو تهدئة خطوات تطويرها مع تأكيد دبلوماسي في حلف الأطلسي بأن الحلف يبدي اهتمامه للوضع المتأزم بين تركيا وسوريا ويعتقد أن أي تحرك للقوات في مناطق قريبة من دول عضو في الحلف يشكل عامل قلق.

٢-سمات أسلوب تركيا في إثارة الأزمة وإدارتها ويمكن تحديد إبراز هذه السمات:

أ-اقتران الاتهامات التركية لسوريا بدعم حزب PKK بتحذيرات سافرة للقيام بعمل عسكري ضدها، ومشاركة معظم المسؤولين الأتراك المدنيين والعسكريين والقائد الأعلى في توجيه هذه التهديدات والتحذيرات حيث أصدر مجلس الأمن القومي التركي في اجتماعه في ١٩٩٨/١٠/١ بيان عسكري حذر فيه" أن صبر تركيا هذه المرة قد نفذ وان مرحلة الجهود السلمية في العلاقات مع سوريا قد انتهت وحان الوقت للانتقال إلى مستوى اخر من العمل"[٣] أي استخدام الضغط العسكري وفي اليوم ذاته وخلال افتتاحه لدورة البرلمان التركي بعد العطلة الصيفية هدد ديميريل بان بلاده تحتفظ لنفسها بحق الرد على سوريا ما لم توقف دعمها لمقاتلي حزب PKK وتسليم زعيم الحزب إلى أنقره أو طرده خارج سوريا[٤]، وقد اتبعت تركيا "سياسة حافة الهاوية" بإعلان رئيس أركان الجيش

---

[١] نور الدين، مرجع سابق، ص٩.

[٢] الحياة، العدد ١٣٠٧، ١٩٩٨/١٠/٧، ص١.

[٣] الحياة، العدد ١٣٢٢، ١٩٩٨/١٠/٢٢، ص١.

[٤] الاهرام، العدد ٤٠٨٥٤، ١٩٩٨/١٠/٢، ص١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التركي حسين كيفريك اوغلو أن سوريا وتركيا هما في حالة حرب غير معلنة[١]. وبـــدأت تركيـا إرسال قواتها إلى المناطق الحدودية مع سوريا وإجراء مناورات واسعة هناك وتحذيرات بان الجيش التركي المرابط في هذه المناطق ينتظر الأوامر للقيام بعمل عسكري محتمل ضد سوريا.ولم يقتصر التهديد على دخول المناطق الحدودية بحجة اقتفاء أثر مقاتلي حزب PKK بل الهدف هـــو ضـرب القواعد العسكرية والاستراتيجية في سوريا والبقاع[٢]، وأطلقت معها وسائل الإعلام حملة واســـعة ضد سوريا استحضرت فيها العوامل التاريخية والأيدلوجية، والنفسية بصورة هدفت إلى تحضـــير الشارع التركي لمساندة النظام في حال نشوب نزاع مسلح[٣].

ب-اختزال تركيا مشكلاتها الأساسية مع سوريا في المشكلة الأمنية مع محاولة استغلال الأزمـــة فـي الضغط على سوريا بصدد المشكلات الأخرى ولا سيما المياه والاسكندرونة والانزعاج التركي مـن دور سوريا في تحريض العالم العربي ضدها بسبب تعاونها مع إسرائيل.

ج-توجيه تركيا تحذيرات سافرة إلى الدول العربية من مساندة سوريا باعتبار أن هذه المشكلة بين بلدين وأي دولة ترى في ذلك فرصة لتبني سياسات عدائية تجاه تركيا ستواجه عواقب ذلـــك وإذا كـــانت الدول العربية تعرب عن تضامنها مع سوريا فهذا يعني أنها متضامنة مع الذين يساعدون الإرهابيين في ذبح المسلمين على حد تعبير ديميريل في ١٠و ١٩٩٨/١٠/١٩[٤].

٣-سمات الموقف السوري إزاء الأزمة: تمثلت السمات الأساسية لهذا الموقف في:

أ-رغبت سوريا في حل كافة المشكلات المثارة مع تركيا بما فيها المشكلة الأمنية عبر إحيـــاء عمـل اللجنة المشتركة المتوقفة من عام ١٩٩٥ والمخصصة لبحث هذه المشكلات وفي مقدمتها مشـــكلة الفرات وقد رفضت تركيا هذا العرض السوري.

ب-التزام سوريا بالهدوء والتعقل والدعوة إلى تغليب لغة الحوار كأسلوب وحيد لحل الأزمة بين البلدين .حيث صرح وزير خارجية سوريا فاروق الشرع في القاهرة في ١٩٩٨/١٠/٢٢ "بأننا طالبنا بحل أي مشاكل عالقة بين البلدين بالطرق الودية والدبلوماسية"[٥] مما يفســـر عـــدم اقـــتران تنديدهـــا بالتيديدات والاستفزازات والحشود العسكرية والتركية بتدابير مماثلة من جانبها.

ج-حرصت سوريا على تجنب الدخول في مواجهة عسكرية غير مأمونة العواقب مع تركيا في ضـــوء صحة تقدير دمشق وقراءتها للأوضاع الإقليمية والدولية الأكثر ميلا لخدمة تركيا ولا سيما في ظـل تحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل ذات المصلحة في نشوب هذه المواجهة وتمتعها بتفـــهم ومســـاندة

---

[١] الحياة، العدد ١٣٠٠١، ١٩٩٨/١٠/٨، ص١.

[٢] الحبيب الحبحابي، مفهوم الدور التركي الجديد اطلاقا من تحالفات المنطقة، الحياة، العدد ١٣٠١٤، ١٩٩٨/١٠/٢١، ص١٦.

[٣] نور الدين، مرجع سابق، ص٩.

[٤] الحياة، العدد ١٣٠١٣، ١٩٩٨/١٠/٢٠، ص٦.

[٥] الحياة، العدد ١٣٠١٦، ١٩٩٨/١٠/٢٣، ص٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الولايات المتحدة وعضويتها في حلف الأطلسي وهو ما أشار إليه الشرع بقوله "لقد انطلقنا في معالجة هذه الأزمة من رؤية استراتيجية بعيدة المدى"[١].

٤-اتفاقية أضنه الأمنية:

مع وصول وزير خارجية سوريا إلى القاهرة في ١٠/١٠/١٩٩٨ كان واضحا أن فرص الوصول إلى حل للأزمة ما زال قائما، وفي إطار مساعي مصر للوساطة بين البلدين توجه وزير خارجيتها إلى أنقره حاملا رسالة من الرئيس مبارك تتضمن وجهة النظر السورية في حل الأزمة ومبادرة مصرية وعاد برد إيجابي كان واضحا من وصف ديميريل للرسالة بأنها "تستحق الاهتمام" وتعليق وزير خارجيته اسماعيل جيم عليها "بأنها إيجابية ولكننا ننتظر تحول الأقوال إلى أفعال"[٢]، وقد تزامن ذلك مع صدور تصريحات تركية تفيد بأن عبد الله أوجلان لم يعد موجودا في سوريا وأنه ربما توجه إلى روسيا أو أرمينيا أو العراق[٣]، وأعلن وزير الدفاع التركي عصمت سيزجين في ١٣/١٠/١٩٩٨ عن اعتقاده "بأن سوريا أغلقت كل المعسكرات الإرهابية وإن بلاده تتحقق من ذلك"[٤]، وصارت الأجواء مواتية لعقد أول اجتماع أمني بين البلدين في مدينة أضنه على الجانب التركي يوم ١٩/١٠/١٩٩٨ وأسفر هذا الاجتماع بعد يومين عن تفاهم لإنهاء الأزمة والتوصل في ٢٠/١٠/١٩٩٨ إلى اتفاق صار يعرف بـ اتفاق أضنه والذي وقعه النائب المساعد لوزير الخارجية التركي فاروق لوكوغلو ورئيس شعبة الأمن السياسي السوري اللواء عدنان بدر الحسن وتضمن هذا الاتفاق وفقا لإعلان المتحدث باسم الخارجية التركية في ٢١/١٠/١٩٩٨ ثلاثة بنود أساسية[٥].

*تعهد سوريا بعدم السماح لحزب العمال الكردستاني بحمل السلاح أو تلقي إمدادات أو مساعدات مالية أو شن حملة دعائية من أراضيها وعدم السماح لزعيم هذا الحزب أو المنظمات التابعة له بالعودة إلى أراضيها.

*اتفاق الجانبين على الا تسمح أي منهما بأي نشاط يستهدف أمن الأفراد واستقراره انطلاقا من أراضيه على أساس مبدأ المعاملة بالمثل.

*تحديد آلية الإشراف على تنفيذ الاتفاق والمتمثلة في إقامة خط هاتفي مباشر بين دمشق وأنقره وتعيين ممثلين أمنيين بسفارة كل دولة لدى الأخرى.

ويمكن وضع بعض الملاحظات على هذا الاتفاق والأحداث التي ساهمت بإيجاده:

أ-على الرغم من حدوث توترات معينة على الحدود التركية السورية فإنها لا تصل إلى حد نشوب مواجهة عسكرية ولو محدودة بين البلدين بالنظر إلى عوامل عدة قد يكون من أهمها تقدير تركيا

---

[١] المرجع السابق.

[٢] الحياة، العدد ١٣٠٠٥، ١٢/١٠/١٩٩٨، ص٦.

[٣] التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٨، ص٢٠٥.

[٤] الحياة، العدد ١٣٠٠٧، ١٤/١٠/١٩٩٨، ص١.

[٥] تقرير الأمانة العامة لمؤتمر القومي العربي التاسع المستقبل العربي، السنة ٢١، العدد ٢٤٢، نيسان/ابريل ١٩٩٩، ص١٠١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مخاطر تلك المواجهة حتى لو تمت بذريعة مماثلة لعملياتها العسكرية في شمال العراق من حيث مواجهة قوة ذات توازن معين مع تركيا على الرغم من استمرار انشغالها في عملية السلام.

ب-يبدو أن الظروف التي أجريت فيها المفاوضات المباشرة بين البلدين فرضت أن يأتي الاتفاق جزئيا ومقصورا على المشكلة الأمنية على النحو الذي كان عليه البروتوكول الأمني عام ١٩٩٣ والذي لم يصمد لأكثر من عامين بسبب أساسي ينطبق على اتفاق أضنه بدوره وهو أنه لم يرتبط بتسوية شاملة للنزاع.

ج-من وجهة النظر التركية كانت إثارة الأزمة أمرا ضروريا في سبيل التخلص من التمرد الكردي أو الحد منه بصورة شبه نهائية والذي أدى إلى اعتقال زعيم الحزب عبد الله اوجلان في كينيا في ١٩٩٩/٢/١٦ ودعوته عناصر حزبه في ١٩٩٩/٨/٣ إلى التخلي عن الكفاح المسلح ومغادرة تركيا بدءا من أول سبتمبر/ أيلول ١٩٩٩ وإعلان مجلس قيادة حزبه في ١٩٩٩/٨/٢٥ بدء هذا الانسحاب بشكل مبكر لاظهار التضامن مع الشعب التركي بعد زلزال أغسطس/ آب ١٩٩٩ وبصرف النظر عن تأييد محكمة الاستئناف التركية في ١٩٩٩/١١/٢٥ حكم الإعدام الصادر ضده، رغم ضغوط الاتحاد الأوروبي لمنع تنفيذه وتهديد حزب PKK باستئناف العنف في حالة إعدام زعيمه، فإن التطورات ساعدت كثيرا في تخفيف حدة التوتر بين تركيا وسوريا بشأن المسألة الكردية وأمن الحدود، رغم أنها أدت بالمقابل إلى استمرار التوتر في علاقات تركيا بالعراق خصوصا مع استمرار عملياتها العسكرية في شمال العراق[1].

د-استفادة تركيا بان تم تخفيف ردود الفعل العربية المناوئة لتطور علاقاتها مع إسرائيل الى مستوى "الإدانة اللفظية المعتدل" على خلاف الحال في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨ .

و لا يتوقع أن يشكل هذا الاتفاق بداية حقيقية لإنهاء المشكلات والتوترات القائمة بين البلدين وعلى رغم ذلك اتصفت العلاقات التركية السورية بقدر ملحوظ من الهدوء والتحسن وساعد على ذلك اتخاذ البلدين خطوات لتنفيذ اتفاق أضنه وعقدهما ثلاثة اجتماعات أمنية لاحقة لاجتماع أضنه كان اخرها في دمشق في ١٩٩٩/٢/٢٣ وعبر في ختامه رئيس الوفد التركي عن "سروره للتطبيق الجاري لاتفاق تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨ ". وأعلن وزير الخارجية السوري أثر اجتماعه مع نظيره التركي على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٩٩/٩/٢٣" أن البلدين اتفقا على تشكيل مجموعتي عمل في أنقرة ودمشق من أجل حل كافة المشكلات التي تؤدي إلى توتر العلاقات بين البلدين وأن هذا الاتفاق يشكل نقطة تحول في العلاقات بين الطرفين" وعبر أيضا عن هذا التطور توقيع البلدين على اتفاقية في انقره في ١٩٩٩/٤/٢٨ خلال زيارة نائب رئيس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية لتركيا بشأن تعزيز التعاون الثنائي في مجالات النقل الجوي والبحري والبري والسكك

---

[1]) معوض، حالة الأمة، ١٩٩٩، ص٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الحديدية[١]، ويلاحظ بأن هناك اعتبارات عديدة تجعل اتفاق أضنه أو التطورات الإيجابية في العلاقات السورية التركية اقرب، ما يكون إلى فترة مؤقتة بما قد لا يحول مستقبلا دون تجديد الأزمة أو الصراع بين البلدين وأهمها ؛ عجز تركيا عن حل مشاكلها الكردية وتركيزها الكبير على البعد الخارجي لها، وتباين رؤى وتقديرات الطرفين للاتفاق وعدم توقع حدوث تغير جوهري في مواقف تركيا الثابتة إزاء المشكلات مع سوريا كالمياه والاسكندرونة ودورها في شمال العراق و في تحالفها مع إسرائيل . و طرح الرئيس ديميريل إبان زيارته لإسرائيل في ١٩٩٩/٧/١٤ تفسير جديد لموقف بلاده إزاء علاقات التحالف التركي الإسرائيلي بسوريا حيث شدد على أمرين أن تركيا تتمنى أن يتحقق السلام بين سوريا وإسرائيل رغم خلافاتها مع سوريا لأنها تعتبرها دولة جارة وليس عدوا ولن يكون هذا السلام على حساب العلاقات التركية الإسرائيلية ولن يؤثر على عمقها على جميع الأصعدة، وأن علاقات تركيا وإسرائيل ليست موجهة ضد أي دولة ثالثة، ولهذا فإنها لن تتأثر بالتحسن النسبي الذي طرأ مؤخرا منذ توقيع اتفاق أضنه على العلاقات التركية السورية[٢].

---

[١] المرجع السابق، ص٤.

[٢] الحياة، العدد ١٣٢٧٨، ١٥ / ٧ / ١٩٩٩ ص٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثالث

التعاون العسكري التركي الإسرائيلي

يحاول هذا المبحث تسليط الضوء على عوامل تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات، وصولا إلى الاتفاق الموقع في شباط / فبراير ١٩٩٦، وما تبع هذا الاتفاق من مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة، وبحث بنود هذا الاتفاق ومجالاته، وأهميته ومزاياه بالنسبة لتركيا.و قبل ذلك نتناول مفهوم الأمن التركي تجاه منطقة الشرق الأوسط.

أولا:المفهوم الأمني التركي

لم تحتل منطقة الشرق الأوسط في السابق، أولوية كبيرة في الحسابات الأمنية التركية، وهذا ليس نابعا من إدراك الأتراك لطبيعة الأخطار فحسب، بل لأن الأمن التركي كان ولا يزال مرتبط ارتباطا وثيقا بالغرب.ومع نهاية الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية وما أحدثته من تغيرات جذرية، لم تكن معظمها مطمئنة من وجة نظر تركيا، رأت مصالحها الحيوية قد أصبحت مهددة فعلا من جانب الدول المجاورة[١](إيران والعراق وسوريا) وهذا التغير سيكون له انعكاسات على الاستراتيجية الدفاعية التركية ، خاصة وأن النهج العسكري في صنع السياسة الإقليمية يدفع بتركيا للنظر إلى معظم جيرانها كمصدر تهديد محتمل لأمنها[٢]. وتكمن هذه المصالح بالأساس في عدم تعرض تركيا للتهديد سواء من الدول المجاورة نفسها أو أن تستخدم أراضيها بواسطة طرف أو أطراف أخرى لتهديد الأمن التركي عبر استغلال القضية الكردية، والتي تعتبرها تركيا في مقدمة اهتماماتها الأمنية مع المنطقة خاصة و"ان تركيا لا تستطيع أن تلعب دورا فاعلا وقيادي في منطقة الشرق الأوسط دون أن تمهد لحل المشكلة الكردية" حسب الرئيس ديميريل[٣]. إضافة إلى مصلحة تركيا الاقتصادية في استمرار تدفق النفط للغرب والسعي لانجاز مشروع جنوب شرق الأناضول[٤].

وتدير تركيا مشكلاتها الأمنية في إطار الشرق الأوسط ضمن ثلاثة أوجه، ثنائي من خلال العلاقات بدول الشرق الأوسط المجاورة، وإقليمي عبر الاهتمام بالاستقرار في المنطقة أي القضايا التي تشكل تحدي الأمن التركي (كالصراع العربي الإسرائيلي والقومية العربية، والأصولية الإسلامية، وتكديس الأسلحة ، الإرهاب)، والتدخل الخارجي، أي التنافس بشأن توازن القوى في المنطقة[٥]. وبالرغم أن للعملية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي تأثيرا إيجابيا في البيئة الإقليمية للشرق الأوسط من المنظور التركي- فيما يخص

---

(١) Mohmut Bali Aykan , Turkey Perspective on Turkish – US Relations, Middle Easst Journal , Vol . 50 , No 3 . summmar 1996 , p 346

(٢) الشاذلي، قضية تركيا أزمة اضوية، ص٥١

(٣) زهران ، أزمة الحدود العربية مع دول الجوار الجغرافي ، ص٩٣.

(٤) مسلم ، مشروع النظام الشرق أوسطي ، ص ٣٩٩. الكيلاني . البعد الأمني لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية ، ص ٢٠٣ .

(٥) الكيلاني، العرب والأتراك، ص٧٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عدم إمكانية نشوب مواجهة عربية إسرائيلية وتطورها لتشمل دائرة أوسع وأنه لم تعد أية قوة مهيمنة أو أي دولة في المنطقة لها الرغبة أو القدرة في تهديد تركيا- كانت التهديدات الإقليمية المتجددة (الأصولية الإسلامية، الصراع على الحدود، اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية، النمو الكبير للسكان، ...) والتي تنبع بالأساس من البيئة المحلية للمنطقة ،تجبر تركيا على الا تبقى غير مكترثة أو أن تتعامل معها من موقف انعزالي[١](رد فعل). كما أن تركيا باعتبارها عضو في حلف الأطلسي تشارك في هذه الاهتمامات مع إدراكها بأن هذه المصالح والاهتمامات المشتركة لا تعني بالضرورة أنها متطابقة مع الغرب، إلى جانب أن تركيا تلعب دورا أمنيا مركزيا بوصفها جسرا (حلقة وصل) ومتراسا (تصدي للأخطار ومشاركتها في احتوائها) في آن واحد في الشرق الأوسط حسب النظرة التركية، وأن هذا الدور الأمني ليس قائم بذاته وإنما يأتي في إطار جهد دولي أمني مشترك لتحسين البيئة الأمنية في المنطقة حسب وجهة النظر الغربية[٢]. وهكذا طرح تركيا هذا الدور بأنه لا يهدف إلى التدخل والهيمنة والتأثير بل إلى التشاور والتعاون في القضايا ذات اهتمام المشترك، وترى تركيا أنها ليست مرغمة على التدخل بل أن لها الرغبة في ذلك. و أعتقد الأتراك أن ا ل الإقليمية في المنطقة قادرة وليس هناك ما يمنع في إقامة منظمات دفاعية إقليمية / أو منتدى للتحاور الا ي أو تقديم المساعدة للدول الموالية للغرب عبر نقل الأسلحة وإعداد الخطط والمشروعات الأمنية، خاصة بالت ن الثنائي الأمني مع حليف إقليمي. وفي هذا الإطار احتلت إسرائيل مكانة خاصة في مبادرات طرحتها تركيا خلال حرب الخليج الثانية وبعدها مباشرة بشأن التعاون الأمني الإقليمي الشرق أوسطي ونال معظمها دعم ا ل الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة على الرغم من أنه لم تتح لها فرصة التطبيق فور الإعلان عنها لا ب ارات معينة[٣].

و ا شك، فان القادة الأتراك يشعرون بأن أمامهم دورا يقومون به في المنطقة خاصة بعد ظهور مصدر قلق أمني محتمل بالنسبة إلى تركيا بعد حرب الخليج الثانية يتمثل بضمان أمن منطقة الخليج، وان كان أمن هذه المنطقة لايكاد يرتبط باهتمامات تركيا الأمنية إلا إذا تعرض لتهديد من جانب قوة مسيطرة يمكنها أن تش ل خطرا محتملا على المصالح التركية[٤]. وبذلك جرى الحديث عن إمكانية قيام تركيا بدور بارز لإنشاء ب ة أمنية في الخليج العربي. حيث رسمت تركيا تصورا خاصا للمسألة الأمنية في الخليج و الذي يسير وفق ثلاثة عناصر: الأول أمن الخليج يخص دوله بالأساس،الثاني أمن الخليج يتطلب إشراك تركيا وإيران وسوريا ومصر باعتبارها قوى إقليمية،الثالث التعاون الاقتصادي والتجاري الشامل كوسيلة للتطبيع الأمني و ل ياسي[٥]. إضافة إلى وجود قناعة عامة بين القادة الأتراك تتركز على أن تركيا ينبغي الا تلعب أي دور عسكري في الترتيبات الأمنية لا سيما في منطقة الخليج لاعتبارات عضويتها في حلف

---

[١] اورعوفتش، مرجع سابق، ص١٠٢-١٠٤.

[٢] المرجع نفسه، ص١٠٣.

[٣] الكيلاني، العرب والاتراك، ص٥٦.

[٤] المرجع نفسه، ص٨١.

[٥] التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٤، ص١٣٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأطلسي وسياستها في التزام الحياد إزاء الصراعات ويجنبها تكرار تجاربها السابقة في استعداء المنطقة (حلف بغداد)، فضلاً عن أن إشراك تركيا في سياسة أمنية غربية بالخليج ينطوي عليه حساسية سياسية إزاء أي خطوة قد تسفر عن استفزاز ضار لمصالحها، ولهذا استبعدت فكرة إقامة أي ترتيبات أمنية ثنائية مع دول المنطقة[١].

وبخصوص الترتيبات الأمنية الشاملة للمنطقة الشرق الأوسط والدور التركي فيها، يلاحظ أن معالم هذا الدور قد أخذت تتبلور وتتضح، وذلك بالنظر إلى المؤشرات التالية: [٢]

- موافقة تركيا بعد حرب الخليج الثانية على تخزين معدات وأسلحة أمريكية تقليدية في إطار خطط رسمتها الولايات المتحدة حتى يسهل عليها نقلها بسرعة اكبر وتكلفة أقل لاستخدامها في المنطقة في المستقبل إذا دعت الضرورة لذلك.
- موافق تركيا في يوليو/تموز ١٩٩١ على أن تتركز في مناطقها الجنوبية الشرقية في قاعدتي انجرليك وباطمان قوة تدخل سريع غربية برية وجوية باسم عملية توفير الراحة لحماية الأكراد في شمال العراق .
- استمرار قيام القوات التركية بمطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني في شمال العراق منذ بداية التسعينات.
- اقتراح تركيا لتوظيف خبرتها في إطار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في إجراءات وتدابير نظام الثقة والأمن المتبادل في الشرق الأوسط.
- دأبت الأوساط التركية إلى التأكيد أن من أهم المتطلبات الضرورية للنظام الأمني الجديد في الشرق الأوسط لغرض إحلال الاستقرار والسلام في المنطقة يكون بتدمير ما تبقى للعراق من أسلحة الدمار الشامل تحت، إشراف منظمة الأمم المتحدة ومواصلة الحظر الدولي على تصدير الأسلحة إلى العراق وإحكام القيود والضوابط الدولية لمنع العراق من إعادة بناء قدراته العسكرية[٣].

وما يساعد تركيا على أن تكون أحد مرتكزات الترتيبات الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط هو ميزات الموقع الجغرافي لها وعضويتها في حلف الأطلسي، وإمكانية استخدام المناطق المتاخمة للحدود العراقية التركية في شن هجمات أرضية غربية ضد العراق أو طلعات جوية من القواعد التركية عند الحاجة . خاصة وان هذه القواعد مصممة لاستقبال طائرات النقل العسكرية العملاقة وقوات الرد السريع لحلف الأطلسي التي استقرت مراكز تنظيمية هامة له في مناطق استراتيجية في الأراضي التركية، وأصبح للقيادة المركزية وللحلف وجود دائم في تركيا[٤].

وترتيباً على ذلك، فان التحدي الأمني أمام تركيا يكمن في أن تكون قادرة على أن تقف عبر مسافة أبعد نسبياً عن المخططات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة أو تقف على مقربة اكثر من الدعوة إلى لعب دور

---

[١] معوض، دور تركيا في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج البعد الأمني، ص٥٩.

[٢] معوض، التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب، ص٢٢٧.

[٣] الكيلاني ، العرب و الأتراك ، ص٩٦.

[٤] مسلم ،مشروع النظام الشرق أوسطي ، ص ٤٠٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إقليمي متعدد الأطراف ومستقل نسبياً عن هذه المخططات. و في هذا الصدد يشير حكمت تشيتين" إذا أرادت تركيا أن تلعب أي دور إقليمي جديد فانه يتحقق فقط من خلال التعاون مع جميع القوى في الشرق الأوسط و ليس مع الغرب فقط، و لكن كيفية تحقيق ذلك ما زالت غير واضحة"[١] . وبالإضافة إلى ذلك، وفي محاولة من جانبها لإزالة الهواجس العربية والإيرانية تجاهها لاسيما بشأن طبيعة ومخاطر تعاونها العسكري والاستراتيجي مع إسرائيل، اقترحت تركيا إبان زيارة وزير خارجيتها "إسماعيل جيم" لمصر في ٢١ـ١٩٩٨/٣/٢٣ مبادرة إقليمية "لتوثيق العلاقات مع دول الجوار باسم مبادرة "الجيرة" أو "منتدى الحوار". وطبقا لما ذكره"جيم" في ١٩٩٨/٣/٢٣ تستهدف هذه المبادرة "إقامة جسر من التعاون بين تركيا ودول الجوار الجغرافي بما فيها العراق، وتأتي في إطار مساعي تركيا للتوصل إلى ترتيبات أمنية في المنطقة قامت بها تركيا منذ الأيام الصعبة للأزمة العراقية الأخيرة من اجل إزالة الأسباب العميقة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخالقة للأزمات في العراق، وما تزال المبادرة مطروحة، ومن شأنها أن تضم جيران العراق كأعضاء بالإضافة إلى العراق نفسه بهدف خلق جو يؤدي إلى مزيد من المساعدة والدعم.." وهو ما سبق وان أشارت إحدى الصحف التركية في ١٩٩٧/١٢/١٩: "أن وزير الخارجية التركي سيقوم بجولة في عدد من الدول العربية بدءا بمصر خلال النصف الأول من عام ١٩٩٨ بهدف تحسين العلاقات بين تركيا والدول العربية ودول الشرق الأوسط بعد العزلة التي تعرضت لها تركيا في قمة طهران الإسلامية، وسوف يقترح خلال جولته تشكيل منظمة للأمن والتعاون في الشرق الأوسط على غرار منظمة الأمن والتعاون الأوروبي"[٢]. وحسب التفسيرات التركية، تتناول المبادرة ثلاث دوائر جغرافية متداخلة، الأولى ثنائي يضم تركيا والعراق، الثانية إقليمي ــ فرعي يضم دول الجوار المباشر للعراق وهي في المرحلة الأولى، سوريا والأردن وإيران تليها السعودية والكويت في مرحلة ثالث مفتوحة لسائر القوى الإقليمية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط. وتدعو المبادرة إلى التنفيذ الكامل لكافة قرارا مجلس الأمن الصادرة بحق العراق لاقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل انسجاماً مع الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ وكذلك بناء الثقة من خلال التعاون الاقتصادي وعندئذ يمكن للدول الأطراف الاتفاق على إعلان نوايا يستند على المبادئ العامة لميثاق الأمم المتحدة، الأمر الذي يمكن أن يتطور ليسفر عن خطوات محددة باتجاه التعاون وبناء الثقة والأمن[٣]. وحسب المسؤولون الأتراك فإن هذه المبادرة "فكرة تركية محضة، قامت بها تركيا بما يتناسب مع مسؤولياتها كدولة إقليمية كي تبني الثقة في جزء من الإقليم الذي تنتمي إليه"[٤].

وقد أثارت هذه المبادرة العديد من التحفظات من جانب دول الشرق الأوسط (العربية وإيران) يمكن إيجازها:

---

[١] Williams . Op Cit . p692.

[٢] معوض، الجديد في العلاقات العربية التركية، ص١٢٧ـ١٢٨.

[٣] الشاذلي، مرجع سابق، ص٤٨.

[٤] كاندار آذر، تركيا دولة شرق أوسطية، ص٥٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- غلبة الطابع الأمني على هذه المبادرة والتي تنادي بحلف أو مجموعة تضم دول عربية، قبل حل الخلافات بين تركيا وكل من سوريا والعراق ،وهو ما يشكل صعوبة حقيقية لتنفيذها.
- تثير المبادرة قلقا كبيرا خاصة بعد قيام التحالف العسكري التركي ــ الإســـرائيلي ، والرفـــض الشـــامل للأعمال العسكرية التركية بشمال العراق.
- أنها تلحق الضرر بالسوق العربية، بمحاولة إيجاد منطقة حرة عربية ، وأنها يمكـــن أن تكـــون الخطـــوة الثانية في التعاون العسكري التركي ــ الإسرائيلي.
- من الصعوبة أقامت نظام أمني على نمط مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي لاعتبارات:
- أن كل دول في الشرق الأوسط تدخل في مشكلة أو أكثر على الأقل مع أحد جيرانها وهي أما مشـــكلات عرقية أو إقليمية ــ حدودية أو ثقافية أو أيديولوجية.
- يصعب عمليا إقناع دول عربية بتدمير أسلحتها غير التقليدية، خاصة من الصواريخ، في ظل عدم قبـــول إسرائيل التخلي عن ترسانتها لأسلحة الدمار الشامل.
- العقبات التي تواجه تسوية المشكلة الفلسطينية الضرورية للتوصل إلى سلام دائم وعادل في المنطقة[١].

ثانيا: عوامل تطور العلاقات التركية – الإسرائيلية في التسعينات

دخلت العلاقات التركية الإسرائيلية مؤخرا مرحلة جديدة من التعاون العسكري مع توقيع البلدين اتفـــاق للتعاون العسكري في ١٩٩٦/٢/٢٣ أبان زيارة نائب رئيس الأركان التركي "جوبق بر" لإسرائيل ولـــم يتـــم الإعلان عن هذا الاتفاق إلا بعد زيارة الرئيس ديميريل لإسرائيل في آذار / مارس ١٩٩٦.

وقد هيأت مجموعة من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية البيئة الملائمة لتطور هذه العلاقات بدرجـــة أكبر من ذي قبل ويمكن إيجاز هذه العوامل:

١-الظروف والأوضاع الدولية التي سادت بعد انتهاء الحرب الباردة واندلاع حرب الخليج الثانية والتي كانت بداية تقارب بين الطرفين لتطابق دوافع موقعهما إزاء العراق وما تخلل هـــذه الحـــرب أو تابعـــها مـــن مبادرات تركية عديدة لإشراك إسرائيل في مشروعات أمنية أو اقتصادية إقليمية شرق أوسطية[٢].

٢-بحثت العقيدة العسكرية التركية عن الأمن القومي من جانب إقليمي جديد، بعد تلاشي التهديدات السوفيتية و مع إدراك هذه العقيدة لأهمية ارتباطها الاستراتيجي مع إسرائيل في ظل معطيات النظام الدولي الراهـــن، وساعد على ذلك الاعتقاد التركي بتشابههما في كثير من الخصائص[٣].

٣-الوضع الراهن الخاص بتركيا، أو كما يسمى "بعصر ما بعد أوزال" باعتباره رجل الدولة الذي رفع تركيـــا في الساحة الدولية من مركز "اللاعب الثانوي" أو "الهامشي" إلى مركز "اللاعب الرئيسي" المـــهم. وقـــد

---

[١] معوض، دور تركيا في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج البعد الأمني، ص٥٩-٦٠.

[٢] معوض، عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات، ص١١٧.

[٣] نعمة، التعاون التركي الإسرائيلي: قراءة في الدوافع الخارجية ، ص٩-١٠، و فياض، العلاقات التركية الإسرائيلية من تشيلر إلى اربكان ،ص١٨٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

انعكست هذه الظاهرة على التوجه العام للسياسة الخارجية التركية[١]، وقدوم سياسيين جدد يرون أن إسرائيل وتركيا سوية بمقدورهما لعب دور في الشرق الأوسط، وكان من المدافعين عن هذا الاتجاه وزير الخارجية التركي السابق حكمت تشيتين[٢].

٤-انطلاق عملية التسوية السلمية التي بدأت في مؤتمر مدريد للسلام من أجل تسوية الصراع العربي الإسرائيلي عبر مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف ودفع المنطقة للتطور باتجاه المشروع الشرق الأوسطي، الذي أعطى تركيا فرصة مواتية في مجال السياسة الخارجية لتحسن علاقتها مع إسرائيل، وساعدت في فتح نافذة جديدة على هذه العلاقات. ويمكن الإشارة إلى مجموعة من العوامل التي ترتبط بمشكلات تركيا الداخلية وعلاقاتها الإقليمية والدولية والتي دفعت بالعلاقات التركية الإسرائيلية لكي تأخذ وضعا تصاعديا. ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

١-المشكلات التركية الداخلية

يقصد بهذه المشكلات، ولبعضها ارتباطات إقليمية، مشكلة العنف / الإرهاب والمشكلات الاقتصادية والأزمة السياسية الداخلية التركية.

مشكلة العنف/ الإرهاب الداخلي

سواء ارتبطت هذه المشكلة بالمنظمات الكردية أو الإسلامية أو اليسارية، وقد شكلت بدورها عاملا مهما لتطور علاقات تركيا بإسرائيل لتقدير الأول إمكانية الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في التعامل مع هذه المشكلات والتي تعيدها الأوساط التركية إلى عوامل خارجية بالأساس، كالوضع في شمال العراق وارتباط سوريا المزعومة بحرب العمال الكردستاني، وإيران بالمنظمات الكردية والإسلامية التركية المتطرفة[٣].

المشكلات الاقتصادية التركية

يعاني الاقتصاد التركي من اختلالات عدة في مختلف المؤشرات الاقتصادية وقد وجدت تركيا في علاقتها مع إسرائيل مدخلا لتحسين أدائها الاقتصادي إلى حد بحث إمكانية إقامة منطقة التجارة الحرة بين البلدين، وتنفيذ مشروع بيع المياه التركية لإسرائيل، فضلا عن دوره في تعزيز العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع إسرائيل باعتبارها الحليف الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة مما يساعد في تعزيز وضع تركيا في مفاوضاتها مع مؤسسات التمويل الدولية للحصول على قروض جديدة لدعم إصلاحها الاقتصادية[٤]. أمام خسائر قدرت بـ ١١ مليار دولار في حزيران ١٩٩٧ جراء توقيعها اتفاقية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي[٥].

---

[١] شاندرا، التقارب التركي الإسرائيلي، ص٣٣.

[٢] الخيماني، تركيا وإسرائيل، ص٦٣.

[٣] معوض، الجديد في العلاقات العربية التركية، ص٨١.

[٤] فياض، مرجع سابق، ص١٨٣.

[٥] نور الدين، تركيا الخيبة الخائرة ،مقاربة في الدين والعلاقات الخارجية، ص٢١٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاتجاه الثاني: وهو الأقوى والأكثر تأثيرا في سياسة تركيا حاليا ومستقبلا ويتمثل في خوفها من سلبيات معينة ستعاني منها، في حالة التوصل إلى هذه التسوية خصوصا على المسار السوري.مما تفسر تقدير خبراء استراتيجيين أمريكيين في آب/أغسطس ١٩٩٧" أن تخوف تركيا من أنها قد ترغم في حالة التوصل إلى سلام شامل في المنطقة بين العرب وإسرائيل على الدخول في اتفاقات مع جيرانهم السوريين والعراقيين على مشكلة المياه التي تستخدمها حاليا كورقة ضغط في تعاملاتها معهم"[١]. و هو الذي يمثل أحد أسباب دخول تركيا في تعاون عسكري مع إسرائيل بما يحقق مصالحها لأن هذا التعاون قد يزيد من تعقيدات التوصل إلى حل سلمي مرتقب، وفي هذا الخصوص تعهد وزير الدفاع الإسرائيلي "إسحاق موردخاي" باطلاع نظيره التركي على كل تفصيلات المفاوضات مع سوريا إضافة إلى تعهده بعدم عقد إسرائيل أي اتفاق مع سوريا بشأن الجولان لا يضمن المصالح التركية وهذا يعني أن تركيا أصبحت طرفا ثالثا، غير مباشر، في التفاوض الثنائي الإسرائيلي السوري[٢].

وبالتالي فإن من أهداف تحالف تركيا مع إسرائيل، عرقلة أو تأجيل التوصل إلى هذه التسوية (قد يكون التأجيل على الأقل إلى حين استكمال مشروع جنوب شرق الأناضول "GAP"، أو حدوث تغير سياسي داخلي في سوريا)، واستخدام هذا التحالف كأداة للضغط على سوريا كي لا تشعر مستقبلا في حالة استعادتها الجولان، وسحب قواتها من لبنان- بأن لديها القوة الكافية لإثارة نزاع حاد مع تركيا، أو الضغط عليها بفاعلية اكبر سواء بشأن مشكلة المياه أو الإسكندرونه، وهذا التقدير الأخير يدعمه ما ورد في تصريح وزير الدفاع الإسرائيلي "موردخاي" في ١٩٩٧/٤/٢٦، بشأن إدراج سوريا ضمن الدول المستهدف "ردعها" من جانب إسرائيل وتركيا، بغرض منعها من "تغيير الأمر الواقع والحدود القائمة في المنطقة".[٣].

تعزيز دور تركيا الإقليمي في الشرق الأوسط

على الرغم من أهمية الوضع الجيواستراتيجي لتركيا، والتي لا يمكن فصله عن الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، يتوقف نهوض تركيا بدور مهم في أي ترتيبات أمنية على مدى متانة وقوة علاقاتها مع إسرائيل، لا سيما وأنّ هدفا رئيسيًا للاستراتيجيّة الأمريكية في المنطقة يتمثل في حماية أمن إسرائيل، وضمان تفوقها العسكري على الجانب العربي مع إدراك العقيدة العسكرية التركية أهمية إسرائيل لخدمة أغراضها سواء على صعيد علاقاتها الأمنية أوفي إطار سياستها الاقتصادية والخارجية سواء جاءت هذه الترتيبات في صورة اتفاقية في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف، أو أتت ترتيبات واقعية خارج هذا الإطار قد يمثل التحالف التركي الإسرائيلي نواتها. كما أن تطور العلاقات مع إسرائيل يضمن لتركيا دورا "قياديا" في الترتيبات الاقتصادية والإقليمية حتى لو اتخذ صورة "الشريك الثاني/ الأصغر" لإسرائيل مع قناعة النخبة

---

[١] معوض، صناعة القرار في تركيا العلاقات العربية التركية، ص٢٤٩، انظر تحليلات أخرى حول هذه المسألة في ارغوفنش، مرجع سابق، ص٩٩، نعمة، مرجع سابق، ص١٤-١٥.

[٢] الكيلاني، البعد الأمني لمعاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية والاتفاقية العسكرية التركية الإسرائيلية ، ص١٣٦.

[٣] معوض، الجديد في العلاقات العربية التركية، ص٨٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الحاكمة في تركيا بأن الشرق الأوسط المنقسم على نفسه في التعامل مع العديد من المسائل غير قادر على تسهيل رغبة تركيا في لعب دور إقليمي مؤثر يستمد مقوماته من المنطقة نفسها وليس من خارجها[١].

تدعيم مساعي تركيا للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي:

تسعى تركيا من توثيق علاقاتها مع إسرائيل إلى كسب مساندة الولايات المتحدة واللوبي الصهيوني فيها، سواء بشأن أحجام الاتحاد الأوروبي عن قبول ضمها إلى عضويته الكاملة أو بشأن خلافاتها العديدة مع اليونان وهما مسألتان مرتبطتان من وجهة النظر التركية، ومما يؤكد ذلك قيام "تانسو تشيللر" نائبة رئيس الوزراء ووزير الخارجية آنذاك، في فبراير / شباط ١٩٩٧ بالاتصال بنظيرها الإسرائيلي "دافيد ليفي" وبنيامين نيتانياهو" طالبة منها أن تبذل إسرائيل جهودها لدى الاتحاد الأوروبي كي يغير موقفه من العلاقات مع تركيا والمتصفة بالتوتر منذ تجميد البرلمان الأوروبي للاتفاق الجمركي في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦[٢]. فضلا عن إسهام "اليهود الأمريكيين" بدور مثمر في استقطاب رؤوس الأموال الأمريكية في المشروعات الاقتصادية التركية وفي تحرير مطالب تزويد تركيا بالأسلحة في الكونغرس[٣].

ضمان نجاح تركيا في الدور الأمني- الأطلسي:

في فترة ما بعد الحرب الباردة انشغلت أوروبا بإعادة ترتيب أوضاع جزئها الشرقي حيث التداعيات الأمنية والاقتصادية وتراجع الدعم الأمريكي المباشر لتركيا ، أمام تدني نسبي لأهميتها الاستراتيجية، ومساندة الكونغرس لمطالب اللوبيين "اليوناني والأرمني" ضد تركيا فضلا أن الولايات المتحدة ذات استراتيجية متحركة بصدد التهديدات المرحلية وفي هذا الإطار وحتى تضم تركيا نجاحها في الدور الأمني- الأطلسي في المناطق البعيدة عن الحلف ولكنها قريبة من تركيا. تبنت الأخيرة خيار إقليميا لتعميق تعاونها مع حليف من داخل المنطقة يمتاز بـ:

١-اشتراكه مع حلف الأطلسي وتركيا في تصوره للبنية الأمنية الجديدة.

٢-جسر استراتيجي إلى المنطقة وله تفاهمات أمنية عسكرية مع الولايات المتحدة والحلف.

٣-مشاركته تركيا القلق نفسه من التغيرات الجارية في المنطقة وتبني مفاهيم سياسية واقتصادية مشتركة.

وبحيث تبدو أن استراتيجية التعاون الثنائي التركي الإسرائيلي المدعوم من الغرب هي الأنسب والأقل تكلفه بغية احتواء النتائج السلبية عليها وعلى الغرب[٤].

---

(١) صالحة، تحولات في السياسة الخارجية التركية نحو العالم العربي ، ص٤٥. و نعمة، مرجع سابق، ص١٠، و عوض، الجديد في العلاقات العربية التركية، ص٨٢-٨٣.

(٢) انظر ،معوض "ندوة" الملف العربي "عصبة صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية: العدد٢٢٧ ، ١٩٩٨ ، ص٥٦.

(٣) الكيلاني، البعد الأمني لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، ص١٣٧.

(٤) نعمة، مرجع سابق، ص١٥-١٦. حنون، مرجع سابق، ص٤٧٧-٤٧٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالثا: طبيعة التحالف التركي الإسرائيلي وأهم مجالاته

في إطار العوامل والتطورات الداخلية والإقليمية والدولية سالفة الذكر، وعلى خلاف التصريحات الرسمية التركية التي تدعي أنه اتفاق عادي للتعاون العسكري في مجالات التسلح والتدريب شأنها في ذلك شأن ٢٧ اتفاقية وقعتها تركيا مع دول أخرى عربية وغير عربية وإنه لا يستهدف أي دولة في المنطقة، إلا أن هذا الاتفاق يعبر عن تحالف عسكري واستراتيجي مدعوم أمريكيا ويستهدف بالأساس دولا عربية بعينها، والمنطقة العربية عموما، ويتأكد من ذلك في ضوء ثلاثة اعتبارات أساسية هي[١]:

١-اتساع نطاق العلاقات التركية – الإسرائيلية وتهديدها للأمن والمصالح العربية.

٢-وجود تصور مشترك بين إسرائيل وتركيا لمصادر التهديد المشترك وكيفية مواجهتها.

٣-الدعم الأمريكي للتحالف التركي –الإسرائيلي واحتمالات تطوره إلى "تحالف إقليمي".

١-التعاون التركي الإسرائيلي في الصناعات والمشروعات العسكرية المشتركة[٢]:

تعد إسرائيل مجتمعا متقدما في الصناعة العسكرية وتطوير التكنولوجيا العسكرية بالمقارنة مع دول المنطقة .وفي هذا الإطار تشيد المشروعات العسكرية المشتركة تطورا ملحوظا، حيث أبرم البلدان (١٤) اتفاقا في هذا المجال حتى نهاية حزيران/ يونيو ١٩٩٧،بعضها جاري تنفيذه بالفعل والآخر قيد البحث والإعداد،ومن أهمها:

*مشروع مدته (٥) سنوات لتحديث (٥٤) طائرة (أف ٤) تركية بتكلفة قدرها (٦٠٠) مليون دولار حيث وافقت البنوك الإسرائيلية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ على تقديم قرض بهذا المبلغ للصناعات الجوية الإسرائيلية لتمويل المشروع، ونظمت هذه المسألة نهائيا بموجب اتفاق ١٩٩٦/١٢/٥ وبدأت عمليات التحديث في شباط/فبراير١٩٩٧.

*مشروعان اتفق عليهما "شفيق بير" في إسرائيل في ١٩٩٧/٥/٥، لتحديث الأخيرة دبابات تركية قديمة "أم ٦٠ سي" في مصانع تركية ومشروع مشترك لإنتاج (٨٠٠) دبابة إسرائيلية "ميركافا ٣" في تركيا.

*مشروع اتفق عليه في ١٩٩٧/٥/١٦ بتكلفة (٥٠٠) مليون دولار، لإنتاج صواريخ جو أرض متوسطة المدى من الطراز "بوباى ٢" وأنشأ لتنفيذه كونسرنيوم بين شركتين تركيتين وشركة رافائيل "الإسرائيلية" لتطوير الأسلحة. وقد تم خلال زيارة وفد من وزارة الدفاع الإسرائيلية لتركيا في نهاية آذار / مارس ١٩٩٨ توقيع مذكرة تفاهم بشأن الإنتاج المشترك للصواريخ المضادة للصواريخ البالستية، لتنصبها تركيا فوق أراضيها وفقا للتكنولوجيا المستخدمة في إنتاج صواريخ "حيتس/السهم" الجاري تطويرها بمشاركة

---

[١] معوض: تطور العلاقات التركية الإسرائيلية التسعينيات ، ص٢٩.

[٢] أخذت هذه النقاط من: معوض: الخديعة في العلاقات العربية التركية، ص٨٥-٨٧؛ معوض:صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، ص٢٣١-٢٣٣، الكيلاني، البعد الأمني لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، ص١٢٧-١٢٨؛ الجهماني، مرجع سابق، ص٩٠-١٠٢، التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٧، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، ١٩٩٨، ص١٥٤، معوض، تركيا والعرب١٩٩٩، تقرير حال الأمة ٢٠٠٠، ص١٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إسرائيلية-أمريكية، وبمدى (١٥٠) كم عن الأخيرة، رغم اعتراض أمريكا عن اشتراك تركيا في المشروع الأمريكي – الإسرائيلي لإنتاج هذه الصواريخ المقررة دخولها الخدمة عام ١٩٩٩.

*مشروع مشترك اتفق عليه في آب/أغسطس لإنتاج طائرات للمراقبة بطيار وأخرى بدونه.

*مشروعات أخرى تم الاتفاق عليها، أو اقتراحها من الجانب الإسرائيلي خلال زيارة رئيس أركان الجيش الإسرائيلي "شاحاك" لتركيا في تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٧، وأهمها الاتفاق على إنتاج صواريخ "دليله" الإسرائيلية ومداها (٥٠٠) كم وذات قدرة عالية في ضرب الأهداف، والاتفاق على تزويد تركيا بصواريخ جو جو من طراز "٤ فايتون" الإسرائيلية.

*ثلاثة مشروعات مهمة أعلن عنها في كانون الثاني / يناير ١٩٩٨:

١-اتفاق الصناعات الجوية التركية مع كونسرنيوم من شركات إسرائيلية وسنغافورية على تنفيذ مشروع لتحديث (٤٨) طائرة تركية (أف ٥) بقيمة ٧٥ مليون دولار.

٢-اتفاق الحكومة التركية في ١٩٩٨/١/١٨مع كونسرنيوم من شركات إسرائيلية وروسية على تنفيذ مشروع لتصنيع (١٤٥) طائرة عمودية هجومية بقيمة (٤) مليارات دولار.

٣-أعلن البلدين في ١٩٩٨/١/١٦ اعتزامهما دراسة إمكانية الإنتاج المشترك للسفن الحربية الإسرائيلية "سعاره" في تركيا.

*إعلان وزير الدفاع التركي "حكمت سامي ترك" في ١٩٩٩/٤/١٤ أن تركيا قررت إنتاج صواريخ مضادة للقذائف من طراز "آرون" بالتعاون مع إسرائيل، وإن أنقرة في انتظار الحصول على موافقة الحكومة الأمريكية لتحقيق ذلك.

*زيارة قائد القوات البرية التركية "ايتلا اتيش" لإسرائيل في الفترة ٩-١٢/٥/ ١٩٩٩ حيث أجرى مباحثات تركزت على تدعيم التعاون العسكري بين البلدين.

*إجراءات المباحثات العسكرية التركية – الإسرائيلية نصف السنوية في إسرائيل ابتداء من ١٩٩٩/١٢/٢٧، ورأس الوفد التركي المكون من (٣٠) شخصا من كبار الضباط ومسئولي وزارة الدفاع والصناعات العسكرية نائب رئيس الأركان، فيما رأس الوفد الإسرائيلي المدير العام لوزارة الدفاع، وتركزت على التعاون العسكري بين الجانبين، وكانت مصادر إسرائيلية قد أشارت قبيل بدء هذه المباحثات إلى انه سيتم خلالها دراسة إمكانية بيع تركيا طائرات عمودية هجومية تنتجها إسرائيل بالتعاون مع شركة "كمانوف" الروسية وإبرام عقد قيمته مليار دولار تقوم بموجبه إسرائيل بتحديث دبابات تركية من طراز "أم ٦٠-أي٣".

٢-التعاون بين القوات الجوية والبحرية والمناورات التركية- الإسرائيلية.

*يسمح اتفاق شباط/فبراير ١٩٩٦ لكلا البلدين باستخدام المجال الجوي للآخر من أجل أغراض التدريب العسكري، وابتداء من منتصف نيسان /إبريل ١٩٩٦ بدأ السماح للطائرات الحربية الإسرائيلية بالتواجد في الأجواء التركية واستخدام قواعد تركية معينة (انجرليك-فان-قونيا) للقيام بطلعات تدريبية في هذه الأجواء

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لمدة أسبوع (أربعة مرات سنويا) .ففي الفترة ١٩-٢٤/٤/١٩٩٨ قامت طائرات تركية "أف ١٦" بـــإجراء تدريبات عسكرية دون مشاركة طائرات إسرائيلية في إحدى القواعد الإسرائيلية[١].

*دعم التعاون بين القوات البحرية للبلدين وهو ما ينظمه اتفاق شباط/فبراير ١٩٩٦، وديسمبر/كـــانون الأول ١٩٩٦ و في إطار هذا التعاون زار وفد من البحرية التركية إسرائيل في ١٦-٢٠/٦/١٩٩٧ بغرض عقـد اجتماعات تخطيط مع الجانب الإسرائيلي في مواكبة رسو خمس قطع بحرية تركية في ميناء "حيفا"[٢].

*إجراء مناورات بحرية وجوية مشتركة وأكبرها على الصعيد الثنائي مناورات "ذئب البحر ١٩٩٧" وجـرت في حزيران/يونيو ١٩٩٧، وامتدت بين بحر ايجه وحتى حدود المياه الإقليمية السورية مرورا بالمجـالين الجوي والبحري لقبرص، وشاركت فيها سفن وطائرات حربية تركية (أف-٤) وإســرائيلية "ومروحيـات خيو المصنعة في إسرائيل بترخيص من أمريكا. كما أجريت مناورات بحرية مشتركة بين تركيا وإسرائيل وأمريكا في شرق البحر المتوسط في الفترة ٥-٩/١/١٩٩٨[٣]، باسم "حورية البحر المتمكنة" وبمشـــاركة الأردن كمراقب، حيث جاءت هذه المناورات لتقدم أكثر من دلالة مهمة عن الدعـــم الأمريكـــي للتحـــالف الإسرائيلي- التركي، وعزم طرفي التحالف على تطويره، وطبيعة الأهداف الحقيقية لهذه المناورات، فضلا عن احتمالات اتساع التحالف مستقبلا سواء باتجاه انضمام أمريكا إليه رسميا، ليصبح أداة أكـــثر فاعليـــة لخدمة وتأمين مصالحهم الاستراتيجية في المنطقة، أو باتجاه ضم بلدان أخرى فـــي المنطقـــة (كـــالأردن) تربطها علاقات وثيقة بطرفي التحالف وبأمريكا[٤] إذا توافرت مقومات تطويره وهي مقومات يتعلق بعضها بطرفي التعاون في المقام الأول من جهة كحدوث تغيير في سياسات كل منها إقليميا في اتجاه يكفل توفـــر تصور مشترك للأهداف والمصالح ومصادر التهديد ، ومقومات تتعلق بالبيئة الإقليمية نفسها مـــن جهـــة ثانية[٥].

وتواصلت المناورات العسكرية التركية - الإسرائيلية، حيث أجريت في الفترة ١٥-١٧ /١٢/١٩٩٩ مناورات "حورية البحر ١٩٩٩" كامتداد لمناورات "حورية البحر ١٩٩٨" وتمت المنـــاورات الجديـــدة قبالـــة السواحل الجنوبية التركية على البحر المتوسط، وشاركت فيها تركيا بالعديد من القطع البحرية منها فرقتـــان متطورتان وبعض سفن خفر السواحل، وشاركت إسرائيل بسفينتين حربيتين وثلاث طائرات عموديـــة وعـــدة طائرات حربية، فيما شاركت أمريكا عبر أسطولها السادس بغواصات وسفن حربية مختلفة وطائرات عمودية وحربية. اتفقت مناورات ١٩٩٩ مع مناورات ١٩٩٨ في هدفها المعلن "التدريب والتنسيق في عمليات البحـث

---

[١] كشك: الاتفاق التركي الإسرائيلي وأثره في الأمن القومي العربي. ص٦٦.

[٢] معوض: الخديد في العلاقات العربية التركية، ص١٠٠.

[٣] التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٨، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، ١٩٩٩، ص١٩٧.

[٤] معوض: الخديد في العلاقات العربية التركية ، ص١٠٠.

[٥] التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٨، ص١٩٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والإنقاذ" وفي مشاركة الأردن في كليهما بصفة مراقب واختلفت عنها في عدم إثارتها انتقادات حادة عربية "وإيرانية" مماثلة لتلك التي واجهت مناورات ١٩٩٨[١].

٣-التعاون الأمني والاستخباري بين تركيا وإسرائيل

يتم هذا التعاون بموجب اتفاق وقعته رئيسة الحكومة التركية آنذاك "تشيللر" أبان زيارتها لإسرائيل في ٣-١٩٩٤/١١/٥، للتعاون بين البلدين في مجال "مكافحة الإرهاب" وقد جاءت استفادة تركيا من خبرات إسرائيل في هذا المجال بموجب اتفاق شباط / فبراير ١٩٩٦، كتلك المتعلقة بإنشاء منتدى للحوار الاستراتيجي بين البلدين لرصد الأخطار المشتركة التي تهدد أمنها وإقامة آلية مشتركة لمواجهتها ، واتفاقية إبريل / نيسان ١٩٩٧ المتعلقة بالتقدير المشترك لهذه المخاطر وامتداد هذا الحوار ليشمل مجالات أخرى تتعلق بأنشطة المخابرات، وإقامة أجهزة تنصت في تركيا، لرصد أي تحركات عسكرية في سوريا والعراق وإيران وجمع المعلومات عنهما[٢]، إضافة إلى أثر التعاون الأمني التركي - الإسرائيلي- الأمريكي في عملية اعتقال "عبد الله أوجلان" في كينيا عام ١٩٩٩.وقد قطعت تركيا وإسرائيل عدة خطوات على طريق دعم هذا التعاون بمخاطره الآتية والبعيدة المدى على المنطقة العربية لا سيما سوريا والعراق ومنها[٣]:

- قيام إسرائيل في الأسبوع الأول من آيار/ مايو ١٩٩٧ تزويد تركيا بمعلومات فنية مهمة عن إمكانيات طائرات "ميج ٢٩" الروسية بعد دراستها لثلاث منها تلقتها من ألمانيا، فضلا عن استعانة إسرائيل في هذا الخصوص بخبرات الفنيين العسكريين الروس اليهود ممن هاجروا إليها إثر تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي - حتى تستغل تركيا المعلومات في تحديث النظام الهجومي والتسليحي لطائرات "أف ١٦" لتحييد ميزة المرونة التي تتمتع بها طائرات "ميج ٢٩" في أي اشتباك مستقبلي مع سوريا والعراق التي تمثل هذه الطائرات أفضل مقاتلات لديهما.
- مساعدة إسرائيل تركيا في مجال تزويدها بمعلومات وصور الأقمار الصناعية وأجهزة التنصت والتجسس الإلكترونية لتكون بتصرف الجيش التركي في مواجهته لمتمردي حزب العمل الكردستاني الموجودين في جنوب شرق الأناضول وشمال العراق[٤].
- إسهام إسرائيل في بعض العمليات العسكرية التركية، وفي إقامة المنطقة الآمنة التركية بشمال العراق المعلنة في ١٩٩٧/١٠/٢٢ على غرار الحزام الأمني الإسرائيلي في الجنوب اللبناني .ففي نفس اليوم نقلت صحيفة "حريات" التركية عن وزير تركي لم تحدد أسمه أن تركيا أقامت فعليا منطقة أمنية في شمال العراق، ونشرت فيها ثمانية آلاف جندي لمنع تسلل متمردي حزب (PKK) إلى أراضيها، وأن الجنود الأتراك أخذوا مواقع لهم في المناطق الحدودية مع العراق حيث يمكنهم تنفيذ عمليات دقيقة لضرب هؤلاء

---

(١) معوض، العرب و تركيا ١٩٩٩،حال الأمة ٢٠٠٠، ص١٢.

(٢) الكيلاني، تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية، ص٤٢.

(٣) معوض، الجديد في العلاقات العربية التركية، ص٩١-٩٣.

(٤) الكيلاني، تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية، ص٤٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المتمردين وأن تركيا أقامت نظاما إلكترونيا لمراقبة القطاع العراقي على الحدود باتفاق مع أمريكا وإسرائيل بواسطة معدات مصدرها الأخيرتين، وأن هذه المراقبة تتم أيضا باستخدام أقمار صناعية.و ذكر تقرير استراتيجي "شرق أوسطي" نشرته صحيفة "بريد الجنوب" الصادرة في أوروبا في ١٩٩٧/١١/١٤، إن عسكريين إسرائيليين شاركوا في عمليتي فولاذ ١٩٩٥و ١٩٩٧ التركيتين بشمال العراق، ومنهم (٥٠) ضابطا في العملية الأولى بغرض نقل خبرة إسرائيل في إقامة منطقة عازلة في جنوب لبنان إلى الأتراك الساعين إلى إنشاء منطقة مماثلة داخل العراق، فضلا عن تحقيق أهداف إسرائيلية أخرى منها التجسس على العراق ، ودعم الاتصال الكردي، وتوثيق الروابط مع القوى الكردية العراقية المسلحة لتقديم العون لها.

*كذلك تم خلال مباحثات "موردخاي" في أنقرة في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧ بحث رغبة تركيا في الاستعانة بقمر التجسس الإسرائيلي لتزويد تركيا بالمعلومات وإمكانية ربط قيادتي الأركان في البلدين عن طريق القمر الصناعي الإسرائيلي ويلاحظ على التعاون العسكري والاستراتيجي والأمني التركي الإسرائيلي عموما ما يلي:

١-يتيح التعاون العسكري لكل من الدولتين، انطلاقا من الرابطة المشتركة بينهما أن يتبادلا الدعم في دوريهما ومكانتيهما الإقليميتين كقوتين رئيسيتين في منطقة الشرق الأوسط، وأن يسهما معا في بناء النظام الشرق أوسطي المرتكز على التفوق العسكري والاحتكار الإسرائيلي، وعلى الحجم التركي الكبير في المنطقة ومركزها في حلف الأطلسي.

٢-يشكل اختلالا في توازن القوى لصالح تركيا وإسرائيل، على حساب بعض الدول العربية (سوريا، والعراق، ومصر) ودول غير عربية (إيران).

٣-يسمح التعاون العسكري لإسرائيل باستخدام المجال الجوي التركي لانطلاق الطائرات الإسرائيلية المتواجدة في قواعد قرب أنقرة وذلك لجمع المعلومات المخابراتية الجوية على طول حدود تركيا مع سوريا والعراق وإيران، دون استبعاد انطلاقها من هذه القواعد لضرب أهداف داخل هذه الدول.

٤-تسخير الأقمار الصناعية الإسرائيلية لتكون ذات فائدة كبيرة بالنسبة لتركيا، وبخاصة فيما يتعلق بأنشطة متمردي حزب العمال الكردي.

٥-تستعين تركيا بالتكنولوجيا والخبرات العسكرية الإسرائيلية، وخاصة في مجال صناعة الأسلحة وتحديث الطائرات التركية.

رابعا: أهمية التحالف مع إسرائيل ومزاياه بالنسبة لتركيا

تسعى تركيا في ظل تحالفها مع إسرائيل إلى تحقيق عدة أهداف منها:

الأهداف العسكرية والأمنية الاستراتيجية .من بين ما تشمله هذه الأهداف:

أ) تحقيق مصلحة تركيا في رفع كفاءة وفاعلية قواتها المسلحة من خلال ما يتيحه التعاون / التحالف مع إسرائيل من إدخال التقنية في التسليح التركي عبر الاهتمام بالجانب الكيفي والتكنولوجي للمنظومة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العسكرية التركية، وهو ما سوف يقوى موقف الجيش التركي، ويدعم دوره في صنع السياسة العامة لتركيا[١].

ب) جاء هذا التحالف انطلاقا من إدراك المؤسسة العسكرية تراجع القيمة الاستراتيجية لتركيا من منظور التحالف الغربي بانهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب البادرة فضلا عن مشاركتها للغرب مخاوفه من العدو الجديد البارز في المنطقة، وحسب طرح الأخير هو الأصولية الإسلامية،و لتحجيم الأدوار العربية والإيرانية ،وتعزيز فرص انضمامها للاتحاد الأوروبي[٢].

ج) اهتمام بعض الأوساط المؤثرة في تركيا بتعزيز العلاقات مع إسرائيل لمحاولة إيجاد حلول لبعض المشكلات التركية المزمنة والمقعدة وعلى رأسها المشكلة الكردية.

ويلاحظ بخصوص المسألة الأخيرة أن هذا التحالف يتيح لتركا الاستفادة من خبرة إسرائيل العسكرية في قمع المقاومة الكردية والضغط على سوريا للتخلي عن دعم حزب العمال الكردستاني (PKK). ففي أوائل آب/أغسطس ١٩٩٣ قام قائد سلاح الجو الإسرائيلي بزيارة إلى تركيا، والتقى خلالها مع وزير الدفاع التركي وقائد سلاح الجو التركي حيث كانت تهدف هذه الزيارة إلى إمكانية تعاون مشترك ضد حزب(PKK) وأن القائد الإسرائيلي أعطى معلومات إلى تركيا حول قواعد (PKK) في سهل البقاع اللبناني[٣]. وقد جرى تأكيد البلدين بوضوح عن تصور مشترك لمصادر التهديد وآلية مواجهتها باعتبار أن الهدف من التعاون العسكري بين البلدين هو تكوين قوة ردع ثلاثية (إسرائيل، تركيا، الولايات المتحدة) أو ثنائية مدعومة أمريكيا وخاضعة لاستراتيجية موحدة بما يتيح إمكانية الرد السريع على ما تراه تهديدا محتملا لمصالحها من جانب دول شرق أوسطية وهي تحديدا سوريا، العراق، إيران) بهدف إرهابها وردعها ومنعها من محاولة إحداث أي تغيير في مواجهة أوضاع قائمة مفروضة بالقوة وبحكم الأمر الواقع[٤].

الأهداف السياسية. يمكن إبراز أهم هذه الأهداف فيما يلي:

١-تسعى تركيا من هذا التحالف إلى الضغط على سوريا والعراق في قضية مياه نهري دجلة والفرات، وذلك لعدم رغبة تركيا في الوقت الحالي في الاستجابة إلى الطلب العربي الذي اقره مجلس جامعة الدول العربية في ١٩٩٧/٣/٣١ وهو دعوة الدول الثلاث (سوريا-العراق-تركيا) إلى الدخول في مفاوضات للتوصل إلى اتفاق نهائي لقسمة عادلة تضمن حقوق جميع الأطراف على أساس أحكام القانون الدولي[٥].

---

[١] كشك، مرجع سابق، ص٦٤.

[٢] رسلان،التقارب التركي الإسرائيلي من الشرق الأوسط إلى القوقاز، ص١١٦.

[٣] نور الدين، تركيا في الرمل المتحول، ص٢٦٤.

[٤] معوض، الجديد في العلاقات العربية التركية، ص٩٦-٩٧.

[٥] الكيلاني، البعد الرمي لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، ص١٢٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- يتيح التحالف الأمريكي الإسرائيلي فرصة تدعيم دور ومكانة كلتا الدولتين في منطقة الشرق الأوسط، فتركيا تريد أن تصبح إحدى الدول الرئيسية في المنطقة وأن تلعب دورا إقليميا بارزا من خلال ما تتمتع به من إمكانات جيو ستراتيجية وبشرية واقتصادية[١].

٣- تهيئة الظروف المناسبة لإحياء مشروع مياه السلام الذي طرحه "أوزال" في عام ١٩٨٥، والذي يقضي بنقل المياه من تركيا إلى كافة دول المنطقة المحيطة عبر خطين الخط الغربي ويشمل: سوريا والأردن وإسرائيل والسعودية، وخط الخليج:السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات، وعمان. [٢].

٤- توجيه رسالة أخرى إلى اليونان التي تتهمها تركيا بدورها بدعم الأكراد، وإن كان بدرجة أقل من دمشق وذلك في الوقت الذي تشهد فيه العلاقات بين الدولتين توترا ملحوظا بسبب الاتفاق العسكري الذي أبرمته مع سوريا عام ١٩٨٥، والذي يسمح للطائرات اليونانية باستخدام المجال الجوي السوري في حالة نشوب حرب بين تركيا واليونان.وعلى هذا فإن تركيا تدرك جيدا أن اليونان هي العدو الأول لها من الناحية التاريخية، باعتبارها مصدر الخطر على الأمن والمصالح التركية الحيوية في بحر إيجه وأوروبا[٣]، ومن ثم فإن توقيع الاتفاق التركي- الإسرائيلي هو محاولة للضغط على سوريا لفك ارتباطها باليونان والتخلي عن الامتيازات والتسهيلات التي تمنحها لها[٤]، هذا قبل التحسن الأخير الذي شهدته العلاقات التركية - اليونانية على أثر تقديم اليونان مساعدات لتركيا أثر زلزال ١٩٩٩ الذي أصاب المناطق التركية الغربية، وقبول تركيا شروط الاتحاد الأوروبي حول عضويتها فيما يتعلق بمسألة تسوية الحدود بينها وبين اليونان.

الأهداف الاقتصادية. يسمح الاتفاق التركي الإسرائيلي بتطوير التعاون الاقتصادي بما فيها[٥]:

١-التعاون الاقتصادي من خلال إنشاء المنطقة التجارية الحرة، والتي تهدف إسرائيل من خلالها إلى زيادة صادراتها إلى تركيا خصوصا من الأجهزة الإلكترونية وأجهزة الاتصالات والآلات الزراعية.

٢-التعاون مع إسرائيل في مشروعات إنتاج الطاقة وإنشاء شبكات متطورة للري في جنوب شرق الأناضول.

٣-اشتراك كليهما في تبادل الخبرات التقنية والعلمية لتشجيع النمو الاقتصادي.

٤-تبادل الخبراء والبيانات والبحث العلمي والتقني.

٥-السياحة وهو مصدر مهم لكلا البلدين، حيث تشير البيانات إلى أن هناك ما بين (٣٠٠,٠٠٠) - (٤٠٠,٠٠٠) ألف سائح إسرائيلي زاروا تركيا خلال عام ١٩٩٥ وأنفقوا ما يزيد عن (٣٠٠) مليون دولار.

---

[١] صالح، الاتفاق التركي الإسرائيلي وعملية السلام، ص٨٠.

[٢] فياض، مرجع سابق، ص١٨٢.

[٣] نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص٢٧٩.

[٤] صالح، مرجع سابق، ص٨١.

[٥] سيفا نوليك باشا، تطور العلاقات بين تركيا وإسرائيل والدول العربية المجاورة، ص٣٤-٣٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٦-الاتفاق المائي الجاري الحديث عنه منذ حزيران/يونيو ١٩٩٠ بشأن شراء إسرائيل (١٨٠) مليون م٣ سنويا من فائض مياه نهر "مانوجات" التركي، حيث اتفق الجانبان خلال زيارة "ديمريل" لإسرائيل في ١٩٩٩/٧/١٤ على أن يتم نقل هذه المياه عبر خط أنابيب يمتد تحت مياه البحر المتوسط وتشكيل لجنة مشتركة من الخبراء لدراسة إمكانية تحقيق المشروع على الصعيد التقني والتجاري[١].

خامسا: مخاطر وتهديدات التحالف التركي – الإسرائيلي للأمن القومي العربي

يشكل اتفاق التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل تهديدا جديا للأمن القومي العربي، ولا يخدم تطور العلاقات العربية-التركية، في ظل عدم التوصل إلى تسوية سلمية شاملة للصراع العربي-الإسرائيلي .وبالتالي يكون هذا الاتفاق مغايرا لروح وجوهر الترتيبات المفترض أن تكون ثمرة لهذه التسوية.ورغم اتساع نطاق "الدول المستهدفة" بالاتفاق التركي- الإسرائيلي ليشتمل بلدان عربية، وأخرى مجاورة غير عربية (إيران)، فإن ذلك لا ينفي أن المستهدف الأساسي به هو الجانب العربي، وتحديدا سوريا والعراق وكذلك مصر مع إمكانية استبعاد إيران نتيجة خصوصية علاقاتها مع تركيا وحرص الأخيرة على هذه العلاقات خاصة في المجال الاقتصادي فضلا عن حدوث انفتاح أو إيجابي معين في العلاقات الإيرانية الأمريكية ويرجع ذلك إلى اكثر من اعتبار[٢]:

أ) فمن ناحية، تشوب علاقات هذه البلدان العربية الثلاثة أو بعضها بطرفي الاتفاق أو إحداهما، العديد من المشكلات، أو على الأقل "التوترات الكامنة" ولو بمعنى التنافس غير المعلن على الدور الإقليمي الرئيسي في المنطقة في مرحلة ما بعد التسوية، ولعل هذا ينطبق بوجه خاص على مصر، سواء في علاقاته بإسرائيل أو بتركيا.

ب) ومن ناحية أخرى، فإن البلدان العربية الثلاثة- بما فيها العراق رغم هزيمته العسكرية والقيود المفروضة على تطوره المستقبلي نتيجة لحرب الخليج الثانية ذات أهمية كبيرة باعتبارها "مراكز ثقل" أو "مفاصل" للنظام الإقليمي العربي المراد استبداله من قبل آخرين من بينهم تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة بنظام آخر شرق أوسطي.ورغم التطمينات التركية الرسمية للبلدان العربية بشأن طبيعة هذا الاتفاق لا تنفي حقيقة ما ينطوي عليه الأخير من مخاطر وتهديدات للأمن القومي العربي والمصالح العربية منها[٣].

١-يشكل التحالف العسكري التركي - الإسرائيلي عاملا مهما في خلخلة موازين القوى العسكرية في المنطقة بعامة، وبين العرب وإسرائيل بخاصة، ويتضح ذلك من النقاط التالية:

•يسبب تحديث القوات الجوية التركية تفوقا نوعيا لها على دول الجوار الجغرافي في سوريا والعراق وإيران بوجه خاص، كما أن تزويد السلاح البحري التركي بقطع بحرية صغيرة جديدة، يزيد في فاعلية هذا

---

[١] معوض،العرب و تركيا ١٩٩٩، حال الأمة ٢٠٠٠، ص١٤.

[٢] معوض، تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات، ص١٣٧-١٤٠.

[٣] الكيلاني، البعد الأمني لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، ص١٣٧-١٤٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السلاح في تحقيق سيطرة بحرية شرقي البحر المتوسط بالتعاون مع السلاح البحري الإسرائيلي والأسطول السادس الأمريكي.

- يحقق برنامج التدريب والمناورات المشتركة بين الجيشين رفع مستوى الكفاءة العملياتية الميدانية للجيشين، وبخاصة للجيش التركي على الحدود مع سوريا والعراق.
- يتيح التحالف العسكري في مجال التدريب والمناورات المشتركة للجيشين إمكانية توحيد المذهبين العسكريين، وتحقيق التقارب بينهما، مع العلم أنهما يستمدان أصولهما من المذاهب وميادين القتال وطرائقه في كلا الجيشين.

٢- يتيح التعاون العسكري لإسرائيل بأن تقيم في تركيا محطات أرضية للمراقبة الإلكترونية والإنذار المبكر، والتنصت وبخاصة ضد سوريا والعراق وإيران في حين تستخدم تركيا الأقمار الصناعية الإسرائيلية بما تقدمه من معلومات عن التحركات العسكرية السورية والعراقية والإيرانية وغيرها من التحركات العربية "والشرق أوسطية".

٣- يسد التعاون العسكري التركي – الإسرائيلي السبيل أمام أية حكومة تركية تنوي تحسين أو تطوير علاقات تركيا مع الدول العربية والإسلامية، وبخاصة سوريا والعراق وإيران، فالأسراب الإسرائيلية المقيمة في قواعد جوية تركية تطول جميع الأهداف في سوريا والعراق وإيران، دونما حاجة إلى التزود بالوقود جوا.

٤- كذلك يؤثر الاتفاق التركي – الإسرائيلي تأثيرا سلبيا في عملية السلام وذلك من خلال ما يحققه هذا الاتفاق من عناصر قوة إضافية لإسرائيل وفي إطار تحالفها الاستراتيجي الجديد مع الولايات المتحدة.

ويشكل هذا الاتفاق فعليا مقدمة لترتيبات أمنية إقليمية، أو "حلف شرق أوسطي جديد" يتم في إطار التزام أمريكي بالحفاظ على تفوق إسرائيل العسكري واحتكارها للسلاح النووي "كرادع استراتيجي" حتى في ظل السلام، وفي إطار فعلي يتجاوز الصعوبات المثارة أمام التوصل إلى ترتيبات أمنية متفق عليها إقليميا ضمن مفاوضات لجنة الأمن وضبط التسليح[١]، ويثير ذلك ما يلي[٢]:

- احتمال أن تعمل واشنطن خلال الفترة القليلة القادمة على فرض هذه الترتيبات الأمنية الواقعية من خلال إبرام اتفاقيات عسكرية وأمنية مع البلدان المعنية.حيث تستبعد الولايات المتحدة إمكانية إقامة تحالف استراتيجي ثلاثي وتفضل أن تعمل بشكل ثنائي في المجال الأمني في الشرق الأوسط.
- تشجيع هذه البلدان على عقد اتفاقيات ثنائية للتعاون العسكري والأمني فيما بينها، مما سيجعل واشنطن بمثابة "القابض على ميزان" توازنات إقليمية وترتيبات أمنية جديدة في المنطقة، وكذلك احتمال تطور هذه الترتيبات في مرحلة لاحقة "باتجاه إقليمي موحد" ومثل هذا التطور يتفق مع الاستراتيجية العسكرية الأمريكية الجديدة القائمة على مبادئ الدفاع الوقائي والردع والهيمنة ،والقائمة أيضا منذ نهاية حرب الخليج الثانية على السعي لبناء منظومات أمنية في "الشرق الأوسط" ووضعها في يد قوى حليفة يمكن الوثوق بها

---

(١) معوض، عوامل وخواتم تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات، ص١٣٥.

(٢) الكيلاني، تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية، ص٤٩-٥٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كإسرائيل وتركيا للحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة في مواجهة قوس الأزمات الذي يشمل إيران والعراق واليمن والسودان وليبيا.أي أن تنقل الولايات المتحدة بعض أعبائها الدفاعية عن النظام الشرق أوسطي المقترح إلى تركيا وإسرائيل نقلا بطيئا يتناسب وإيقاع التسوية وبناء هذا النظام.

* وضوح الموقف الرسمي الأمريكي في دعم الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي وحسب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية في ١٩٩٧/٥/١٠"أن البلدين حليفان" لها، ومن الطبيعي أن "تتعاون الدولتان عسكريا" و"تسعى الولايات المتحدة أن تشارك في هذا التعاون" ونجد تطبيق ذلك في المؤشرات[١]:
* تماثل وضعيهما في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بالمنطقة بشأن لجوء الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثانية إلى تخزين أسلحة وذخائر في بعض دول المنطقة ومنها تركيا وإسرائيل.
* دعمها السياسي والمالي للاتفاق وتحديدا فيما يتعلق بتمويل جزء كبير من تكلفة برنامج تحديث إسرائيل لطائرات (أف-٤) التركية.
* قيام طرفي الاتفاق بدوريات بحرية مشتركة في شرقي البحر المتوسط كإجراء متمم لنشاط الأسطول السادس في المنطقة.

إن التحالف التركي – الإسرائيلي ينطوي تحت خيمة "الحرب الباردة" التي تخلق إسرائيل أسبابها وعواملها في منطقة الشرق الأوسط، ويبدو أن إسرائيل كيفت فكرها السياسي والاستراتيجي مع الخطوط الرئيسية "للحرب الباردة" التي كانت سائدة بين المعسكرين الغربي والشرقي".

فإسرائيل تنطلق من الأساس الأول "للحرب الباردة" هو خلق الذرائع لدفع المنطقة إلى حافة الحرب، وتركها تستقر على تلك الحافة من دون دفعها إلى الحرب ذاتها، وحتى تضعف عناصر القوة العربية ، فتقبل بالشروط المفروضة عليها. وإذا ما استعرضنا السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تتبعها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة وتجاه عملية التسوية السلمية ومسارات التفاوض الثنائية وأضفنا إليها أحد أهم عناصر الحرب البارزة، وهو الأحلاف فإننا نلمس حينذاك مظاهر الحرب الباردة التي تديرها إسرائيل وتستكمل عناصرها بتحالفها العسكري مع تركيا، ذلك أن الاتفاقية العسكرية بين تركيا وإسرائيل تعيد صياغة العلاقات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط. وتشكل الاتفاقية نواة محور سياسي دفاعي أمني في المنطقة بحيث يرقى بأهدافه ووسائله إلى مستوى التحالف، الذي أصبح بذلك، مصدرا تهديد وعدم استقرار في المنطقة بفعل ما ينتج من تحول في موازين القوى الإقليمية، وبخاصة أنه يتوجه نحو السيطرة على منطقة الشرق الأوسط سيطرة استراتيجية وسياسية قادرة على تحقيق أهداف ومكاسب اقتصادية لتركيا وإسرائيل.

---

[١] معوض، عوامل وحواجز تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات، ص١٣٤-١٣٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الرابع
المحور الاقتصادي/التنموي للدور الإقليمي التركي

يركز هذا الفصل على تفسير الدور الإقليمي التركي ضمن قضايا ذات صفة اقتصادية(الاعتماد المتبادل) و قضايا ذات صفة تنموية(المسألة المائية) في منطقة الشرق الأوسط . و هو ما يعد تعبيرا بالأساس ،عن ممارسات و تطبيقات للسلوك التركي على أرض الواقع ، و ذلك لتوضيح مرتكزات هذا السلوك.

المبحث الأول
السياسة المائية التركية والمشروعات المائية الإقليمية التركية في منطقة الشرق الأوسط

سيتم في هذا البحث التعرف على الوضع المائي لدول حوض الفرات، وأسس ومنطلقات السياسة المائية التركية تجاه دول شرق أوسطية معينة (سوريا والعراق) وثم دراسة المشروعات المائية التركية (مشروع جنوب شرق الأناضول) وتأثيراتها وأخيرا المبادرات والمشروعات المائية الإقليمية التركية (مشروع مياه السلام).

ويمكن القول، بوجود تداخل وثيق بين عنصري السياسة والمياه. فالقرار النهائي لتطوير موارد المياه هو إلى حد كبير جزء من عملية سياسية متكاملة حيث يقرر المخططون مشروعات لتنمية موارد المياه بينما يقرر رجال السياسة تنفيذ هذه المشروعات . وفي هذا السياق تلعب الموارد المائية دورا كبيرا عند وضع بنود السياسة العامة للدولة، كتركيا مثلا، والتي تأتي في مقدمة دول الشرق الأوسط المهتمة بقضية المياه كأداة رئيسية في رسم سياستها الخارجية تجاه دول الجوار الجغرافي لا سيما سوريا والعراق.

و تبرز تركيا كطرف أساسي ومباشر في أي تسوية تنبثق عن قضية المياه في المنطقة، ويتيح لها هذا البعد أن تتبوأ موقعها في عملية صنع قرارات المنطقة خاصة أن فك الارتباط بين الأمن الإقليمي والأمن الاقتصادي أصبح أمرا مستحيلا في المرحلة الراهنة[1].و يرى البعض أن مشاركة تركيا في المفاوضات المتعددة الأطراف الخاصة بالمياه أمر ضروري في سبيل تحسين علاقاتها الخارجية مع المنطقة. و في هذا السياق أكد وزير خارجية تركيا آنذاك حكمت تشيتين في١٩٩٣/١١/٦ بأن تحقيق المصلحة التركية يتطلب بذل جهود تركية كبيرة لإنجاح هذه المفاوضات خاصة وأن تركيا تتمتع بموارد مائية متنوعة ويمكن لها أن تساهم في تحسين الوضع في المنطقة[2].و

---

[1]) السماك ، العلاقات العربية التركية حاضرها ومستقبلها، ص١١١.

[2]) كلايتوعمر، السياسة الخارجية التركية والأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط، ص١٠٨، السماوي، اسرائيل ومشاريع المياه التركية، ص٣٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تعتقد تركيا بضرورة الربط بين قضية المياه وتحقيق السلام في المنطقة.حيث أكـــدت ورقـــة العمـــل التركية المقدمة إلى المؤتمر الدولي للمياه المنعقد في فينا في أيار/مايو ١٩٩٢ " أن مشكلة المياه الأكثر حدة إنما تحدث الآن في المثلث الذي يتوسط الأردن والضفة الغربية وإســـرائيل وغـــزة ومرتفعـــات الجولان وهذه المنطقة تجمع الأطراف المشاركة مباشرة في عملية التسوية"[١].

أولا: الوضع المائي في تركيا وسوريا والعراق

تركيا: تشكل تركيا الخزان الطبيعي للمياه في منطقة الشرق الأوسط حيث يوفر لها موقعها الجغرافـــي أمطارا غزيرة وتسمح مناطقها الجبلية بتجميع هذه الأمطار وإقامة السدود لتوليـــد طاقـــة كهربائيـــة ضخمة[٢].وتكمن عناصر قوة تركيا في مجال المياه أن معظم أنهارها داخلية أي تنبع منها وتصب فـــي البحار المحيطة بها حيث يبلغ مجموع أطوالها نحو ٢٩٠٣ كلم، كما ينبع منها وتجري فيها ٥٢٣كلم و ٩٧١كلم من نهري دجلة والفرات على التوالي قبل دخولهما الحدود العراقية والسورية .أي أن نحـــو ٨٨% من مياه الفرات ونحو ٨٧% من مياه دجلة تقع داخل الأراضي التركية[٣]. يبلغ إجمالي الموارد المائية المتاحة في تركيا (١٩٥) مليارم٣ منها (١٣٤) مليار م٣ من الموارد الداخلية المتجددة، تســـاهم مياه الفرات ودجلة بنحو ٥٣ مليار م٣ من هذه الكمية المتاحة. وتبلغ المسحوبات التركية من هذه المياه (١٥,٦) مليار م٣ سنويا بنسبة (٨%) من الموارد الداخلية المتجددة يخصص (٤٢%) من هذه الكميـــة لتلبية الاحتياجات المنزلية والصناعية، بينما تستوعب الزراعة (٥٨%) من هذه الموارد[٤]. وتتمســـك الحكومة التركية بأن حصص المواطن التركي بالقياس مع الموارد المتاحة ٣١٠٠ م٣ فـــي حيـــن أن المعدل الدولي العام هو ١٠ آلاف م٣[٥].

جدول رقم (٥)

تطور الاحتياجات التركية المائية الحالية والمستقبلية

السنة	عدد السكان (مليون نسمة)	الاحتياجات المائية (مليار م٣)
١٩٩٣	٥٧	١٥,٦
٢٠٠٠	٦٨	١٩,٥
٢٠٢٥	٩١	٢٦,٢٨

المصدر: مخيمر وحجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، ص٨٧.

---

[١]) السمعاوي، مرجع سابق، ص٣١.

[٢]) المحذوب، إشكالية المياه وأثرها على العلاقات العربية التركية، ص١٨٢.

[٣]) Turkey 1989, Almanac.Op. Cit p.79.

[٤]) مخيمر وحجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، ص٨٦.

[٥]) بوسيل، مواجهة ندرة المياه، ص٥٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبذلك تغطي الموارد المائية الاحتياجات التركية بدليل مقارنة هذه الاحتياجات مع كمية الموارد الداخلية المتجددة وبدليل آخر هو ما تعرضه تركيا من بيع كميات من المياه إلى الغير، ومـــا أقدمـــت عليه فعلا من بيع (٥٠٠) مليون م٣ إلى إسرائيل[١].

سوريا: تعتبر مياه الفرات ذات أهمية قصوى بالنسبة إلى سورية، تفوق أهميتها في كل من تركيا والعراق؛ لأن الموارد المائية السورية شحيحة بالمقارنة مع الحال في تركيا والعراق[٢]. وتعتمد سورية بما يزيد على ٨٠% من احتياجاتها المائية على مياه نهر الفرات[٣]، ليبلغ الإيراد المائي السنوي للميـله الداخلية المتجددة في سورية (باستثناء نهري دجلة والفرات) ٨,٩٤ مليار م٣[٤]. هناك ٣ مليار م٣ مياه جوفيه متاحة متجددة يستغل منها ٢,٥٢٨ مليار م٣ [٥]، أما الأمطار فتقدر كميتها حوالـــي ٥٢,٧٤٠م٣ يضيع ثلثاها بالتبخر[٦]. ووفق هذه الأرقام، فإن نصيب الفرد من المياه في سورية يبلـــغ فـــي الحـــد الأقصى ٢٣٩٢م٣، وفي الحد المتوفر يبلغ نصيب الفرد ١٤٢٠م٣[٧]. أما عن المـــوارد المائيـــة فـــي نهري دجلة والفرات، فإن سورية كانت تستغل منها عام ١٩٨٩، نحو٤،٤ مليار م٣ [٨]، ووفق اتفـــاق سورية مع العراق عام ١٩٩٠ لتقاسم إلى ١٥,٧٥ مليار م٣، التي تعهدت بها تركيا وفق بروتوكـــول عام ١٩٨٧ فان حصة سورية أصبحت ٦,٦ مليار م٣ بالإضافة إلى ٣ مليارات م٣، سنويا مـــن نـــهر دجلة، ورغم ذلك فإن الخبراء المائيين في العالم يقدرون أن سورية ستواجه عجزا مائيا مقداره مليـــار م٣ عام ٢٠٠٠ [٩] ، وهذا التقدير مبني على تدفق مقبولة لمياه نـــهر الفـــرات، إذ أن ظـــروف شـــح الأمطار ستزيد من شدة الأزمة كما حدث عام ١٩٨٩ عندما دخل ١٦,٨٧ مليار م٣ فقط من مياه نـــهر الفرات إلى سورية[١٠].وبناء على هذه الأرقام، فإن سورية سعت إلى تعويض النقص عبر العمل علـــى إقامة المشاريع المائية المختلفة خاصة في بناء السدود والمحطات الكهرومائية.إن هذه المشاريع والتـــي بنيت بخبرات روسية واجهت العديد من المشاكل الفنية والاجتماعية ،وإنها لم تستطيع توفير أكثر مـــن ٦٠% من الطاقة من سد طبقة الذي لم يتم اختيار موقعه بالشكل الصحيح ،مع كثرة التسرب المـــائي منه بالإضافة إلى الترسبات الملحية وهو الأمر الذي يؤدي إلى انقطاع التيار الكهربائي لا سيما عـــن مدينتي حلب ودمشق[١١].

---

[١]) عمير وحجاري، مرجع سابق، ص٨٧.

[٢]) السماك، حرب المياه من الفرات إلى النيل، ص٥٤.

[٣]) الرغول، إشكالية المياه العربية، ص١٩.

[٤]) الساعي، المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية، ص١٤٤.

[٥]) أبو سعدة، تنمية وتعبئة مصادر المياه في الوطن العربي، ص١١١.

[٦]) شندي، المياه: الصراع القادم في الشرق الأوسط، ص١٩.

[٧]) Water Issues Between Turkey, Syria and Iraq, Turkey Foreign Ministry, 1997. P2-3.

[٨]) خليل، الأمن المائي العربي، ص٣٢٣.

[٩]) السماك، مصدر سابق، ص١٦٩.

[١٠]) Joyce star and Daniel Stor, U. S Foreign Policy on Water Resources in the Middle East, p30.

[١١]) باعيش، إشكالية المياه وأثرها على العلاقات العربية التركية، ص١٧٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العراق : يوجد في العراق نهر دجلة الذي يحمل كمية مياه اكبر من نهر الفرات، والذي يمتاز بوجود روافد عراقية له في العراق ومن إيران. ويقدر إجمالي موارد المياه في العراق بحوالي ٧٦-٨٤,٤ مليار م٣ تعتمد بنسبة كبيرة على نهري دجلة والفرات، وتتوزع موارد المياه في العراق على عدة مصادر أهمها: نهر الفرات الذي يبلغ معدل الوارد السنوي له في الفترة ١٩٧٦-١٩٨٩ حوالي ٢٦,١٤ مليار م٣[١]، وهناك نهر دجلة الذي يبلغ معدل وارده السنوي نحو ٥٠ مليار م٣ في بعض الأعوام[٢]، عدا عن نحو ٢ مليار م٣ من المياه الجوفية المتجددة والتي يستغل منها العراق نحو ١,٥ مليار م٣[٣]، أما الأمطار في العراق فيبلغ معدلها ٨٠٠ ملم سنويا، حيث يصل معدل سقوط الأمطار إلى أقل من ١٥٠ ملم في جنوب الغرب ويرتفع إلى ١٩٨٢ ملم / سنويا في الجبال الشمالية الغربية[٤]. ويستغل العراق نحو ٨,٦ مليار م٣ فقط من مياه نهر الفرات[٥] . ويتوقع أن ترتفع حاجة العراق من مياه نهر الفرات إلى نحو ١٣ مليار م٣ في عام ٢٠٠٠[٦]. ويعد الوضع المائي في العراق أفضل من الوضع المائي في سورية حيث أن العراق يمتلك مصدرا مائيا رئيسيا متمثلا بنهر دجلة،عدا عن أن نهر الفرات يوفر للعراق ما لا يقل عن ١٠ مليارات م٣ سنويا كما كان الأمر قبل عام ١٩٩٠، لذا فإن نصيب الفرد من المياه في العراق سنويا أعلى منه في سوريا وتركيا ويبلغ في الحد الأقصى ٥١٩٢ م٣ سنويا للفرد، ويصل معدل نصيب الفرد في الحد المتوفر والقابل للاستغلال نحو ٢١١٠ م٣ سنويا[٧].ويعتبر نهر الفرات مهما جدا للزراعة في العراق إذ أن حوالي مليون هكتار من الأراضي تروى من مياه الفرات وهي تشكل ما يقارب ٣٠% من الأراضي الزراعية في العراق[٨]، وإذا كانت السدود التي أقامها العراق على نهري دجلة والفرات قد أمنت القدرة على تخزين نحو ١٠٠ مليار م٣ من المياه، الا أن بعض هذه السدود يعاني من ارتفاع نسبة ملوحة مياهها لذا فإن سعة التخزين في هذه السدود ضئيلة مع غياب أرقام دقيقة عن كمية المياه النقية المخزنة[٩]، وهكذا نجد أن مشكلة العراق تكمن في نوعية المياه اكثر منها في كميتها وهي المشكلة التي تؤدي إلى تحول مساحات شاسعة من الأراضي إلى مناطق قاحلة[١٠].

---

[١] Nurit Kilot, Water Resources and Conflict in The Middle East, Rautledge, London, 1994, P143.

[٢] عبد الخالق، المشاريع الحالية والمستقبلية في دول أعالي النهر، ص١٢.

[٣] الدباغ، مشكلة المياه في العراق، ص٢٣٨.

[٤] أبو سعدة، مصدر سابق، ص١١١.

[٥] Natasha Bechorner, Water and Instability in the middle east, international institute for Strategic Studies, London, 1992, p34.

[٦] هاني، مرجع سابق، ص٣٢٢.

[٧] Water Issues between Turkey, Syria and Iraq , Op Cit, p 23.

[٨] السامي، مرجع سابق، ص١٥٠.

[٩] Nurit Kilot, Op. Cit, P122.

[١٠] باغيش، مرجع سابق، ص١٧٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانيا: منطلقات السياسة التركية تجاه المشكلة المائية

تتمثل هذه المنطلقات في المحاور التالية:

١-تركيا والصراع المتوازن بين سوريا والعراق:

لقد استفادت تركيا في تحديد سياستها، من النزاع السوري - العراقي على مدى العقود الماضية، من خلال تعميق الخلافات والانقسامات القائمة بما يحقق مصالحها في مواصلة مشروعاتها المائية على نهر الفرات في إطار "الغاب"، و استبعاد التوصل إلى اتفاقية دولية لتقسيم مياه النهر بين الدول الثلاث وتنظيم استغلالها.

تدرك تركيا أن علاقاتها بسوريا والعراق تتأثر دائما من حيث تحقيق مصالحها بوجود أو غياب أو ضعف التوتر بين هذين البلدين، فعندما يتجاوز البلدان خلافاتهما، يتبنيان اتجاها أكثر تصلبا إزاء تركيا، ويرفضان أي حلول وسط بصدد المشكلات المثارة مع الأخيرة، وعندما تتوتر العلاقات بينهما يتجه كل منهما إلى تدعيم علاقاته مع تركيا بما يحقق مصالح الأخيرة [١]، وهذا يتضح من خلال قيام العراق بمد أنابيب النفط عبر الأراضي التركية دون سوريا. وتستغل تركيا هذه المسألة في الضغط على البلدين، فتارة تزعم أن دمشق ترفض التباحث مع بغداد في التوصل إلى قسمة حول تدفق المياه بنهر الفرات وتارة تدعي بأن سوريا ستحتفظ بالمياه الإضافية إذ وافقت تركيا على مطالب العراق بشأن حصصه المائية[٢]. كما ويشير الأتراك إلى أن مشكلة نقص مياه الفرات التي تصل إلى العراق ينبغي تسويتها بين العراق وسوريا ولا شأن لها بمشروع الغاب[٣]. و يلاحظ أن الأزمة المائية عام ١٩٩٠ و التنسيق السوري- العراقي آنذاك قد اضعف إلى حد كبير فاعلية "سياسة الصراع المتوازن" التركية كما سيظهر لاحقا.

٢-تركيا والربط بين الفرات والعاصي:

تربط تركيا بين التوصل إلى أي تسوية شاملة ونهاية لمشكلة الفرات وبين تسوية مشكلة نهر العاصي الذي ينبع من لبنان ويمر بسوريا ثم يصب في البحر المتوسط عند الاسكندرونة، وعلى الرغم أن هذا النهر لا يتجاوز حجم تدفق مياهه (٨٠٠ مليون م٣- ١,٢٥ مليار م٣ سنويا) مقارنة بـ ٣٢ مليار م٣ سنويا في الفرات[٤]، فإن تركيا ترى أن أي اتفاق بشأن الفرات يجب أن يتم معه اتفاق بشأن العاصي[٥] ، رغبة منها في الحصول على اعتراف سوري بسيادتها على الاسكندرونة، وهي مسألة ترفض سوريا مناقشتها مؤكدة أن السيادة على العاصي غير قابلة للتفاوض قبل الاتفاق بشأن الفرات

---

[١] معوض، تركيا والأمن القومي العربي، ص٩٥.

[٢] السمان، مشكلة المياه في سوريا، ص١٩٥.

[٣] معوض، المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج، ص٧٧٠.

[٤] تعقيب محدي صحي على بحث محمد عبدالله الدوري "المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء أحكام القانون الدولي، ص٦٠.

[٥] Robert Olson The Kurdish Question four year on: the Policies of Turkey, Syria, , and Iraq, Middle East Policy, vol. 3, No 3, 1994, o137.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولهذا فإنها لا تعتبره نهرا دوليا[١]. وتحتاج تركيا لمياه نهر العاصي لري منطقة تقدر مساحتها بحوالي ٢٥ ألف هكتار أي ما يزيد عن ثلث إجمالي المساحات التي تروى في سوريا، تضاف إليها ١١% من المساحات الجاري التخطيط لريها من مياه النهر[٢]. و تستغل سوريا نحو ٩٠% من مياه العاصي حيث قامت منذ عام ١٩٥٦ بتنفيذ مشروع "وادي الغاب" على هذا النهر، تتضمن مجموعة من السدود (دستان ، و ماهرده ،و زيزون ،و كاستون) ، بحيث يتبقى لتركيا ١٢٠ مليون م٣ سنويا من المياه[٣]. وحسب مصادر تركية، يتوقع أن ينخفض هذا الدفق إلى تركيا إلى أقل من ٥٠ مليون م٣ سنويا إذا تم إكمال مشروع "وادي الغاب"[٤].

٣-تركيا والفصل بين مشروع "غاب" ومشكلة الفرات:

ترى تركيا أن حرصها على مراعاة الاحتياجات المائية لسوريا والعراق، لا تفرض عليها أي إلزام بالدخول في أي نوع من المساومات أو المفاوضات التي تمس "حقوقها السيادية" على نهري الفرات ودجلة، وبالتالي لا يمكن أن تنشأ مشكلة بين الدول الثلاث، بسبب مشروعات "الغاب" ولا يمكن لمسألة المياه أن تكون موضوع نزاع بين هذه الدول، لأنها لم تبرم اتفاقية بشأن تقسيم المياه واستغلالها[٥]. وهو ما أكده مختلف الأوساط الأكاديمية والسياسية والثقافية التركية خلال فترة تنفيذ القرار التركي بخفض تدفق مياه الفرات لمدى شهر ابتداء من ١٩٩٠/١/١٣، والتي تم خلالها خزن (٢,٥) مليار م٣ من المياه خلف سد أتاتورك[٦]. ويمكن الإشارة إلى ظاهرتين على قسط كبير من الأهمية في هذا الخصوص.

الظاهرة الأولى: تتعلق بمحاولات أوساط تركية عدة إطلاق الصفة التركية على نهري دجلة والفرات حتى نقطة مغادرة كل منهما الأراضي التركية، و انه لا "ينبغي على العراق وسوريا إثارة أي مشكلة بشأن السدود التي تبنيها تركيا على النهرين وروافدهما داخل إقليمهما، وفي هذا السياق ذكر سليمان ديميريل في ١٩٩٠/٥/٦ "أن لتركيا حق السيادة على مواردها المائية، ولا يجب أن تخلق السدود التي تبنيها على نهري دجلة و الفرات أي مشكلة دولية ، و يجب أن يدرك الجميع أنه لا نهر الفرات ولا نهر دجلة من الأنهار الدولية، فهما من الأنهار التركية حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي"[٧].

---

[١]) الغذوب، مرجع سابق، ص١٩٥.

[٢]) كيوان، الخلاف المائي التركي السوري العراقي. ص١٣٥.

[٣]) الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، ص١٧٢.

[٤]) Water Issues Between Turkey, Syria and Iraq.O.p Cit , P11-12.

[٥]) السماوي، مرجع سابق، ص٤٥.

[٦]) معوض، تركيا والأمن القومي العربي، ص٩٦.

[٧]) معوض، صناعة القرار في تركيا، ص١٩٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتبرهن المصادر التركية، باعتبار أن أكثر من ٨٥%من الطاقة الكامنة مياه الفرات ودجلة تأتي من الحوض التركي ذاته، فالمنطق يقضي بأن نعتبرهما نهرين تركيين ويمكن لتركيا أن تستخدمهما مثلما تريد[١]. ويبدو أن الموقف التركي الرسمي من قضية الفرات يوجهه نوعان من الاعتبارات:

١-إن تركيا تفرق بصورة واضحة بين مفهومين؛ "نهر دولي "و"نهر عابر للحدود" .و يقتصر رأي تركيا في تأييد المفهوم الأخير[٢] على أن تستخدم المياه استخداما منصفا و معقولا استنادا إلى نظرية السيادة الإقليمية المطلقة[٣].وحسب وجهة النظر التركية، ينطبق على نهري دجلة والفرات وصف المياه العابرة للحدود، ليكون لتركيا حق السيادة على مياههما[٤]، باعتبار أن "الأنهر المعنية لا تخضع للقوانين الدولية بل لدى لتركيا أهداف في اتباع قوانين حسن الجوار والإنصاف لمساعدة سوريا والعراق على مواجهة حاجاتهما وليس هناك قوانين دولية تجبر الأتراك على اقتسام هذه المياه"[٥]. وبذلك فإن المباحثات حول وضع النهرين يجب ألا تتركز حول موضوع قسمة المياه وإنما على موضوع "الاستخدام الأمثل". [٦]

٢-إن تركيا تؤكد على أن دجلة والفرات ينبغي اعتبارهما حوضا نهريا واحدا أو شبكة واحدة عابرة للحدود، فالنهران لا يتصلان فقط عبر مسارهما الطبيعي عندما يلتقيان في شط العرب، ولكن أيضا بواسطة قناة بالثرثار الصناعية التي تصل ما بين النهرين في العراق[٧] و يترتب على ذلك، إعطاء حرية مطلقة لتركيا في إقامة المنشآت والسدود في إطار "غاب" على نهري دجلة والفوات دونما أكتراث لحقوق كل من العراق وسوريا في هذه المياه وللأضرار الكبيرة التي تتعرضان لها

---

[١]) آلن وملاط: المياه في الشرق الأوسط، ص٢٦٨.

[٢]) يعرف النهر الدولي بأنه النهر الذي يقع مجراه أي من روافده داخل أراضي أكثر من دولة أو على حدود دولتين أو أكثر وهو لا يتضمن الأنهار العابرة للحدود فقط بل يشمل تلك الأنهار التي تشكل حدوداً بين الدول والبحيرات وأحواض المياه الجوفية التي تقطعها الحدود. "وطرح مفهوم شبكة المجرى المائي الدولي كبديل عن مفهوم النهر الدولي ونعرف بأنها "شبكة عناصر مائية تقع العناصر المكونة لها في دولتين أو اكثر". انظر الرشيدي، الأنهار الدولية في الوطن العربي أوضاعها الجغرافية وتنظيمها القانوني ص٢٤، وأيضاً Weter Issues Between turkey Syria and Iraq op. Cit p 41.

[٣]) وهذه النظرية تقوم على الاعتراف للدولة بالسيادة المطلقة على جزء النهر الدولي الواقع في إقليمها دون قيد أو شرط وحقها في أن تقيم عليه ما تشاء من مشروعات للانتفاع بمياهه أو احداث تغيرات في مجراه سواء بصورة جزئية أو كلية بغض النظر عما قد يترتب على ذلك من آثار ضارة للدول أسفل المجرى والتي لا يكون لها حق الاعتراض على ذلك،انظر، السباهي مرجع سابق، ص٩٤-٩٥. الدوري، مرجع سابق، ص٢٨-٢٩، علي إبراهيم، قانون الأنهار والمجاري المائية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥، ص٩٤، عبد العزيز السرحان: القانون الدولي العام، دار النهضة العربية القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٧٣، ص٣١٤-٣١٦.وتبعاً لهذه النظرية قامت تركيا بقطع مياه نهر قويق تماماً في الخمسينات وهو نهر يمتد من تركيا ونهر تدينة حلب ويروي سهولها وبنت تركيا سداً كبيراً على المجرى الرئيسي لنهر الساجور الذي يجتاز الحدود مع سوريا ليعتب مع نهر الفرات ومن المنتظر أن يلتقي نهر الساجور مصير نهر قويق انظر: الكيلاني، تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية، ص٦٥.

[٤]) الخلي، آفاق التعاون الاقتصادي العربي التركي، ص٦٥.

[٥]) باغيش، مرجع سابق، ص١٧٨.

[٦]) الدوري، المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء أحكام القانون الدولي، ص٣٦.

[٧]) آلن وملاط. مرجع سابق، ص٢٦٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من جراء ذلك، مع إعلان السلطات التركية المختصة بوجود اختلال في التوازن الجغرافي للمياه داخل تركيا خاصة في المناطق الغربية في البلاد، وهذا الواقع يجعلها تعتقد بإمكانية الاستحواذ على كامل مياه هذين النهرين[١] .حيث أشار الرئيس ديميريل" إذا كان هذا المورد الطبيعي في بلادنا فإننا نملك كل الحق في استعماله بالطريقة التي نراها مناسبة وليس لسوريا أو العراق أي حق المياه التي تنبع من تركيا"[٢] ومن الواضح أن مثل هذه المحاولات والادعاءات المتفقدة إلى حقيقة أو سند قانوني تستهدف النيل من الحقوق القانونية والتاريخية الثابتة لكل من العراق وسوريا في مياه الفرات.

الظاهرة الثانية: وهي تتعلق بالمحاولات التركية التهوين من شأن ما سيلحقه مشروع "الغاب" من آثار سلبية في كل من سوريا والعراق ، وسعيها إلى نزع الصفة السياسية عن المشروع واعتباره مسألة أملتها اعتبارات فنية اقتصادية بحتة[٣]، وان هذا المشروع لا يحمل أي جوانب سلبية للدول المجاورة لأنه يستهدف أساسا تنمية المنطقة ورفع مستواها.فالسدود التي أقيمت والتي سوف تقيمها تركيا على نهري الفرات ودجلة لن تسهم في تلبية احتياجات تركيا من الطاقة ومياه الري [٤].وإنتاج كميات كبيرة من المنتجات الزراعية التي يمكن تصديرها إلى الشرق بل سوف توفر إمدادات منتظمة إلى جيرانها أيضا لأن المياه ليست وسيلة ضغط سياسي وإنما وسيلة للتعاون على أساس إقامة نظام اقتصادي إقليمي في المنطقة[٥].وفي هذا الصدد ذكر الرئيس "أوزال" في ١٩٩٠/١/١٨" أن الشائعات المتواترة بشأن إمكانية نشوب صراع بين تركيا وجيرانها بسبب المياه، يعبر عن رؤية خاطئة ولا يمكن قبول الزعم القائل بأن سد أتاتورك سيكون له تأثيرات سلبية في سوريا والعراق لأنه على عكس ذلك سيكون مصدر رخاء وازدهار لكل من البلدين... ولماذا لا يتم التعامل مع سد أتاتورك كمشروع يوفر الحماية لملايين السكان في الدول الثلاث من مخاطر الفيضانات كما فعلت السدود التركية الأخرى في الماضي".[٦] وفي هذا الإطار تشير دراسة تركية بأن السدود التركية تبلغ فاعليتها ٤٩,٦% في اتجاه السد أما في سوريا فتبلغ ١٨,٦% وأقل منها في العراق ،ولهذا فإن حفظ المياه في بلاد المجرى الأعلى يمكن من استخدامها فيما بعد في بلاد المجرى الأدنى وبتدفق أقصى[٧].

٤-تركيا ورفض إبرام اتفاقية دولية لتقسيم مياه الفرات

لا ترغب تركيا إبرام اتفاقية نهائية مع سوريا والعراق لتقسيم مياه الفرات ودجلة، قبل أن تكتمل مختلف مشاريع " الغاب" حيث تصبح تركيا في وضع أقوى للمساومة أو قبل أن تتم تسوية قضية المياه

---

١) الدوري، مرجع سابق، ص٣٧.

٢) قاسم، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية، ص٢٨.

٣) السماوي، مرجع سابق، ص٤٤-٤٥.

٤) Weter Issues Between turkey Syria and Iraq Op. Cit p 13.

٥) الكيلاني، مرجع سابق، ص٦٨.

٦) معوض، المياه والدور الإقليمي التركي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج، ص٧٧٠.

٧) باغيش، مرجع سابق، ص٢٢٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في المنطقة بصورة شاملة ، وتصر تركيا على ضرورة تركيز جهود الدول الثلاث على التعاون الفني لضمان حسن استغلال مياه دجلة و الفرات و إدارتها عن طريق إجراء بحوث فنية و تبادل المعلومات و دراسة الحاجات الفعلية لكل بلد وقدرته على الاستفادة من المياه وتنفيذ مشروعات مشتركة، وتحديث نظم وأساليب الري في سوريا والعراق لتقليل نسبة الفاقد من المياه[١].

وقد عرض الجانب التركي صيغة هذا التعاون الفني في اجتماع الدورة الخامسة عشرة للجنة الفنية الثلاثية في أنقرة في الفترة من ٧-٣/٢ /١٩٩٠، وأعاد طرحها في اجتماع وزاري ثلاثي عقد في أنقرة في ٢٦-٦/٢٧ /١٩٩٠[٢] .وعلى العموم تشمل صيغة هذا التعاون خطة من ثلاث مراحل "الاستخدام الأمثل والعقلاني لمصادر المياه العابرة للحدود في حوضي الفرات ودجلة[٣] وبحسب الخطة التركية فإن الحدود بين البلدان الثلاثة سينظر إليها كحدود غير قائمة، كذلك سينظر إلى دجلة والفرات على أنهما يشكلان مصدرا مائيا واحدا عابرا للحدود.

كما سيتبنى جميع الأطراف مبدأ الاستخدام المشترك بدلا من مبدأ السيادة المشتركة .وهكذا يكون لدولة أعلى النهر (تركيا في هذه الحالة) حق الاستفادة من مياه بلدان أسفل النهر والعكس بالعكس، وهذا ما سيؤدي أيضا إلى التطبيق الفعلي لمبدأ "منع أحداث أي ضرر ملموس" و حسب هذا المبدأ ، يمكن للاستخدام المفرط للمياه من قبل بلدان أسفل النهر أن يحدث ضررا ملموسا للدول المتشاطئة أعلى النهر[٤].

و في هذا الخصوص ، و تدعيما لفكرة التعاون الفني تذكر مصادر تركية بأنه في الوقت الذي تحتاج فيه تركيا إلى استخدام وحدة واحدة من المياه لري وحدة واحدة من الأراضي يحتاج العراق ،مثلا، إلى أربع وحدات من المياه لري المساحة ذاتها بسبب ارتفاع نسبة الملوحة في التربية[٥].وبذلك تستطيع تركيا إنتاج محصولين أو ثلاثة سنويا، وهو ما يعبر عن أطروحات قديمة وهي "أن جودة التربة التركية تسمح بالاستخدام الأمثل للمشاريع التركية بالوصول إلى نسب ريع اقتصادية تفوق كل المشاريع الزراعية في سوريا والعراق و صولا إلى دعوتها بضرورة أن تتخلى الدولتين عن مشاريعهما والاعتماد على الاستثمارات والإنتاج الزراعي التركي[٦] . وإذا أمكن البرهان على هذا الوضع فلن يكون في وسع سوريا والعراق المطالبة بزيادة نصيبيهما من المياه لتعارضه حينها، مع مبدأ الضرر الملموس.

---

[١]) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣، ص١٤٣.

[٢]) القريشي وعبد المنعم، تطور العلاقات الاقتصادية العربية التركية: ص٢١١.

[٣]) انظر آل وملاط، مرجع سابق، ص٢٧٢-٢٧٣ وفي.Wa ter Issues Between turkey Syria and Iraq, Op. Cit p27-30

[٤]) طوشن، مشكلة المياه في المنطقة: وجهة نظر تركية، ص٢٧٨.

[٥]) المرجع نفسه، ص٢٧٩.

[٦]) السمان، مرجع سابق، ص٢١١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتطرح تركيا إمكانية إعطاء حصة أكبر من مياه دجلة لسوريا والعراق و لاسيما العراق، على حساب حصتيهما في مياه الفرات حيث أن أي انخفاض في تدفق الفرات في العراق يمكن تعويضه حسب النظرة التركية من قناة الثرثارة الصناعية الموصلة بين النهرين .إلا انه و من ناحية فنية، تعد عملية تحويل مياه نهر الفرات عبر القناة غير مجدية لأن مياه القناة منخفضة نسبيا وخزان الثرثارة ذو ملوحة عالية بسبب قلة التصاريف المائية والمناخ الحار مما يؤثر على مياه الفرات إضافة إلى أن هذا الأسلوب لن يخدم إلا الجزء الأسفل من نهر الفرات والواقع بعد قناة الثرثارة فيما تبقى مسافة ١٢٠ كلم من الحدود السورية- العراقية وحتى القادسية غير مستفيدة من هذا التحويل[١] . ويمكن القول بوجود عدة مؤشرات تعبر عن منطلقات الموقف التركي من المسألة المائية منها:

أ-عدم استجابة تركيا للمطالب السورية والعراقية المتكررة باستئناف اجتماعات اللجنة الفنية الثلاثية الخاصة بالمياه والتي لم تجتمع منذ دورتها السادسة عشرة والأخيرة في دمشق في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩٢ بسبب انسحاب الجانب التركي من المباحثات وكانت هذه المباحثات المائية بين دول حوض الفرات (١٩٦٢-١٩٩٢) قد أسفرت عن:

١-توقيع اتفاق التعاون الاقتصادي والأمني بين سوريا وتركيا في يوليو/ تموز ١٩٨٧ تتضمن بندا خاصا بالمياه، تعهدت فيه تركيا بأن يكون تصريف نهر الفرات على الحدود السورية -التركية لا يقل عن ٥٠٠ م٣/ث خلال فترة ملء سد أتاتورك وحتى التوصل لاتفاق ثلاثي على اقتسام مياه الفرات[٢]. وأهمية هذا الاتفاق أنه أكد على التزام تركيا بواجب التوزيع النهائي لمياه الفرات خلافا لادعاءاتها بأن هذا التوزيع غير ملزم لها، بحجة أن الفرات نهر تركي عابر للحدود.

٢-توقيع اتفاق ابريل/ نيسان ١٩٩٠بين سورية والعراق تتقاسم بموجبه الدولتان مياه نهر الفرات بواقع ٥٨% للعراق من الوارد السنوي للنهر على الحدود السورية التركية و٤٢% لسوريا وذلك حتى التوصل لاتفاق ثلاثي و نهائي[٣].وبهذا تكون حصة سوريا من الـ ١٥,٧٥ مليار م٣ التي تعهدت بها تركيا هي ٦,٦ مليار م٣ وحصة العراق ٩,١٥ مليار م٣.

ب-عدم استجابة تركيا للتوصل إلى اتفاق نهائي وعادل لتحديد حصص الدول الثلاث من مياه الفرات ودجلة، وهي مطالب عبر عنها مسؤولو (سوريا والعراق) البلدين في مناسبات عديدة.وفي هذا الإطار شدد ديميريل في ١٩٩٧/٩/١٥ على "عدم قبول تركيا إصرار سوريا والعراق على تقسيم مياه الفرات ودجلة إلى ثلاث حصص متساوية"و أكد تمسك تركيا ب"خطة ثلاثية المراحل اقترحتها من قبل وتهدف الاستخدام الرشيد لموارد مياه النهرين"[٤].

---

[١]) فريد (معد) الخلفة الخاشية حول قضية مر الفرات، ص٤٤.

[٢]) باغيش، مرجع سابق، ص١٧٥.

[٣]) المصور، السياسة السورية تجاه المسألة المائية في تركيا، ص٣٦٥.

[٤]) معوض، صناعة القرار في تركيا، ص٢١١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـ-رفض تركيا الموافقة على الاتفاقية الدولية الجديدة حول قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٩٧/٥/٢١ متذرعة بأن "هذه الاتفاقية مجحفة بالدول التي بنت سدودا في أراضيها". وإن كان هدفها الحقيقي من ذلك تقييد جهودها لاستكمال مشروع "الغاب" بآثاره السلبية على سوريا والعراق، لا سيما وأن هذه الاتفاقية تتضمن مبادئ "الانتفاع والمشاركة والالتزام بعدم التسبب في ضرر جسيم أو أذى ووجوب مراعاة مصالح دول المجرى المائي المعنية، والتزام الدولة بالعمل على تخفيف الضرر وإزالته والتعويض عنه عند الضرورة، والالتزام بالتعاون والاخطار عن الإجراءات المزمع اتخاذها -أي المشروعات التي تنوي إحدى الدول النهرية القيام بها ويحتمل أن تكون لها آثار سلبية على الدول النهرية الأخرى -وهو ما ينطبق عادة على مشروعات دول المنبع"[١].

د-محاولة تركيا استغلال الأزمة الأخيرة مع سوريا التي حدثت في تشرين الأول /أكتوبر ١٩٩٨ للضغط عليها كي تقبل والعراق خطتها للتعاون الفني الثلاثي بشأن استغلال وإدارة مياه دجلة والفرات واعتبارهما حوض واحد.

٥-التهديدات التركية باستخدام سلاح المياه

رغم النفي التركي الرسمي المتكرر لإمكانية توظيف مياه الفرات لأغراض سياسية في العلاقات مع سوريا والعراق، حيث أكد اوزال في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠ "أن تركيا لن تستخدم أبدا مياه الأنهار كوسيلة للتهديد ولا ترغب في الدخول في أي نزاعات مع جيرانها"[٢]، إلا أنه من الناحية الفعلية يتعين عدم استبعاد هذه الإمكانية، لا سيما في ظل مواصلة مشروع "الغاب" ودون التوصل إلى اتفاقية ثلاثية لتقسيم مياه الفرات وتنظيم استغلالها فضلاً عن التوترات في العلاقات التركية - السورية بصدد أمن الحدود وحركة التمرد الكردي، واتهام تركيا بان سوريا تدعم نشاطات حزب العمال الكردستاني pkk للضغط على تركيا بصدد مشكلة مياه الفرات ومشكلات أخرى كالاسكندرونة ولعرقلة مشروعها الضخم "الغاب" على نهري دجلة والفرات[٣].ويعتبر البعض أن المسالة الكردية في تركيا بمثابة ورقة تستخدمها الأخيرة للضغط على سورية كذريعة لتأجيل حل نهائي لمشكلة دجلة والفرات، كما تصور تركيا للرأي العام التركي أن هناك مصادر خارجية (كسورية) تدعم عمليات "حزب PKK " للتأثير سلبا على استقرارها الداخلي، وتهدف تركيا من ذلك إلى تحقيق تماسك الجبهة الداخلية ووحدتها أمام المخاطر، و لتبيح لنفسها التدخل في شؤون الدول المجاورة كما تفعله بالنسبة للعراق[٤].و على الرغم من عدم استناد الاتهامات التركية لسورية بدعم "حزب PKK" لأي دليل قاطع يثبت ارتباط "دمشق" على الصعيد الرسمي بهذا الحزب، عاد المسؤولون الأتراك بعد أقل من عامين

[١]) صلاح عامر،نهر النيل والاتفاقية الجديدة للأنهار الدولية، الأهرام، العدد ٤٠٣٩٣، ٢١/٦/١٩٩٧، ص١١،والأهرام العدد ٤٠٣٥٣، ١١ ، ١٩٩٧، ص٩.

[٢]) معوض، مياه الفرات والعلاقات العربية التركية، ص١٣٧.

[٣]) باعيش، مرجع سابق، ص١٧٩.

[٤]) المصور، السياسة السورية تجاه المسألة المائية مع تركيا، ص٣٨٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على الصعيد الرسمي بهذا الحزب، عاد المسؤولون الأتراك بعد أقل من عامين من توقيع اتفاقيتي عام ١٩٨٧ (بين سورية وتركيا) إلى تكرار هذه الاتهامات والتهديد باستخدام "سلاح المياه" ضد سورية.فقد وجه أوزال في ١٩٨٩/٩/٣ رسالة تحذير بقوله "أن من مصلحة الدول المجاورة (خصوصا سوريا) أن تحافظ على علاقات جيدة مع تركيا ولكنها ستعرض مصالحها للخطر إذا استمرت في دعم الأنشطة الانفعالية "لحزب PKK " المحظور، ولن تتردد تركيا آنذاك في الدخول في صراع في المنطقة".[١]

كما واصلت تركيا بعد المرحلة الأوزالية توجيه الاتهامات ذاتها إلى سورية ،ظهر ذلك أثناء زيارة وفد أمني تركي لسورية في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٣، حيث طالبها بوضع حد نهائي لوجود قواعد "حزب PKK " في البقاع اللبناني، والتعهد بالالتزام بوقف نشاطات الحزب سواء في الأراضي السورية أو اللبنانية[٢]. وتجددت هذه الاتهامات بشكل أكثر صراحة منذ نهاية عام ١٩٩٥ وبداية عام ١٩٩٦ ترافق ذلك مع احتجاج سورية والعراق على عزم تركيا على تشييد سدى "بيره جيك" و "قراقميش" على نهر الفرات، وجرى تنسيق سوري - عراقي لمواجهة السياسة المائية التركية، ومنذ ذلك الحين بدأت علاقات تركيا بسورية يطغى عليها طابع التوتر، كما لو كان الأمر "بداية تحول مشكلة الفرات إلى موضوع نزاع مسلح بين تركيا وجارتيها العربيتين". وساعد على هذا التطور السلبي لهذه العلاقات، تزايد اتهامات تركيا لسورية بشأن ارتباطها بحزب PKK وتجدد الحديث عن مسألة الاسكندرونة من جانب تركيا، فضلا عن اتفاق التعاون العسكري بين الأخيرة وإسرائيل وتقدير سورية لمخاطره[٣].

ومما يثير الانتباه في هذا الصدد، أن "ديمريل" في كلمته أمام قمة شرم الشيخ في ١٩٩٦/٣/١٣، قد أشار ضمنيا إلى "ارتباط" سورية "بحزب PKK" لدى مطالبته بوجوب العزم من أجل اقتلاع جذور الإرهاب ،والعمل معا على مواجهة الدول التي تأوي وتعزز الإرهاب، وضرورة العمل على تحديد موارد ومصادر الأسلحة التي تحصل عليها تلك الجماعات الإرهابية. [٤] و جراء حشد سوريا للدول العربية لصفها بما يلحق الأذى بمصالح تركية شرق أوسطية لم يبقى أمام تركيا سوى اتهام سوريا رسميا وعلنيا على لسان "ديميريل" بأنها تدعم الإرهاب في لبنان وإسرائيل" [٥] وتأكيدا لهذا التصعيد أكد رئيس الوزراء التركي آنذاك مسعود يلماظ بأن "تركيا لا يمكنها أن تقبل بتقاسم المياه أبدا"[٦].

ومن الملاحظ أن هذا العامل (تداخل المشكلة الكردية مع مشكلة المياه) أصبح يؤخذ منحى ثانوي في السياسة المائية التركية في ظل التراجع الكبير في زخم عمليات "حزب PKK " خاصة بعد

---

[١] معوض، صناعة القرار في تركيا، ص١٩٩.

[٢] التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٣، ص١٤٤.

[٣] المنصور، مرجع سابق، ص٣٨١.

[٤] معوض، تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات، ص٢٣-٢٤.

[٥] الحياة، العدد ١٢٠٩٣، ١٩٩٦/٣/٣١، ص١.

[٦] الحياة، العدد ١٢١١٥، ١٩٩٦/٤/٢٢، ص١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اعتقال زعيم الحزب "اوجلان" من قبل السلطات التركية عام ١٩٩٩،و أيضا وجود اتفاقية أمنية بين سوريا و تركيا أبرمت في ١٩٩٨/١٠/٢٠ تقر فيها سوريا بأن حزب PKK سيبقى نشاطه محظورا ولن يحظى بأي دعم من الآن فصاعدا. (١)

ونظرا للطرح السياسي التركي لمشكلة المياه تجاه العراق وسوريا ،والتداخل بين مواضيعه السياسية والاقتصادية والتنموية، إضافة إلى صعوبة فصل الموقف السوري عن الموقف العراقي، حاولت سوريا والعراق خلق موقف عربي موحد إزاء تركيا للتأثير على هذه الأخيرة بشأن سياستها المائية حيث تقدم البلدان للجامعة العربية بمذكرتين منفصلتين عن قضية دجلة والفرات وطالبا الدول العربية بتطبيق أسس خاصة تتعلق بالقروض العربية لدول العالم، سواء من الصناديق العربية أو من الحكومات النفطية ، بحيث تقترن القروض العربية بمدى التزام تلك الدول بالحقوق المائية العربية وفق قواعد القانون الدولي(٢). وتطرح سوريا والعراق أسسا ومعايير من أجل التوصل إلى قسمة عادلة لمياه نهري دجلة والفرات تتمحور حول(٣):

١-اعتبار أن نهري دجلة الفرات مجريان مائيان دوليان وأنه يمكن تصنيفهما باعتبارهما موارد مشتركة.

٢-الاتفاق على الوارد الطبيعي السنوي للنهرين حتى يتم تحديد الحاجات المائية للمشاريع لقائمة أو التي هي قيد التنفيذ أو المخطط لها على النهرين في الدول الثلاثة.

٣-تحديد الأسس القانونية الدولية التي ستستند إليها قسمة المياه.

٤-أن يتم اقتسام المياه عبر التفاوض أو التحكيم من خلال هيئة دولية وبحضور مراقبين دوليين في هذه المفاوضات مع فرض عقوبات دولية إجبارية على الدول التي قد تعوق إجراءات الاقتسام أو التي تخالف الحصص المقررة نتيجة تلك المفاوضات.

٥-رفض صيغة التعاون الفني التركية وضرورة أن تقبل تركيا بالحق العراقي التاريخي المكتسب في مياه النهرين فضلا عن إلغاء بروتوكول تموز/يوليو ١٩٨٧ الخاص بالمياه باعتبار أن العراق لم يكن طرفا فيه.ولأنه تدبير مؤقت لتغطية فترة ملء خزان سد اتاتورك وما أن يبلغ السد حده الأقصى حتى يعود التدفق كما كان ٧٠٠م٣/ث حتى لا يلحق ذلك أضرارا جسيمة.

ثالثا: المشروعات المائية التركية وتأثيرها على العراق وسوريا:

مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP)

---

١) الحياة، العدد ١٣٠١٥، ١٩٩٨/١٠/٢٢، ص٦.

٢) المشهور، مرجع سابق، ص٣٦٩.

٣) انظر، السماك، مرجع سابق، ص٢١٠-٢١١. صبحي، مسألة المياه في محادثات السلام الجارية، ص١١٠. Weter Issues Between turkey, Syria and Iraq Op. Cit p 19-22.
السماهي، مرجع سابق، ص١٣١، كيوان، مرجع سابق، ص١٣٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يعد مشروع جنوب شرق الأناضول (غاب) أكبر مشروع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تاريخ الجمهورية التركية التي بدأت في تنفيذه منذ أوائل السبعينات من هذا القرن[١]. وهو مشروع متعدد الأغراض والجوانب، حيث يتضمن (١٣) مشروعا أساسيا للري، وإنتاج الكهرباء تقام ٧ منها على نهر الفرات و ٦ منها على نهر دجلة[٢]، عن طريق بناء سلسلة من السدود، يبلغ عددها (٢١) سدا، منها (١٧) سد على الفرات و(٤) سدود على دجلة، وإقامة (١٧) محطة كهرومائية على النهرين وروافدهما، فضلا عن مشروعات أخرى في قطاعات الزراعة والصناعة والمواصلات والاتصالات والصحة والتعليم وغيرها[٣]، ويغطي المشروع ٦ محافظات في المنطقة الجنوبية الشرقية من تركيا (غازي عنتاب، ادي يامان، شانلى أورفا، سيرت، ديار بكر، ماردين) وتبلغ المساحة التي يشملها المشروع (٧٣,٨٦٣) ألف كم٢، أي ما نسبته (٩,٥%) من المساحة الإجمالية لتركيا[٤].

وفي هذا الإطار يمكن القول بأن السياسة المائية التركية التي تعتمد الخطط والبرامج الواسعة كمشروع "غاب" سوف تمكنها مستقبلا من السيطرة الكاملة على مياه نهري دجلة والفرات داخل أراضيها مع تحقيق هذه البرامج أهدافا تركية اقتصادية؛ تطوير وتنمية المناطق الجنوبية الشرقية من تركيا وتوليد الطاقة الكهربائية من السدود الكبيرة التي تقوم تركيا بإنشائها لتغطية حاجاتها المحلية، وتصدير الفائض إلى الدول المجاورة، إضافة إلى توفير إمكانيات كبيرة لزيادة فرص العمل للأتراك سواء في ميدان الزراعة والصناعات الزراعية المرتبطة بها، بما سيساعد على انتقال العمالة التركية من مختلف الأقاليم إلى هذه المناطق[٥] و **أهداف واجتماعية**؛ عكس مسار الهجرة الداخلية القائمة (النزوح) من الشرق "المتخلف" إلى الغرب "المتمدن" وذلك في محاولة من الحكومة التركية لتعكس التوازن الديمغرافي والسكاني في البلاد[٦]. أو **أهداف السياسية والأمنية**؛ إحكام تركيا لسيطرتها على جهاتها الشرقية والجنوبية من البلاد، لخشيتها من الحركات الانفصالية الكردية المتطرفة وغيرها بسد حاجات المنطقة الزراعية والصناعية والإسكانية، و التأثير على بلدان منطقة المشرق العربي، وخصوصا سوريا والعراق، من خلال التحكم في حجم المياه، وفرض الشروط التي تناسبها (بعيدا عن مبادئ القانون الدولي) على هذين البلدين ودون استبعاد محاولة تركيا للابتزاز مستقبلا من خلال العمل على مبادلة النفط بالماء[٧].

---

[١]) باغيش، مرجع سابق، ص١٦٨.

[٢]) الناصري، مرجع سابق، ص١٧٤.

[٣]) السماوي، مرجع سابق، ص١٥.

[٤]) معوض، مياه الفرات والعلاقات العربية التركية، ص١٣١.

[٥]) العماد، أزمة المياه العربية ومتناكلها وتأثيرها في معالجة الفجوة الغذائية العربية، ص٥٢-٥٣.

[٦]) صالحة، مشكلة المياه في محادثات السلام الجارية، ص٣٦٤.

[٧]) العماد، مرجع سابق، ص٥٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعندما تحاول تركيا إحصاء مصادر قوتها في عالم تلاقي فيه فائض عمالتها صدا من قبل أوروبا، وتتعلق فيه أهميتها الاستراتيجية في حلف شمال الأطلسي بعد انتفاضات أوروبا الشرقية وتهدد وحدة أراضيها مشكلة كردية متفاقمة عند ذلك تتجه الأفكار التركية نحو "المياه"[١]. وترتيبا عليه تهدف تركيا عبر المشروع بإقامة بنية اقتصادية قوية تدعم الوجود الإقليمي التركي وتزيد من دورها في منطقة الشرق الأوسط[٢] ، وتسعى لتكون "سلة غذاء" المنطقة لتجني من فائض إنتاجها الزراعي ما يقارب ٥ مليار دولار سنويا[٣]، بعد تحديد معدلات نمو الإنتاج الزراعي في كل من العراق وسوريا المعتمدة أغلب زراعاتها المروية على نهر الفرات وبالتالي سيتم إخراجها مستقبلا من المنافسة في المجال الزراعي ضمن السوق العربي والذي تقدر قيمة وارداته من المواد الغذائية عام ٢٠٠٠ بحدود ٢٥٠ مليار دولار[٤]وبحيث ترتفع حصة هذا السوق من إجمالي الصادرات التركية من ٢٣% عام ١٩٨٨ إلى ٣٥% عند اكتمال المشروع[٥].

إضافة إلى كونها خزان المنطقة للمياه ومعمله لانتاج الطاقة الكهربائية لتصدير المياه والطاقة إلى دول الجوار الجغرافي خاصة الدول العربية والتي لا بد لها من انفاق نحو ٥ مليارات دولار لتأمين زيادة الطلب على الطاقة تقدرها بين ٦%-٧% سنويا خلال الأعوام القليلة المقبلة[٦] وبذلك يمكن فهم تصريح "تورغوت اوزال" في احتفال البدء بتخزين المياه في سد أتاتورك في ١٩٩٠/١/١٣ "... إن هذا المشروع لن يغطي حاجات تركيا فحسب، بل سيسد أيضا جميع حاجات منطقة الشرق الأوسط من المواد الغذائية والمنتوجات الزراعية"[٧].

ويوضح الجدول التالي طبيعة وحجم مشروع الغاب:

الجدول رقم (٦)
العناصر الأساسية لمشروع جنوب شرقي الأناضول (GAP)

([1] - Bruce R. Kuniholm, O.pCit , P.46.

([2] Morton I. Abranomovitz, Datehine Ankara: Turkey After Qzal, Foreign Policy, No 91, Summer 1993, P166.

[٣]) الربيعي، أزمة حوضي دجلة والفرات، ص١١٨.

[٤]) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩١، ص١٥٠.

[٥]) معوض، مياه الفرات والعلاقات العربية التركية، ص١٣٤.

[٦]) المحذوب، مرجع سابق، ص١٨٨.

[٧]) نور الدين، الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية، ص١٣٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المشروع	المساحة المروية (هكتار)	السعة الإنتاجية لتوليد الطاقة الكهربائيةGWH/Year
١-مشروع الفرات الأسفل	٧٠٦,٢٨١	٨,٣٢٤
١.١ سد أتاتورك ومحطته الكهربائية	-	٨,١٠٠
١. ٢ نفق شانلي أورفا والمحطة الكهربائية	-	١٢٤
١. ٣ مشروع ري شانلي أورفا الكهرومائية	١٤١,٥٣٥	-
١. ٤ مشروع ري ماردين - جيلان بيتار	-	-
١. ٤. ١ مرحلة الري الأولى	٢٣٠,١٣٠	-
١. ٤. ٢ مرحلة الري الثانية	١٠٤,٨٠٩	-
١. ٥ مشروع ري سوريق هلوان	١٦٠,١٠٥	-
١. ٦ مشروع ري بوزوا	٦٩,٧٠٢	١٠
٢-سد قرقايه	-	٧,٣٥٤
٣-مشروع سد الفرات	-	٢٢٦٧
٤-مشروع سيروك بازيكي	١٤٦,٥٠٠	١٠٧
٥-مشروع أديان كهتة	٧٧,٤٠٩	٥٠٩
٦-مشروع أيامان جسكو أريان	٧١,٥٩٨	-
٧-مشروع جازينبيب	٨١,٦٧٠	-
إجمالي المشروعات المقامة على نهر الفرات	١,٠٨٣,٤٥٨	١٨,٤٧٧
٨-دجل كر الكيزي	١٢٦,٨٠	٢٦٠
٩-مشروع باتمان	٣٧٧٤٤	٤٨٣
١٠-مشروع باتمان سيلفان	٢١٣,٠٠٠	١٥٠٠
١١-مشروع كارزان	٦,٠٠٠	٢١٥
١٢-سد اليسو	-	٣٠٢٨
١٣-مشروع سيزر	١٢١٠٠٠	٩٤٠
إجمالي المشروعات المقامة على نهر دجلة	٥٥٧٨٢٤	٦٥٢٦
إجمالي عام لمشروع الغاب	١,٦٤١,٢٨٢	٢٥,٠٠٣

المصدر: طارق المجذوب، التعاون العربي - التركي في مشاريع البنية التحتية، المياه والطاقة الكهربائية، المستقبل العربي، أكتوبر ١٩٩٤، ص٨٨.

١-تركيا والآثار الإيجابية لمشروع "الغاب"

يذهب "تورغوت أوزال" إلى إعطاء المشروع دلالات تاريخية عندما قال في كلمته في أثناء تدشين سد أتاتورك في ٢٤ /٧/ ١٩٩٢ "إن هذا الإنجاز هو رمز لمواجهة التاريخ الذي شهد هزيمتنا أمام الغرب منذ تراجعنا أمام "فينا" إلى الآن، ويضع أوزال كامل تركيا في المستقبل عندما قال "أن القرن الحادي والعشرين بإذن الله سيكون قرن تركيا لاحتلال مكانتها بين مصاف الدول العشر المتقدمة في العالم"[١].فاهتمام تركيا بمشروع الغاب، وحرصها على الانتهاء من تنفيذه أصبح امرا مصيريا لدى النخبة التركية، وباتت فكرة المشروع في موقع مركزي من الأيديولوجية التركية الرسمية لإدراك تركيا ما سيحققه لها المشروع من مزايا عديدة من قبيل:

١-توفير المياه اللازمة لري نحو ١,٦٤٠ مليون هكتار من الأراضي الزراعية التركية وهي تعادل ١٩% من مجموع الأراضي القابلة للري والبالغة ٨,٥ مليون هكتار[٢]. بما يسمح بتغيير هيكل

[١] نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص١٤٨.

[٢] السمان، مرجع سابق، ص٢٠٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المحصول الزراعي، وإمكانية زراعة هذه الأراضي أكثر من مرة، مما سيضيف إلى الاقتصاد التركي ما مقداره (٤٤٢) مليار ليرة تركية سنويا بأسعار عام ١٩٨٥.

٢-التقليل من الاعتماد على استيراد النفط كمصدر للطاقة حيث سيعمل المشروع بقوة ٧٥٢٦ ميغا واط لانتاج (٢٧,٧٣٨) مليار كيلو واط / ساعة من الطاقة الكهروبائية سنويا[١]، وهو يماثل ٥٠% من الانتاج الحالي التركي من الطاقة الكهرومائية[٢]، وسيضيف ذلك إلى الناتج القومي الإجمالي التركي (٩٤٠) مليار ليرة بأسعار عام ١٩٨٥. وقيمة التوفير على تركيا تتضح من خلال معرفة أنها تستورد ٥٠% من احتياجاتها للطاقة وتستخدم ٢٥% من مستورداتها النفطية في انتاج الكهرباء[٣].

٣-توفير حوالي (١,٦) مليون فرصة عمل جديدة في المشروعات الزراعية والصناعية والخدمية بمناطق جنوب شرق الأناضول[٤]، التي تتراوح فيها البطالة حاليا بين (١٨%-٢٠%) من إجمالي السكان النشطين اقتصاديا. وجدير بالذكر أن لتوفير فرص العمل والنهوض بالأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية لسكان هذه المناطق أهمية على المستوى السياسي والأمني الداخلي بالنسبة لتركيا[٥].

٤-يتيح مشروع "الغاب" لتركيا إمكانية زيادة إنتاجها السمكي في بحيرات المشروع إلى حوالي (١,٤٩) مليون طن سنويا[١].

اذن يرتبط بذلك حرص تركيا على توظيف هذا المشروع في تعزيز مكانتها الإقليمية، بمنطقة الشرق الأوسط، ودورها كجسر بين أوروبا وهذه المنطقة، وفي هذا الصدد ذكر وزير الدولة التركي قمران اينان في ابريل / نيسان ١٩٩٠ أن مشروع غاب سيلعب دورا فعالا في إمكانات تسويق جديدة بين أوروبا والعالم الإسلامي البالغ تعداده نحو مليار نسمة وبلدان الشرق الأوسط على وجه التحديد، وسيمكنيا الجمع بين هذين العالمين المتباينين من الناحية الاقتصادية والثقافية، كما أن استكماله في الأعوام القادمة يشكل عنصرا هاما في استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة".

٦-تتوقع تركيا أن يساهم مشروع الغاب في رفع معدل الدخل القومي بنسبة (٧%) وخفض معدل التضخم السنوي إلى حوالي (١٤%) ومن هنا تقوم الحكومة التركية سنويا بتخصيص مبالغ كبيرة من مواردها للمشروع من أجل إنجازه في وقته المحدد[٢].

---

[١] Nurit Kliot, Op. Cit., P125.

[٢] المذوب، مرجع سابق، ص١٨٤.

[٣] Nalasha Beschorner, Op. Cit., P30.

[٤] السماوي، مرجع سابق، ص١٠٦.

[٥] معوض، مياه الفرات والعلاقات العربية التركية، ص١٣٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والواقع أن لمشروع الغاب جوانب أخرى تؤثر سلبيا على آمال تركيا في الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي إذ إن الأخيرة تخشى مما سيلحق بمصالحها الزراعية من أضرار بتأثير زيادة الإنتاج الزراعي التركي عند اكتمال تنفيذ هذا المشروع ، وثمة من يعتقد بأن المشروع هشا من الناحية الاستراتيجية بسبب التركيب السكاني للمنطقة وقربه من حدود تركيا مع سوريا، فهو من الناحية الجغرافية معرض للأذى[٣]. كما تعد التكاليف المالية إحدى العقبات أمام هذا المشروع، حيث يقدر المسؤولون الأتراك أنه باكتمال كل سدود المشروع ومحطاته الحرارية عام ٢٠٠٥ ستصل التكاليف إلى حدود ٣٤ مليار دولار وبسبب التأخير في إنجاز الأعمال الإنشائية والتضخم فإن الكلفة الإجمالية في ازدياد مستمر، وهي تمثل ٦-٩% من مجموع الميزانية العامة التركية[٤]. وبالنظر إلى حجم الاستثمارات التركية في مشروع الغاب فإنه من غير المتوقع العدول عنه[٥].

٢-الآثار المترتبة على العراق وسوريا من مشروع الغاب

إذا كان مشروع الغاب سيحقق لتركيا مزايا عديدة لاقتصادها الوطني، ويعزز دورها الإقليمي المرتقب، فإن له آثاره السلبية الكبيرة على العراق وسوريا ولو نظرنا إلى انعكاسات هذا المشروع فيمكننا الحديث عن طائفتين من الآثار السلبية التي لحقت وستحلق بالدولتين العربيتين وخاصة مشروع سد اتاتورك.

الطائفة الأولى: الآثار التي ظهرت في فترة ملء بحيرة سد اتاتورك

تراقب كل من العراق وسوريا بقلق تطور مشروع الغاب وبخاصة التقدم في قسمه الرئيسي وهو سد أتاتورك، إن كمية المياه المتحجرة في بحيرة هذا نحو ٤٨,٧ مليار م٣ من المياه، وهي تمثل حجم تدفق مياه الفرات السنوي مرتين. وظهرت الأضرار عندما خفض تدفق الفرات من ٥٠٠ م٣/ث إلى ١٢٠م٣/ث لمدة شهر ابتداء من ١٣/١-١٢/٢/١٩٩٠ لغرض رفع منسوب المياه خلف سد أتاتورك[٦].وكانت الحكومة التركية قد رفضت المطالب السورية والعراقية بتقليص فترة حبس المياه إلى اسبوعين، رغم وما تنطوي عليه هذه المطالب على الاعتراف بحق تركيا بوقف جريان النهر من أجل مشروعات السدود،حتى أنها رفضت اقتراح وزارة الخارجية التركية بإنقاص يومين من المدة[٧]، وأكد المسؤولون الأتراك بان مسألة تحويل مياه الفرات مسألة فنية تقنية، وليست سياسية[١]، حيث عرض الأتراك تعويض النقص في المياه بزيادة تدفق مياه النهر إلى سوريا في الفترة

---

[١]) حوراني، المسألة المائية في سورية، ص١٩.

[٢]) باعيش، مرجع سابق، ص١٧٠.

[٣]) انظر تعقيب غسان سلامة على محور، إشكالية المياه والعلاقات العربية التركية، ص٢٣٥.

[٤]) المحذوب، مرجع سابق، ص١٨٤.

[٥]) اندرو مانجو، تركيا والعرب بعد حرب الخليج، ص٢٢.

[٦]) الربيعي، مرجع سابق، ص٨٦-٨٧.

[٧]) روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ص١١١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩٨٩/١١/٢٣-١٩٩٠/١/١٣ لتمكنها من خزن المقادير الزائدة منها. وقد قامت تركيا بضخ ما لا يقل عن ١٢٠م٣/ث من الفروع الواقعة قبل سد أتاتورك و٧٥٠م٣/ث من مياه الفروع الأخرى بحيث بلغ مقدار المياه التي تدفقت نحو سوريا في فترتي التعويض والانخفاض في الفرات بحدود ٥٠٩ م ٣/ ث[٢]، كما أن سدي، طبقة السوري والقادسية العراقي قد عوضا النقص في المياه، كما لحقت أضرارا بالمزارعين الأتراك الذين يعيشون على امتداد ١٣٠ كلم على ضفاف نهر الفرات قبل دخوله لسوريا[٣]. وكان نجاتي اوتكان، المدير العام للدائرة الاقتصادية في وزارة الخارجية التركية قد ترأس وفدا تركيا آنذاك جاب الدول العربية المعنية لتوضيح وجهة النظر التركية بخصوص قطع المياه المؤقت لملء سد أتاتورك. وقد أسفر هذا القطع إلى الأضرار بصناعات الأسمدة والنفط والنسيج، إضافة إلى توقف عمل سبعة توربينات سورية من أصل ثمانية توربينات لتوليد الكهرباء على سد طبقة، والاضطرار إلى تقنين توزيع مياه الشرب في مدينة حلب وباقي المناطق السورية الواقعة قبل سد طبقة حيث أن باقي المناطق السورية الأخرى قد استفادت من خلال دفع مياه من خزان السد[٤].

وعلى الجانب العراقي فقد خسر نحو (١٥%) من موسم الحصاد وأدى كل مليار متر مكعب مفقود من المياه إلى خسارة منطقة زراعية مساحتها (٦٥ ألف) هكتار[٥]. وشكت بغداد من عدم جدوى المياه التعويضية في مناطق الفرات لاكتمال طاقة التخزين في سدودها ولا تقتصر هذه الأضرار على فترة تنفيذ القرار التركي بل تتعداها إلى السنوات الأربع أو الخمس القادمة، عندما يتم ملء كامل خزان سد أتاتورك[٦]، إذ سيؤدي نقص مياه الفرات إلى خروج (٤٠%) من الأراضي العراقية في حوض الفرات من نطاق الاستغلال الزراعي، وتأثر محطة كهرباء سد القادسية وتوقفها كليا، كما سيتأثر معها أربع محطات كهربائية ثلاثة منها قائمة والرابعة قيد الإنشاء، بما سيلحقه ذلك من ضرر بالغ بسبع محافظات عراقية[٧].

وعلى العموم، يمكن القول بعدم مقدرة تركيا في حالة سد اتاتورك فقط دون الأخذ بعين الاعتبار مجمل مشروع الغاب الوفاء باستمرار تدفق ما نسبته الـ ٥٠٠م٣/ث من المياه إلى سوريا، اذ لا يمكن لسد اتاتورك أن ينتج الطاقة الكهربائية إذا كان حجم المياه المحجوزة تقل عن ٣٠-٤٠ مليار م٣[٨].إذا علمنا بأن تصريف الفرات هو بحدود ٣ مليار م٣. هذا يعني أن تركيا لا يمكنها إلا أن تخزن

---

[١] المداح، أزمة مياه الفرات وقضية المياه، ص١٧٧-١٧٨.

[٢] باعيش، مرجع سابق، ص١٧٥، وانظر Nurit Kliot Op. Cit., P 128.

[٣] باعيش، مرجع سابق، ص١٧٦.

[٤] انظر حسن العبدالله، الأمن المائي العربي: ص٧٤، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٩، ص١٥٧.

[٥] آل وملاط، مرجع سابق، ص٢٦٠، الرعول، مرجع سابق، ص١١٠.

[٦] Godfrey Jansen, Turkey Syria and Iraq, Euphrates Tussle, Middle East International, No 369 (16/2/1990) p12.

[٧] المداح، مرجع سابق، ص١٧٩.

[٨] انظر، رد طارق العذوب على المشككين لورقة حول إشكالية المياه والعلاقات العربية التركية، ص٢٣٦-٢٣٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هكذا حجم وإلا تبددت الآمال الكهربائية وفرص الري التركية، وحسب مدير عام سد الفرات في سوريا أن سد أتاتورك سيخفض تدفق الفرات بمقدار ٦٠% بما يحوله إلى جدول مالح غير ذي أهمية[١].

الطائفة الثانية: الآثار المترتبة بعد اكتمال مشروع الغاب

أن استئثار تركيا بكميات كبيرة من مياه نهري دجلة والفرات يعرض مشروعات أخرى إلى جانب توليد الطاقة الكهربائية وغيرها في سوريا والعراق لأضرار بالغة فكمية المياه التي ستطلقها تركيا إلى سوريا والعراق عبر نهري دجلة والفرات لا تزيد عن (٢٧) مليار م٣ وهي أقل بكثير من احتياجات البلدين وبعد الانتهاء من مشروع الغاب عام ٢٠٠٥ سينخفض التدفق إلى ١٧ مليار م٣ ومع إضافة عامل التبخر سيصل الرقم إلى ١٣ مليار م٣، بمعنى خسارة كمية المياه بنسبة ٤٠% لسوريا و٨٠% للعراق[٢]، وهي كمية لا تكفي حاجة سوريا وحدها فضلا عن العراق الذي سيكون في حاجة إلى ١٨ مليار م٣ فيما ترتفع حصة تركيا من المياه إلى ٤٠٠% من حصتها الأصلية[٣].

ستؤثر الاستخدامات التركية لمياه نهري دجلة والفرات في نوعية المياه وخصائصها من حيث: زيادة نسبة الرواسب والأجسام الصلبة والملوحة في المجرى السفلي للنهرين خاصة في العراق. فقد وصلت أثناء تعبئة خزان سد أتاتورك عام ١٩٩٠ إلى نسبة ٦٧% مع ارتفاع نسبة الكبريتات التي تؤثر على صلاحية المياه[٤]. وقلة كميات الطين والغرين، وإهمال مياه الفضلات التي تعود أو ترجع إليها من دون معالجة صحية[٥]. كما أن نقص تدفق المياه في الحوض الأدنى للنهر فضلا عن تلوثها ستثبط الجهود المبذولة لإزالة ملوحة التربة في العراق[٦].

وسيشكل خطرا يشمل توليد الطاقة والزراعة معا، وهنا تشير بغداد إلى أن نحو (٤٠%) من حاجاتها الكهربائية تتولد في حوض الفرات، ومن شأن انخفاض مياه خزان سد القادسية، وسعته (١٠) مليار م٣ قطع مثل هذا القدر من الطاقة. ويعد الفرات أكثر أهمية إلى حد كبير من دجلة بالنسبة للقطاع الزراعي، وحسب السلطات العراقية، هناك نحو ٥,٥٠ مليون نسمة يعملون في الزراعة في حوض الفرات وأكثرهم من الشيعة من المناطق الوسطى والجنوبية وبالتالي أي خفض أساسي في الإنتاج الزراعي في المنطقة يهدد بنسف مستوى الحياة مما قد تكون له نتائج سياسية[٧].

فلا شك أن السدود التركية إلى جانب مشروعات الري المرتبطة بها، هي مصدر ضغط حقيقي على العراق وسوريا. إذ أنها ستمكن تركيا من قطع مياه النهرين ولو مؤقتا، كما حدث عام ١٩٩٠[٨].

---

[١]) انظر تعقيب قاسم عباس على محور إشكالية المياه والعلاقات العربية التركية، ص٢١٩.

[٢]) بروس أ. هوروتيز، أزمة المياه في الشرق الأوسط، ص٧٩.

[٣]) الربيعي، مرجع سابق، ص١٦٦ و ١٢٤.

[٤]) محيمر وحجاري، مرجع سابق، ص١١٦-١١٧.

[٥]) الدباغ، مرجع سابق، ص٢٥١.

[٦]) بكور وكولارز، المشرق العربي تاريخ المياه ومشكلتها وآفاقها المستقبلية، ص٢٢٥.

[٧]) روبس، مرجع سابق، ص١١٥.

[٨]) داود، مسألة المياه والعلاقات مع الخوار، ص١٥١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويبرز الموقف التركي بوضوح في هذا الشأن في ضوء ما صرحت به تشيللر عام ١٩٩٣ "بشأن قدرة تركيا على حبس مياه الفرات لمدة تقارب العامين بعد اكتمال بناء النفق الثاني لسد أتاتورك والبالغ طوله ٢٠سم وقطره ٧ أمتار بينما النفق الأول عبارة عن قناة متفرغة من السد تساعد على حبس المياه ١١٠ أيام فقط"[١].إلا أن المسؤولون الأتراك يحاولن طمأنة دمشق وبغداد بأن قطع مياه الفرات هو أمر غير وارد تحت أي ظرف من الظروف حتى من الناحية الفنية إذ ليس باستطاعة المنشآت التركية أن تحجز كل مياه الفرات لأنها مضطرة لتصريف جزء منه لا يقل عن ٣٥٠م٣/ث[٢]. وهو ما يمكن اعتباره الحد الأقصى للتدفق الذي ستسمح به تركيا بعد اكتمال مشروعها إلى جانب تصريحات تركية مفادها بأن سوريا تحصل على كميات من مياه الفرات تفوق احتياجاتها عشرة أضعاف وأن السدود التركية لا تعيق ذلك[٣].

وفي منتصف حزيران / يونيو ١٩٩٧ انخفض تدفق المياه في الفرات ما يتراوح من ٢٩-٣٠ مليار متر مكعب إلى ١٣-١٥ مليار م٣ سنويا[٤]. عبر عن هذا الموقف الرئيس ديميريل بتأكيده في ١٩٩٧/١٢/١٢ "أن تركيا تواصل العمل في مشروع الجاب ..رغم أن هذا المشروع يثير استياء وقلق الحكومتين السورية والعراقية.."[٥].

هكذا تعتبر تركيا أن بغداد ودمشق بالغتا في تقدير أثار الغاب السلبية عليهما. فالكميات التي ستعطيها تركيا للعراق وسوريا من نهري دجلة والفرات ستكون كافية لاحتياجاتهما. كما سيضمن إنشاء السدود ، في ظل تقلب معدلات تدفق كلا النهرين السنوية والفصلية، تدفقا مستقرا لهما، والماء الذي سيحتجز هو الماء الذي يذهب هدرا من الجزء الذي لا يمكن لتركيا وسوريا والعراق أن تستفيد منه وبما أن السدود تقوم بتنظيم التقلبات الفصلية فهي تمنع هدر المياه[٦].كذلك تؤكد تركيا أن هذا المشروع سيؤثر في مجمل الاقتصاد الإقليمي في الشرق الأوسط، بتشكيله لنمط اقتصادي جديد في المنطقة يشمل قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات بما يعزز الروابط الاقتصادية في المنطقة.

وإزاء ما شهده مشروع الغاب من تطورات زادت من تعقيدات مشكلة المياه بين تركيا وسوريا والعراق، سعت تركيا إلى إقحام إسرائيل في علاقاتها بسوريا والعراق بشأن المسألة المائية من خلال التعاون في مشروع الغاب وهو ما أكده وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي في أنقرة في ١٩٩٨/٣/٢٥ بان إسرائيل ستضع خبراتها في مجالي الزراعة والري لخدمة هذا المشروع[٧].

---

[١]) عاطف صقر، صراع المياه ومشكلة الأكراد، المشكلة واهل كما يراه السوريون الأهرام، ١٨ ٦ ١٩٩٦، ص٧.

[٢]) التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٣، مرجع سابق، ص١٤٣.

[٣]) الكيلاني، مرجع سابق، ص٦٦.

[٤]) الحياة، العدد ١٢٥٢٨٠، ١٥/٦/١٩٩٧، ص١٣.

[٥]) الأهرام، العدد ٤٠٥٦٥ ١٣/١٢/١٩٩٧، ص١.

[٦]) طوقش، مرجع سابق، ص٢٦٩.

[٧]) الأهرام، العدد ٤٠٦٦٨ ٢٦/٣/١٩٩٨، ص٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و تردد منذ آذار / مارس ١٩٩٩ تقارير متضاربة بشأن اتفاق بين تركيا وشركة تابعة لـوزارة التجارة والصناعة البريطانية لتمويل سد "إيلى صو" على نهر دجلة بمبلغ ٨٥٠ مليون دولار[١]. وفـي نيسان/ إبريل ١٩٩٩ زار مصر وفدا تركيا لبحث سبل التعاون المشترك وتبادل الخبرات والمعلومـات الخاصة بمشروعي "الغاب" و"توشكي" من خلال الزيارات الميدانية وإبداء المشورة الفنية في تفـاصيل العمل بالمشروعين وبوجه خاص في كيفية تطوير وتنمية مصادر المياه[٢].

وبذلك فإن مشروع "جاب" يحدد خطوط العلاقات المستقبلية بين تركيا والدول العربيـة، وبيـن تركيا وإسرائيل وكذلك دور تركيا في المنطقة والعالم.

رابعا: مشروعات تركيا للتعاون المائي الإقليمي في الشرق الأوسط

١-تركيا ومشروع "أنابيب السلام"

طرح مستشار رئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية "جيم دونا" مشروع مياه السـلام فـي المؤتمر الثالث [٣] الذي نظمه مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) بجامعة جـورج تـاون الأمريكية في حزيران / يونيو ١٩٨٧ ، لتزويد سوريا والأردن وبلدان الخليج العربي بفـائض ميـاه نهري "سيحان وجيحان" مشيرا إلى أهمية تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسـط لتحقيق منافع مشتركة من استغلال الموارد المائية، سيكون من شأنه تخفيف حدة التوترات في المنطقة، وشدد على ضرورة اقتناع دول المنطقة بأن مصلحتها تقتضي تشكيل شريان حياة وتعاون، بدلا مـن خلق مشكلة جديدة حول المياه في الشرق الأوسط[٤].

وترى تركيا أن المشروع هو أحد وسائل مواجهة أزمة المياه فـي الشـرق الأوسـط قبـل استفحالها وصيغة ملائمة يمكن لدول المنطقة تطبيقها، اتقاء ما قد تثيره هذه الأزمة من صراعـات في المستقبل وهو ما أكده التقرير النهائي الصادر في ختام هذا المؤتمر [٥]. وبذلك كلفت الحكومـة التركية شركة براون أند روت" "Bron and Root" الامريكية، لإعداد دراسة جدوى أوليـة لمشـروع مياه السلام، وتم إنجاز هذه الدراسة في نهاية عام ١٩٨٦، خلصت فيـها الشـركة إلـى جـدوى المشروع من النواحي الفنية والاقتصادية[٦]. حيث تشير المعلومـات المتوافـرة مـن إدارة الميـاه التركية أن قياس منسوب ونوعية المياه الجارية في نهري سيحان (٥٦١كلم) وجيحان (٥١٠كلـم) –

---

[١] Sergios Zambouras, The Ilisu affair: business first, Middle East International, No. 620 (10/3/2000) p. 21.

[٢] معوض، تركيا والعرب ١٩٩٩، ص٤.

[٣] جرى التفكير في بداية تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢، في مشروع لخر مياه من تركيا إلى السعودية تمر عبر العراق والكويت، من قبل لجنة خاصة تابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي اجتمعت في جدة وارتأى المشروع مد خط أنابيب طوله ٣٧٥٠ كلـم بكلفـة ٥٦٠ مليـون دولار، المحذوب، لا أحد يشرب، ص١٨٦.

[٤] السماوي، مرجع سابق، ص١٩١.

[٥] معوض، المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج، ص٧٧٦.

[٦] الناصري، مرجع سابق، ص١٦٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهما من روافد نهر الفرات ويصبان في البحر المتوسط بالقرب من مدينة أدنة – منذ عـــام ١٩٧٨ يدل على وفرة وجودة هذه المياه. إذ يبلغ متوسط تدفق المياه في النهرين (٣٩,١٧) مليون م٣ يوميـــا وان الاستخدامات اليومية للمياه في تركيا من مياه النهرين لن تتجاوز (٢٣,٠٤) مليون م٣ وبالتالي فإن الفائض سيذهب هدرا للبحر وقدره (١٦) مليون م٣ يوميا من المياه ويمكن توجيه (٦) ملايين م٣ منها إلى البلدان الأخرى في الشرق الأوسط التي تعاني من نقص في المياه[١].

جدول رقم (٧)

طاقة مشروع مياه السلام (ألف متر مكعب يوميا)

الأنبوب	الطاقة	الأنبوب	الطاقة
١-الأنبوب الغربي		٢-أنبوب الخليج	
*تركيا	٣٠٠	*الكويت	٦٠٠
*سوريا	١,١٠٠	*السعودية	٨٠٠
-حلب	٣٠٠	-جبيل	٢٠٠
-حماه	١٠٠	-الدمام	٢٠٠
-حمص	١٠٠	-القصير	٢٠٠
-دمشق	٦٠٠	-هفوف	٢٠٠
*الأردن (عمان)	٦٠٠	*البحرين (المنامة)	٢٠٠
*السعودية	١,٥٠٠	*قطر (الدوحة)	١٠٠
-تبوك	١٠٠	*الإمارات	٦٠٠
-المدينة	٣٠٠	-أبو ظبي	٢٨٠
-ينبع	١٠٠	-دبي	١٦٠
-جده	٥٠٠	-الشارقة وعجمان وأم القوين	١٢٠
-مكة	٥٠٠	-رأس الخيمة و الفجيرة	٤٠
الإجمالي	٣,٥٠٠	*عمان (مسقط)	٢٠٠
طول الخط (كلم)	٢٦٥٠	الإجمالي	٢,٥٠٠
تكلفة م٣ الواحد / دولار	٠,٨٧	طول الخط (كلم)	٣٩٠٠
		تكلفة م٣ الواحد / دولار	١,٠٧٣

المصدر: روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ص١١٨.

وتهدف تركيا من هذا المشروع في حال تنفيذه إلى الحصول علـــى عـــائدات كبـــيرة تقـــدر بحوالي ملياري دولار سنويا نظير بيع المياه إلى البلدان العربية لتغطية حاجاتها من النفط والغـــاز، وبمعنى آخر مقايضة المياه التركية بالنفط العربي بما يخدم تمويل مشروع الغاب[٢]. وأكد على ذلـك ديمريل في ١٩٩٢/٧/٢٤ بأن "المياه التي تنبع من تركيا هي ملك تركيا والنفط هو ملك الدول التـــي ينبع فيها ونحن لا نقول لهم أننا نريد مشاركتهم نفطهم كما أننا لا نريد مشاركتهم مياهنا"[٣]. تـــأمل تركيا في الحصول على حصة أكبر من الاستثمارات العربية المباشـــرة ، إضافـــة إلـــى ســـيطرت الشركات التركية على حصة أكبر من الأسواق العربية في المشاريع الإنشائية لتصريـــف المنتجـــات

---

[١] معوض، المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج، ص٧٧٦.

[٢] الكيلاني، مرجع سابق، ص٧٤-٧٥.

[٣] نور الدين، الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية، ص١٣٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التركية فضلا عن الحصول على النفط والغاز بأسعار تفضيلية[١]. فضلا عن هدف تركيا في تعزيز دورها الإقليمي الذي تتطلع إلى أدائه في منطقة الشرق الأوسط الحافلة بالاضطرابات والمرشحة في المستقبل لنشوب صراعات مائية، لتعدو عنصرا هاما في ميزان القوى والاستقرار والسلام في المنطقة، فقد صرح جيم دونا يجب التنبيه إلى أنه بمجرد أن تصبح هذه الدول معتمدة على هذين الخطين سيساعد ذلك على تقوية وضع تركيا بين دول المنطقة وهو من مصلحة تركيا"[٢].

ويواجه تنفيذ مشروع أنابيب السلام صعوبات عديدة اقتصادية وسياسية وأمنية يمكن إيجازها:

أ-ارتفاع تكلفة المشروع: تقدر تكلفة المشروع بشكل أولي بـ (٢١) مليار دولار بأسعار عام ١٩٨٦ منها (١٢,٥) مليار دولار لأنبوب الخليج و(٨,٥) مليار دولار للأنبوب الغربي وتقدر فترة تنفيذه بـ ٨-١٠ سنوات وعمره الافتراضي بـ ٥٠ سنة[٣]. إلا أن تركيا ترى أن هذا لا يشكل عقبة حقيقية في تنفيذ المشروع، حيث أشار "اوتكان" عام ١٩٩١ إلى أن المشروع بحكم عائداته الكبيرة المتوقعة وعمره الافتراضي الطويل سوف يجذب اهتمام الدوائر والمؤسسات المالية الدولية، مما سيوفر له إمكانية التمويل عن طريق طرح سندات في الأسواق المالية الدولية كما ستتحمل الدول المستفيدة من المشروع نفقات صيانة الأنابيب المارة في أراضيها[٤].

ب-عدم جدواها في التنمية الاقتصادية فالمياه التي ستتدفق من المشروع لا تصب مباشرة في مصب التنمية الاقتصادية للدول المعنية لكونها لا تستعمل في الري، كما أن أهميتها الحيوية كمياه للشرب مرتبطة من حيث جدواها الاقتصادية بتعاقب التطورات التقنية والتي يمكن أن تخفض من تكاليف الوسائل البديلة للحصول على المياه العذبة[٥].

ج-تهديد المشاريع المائية العربية: تخشى البلدان العربية المعنية، لا سيما الخليجية منها، أن يؤدي اعتمادها على مشروع أنابيب السلام إلى غياب الحافز أو الدافع اللازم لمواصلة مشروعاتها الرامية إلى الاعتماد على الذات في توفير احتياجاتها المائية سواء باستغلال المياه الجوفية، أو تحلية مياه البحر، خاصة وأن البلدان الخليجية أنفقت الكثير على إنشاء محطات معالجة ملوحة مياه الخليج[٦].

وترد تركيا على هذه المخاوف بأنه رغم سيطرة دول الخليج العربية على أكبر احتياجات النفط في العالم، إلا أنها ستواجه في المستقبل القريب نقصا حادا في المياه. ففي عام ٢٠٠٠ ستكون المياه وليس النفط المشكلة الأكثر إلحاحا وخطورة في هذه الدول وغيرها من دول الشرق الأوسط خاصة

---

[١] الحلي، مرجع سابق، ص٥٨.

[٢] السماوي، مرجع سابق، ص٣٦.

[٣] معوض، التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب، ص٢١٢.

[٤] عبد الرحمن حسن، مرجع سابق، ص٥٦.

[٥] تعقيب غيث عيسى على بحث محمود عبد الفضيل بعنوان آفاق التعاون العربي التركي، ص٣٨٥.

[٦] معوض، تركيا والأمن القومي العربي، ص١٠٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأن الاحتياجات المائية الجوفية في السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية وعمان تزداد فيها نسبة الملوحة باستمرار، الأمر الذي يستدعي سرعة تحركها للتوصل إلى مصدر آخر للمياه. إضافة إلى أن المشروع لن يكون بديلا لمحطات إزالة ملوحة مياه البحر التي كلفت دول الخليج ملايين الدولارات، ولكنه سيشكل إضافة لها، إذ أن هذا المشروع لن يزود هذه الدول الخليجية سوى بكمية محدودة (٣ ملايين م٣ يوميا) من المياه مقارنة باحتياجاتها المائية الكبيرة[١].

وعلى الرغم من ذلك، فإن تنفيذ هذا المشروع سيؤدي على الأرجح إلى طرح تأثيرات سلبية على هذه المحطات فعندما تتوافر لهذه الدول فرصة الحصول على المياه في إطار مشروع مياه السلام بتكلفة أقل من التي تتحملها في إنشاء وإدارة هذه المحطات، حسب الطرح التركي، سيضعف المبرر والدافع لمواصلة مشروعاتها الذاتية التي توفر لها المياه بتكلفة أكبر.

د-**الشكوك التاريخية** والحساسيات العربية من احتمالات عودة الهيمنة التركية أو عودة النزعة الإمبراطورية العثمانية لتسيطر على العقل السياسي التركي العام[٢].

ه-**احتمالات الضغط التركي**: من المشكوك فيه هو مدى الجدية في فصل هذا المشروع الاقتصادي من القرارات السياسية التركية فمن الوارد في حالة تنفيذ مشروع مياه السلام واعتماد البلدان العربية المعنية عليه إلى منح تركيا وسيلة للضغط على هذه البلدان بالتهديد بقطع إمدادات المياه عنها أو وقفها فعليا لموائمة سياستها بشكل مستمر على نحو يخدم المصالح التركية والمصالح الغربية الامريكية، والى التدخل في شؤون هذه البلاد إذا ما حدثت فيها تطورات تتعارض مع هذه المصالح.

إن هذا الاحتمال بما ينطوي عليه من مخاطر، ينبغي أخذه بعين الاعتبار، بغض النظر عن الطرح التركي بأن المشروع لن يشهد قيام أية دولة من الدول التسع المشاركة فيه بوقف تدفق المياه لأنها في هذه الحالة ستواجه برد فعل قوي من الدول الأخرى مجتمعة وأنه لا محل للقول بأن تزايد اعتماد البلدان العربية على تركيا في مجال المياه، سيجعلها رهينة في يد تركيا، لأن انخفاض مقدار المياه الذي ستضخه تركيا عبر هذين الأنبوبين إلى الدول العربية مقارنة باحتياجاتها المائية ، لن يجعلها قادرة على الضغط على هذه الدول أو ترك سكانها يموتون عطشا.

و-**التخريب**: كما تخشى البلدان العربية المعنية من مخاطر تعرض منشآت المشروع من أنابيب ومحطات ضخ لعمليات تخريبية من جانب بعض الجماعات والتنظيمات المتطرفة التي تحفل بها المنطقة وتركيا نفسها. فيما تطرح تركيا بأن هذه المخاطر تزداد بالنسبة لمحطات إزالة ملوحة مياه

---

[١] معوض، المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج ص٧٨.

[٢] نارلي، التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسة والاقتصادية المعاصرة، ص٣٤٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

البحر بتكاليفها الاستثمارية الباهظة التي تجعلها هدفا اكثر إغراء للعمليات التخريبية مقارنة بأي من هذين الأنبوبين[١].

ح-إسرائيل ومشاركتها في مشروع أنابيب السلام: يعد اشتراك إسرائيل أو موقفها من المشروع في حالة استبعادها عاملا آخر لا يقل أهمية من وجهة النظر العربية عن العوامل السابقة التي تعرقل تنفيذ المشروع، والجدير بالذكر أن الأنبوب الغربي كان مقررا له في البداية أن يمتد إلى الضفة الغربية مما كان يعني إشراك إسرائيل في المشروع الذي يضفي اعترافا واقعيا في حقها بالمشاركة في الموارد المائية الموجودة في المنطقة بيد أن تركيا استبعدت الأخيرة نتيجة معارضة البلدان العربية المعنية.

وفي الواقع اتبعت تركيا أسلوبا معينا في تعاملها مع مخاوف الدول العربية من مشاركة إسرائيل في مشروع مياه السلام، يقوم على أساس تأجيل عملية ضم إسرائيل إلى المشروع إلى وقت آخر تصبح فيه مشكلة المياه أكثر إلحاحا في الدول العربية ولا سيما الدول الخليجية ويزداد فيه احتياج هذه الدول إلى تنفيذ المشروع، وإذا ما نفذ الأخير فإن تركيا لن تواجه على الأرجح صعوبة كبيرة في إقناع -إجبار الدول العربية المعنية على قبول توسيع نطاق المشروع ليشمل إسرائيل[٢] ، الأمر الذي يؤكده تصريح شيمون بيريز عقب لقائه مع الرئيس التركي في امستردام في ٨ / ٤/ ١٩٩١ "أن الرئيس أوزال مستعد لتنفيذ مشروع أنابيب السلام، وهو بحق مشروع سلام، لأن الحرب المقبلة في الشرق الأوسط تنشب بسبب المياه وليس الأرض، وتركيا هي الدولة الوحيدة المتمتعة بفائض مياه في المنطقة، والى جانب المفاوضات السياسية بخصوص السلام في المنطقة ينبغي أيضا تبني خطة اقتصادية إقليمية لتنمية يمكن أن تبدأ بالموارد المائية ويمكن لمشروع مياه السلام (الأنبوب الغربي) أن يمتد حتى الضفة الغربية لنهر الأردن"[٣].

ويمكن القول أن الدول العربية في حال موافقتها على مشروع أنابيب السلام مع استبعاد إسرائيل منه فإنه من الوارد، في المرحلة الأولى لتنفيذ المشروع أو حتى فور موافقة الدول العربية المعنية على أعداد دراسة الجدوى النهائية للمشروع، أن تلجأ إسرائيل إلى ممارسة أسلوب الضغط والابتزاز للحصول على مقابل معين من هذه الدول سواء في شكل مالي أو في شكل تنازلات عربية إضافية لإسرائيل نظير تعهد الأخيرة ضمنا أو صراحة بعدم ضرب المشروع[١]. كذلك فإنه في حالة قبول الدول العربية تنفيذ المشروع مع استفادة إسرائيل منه فإن ذلك سيشكل قوة دافعة لتطور سلبي للنظام العربي من حيث خلق الأسباب والظروف لتحريره إلى "نظام شرق أوسطي" يضم بلدانا عربية وغير عربية.

٢-تركيا والمبادرات المائية بعد حرب الخليج الثانية

---

[١] معوض، المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج ، ص٧٨١-٧٨٣.

[٢] معوض، التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب، ص٢٤٥.

[٣] السماوي، مرجع سابق، ص٣١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شهدت مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية تزايد حديث القيادة التركية عن استعدادها للإسهام في بناء وتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين دول الشرق الأوسط وتنفيذ المشروعات الأساسية لمواجهة مشكلات المنطقة لا سيما مشروع مياه السلام الذي سيوفر قدرا كافيا من المياه لما يتراوح بين ١٥-٢٠ مليون نسمة من سكان المنطقة، خصوصا في دول الخليج حيث يثور خطر استمرار تلوث مياه الخليج فترة طويلة بسبب الحرب[٢]، ومن بين العناصر والتطورات الجديدة في دعوة تركيا إلى مشروع مياه السلام والتعاون الإقليمي في مجال المياه بوجه عام ما يلي:

أ-اقتراح إقامة مصرف - صندوق للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط بعد الحرب يتم تمويله بنسب معينة من الإيرادات النفطية العربية وبإسهام الدول الصناعية الكبرى كألمانيا واليابان، حتى يوفر هذا الصندوق التمويل اللازم للمشروعات الإقليمية الحيوية لا سيما مشروع مياه السلام [٣].

ب-اقترح اوزال في شباط / فبراير ١٩٩١ عقد مؤتمرا لمناقشة إدارة المصادر المائية في الشرق الأوسط بشكل علمي في اسطنبول في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩١ تحت اسم "قمة مياه الشرق الأوسط"، وقد دعت تركيا ممثلين من كل بلدان الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل وممثلي (٢٢) دولة أخرى وهيئات دولية. وتضمن برنامج العمل الدعوة إلى إيجاد "دليل مائي إقليمي" وإنشاء مركز السياسة المائية للشرق الأوسط لتنسيق السياسات الإقليمية وجمع المعلومات والقيام بالأبحاث التكنولوجية وتقويم فرص الاستثمار وخطة تركية للتعاون الفني مع سوريا والعراق بشأن مياه دجلة والفرات[٤].

ونتيجة المعارضة العربية، وخاصة من جانب سوريا، لمشاركة إسرائيل في هذه القمة، على أساس عدم إمكانية بحث التعاون بين العرب وإسرائيل في شؤون المياد وغيرها من المسائل الإقليمية قبل التوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ومعارضة الولايات المتحدة لهذا المطلب العربي ، أعلن اوزال تأجيل هذه القمة إلى آذار / مارس - نيسان / إبريل ١٩٩٢، بعد أن كانت تركيا قد دعت بالفعل بعض البلدان العربية (مصر، سوريا، الأردن، لبنان، العراق) دون توجيه دعوة إلى إسرائيل[٥].

ويمكن تفسير القرار التركي السابق في ضوء اعتبارات أخرى من أهمها تقدير القيادة التركية للتطورات الإقليمية الجارية لعملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأت بمؤتمر "مدريد" ورؤيتها

---

[١] الكيلاني، مرجع سابق، ص٧٦.

[٢] انظر، معوض، المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج ، ص٧٨٤.

[٣] السماوي، مرجع سابق، ص٢٩.

[٤] طوبش، مرجع سابق، ص٢٨٢.

[٥] معوض، تركيا والأمن القومي العربي، ص١١١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بأفضلية التريث إلى حين انعقاد مؤتمر السلام وما قد يعقب أو يواكب مرحلة المفاوضات الثنائية من مفاوضات متعددة الأطراف لبحث قضايا إقليمية مرتبطة بالمسألة المائية في الشرق الأوسط[١].

ج-طرحت القيادة التركية مجددا مسألة مشاركة إسرائيل في إطار مشروع مياه السلام باعتبار ذلك ضرورة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط ودعمه، حيث أشار أوزال في ١٩٩١/٥/١٨ إلى أن هناك مشكلة مياه في فلسطين وإسرائيل والأردن وشبه الجزيرة العربية ، وتركيا هي المصدر الوحيد للمياه في الشرق الأوسط و"لذا نادينا بإقامة مشروع مياه السلام سنبيع المياه للبلدان العربية والخليجية أما إسرائيل فيمكن أن نبيع لها المياه ولكن مقابل السلام الذي بدونه لن ينفذ هذا المشروع"[٢]. وفي مواكبة هذه التصريحات جرت اتصالات تركية -إسرائيلية بشأن هذا المشروع، ولا سيما بين أوزال وشيمون بيرز في "امستردام" في عام ١٩٩١ أثناء حضورهما ندوة نظمها مركز الأبحاث الأوروبي لمناقشة القضايا الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وفي "غوجيك" (Gocek) في تركيا في آب / أغسطس[٣]. وفي انقره ذاتها طرح وزير الخارجية التركي آنذاك "صفا جيراي" أن إسرائيل ستستفيد أيضا من مشروع مياه السلام ولو لم تكن إسرائيل معنية بهذا المشروع لما كان بالإمكان تسميته مياه السلام[٤].

٣-تركيا ومبادرة بيع المياه إلى إسرائيل

تبرز قضية التعاون المائي التركي الإسرائيلي كأحد الأوجه الأساسية في العلاقات التركية الإسرائيلية بأبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية، الأمر الذي يعطي قضية المياه في المنطقة بعدا استراتيجيا لم تبلغه في أي وقت مضى. ففي ١٩٩٠/٦/٩ نشرت صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية تقريرا قدمه ١٦ خبيرا في الموارد المائية إلى رئيس الوزراء إسحاق شامير عن مشكلة نقص المياه في إسرائيل وسبل مواجهتها ومنها إبرام اتفاق طويل الأجل مع تركيا لشراء ما يتراوح بين ٢٥٠-٤٠٠مليون م٣ سنويا من مياه نهر مانوجات بسعر ٢٥ سنتا للمتر المكعب[٥] ويتم نقلها عبر البحر المتوسط بواسطة حاويات بلاستيكية ضخمة تتراوح سعة كل منها بين ٨٠٠ ألف مليون م٣ ومليون م٣، وتسحبها سفن شركة تركيا خاصة وشركة "ميدوسا" الكندية من أحد الموانئ التركية على البحر المتوسط حيث سيتم مد أنابيب تكلفتها ٢٠٠ مليون دولار لنقل المياه من هذا النهر بجنوب تركيا إلى هذا الميناء ومنه إلى إسرائيل[٦]. إلا أن الرئيس أوزال نفى في ١٩٩٠/٦/١٤ ما ورد بهذا التقرير

---

[١]) معوض، التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب، ص٢١٧

[٢]) الكيلاني، مرجع سابق، ص٧٦.

[٣]) معوض، التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب، ص٢١٨.

[٤]) السمعاوي، مرجع سابق، ص٢٦.

[٥]) معوض، تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات، ص١٨.

[٦]) السمعاوي، مرجع سابق، ص٣٥-٣٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مؤكدا انه "لا علاقة للدولة التركية بما يتردد عن اتفاق إسرائيل وشركة تركية خاصة بشأن تزويد إسرائيل بالمياه"[١].

وفي كانون الثاني / يناير ١٩٩٤ أفادت الخارجية التركية أن أعمال البناء قد بدأت لإقامة محطة تخزين تتسع لحوالي ١٨٠ مليون م ٣ سنويا من مياه نهر مانوجات وسوف تنقل هذه المياه بحرا من مرفأ قبالة الساحل ليتم عرضها للبيع في المزاد عندما يكتمل بناء المحطة في عام ١٩٩٥[٢]. وفي خطوة تكميلية، عقدت في تركيا في أواخر آب / أغسطس ١٩٩٤ عدة اجتماعات وزارية من أجل تنظيم مناقصة عالمية لأعمال تصدير ونقل المياه التركية لشركة أجنبية تكون على علاقة طيبة مع جميع دول الشرق الأوسط، وذلك لتطويق أي توتر قد يصيب في المستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية ويؤدي إلى وقف تصدير المياه إلى إسرائيل.[٣] وكانت دراسة عربية قد أشارت في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٤ إلى ذلك وأن لم يدخل الاتفاق التركي الإسرائيلي حيز التنفيذ[٤]، ويمكن تفسير ذلك على ضوء ما تردد في أوساط تركية في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤ بشأن فشل مباحثات تشيللر ورابين بخصوص مسألة تزويد إسرائيل بالمياه لأن "الجانب الإسرائيلي عرض سعرا يقل كثيرا عن السعر الذي حددته تركيا". ولا تزال هذه المسألة محل تداول بين الجانبين، حيث تم بحثها خلال زيارة وزير الزراعة الإسرائيلي لتركيا في حزيران / نيونيو ١٩٩٥ وزيارة الرئيس ديميريل لإسرائيل في آذار / مارس ١٩٩٦ وزيارة الرئيس الإسرائيلي لتركيا في حزيران / يونيو ١٩٩٦[٥]. وخلال زيارة الرئيس ديميريل لإسرائيل في ١٩٩٩/٧/١٤ أعيد بحث الاتفاق المائي حيث اتفق الجانبان على أن يتم نقل هذه المياه عبر خط أنابيب تمتد تحت مياه البحر المتوسط وتشكيل لجنة مشتركة من الخبراء لدراسة إمكانية تحقيق المشروع على الصعيد التقني والتجاري[٦] . وانعقد بالفعل اجتماع لهذه اللجنة في انقره من ١٩٩٩/٩/٥[٧] ، وتم بحث المشروع خلال زيارة رئيس الحكومة الإسرائيلية ايهود باراك لتركيا في ١٩٩٩/١٠/٢٥. وأعلنت مصادر تركية في اليوم التالي عن زيارة جديدة لوفد من الخبراء الإسرائيليين لتركيا في تشرين الثاني / نوفمبر لاستكمال دراسة المشروع في الوقت الذي أعلن فيه مسؤول بالخارجية الإسرائيلية إن إسرائيل تدرس استيراد كميات من المياه من تركيا بعد أن أكد فريق خبراء عينه باراك أن تلك الخطوة "ستكون مجدية اقتصاديا وان تركيا مستعدة وقادرة على إمداد إسرائيل بالمياه واستكملت إنشاء محطة لتصدير المياه عند مصب نهر مانوجات قرب

---

[١] معوض، التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب، ص٢١٧-٢١٨ ؛ و روبنس ، مرجع سابق، ص١٠١-١٠٢.

[٢] الربيعي، مرجع سابق، ص١١٧.

[٣] الهدوب، لا أحد يشرب، ص٢١٧.

[٤] نوفل، مشكلة المياه بين لبنان وإسرائيل، ص١٦.

[٥] معوض، تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات، ص١٩.

[٦] الأهرام، العدد ٤١١٣٨، ١٩٩٩/٧/١٦، ص١.

[٧] الأهرام، العدد ٤١٢٦٨، ١٩٩٩/١١/٢٦، ص٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إنطاليا على البحر المتوسط،وان نقل هذه المياه إلى إسرائيل يمكن أن يتم باستخدام ناقلات النفط أو بمد خط أنابيب تحت مياه البحر، غير أن إسرائيل لن تستورد المياه من تركيا ما لم تتأكد أنها ستكون أرخص من تحلية مياه البحر"[١].

وفي هذا الإطار كانت رئيسة وزراء تركيا آنذاك تانسو تشيللر قد أكدت أثناء زيارتها إلى إسرائيل عام ١٩٩٤ عزم تركيا بيع مياه إلى إسرائيل بغض النظر عن مواقف الدول العربية قائلة "سنعمل ما يروق لنا بالنسبة إلى مياهنا، أن مصادر المياه موجودة لدينا ونحن سنبيع لمن نريد ولن يستطيع أحد فرض أرادته وشروطه علينا حول من يجب أن نبيع له المياه، ومن يجب ألا نبيعه المياه، وأننا لسنا على استعداد لأن نسلم بالتهديدات، سنبيع المياه إلى إسرائيل[٢]. وقد أكد على ذلك السفير التركي في الأردن بقوله: "نحن الآن نبيع إسرائيل كمية كبيرة من المياه التي نحصل عليها من نهر لا علاقة له ببلدان الشرق الأوسط ونحن مستعدون لتقديم هذه المياه إلى إسرائيل لسببين: لأن ذلك قد يسهم في دعم عملية السلام في المنطقة، وللفوائد الاقتصادية"[٣]. ومن جهة أخرى ذكرت مصادر تركية في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٩٧ إن الأردن أبدى رغبته في شراء مياه نهر مانوجات حيث اتفق الجانبان الأردني والتركي على تأليف لجنة مشتركة هدفها متابعة الموضوع لحين قيام تركيا بإنجاز البنى التحتية الخاصة بهذا المشروع [٤] ، وقد أعاد الأردن طرح هذا الموضوع أثناء زيارة الملك عبد الله الثاني لتركيا في شباط / فبراير ٢٠٠٠.

وفي خطوة تركية لتأكيد "حقوقها السيادية" على نهري الفرات ودجلة قامت تركية بالدعوة إلى تسويق وبيع مياه الفرات ودجلة. وقد عبر عن هذه الدعوة وزير الدولة التركي "صالح يلدرم" في آب / أغسطس ١٩٩٧ وأعاد تأكيده في تشرين الثاني /نوفمبر بغرض مقايضة المياه بالنفط حيث أشار إلى "أن بالشرق الأوسط موارد بترولية كبيرة، وهي هبة من الله كالمياه، وأنه إذا رضي العرب بضخ نفطهم دون مقابل فإن تركيا سترسل لهم المياه الموجود لديها في بحيرات السد. وأن تركيا ستباشر في بورصة المياه لبيع مياه "غاب" إلى العرب ودول الشرق الأوسط، لأنها ليست مستعدة لإعطاء مياهها دون مقابل، ولذا ستعمل على تسويقها بحيث تتمكن الإدارة الخاصة بالغاب من طرح سندات في أسواق البورصة العالمية[٥]. ورغم نفي ديميريل في ١٩٩٧/٩/١٥ "إن مسألة بيع بلاده للمياه تنصرف أيضا إلى مياه دجلة والفرات"[٦] إلا أن هذه المسألة تشكل تطورا نوعيا مهما في السياسة المائية التركية، لاقتصار مشروعاتها المعلنة حتى الآن "لبيع المياه" على ثلاثة أنهار وطنية تركية هي؛ سيحان وجيحان

---

[١] الأهرام، العدد ٤١٢٦٨، ١٩٩٩/١١/٢٦، ص٤.

[٢] السماوي، مرجع سابق، ص٣٥.

[٣] مداخلة السفير عمر سفير تركيا في الأردن، ص٧٢.

[٤] الخدوب، لا أحد يشرب، ص٢٢٢.

[٥] معوض، الحديد في العلاقات العربية التركية، ص١٢٤.

[٦] المرجع نفسه، ص١٢٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في إطار المشروع مياه السلام، ومانوجات في إطار اتفاق المياه التركي الإسرائيلي، إضافة إلـــى أن مجرد إثارة هذه المسألة يشكل في حد ذاته وسيلة إضافية للضغط على سوريا والعراق لقبول الوضـــع القائم أو في أفضل الأحوال خطة التعاون الفني المقترحة من جانب تركيا لحل المسألة المائيـــة وقـــد يشجعها ذلك على مطالبة سوريا والعراق بتسديد ثمن حصصها من مياه الفرات مستقبلا.

وقد نددت سوريا بمشروع السوق الدولية للمياه المطروح أمام مؤتمر "ميـــاه العـــالم: تمويـــل مشروعات المستقبل" المنعقد باستنبول في ٢٩-١٩٩٧/٩/٣٠، باعتباره يساهم في إيجـــاد رأي عـــام دولي لمصلحة تركيا وقد انعقد المؤتمر بمشاركة هيئات دولية ودول إقليميـــة وعالميـــة منـــها الأردن وإسرائيل والعراق. وسعى المؤتمر إلى تحويل فكرة "بيع المياه" المطروحة مـــن جـــانب أوزال عـــام ١٩٨٧ في إطار مشروع مياه السلام من مجرد فكرة إلى مشروع قيد البحث والتمويل ويحظى لأسباب اقتصادية واستراتيجية بتأييد دوائر دولية وإقليمية. ويشير البعض بأنه قد لا يكـــون لعبـــور الأنبـــوب الغربي لمشروع مياه السلام من تركيا إلى إسرائيل عبر أراضي سوريا مانعا نهائيا من التنفيذ فربمـــا فكروا في مدها عبر البحر وفضلوا الانتظار حتى تتغير الأوضاع الحالية وقد لوح لسوريا في المؤتمر بحافز يتمثل في مشروع لزيادة إيراداتها من مياه الفرات بضخ مياه جديدة إليه من أنهار تركيا الداخلية مقابل تمرير الفائض إلى إسرائيل والأردن ودول الخليج[١].

ومن خلال الطرح السابق للسياسة المائية التركية نجد أن السياسة المائية التي تنهجها تركيـــا على المستويين؛ الداخلي مشروع جنوب شرق الأناضول والإقليمي "مشروع أنابيب الســـلام" ضمـــن إطار موضوع المياه في مفاوضات التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، وتزويـــد إســـرائيل بالمياه التركية عبر ناقلات بحرية، تؤكد أن ثمة ترتيبا يجري تطبيقه يلتقي مع الطموحات والأهـــداف التركية إزاء المنطقة والتي عبر عنها القادة الأتراك بصور وأشكال مختلفة وبمناسبات عديدة، إضافـــة إلى الطرح الأمريكي حول النظام الدولي الراهن والذي تعد، جزء منه، عملية توزيع الحصص المائية بالصورة التي تتيح لتركيا أن تتبوأ مكانة مهمة ومتميزة تلتقي مع دول المنطقة (إســـرائيل، ســـوريا، العراق، دول الخليج) وقد جعلت المياه من تركيا قوة عظمى في الشرق الأوســـط باعتبارهـــا الدولـــة الأولى في غزارة الموارد المائية في المنطقة، وحتى توظف مشروعاتها المائية السابقة لتحقيق هيمنـــة استراتيجية تركية على منطقة المشرق العربي، تشبها بالإمبراطورية العثمانية والتي ضمنـــت تعزيـــز

---

[١] عبد المعظم حماد "موضة المياه" الأهرام العدد ٤٠٥١٢، ٢٠ ١٠ ١٩٩٧ ص٤، وتذهب دراسة عربية إلى إمكان تنفيذ المشروع على نحو جزئي في ضوء مستجدات نظراً على صعيد العلاقات بين الدول المعنية (عصبة التسوية والاعتماد الاقتصادي) وذلك بإجراء تعديل عليه بحيث يكتفي بتحويـــل ١٠١ مليـــار م٣ سنويا عبر الخط الغربي من الأنابيب على أن تذهب مياهه إلى كل من إسرائيل والأردن وسوريا وفلسطين بمعدل ٢٧٥ مليون م٣ لكل منهما وتقسم تكاليفـــه إلى ١,٥ مليار دولار وتكون كلفة م٣ الواحد نحو ٠,٣٧ دولار وستستخدم المياه لانتاج نحو ١٠٠ ميجا واط من الطاقة الكهرومائية. ويهدف المشروع إلى تشـــكيل حاجز مادي أمام تقدم القوات العسكرية العربية لأي من سوريا وإسرائيل حيث ستعتبر مياه الأنبوب في قناة مائية على شكل نجمة مستطيلة تضع الحدود الخاصة بين سوريا وإسرائيل ويلقي المشروع ترحيبا من تركيا وإسرائيل والأردن. أنظر محمدي صبحي حول مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات متعددة الأطراف ســـلة كراسات استراتيجية (٧)، (القاهرة، مؤسسة الأهرام) يناير ١٩٩٢. وأيضا المذنوب لا أحد يشرب: ص٢٠٤-٢٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الولاء لسلطتها المركزية من خلال إمدادات المياه. وإلا كيف نفسر دعوة تركيا لتزويد الدول المعنيـــة بفائض مياه نهري سيحان وجيحان! أن هذا دليل على وفرتها المائية ، وهذا عامل أساسي يجب أخـــذه في الحسبان عند التوزيع العادل لمياه نهري دجلة والفرات بين تركيا وسوريا والعـــراق ولـــهذا فـــإن السدود الهائلة التي أقامتها تركيا على نهر الفرات يدل على تناقض الأطروحات التركية الرامية إلـــى تخفيض منسوب مياه الفرات الذي تتشاطأ فيه إلى جانبها كل من سوريا والعراق.لذلك فإن أي مشروع تعاوني مصدره تركيا لا بد وأن يسبقه اتفاق دولي معترف به ونهائي وعادل حول تقاسم مياه نـــهري دجلة والفرات.إن المواقف والادعاءات التركية تظهر، بما لا يدع مجـــالا للشـــك، طبيعـــة الأهـــداف السياسية الحيوية التركية المتوخاة من وراء إقامة مشاريع مائية عملاقة من طراز مشروع "الغـــاب" إذ أن استخدام تركيا للمياه كسلاح سياسي وأداة ضغط اقتصادي على كل من سوريا والعراق يشكل توترا متصاعدا للعلاقات التركية – العربية الذي يأتي على خلفية أزمة الهوية في تركيا، وتعبيرا عن حالـــة انسجام بين المخططات والمصالح الإقليمية والاستراتيجية التركية الإسرائيلية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني
تركيا و علاقات الاعتماد المبادل مع منطقة الشرق الأوسط

على الرغم مما حققته تركيا منذ عام ١٩٨٣من تطور اقتصادي في قطاعات عدة كالصناعة والصادرات، ما زالت تعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية تعبر عنها، ارتفاع معدلات التضخم، وعجز الميزانية العامة، والعجز التجاري، والبطالة، فضلا عن مشكلة الديون الخارجية . وتؤثر هذه المشكلات، وغيرها بصورة واضحة في سير السياسة التركية على الصعيدين؛ الداخلي من خلال التأثير في أداء الحكومة الائتلافية، وعلى الصعيد الخارجي، فيمكن تأثيرها عبر صنع قراراتها إزاء المحيط الإقليمي. وقد استطاعت تركيا من توظيف موقعها الجغرافي والوفرة النسبية في الموارد البشرية والطبيعية في إقامة علاقات اقتصادية مع دول ومناطق مختلفة في العالم. وكمبدأ عام، أصبحت الاحتياجات والمصالح الاقتصادية تشكل العامل الرئيسي في صنع السياسة التركية الخارجية[١]. وترتيبا عليه، ترغب تركيا في التوسع في علاقاتها الاقتصادية مع جميع دول الشرق الأوسط، دون تفضيل، وذلك كوسيلة لتعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين. كما أن تركيا معنية بدعم العلاقات الاقتصادية والتصديرية بما تمثله من أهمية لاقتصادها المتطلع إلى البحث الدائم عن أسواق خارجية لصادراته وشركاته وعمالته وعن استثمارات أجنبية في قطاعاته المتنوعة،بحيث يصبح من المنطقي أن تلجأ تركيا إلى الأسواق الشرق أوسطية للوصول إلى ما لم تستطع تحقيقه باتجاه السوق الأوروبية، ولغرض إثبات أهميتها بالنسبة إلى الجماعة الأوروبية عن طريق لعب دور رئيسي في اقتصاد المنطقة. وإن كان هذا الأمر لا يلقي اهتماما كبيرا من أوروبا بسبب العلاقات الوطيدة بين معظم دول المنطقة وأوروبا[٢].

١- العلاقات التجارية بين تركيا ودول المنطقة.

أولا : العلاقات التجارية العربية التركية

اندفعت تركيا إلى تطوير علاقاتها التجارية والاقتصادية عموما مع الدول العربية في السبعينات نتيجة، ارتفاع أسعار النفط، وتفاقم المشكلة القبرصية وتداعياتها، وفتور علاقات تركيا مع الجماعة الأوروبية، وتراجع تحويلات عمالها في أوروبا. وقد أبرزت هذه العوامل وغيرها أهمية الدول العربية بالنسبة إلى تركيا. ويعتبر عقد الثمانينات ذروة تطور التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية خاصة مع بدء تحول تركيا إلى الاقتصاد الحر من خلال تبني اجراءات التثبيت الاقتصادي في ١٩٨٠/١/٢٤[٣]. حيث بلغت حصة الدول العربية ٢٥,٤ % من اجمالي صادرات تركيا و ٢١,٤% من اجمالي وارداتها

---

[١] هيل، مرجع سابق، ص١١.

[٢] النعيمي، الأسس الواقعية لمستقبل العلاقات العربية التركية، ص٣٤٤.

[٣] السيد علي والقريشي، مرجع سابق، ص٢٠٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩[١]. وتواصل في التسعينات تطور هذه العلاقات وإن كان بدرجة أقل نسبيا.وقد اتصفت العلاقات التجارية بسمات معينة تمثل عموما بما يلي :

١- اتساع نطاق المعاملات التجارية : نجحت تركيا في اقامة علاقات تجارية مع معظم الدول العربية تقريبا. ففي الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ ازداد عدد الدول العربية المستوردة للسلع التركية من ١٥ دولة إلى ٢٠ دولة، كما ارتفع عدد هذه الدول المصدرة إلى تركيا من ١٤ إلى ٢٠ دولة[٢].

٢- اختلاف درجة تركيز التجارة التركية : يتغير الوزن النسبي للدول العربية في التجارة مع تركيا، لا سيما مع تراجع العراق من بين شركائها التجاريين مقارنة بما قبل أزمة الخليج الثانية وظهور دول عربية أخرى أكثر أهمية في المجال التجاري من أبرزها السعودية، وليبيا، والإمارات والجزائر، ومصر[٣]. ويتركز التبادل التجاري في عدد محدود من الدول لا سيما فيما يتعلق بالاستيراد التركي، ففي عام ١٩٩٢ كان هناك ثلاثة دول هي؛ السعودية وليبيا والإمارات تزود تركيا بـ ٨٦% من استيراداتها من الوطن العربي، وأيضا ثلاثة دول هي ؛ السعودية وليبيا وسوريا تستورد نحو ٤٤% من السلع التركية المصدرة إلى الوطن العربي[٤].

ومن بين ٤٠ دولة تأتي في المقدمة من حيث مستوى التبادل التجاري مع تركيا لعام ١٩٩٥ يلاحظ فيما يتعلق بالصادرات التركية أن هناك ثماني دول عربية هي : السعودية بما نسبته ٢,٢% من الإجمالي، و ليبيا بنسبة ١,١%، و مصربنسبة ١%، و الامارات بنسبة ٠,٩% والجزائر بنسبة ١,٢%، وسوريا بنسبة ١,٢%، ولبنان بنسبة ٠,٧% ، والعراق بنسبة ٠,٣% من إجمالي الصادرات التركية وفي مجال الواردات التركية نجد خمس دول عربية من ضمن مجموعة ٤٠ بلدا التي تتصدر القائمة وهي ؛ السعودية بنسبة ٤,١% من إجمالي الواردات التركية، و الجزائر بنسبة ١,٢% ، وليبيا بنسبة ١,١%، ومصر بنسبة ٠,٧%، وسوريا بنسبة ٠,٨%. وبذلك جاءت السعودية بالمرتبة الثالثة بين أكبر عشرة شركاء لتركيا في المجال التجاري على الصعيد العالمي من حيث إجمالي الصادرات التركية تليها الصين وإيران، والمرتبة السادسة من إجمالي الواردات التركية متقدمة على بريطانيا وهولندا وإيران[٥].

٣- الاختلال الهيكلي السلعي لهذه التجارة لصالح تركيا : نجد أن نسبة كبيرة من صادرات الأخيرة إلى الدول العربية عبارة عن سلع متنوعة صناعية وغذائية وغيرها مقابل تركز وارداتها من هذه الدول بالأساس على النفط الخام وبعض المواد الخام الأخرى والسلع الصناعية المحدودة[٦]. حيث كان في عام

---

[١] لبكي، مرجع سابق، ص١٢٩.

[٢] ايلكين، العلاقات الاقتصادية والتجارية وامانية بين تركيا والأقطار العربية، ص٣٢٩.

[٣] التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٧، ص١٦٦.

[٤] Direction Of Trade Statistics Year Book, I.M.F, 1998, p 443

[٥] اغلين، آفاق تحسين التعاون الاقتصادي العربي التركي،ص٢٢.

[٦] الناصري، مرجع سابق، ص١٩١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩٩٢ ما نسبته ٩٠% من الصادرات العربية وعام ١٩٩٤ ما نسبته ٨٣% من إجمالي هـذه الصـادرات عبارة عن نفط خام[١].

٤- التحسن المستمر في الميزان التجاري لصالح تركيا : فبالمقارنة مع العجز التجاري لتركيا مع الـدول العربية في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩ و قدره ٤,٩٩٨,٣ مليار دولار بنسـبة ١٣,٤% مـن إجمـالي عجـز الميزان التجاري التركي البالغ ٣٧,٢٩٨,٩ مليار دولار[٢]. انخفض الأول مـن ١٣٥٥,١ مليـون دولار بنسبة ١٤,٥ % من الإجمالي عام ١٩٩٠ إلى ٧٠٤ ملايين دولار بنسـبة ٨,٨% مـن الإجمـالي عـام ١٩٩٢، و ٢١٧ مليون بنسبة ١,٦% من إجمالي قدره ٤٨٨٠ مليون دولار[٣]. ومن الضروري النظـر إلى هذا التطور عام ١٩٩٤ في إطارما شهده ذلك العام من انخفاض ملموس في العجز التجاري الـتركي الإجمالي بنسبة ٦٤,٧% مقارنة لعام ١٩٩٣ الذي وصل فيه هذا العجز إلى ١٣,٨١٨ مليـون دولار[٤]. إلا أن عجزا تجاريا لتركيا عاد إلى الظهور في معاملاتها مع هذه الدول خصوصا مع تزايـد وارداتـها النفطية منها. حيث سجلت تركيا عجزا في تجارتها مع السعودية عام ١٩٩٦ قدره ١٢٨٧ مليـون دولار مقارنة بـ ٤٨٢ مليون دولار عام ١٩٩٧، كأقل عجز وصل إليه في التسعينات، وهذا العجز أقـل ممـا كان عليه عام ١٩٩١ حيث بلغ آنذاك ١٣٤٤ مليون دولار.وسجلت تركيا بتجارتها مع مصر عـام١٩٩٧ عجزا قدره ٣٤٦ مليون دولار مقارنة بفائض قدره ١١٤ مليونا عام ١٩٩٣[٥].

٤- التراجع النسبي لأهمية الدول العربية في التجارة الخارجية التركية :حيث انخفضت حصة هذه الدول ضمن إجمالي الصادرات التركية من ٢٥,٤% فـي الفـترة ١٩٨٠-١٩٨٩ إلـى ١٣,٤% عـام ١٩٩٠ وارتفعت قليلا من ١٤,٥% إلى ١٤,٧% بين عامي ١٩٩٢و ١٩٩٣،لتنخفض مجددا إلى ١٤,٠٤% عـام ١٩٩٤. وبلغ مجموعها خلال هذه السنوات الأربع الأخـيرة (١٩٩٠-١٩٩٤) ٨٧٦٩,٣ مليـون دولار بنسبة ١٤,٢% من إجمالي هذه الصادرات البالغ ٦١٨٤٩,٣ مليون دولار، وانخفض نصيب هذه الـدول من إجمالي الواردات التركية من ٢١،٤% فـي الفـترة ١٩٨٠-١٩٨٩ إلـى ١٣,٩% عـام ١٩٩٠ و ١٢,٥% عام ١٩٩٢، و ١,٥% عام ١٩٩٣، و ١٠,٦% عام ١٩٩٤. وبلغ في الأعوام الأربعة الأخـيرة ١٠٩٢٨,٤ مليون دولار بنسبة ١١,٢% من الإجمالي البالغ ٩٧٨٧١,٦ مليون دولار[٦]. جدير بـالذكر أن الثمانينات لم تشهد في أي سنة من سنواتها انخفاض النصيب العربي من اجمالي الصادرات التركية إلـى ما دون ١٨%[٧].

---

(١) الكيلاني، تركيا والعرب، ص٨٦.

(٢) ايلكين، مرجع سابق، ص٣٤٢.

(٣) استخلصت هذه الارقام من Direction Of Trade Statistics Year Book , I.M.F. 1998 , 442-443 and 1997 p 438-439.

(٤) International Financial Statistics, I.M.F, 2000, P774

(٥) Direction Of Trade Statistics Year Book , 1998, P 443.

(٦) انظر بالنسبة إلى الأرقام في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩، ايلكين، مرجع سابق، ص٣٤٢، وبخصوص سنوات التسعينات Direction of Trade Statistics Year Book, 1998, P 443

(٧) معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، ص٢٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدول المستقلة و ٥,٨% إلى الجمهوريات الإسلامية و٥,٢% إلى دول الاتحاد الأوروبي، مع ملاحظة أن الأخيرة استأثرت على نحو ١١,١ مليار دولار بـ ٥١,٣% من إجمالي صادرات تركيا ونحو ١٦,٨ مليار دولار بـ ٤٧,٢% من إجمالي وارداتها عام١٩٩٥[١]. إذن على الرغم من تنوع النشاط الاقتصادي التركي إلا أن علاقاتها الاقتصادية الرئيسية تتركز جغرافيا بدرجة كبيرة على دول الاتحاد الأوروبي. ويبقى هذا الأمر سواء إذا ما نجحت تركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أم لا[٢].

٥- على الرغم من الطرح السابق، إلا أنه يلاحظ وجود اهتمام تركيا مستمر بتطوير علاقات تجارية مع الدول العربية وما يبرز هذا الاهتمام هو :

أ- تمتع المنطقة بأهمية استراتيجية لتركيا سواء في تزويدها بنسبة كبيرة من احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي أو في تصريف منتجاتها الزراعية والصناعية[٣]، مستفيدة من عوامل القرب الجغرافي وخبرة الشركات التجارية التركية في أسواق المنطقة[٤].

ب- لعب الموقع الجغرافي والاستراتيجي الذي تحتله تركيا في ظهور دوائر / مجالات إقليمية متعددة أمام تحرك تركيا في علاقاتها السياسية والاقتصادية وهي : الدائرة الأوروبية، والدائرة الآسيوية، ودائرة البحر الأسود والبلقان، والدائرة الشرق أوسطية، والدائرة الإسلامية وغيرها. ويمكن القول، بأن هذا التعدد أمام الفعل التركي لا يتعارض واعتقاد صانعي القرار في تركيا بأن اندماج بلادهم في الدائرة الأوروبية يشكل الغاية والهدف النهائي الأعلى لهم بالرغم من تعثر هذا المسار . وتهدف تركيا إلى الاستفادة من علاقاتها الاقتصادية المتنوعة في هذه الدوائر في سبيل تعزيز موقعها إزاء مسألة انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي[٥].

وفي هذا السياق يمكن وضع عدد من المؤشرات للتدليل على اهتمام تركيا لتفعيل علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية منها :

أ- الموقف التركي من الحظر الاقتصادي على العراق :

شهدت سياسة تركيا إزاء العراق في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية تغيرا كبيرا تختلف عن موقفها الحازم ضد العراق خلال الحرب، حيث بدأت جهود واتصالات تركية منذ عام ١٩٩٣ من أجل التوصل إلى اتفاق بين العراق والأمم المتحدة يقوم على تنفيذ العراق لقرارات الأخيرة[٦]. وقد عبرت تركيا رسميا عن استعدادها لإعادة تشغيل أنبوب النفط العراقي المار بأراضيها طبقا لقراري مجلس الأمن

---

(١) Direction Statistics Year Book, 1998, P442.

(٢) سيما، علاقات تركيا الاقتصادية مع الشرق الأوسط، ص٣٢،٤٤.

(٣) لبكي، مرجع سابق، ص١٣١، وأيضا سيما، مرجع سابق، ص٣٧.

(٤) سيما، مرجع سابق، ص٣٠.

(٥) معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، ص٢٢.

(٦) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣، ص١٤٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٧٠٦ و ٧١٢) على نحو يؤدي إلى التخفيف من معاناة الشعب العراقي. وأكد مسؤول تركي بأن بلاده لم تعد تنتظر قرارا دوليا برفع الحصار عن العراق قبل أن تستأنف تجارتها مع الأخير[١].

وبدأت الأوساط السياسية التركية بما فيها الرئيس ديميريل بالمطالبة برفع الحظر الاقتصادي المفروض على العراق. ففي ١٩٩٤/٥/٧ صرح ديميريل بعد مباحثات مع الرئيس مبارك في القاهرة بأن رأيه الشخصي " ضد فرض هذه العقوبات على العراق ولكن أعضاء المجتمع الدولي والتحالف الناشئ خلال حرب الخليج حساسون للغاية تجاه موقف العراق، وليسوا مستعدين لفعل شيء إزاء هذه العقوبات"[٢]. وترجم هذا الموقف برفض الحكومة التركية بإعادة السماح للطائرات الغربية باستخدام قواعدها لتوجيه ضربات عسكرية للعراق في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٤. وجاء هذا الموقف لتحقيق مصالح تركيا الاقتصادية ومساعدتها في علاج مشاكلها الاقتصادية فضلا عن أهمية عودة العراق في منع حدوث تطورات ما في المنطقة الشمالية تؤثر سلبا في المشكلة الكردية في تركيا وللحصول على تعويضات لخسائرها والتي تقدر بـ ٢٠ مليار دولار حتى عام ١٩٩٤[٣]. وفي إطار استئناف العلاقات الاقتصادية بين تركيا والعراق قام وزراء أتراك خلال عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ بزيارة العراق حيث تم توقيع بروتوكول للتعاون التجاري والصناعي وتشكيل غرفة تجارة مشتركة فضلا عن استمرار المباحثات الفنية بين البلدين لإعادة تشغيل أنبوبي نقل وتصدير النفط العراقي عبر تركيا. وقام وفد تجاري تركي بزيارة إلى بغداد في ١٩٩٦/٨/١٠ برئاسة أحمد كوجكو رئيس غرفة تجارة استانبول وضم الوفد ٢٧ من رجال الأعمال الأتراك، وهي الزيارة الثانية التي يجريها رجال الأعمال إلى بغداد حيث سبقتها زيارة أخرى في شهر يوليو/تموز ١٩٩٦. وفي ١٩٩٦/٨/١١ قام وفد وزاري تركي بزيارة إلى بغداد، في خطوة تعبر عن تكامل التحركات الاقتصادية على صعيد الدولة والقطاع الخاص، للتباحث في كيفية استفادة تركيا من تطبيق اتفاق النفط مقابل الغذاء الذي يسمح للعراق بتصدير كمية من النفط بقيمة ٥ مليارات دولار كل ستة أشهر بموجب قرار ٩٨٦[٤]. وخلال زيارة الوفد الوزاري وقع الطرفان بروتوكولا للتعاون الاقتصادي ينص على تنشيط عملية التبادل التجاري و الاقتصادي في المجالات الزراعية والتجارية والنفطية والمالية والصحية والنقل والمواصلات والصناعة. كما تم الاتفاق على تكثيف الجهود بين الجانبين في مجال إعادة اجتماعات اللجنة العراقية التركية المشتركة. وقد زاد حجم التجارة بين العراق وتركيا إلى ما يتراوح بين ٣٠٠-٥٠٠ مليون دولار خلال المرحلة الأولى من تنفيذ اتفاق "النفط مقابل الغذاء" وحصول تركيا على ١٤٠ مليون دولار كرسوم وعوائد نقل وتصدير نفط العراق عبر أنبوبي كركوك-يامورتاليك وحصولها على ١٨,٦١ مليون برميل بنسبة ١٥,٥% من إجمالي ما صدره العراق من نفطه[٥].

---

[١] العيسي، الأسس الواقعية، ص٣٤٧.

[٢] معوض، واقع آفاق العلاقات المصرية التركية، ص٣٧٣.

[٣] معوض، صناعة القرار في تركيا، ص٤٦-٥٠.

[٤] الأبعاد السياسية التحركات التركية الأخيرة في الشرق الأوسط ، مرجع سابق، ص٢.

[٥] معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، ص٢٩-٣٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأبرمت تركيا والعراق في ختام اجتماع الدورة الحادية عشرة للجنة الاقتصادية المشتركة بـأنقرة في ١٩٩٦/١٢/٢٨ اتفاقا للتعاون الثنائي وتطويره في المجالات التجارية والصناعية وزار تركيا بموجب هذا الاتفاق في ١٩٩٧/٤/٢٧ وفدا تجاريا عراقيا لبحث سبل تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين الطرفين. وافتتح في بغداد في ١٩٩٧/٥/١٦ معرض تجاري تركي بمشاركة ٤٣ شركة تركية في قطاعات صناعة الأغذية والأدوية والتعدين والسيارات وغيرها، بغرض تشجيع التجارة مع العراق، فضلا عن زيارة وزير النفط العراقي لتركيا في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وزيارة وزير الطاقة التركي للعراق في أيار/مايو ١٩٩٧[١].

والملاحظ في هذا الصدد، تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق وتركيا بشكل لا يتلاءم و تزايد احتجاجات العراق على العمليات العسكرية التركية المتكررة والتي تستهدف المناطق الشمالية من أراضيه، ودور تركيا في مراقبة منطقة الحظر الجوي بشمال العراق، وإن كان العراق، في الواقع، مضطرا لقبول مثل هذه التطورات لا سيما وإن تركيا تشكل المنفذ الرئيسي سواء في تصدير النفط العراقي أو الحصول على معظم وارداته من السلع الأساسية في إطار اتفاق النفط مقابل الغذاء.

ب- تطور العلاقات التجارية بين تركيا ومصر[٢]: حيث تعد هذه العلاقات بين البلدين على درجة من التطور سواء في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف. ففي ختام اجتماع اللجنة العليا المشتركة المصرية التركية وقع الطرفان بالقاهرة في ١٩٩٦/١٠/٤ اتفاقية تنص على زيادة حجم التجارة بينهما من ٤٥٧ مليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ملياري دولار عام ١٩٩٧ (وصلت بالفعل عام ١٩٩٧ نحو ٧٠٣ مليون فقط) واتفاقية أخرى لتشجيع المشروعات المشتركة بين القطاعين الخاص في البلدين وفي دول ثالثة، وزيادة وفد يضم ٢٢ من رجال الأعمال الأتراك لمصر في الفترة ٢٠-١٩٩٧/٣/٢٣ لإجراء اتصالات مع نظرائهم المصريين بغرض تنشيط التبادل التجاري بين البلدين، وزيادة وفد من جمعية رجال الأعمال المصريين لتركيا في تموز/يوليو ١٩٩٧ للمشاركة في اجتماع الدورة الرابعة لمجلس رجال الأعمال المصري التركي. وخلال زيارة ديميريل إلى مصر في يوليو ١٩٩٩ تم مناقشة الخطوات التنفيذية لإقامة منطقة التجارة الحرة بين البلدين[٣].

جـ- العلاقات التجارية بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي[٤]:

تولي تركيا اهتمام ملحوظا بدعم علاقاتها التجارية والاقتصادية مع هذه الدول، ولا سيما السعودية والكويت والإمارات، خصوصا وأن علاقة تركيا الاقتصادية مع هذه الدول منذ نهاية أزمة الخليج الثانية تعوضيا بدرجة ما في مجالات التجارة والإنشاءات وغيرها عن خسارتها للسوق العراقية، ويعبر عن هذا الاهتمام تعدد زيارات المسؤولين ورجال الأعمال الأتراك. ومن ذلك زيارة الرئيس

---

[١] المرجع نفسه، ص٣٠.

[٢] المرجع نفسه، ص٢٢-٢٣.

[٣] معوض، العرب وتركيا ١٩٤٩، جامعة الأمة العربية ٢٠٠٠، ص٨.

[٤] معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، ص٣١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

دميريل للكويت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ والتي بحث خلالها عدة مسائل؛ كان من بينها العلاقات الثنائية بين البلدين وتقوية أواصرها في جميع الميادين. وفي حزيران/يونيو ١٩٩٥ زار الكويت وفد من رجال الأعمال الأتراك برئاسة ياليم إريز رئيس اتحاد الغرف والبورصات التركية آنذاك، ووقع أريز خلال تلك الزيارة مع رئيس غرفة الصناعة والتجارة الكويتي على بروتوكول لتعزيز إسهام رجال الأعمال بالدولتين في دعم العلاقات الاقتصادية في مجالات التجارة والتعمير والاستثمار والسياحة وغيرها، وإعادتها إلى مستواها الذي كانت عليه قبل أزمة الخليج الثانية، وأجرى الوفد أيضا مباحثات مع وزير الأشغال العامة والإسكان ووزير التجارة والصناعة الكويتيين.

ثانيا : العلاقات التجارية الإيرانية التركية [1]:

تنظر تركيا ببالغ الحرص على دوام استمرارية علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع إيران. والتي مثلت في فترة الثمانينات ثاني اكبر سوق للسلع التركية خصوصا في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٨ بعد السوق العراقية. وتعد إيران من أهم الشركاء التجاريين لتركيا في عقد التسعينات حيث وصل حجم علاقاتها التجارية عام ١٩٩٧ نحو مليار دولار لتأتي بالترتيب الثاني بعد السعودية بحجم ١,٥٥٢ مليار دولار، مقارنة مع باقي دول المنطقة. ويمكن أن يساعد هذا الأمر بتفسير مدى المرونة التي يبديها الجانبين، خاصة تركيا، في الفصل ما بين القضايا الاقتصادية والتجارية والقضايا السياسية والأمنية. وتتصف العلاقات التجارية مع إيران عموما بخاصية "الثبات النسبي" لأهمية إيران في التجارة الخارجية التركية حيث وصل متوسط حجم التعاملات التجارية في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧ نحو ٩٢٤ مليون دولار، بلغت أدنى قيمة لها ٥٧٨ مليون دولار، عام ١٩٩١ بنسبة ١,٧% من إجمالي التعامل التجاري، وأعلى قيمة ١١٠٨ مليون دولار عام ١٩٩٦ وبنسبة ١,٥% من أجمالي التعامل التجاري. كما تتسم هذه العلاقات بتحسن الميزان التجاري لصالح إيران، فرغم انخفاض حصة إيران ضمن إجمالي الصادرات التركية من ٣,٨% عام ١٩٩٠ إلى ٣% عام ١٩٩٢و ١,٨% عام ١٩٩٣ و ٠,٩% عام ١٩٩٦ ثبت نصيب إيران من إجمالي الواردات التركية في حدود ٢% وإن وصل أعلى قيمة له ٤٦٤ مليون دولار عام ١٩٩٤ بنسبة ٣% من إجمالي الواردات التركية وأدنى قيمة له ١٩٣ عام ١٩٩٧ بنسبة ١,٣% من الإجمالي. وبهذا فقد وصل نسبة العجز التجاري الإيجابي لصالح إيران عام ١٩٩٤ ١٠% و ٥% عام ١٩٩٦ ليصل عام ١٩٩٧ إلى ٢% من إجمالي عجز الميزان التجاري التركي لهذه الأعوام. بمعنى أن العلاقات التجارية بين البلدين هي علاقات ايجابية لايران.وقد اتفق الجانبان خلال زيارة أربكان لطهران في آب/أغسطس ١٩٩٦ على العمل لرفع قيمة المبادلات التجارية بين البلدين إلى نحو ملياري دولار لعام

---

[1] Direction of Statistics Year Book, 1998, P443, 1997, P439.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩٩٧، وأن تقوم إيران باستيراد سيارات وقطع غيارها وملابس من تركيا وذلك إلى جانب أسلحة صغيرة تركية المنشأ[١].

ثالثا : العلاقات التجارية الإسرائيلية التركية :

شهد التعاون التجاري بين تركيا وإسرائيل مرحلة جديدة من التوسع والتنوع. ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وقعت تركيا اتفاقية مع اسرائيل لإقامة مجلس تجاري ثنائي[٢]. وفي آذار/مارس ١٩٩٦، خلال زيارة الرئيس ديمريل إلى إسرائيل وقع الجانبان اتفاقية للتجارة الحرة ينص على إعفاء السلع المتبادلة بين الدولتين من الضرائب والرسوم الجمركية وزيادة حجم التجارة بينهما خلال الأعوام الثلاثة المقبلة إلى ملياري دولار سنويا، ومواءمة تجارة تركيا مع إسرائيل مع تعهدات الأولى للاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية الاتحاد الجمركي. وقد أعلنت حكومة مسعود يلماظ في ١٩٩٧/٧/١٨ بدء تنفيذ هذا الاتفاق[٣]. ومن المعلوم أن عائدات إسرائيل من هذه الاتفاقية كبيرة جدا مقارنة بالفائدة التي تقر بها تركيا في إعفاء المنتجات المشتركة بين البلدين من الجمارك عند التصدير إلى أسواق الاتحاد الأوروبي. حيث ستحصل إسرائيل من صادراتها إلى الدول العربية خاصة ودول الخليج بعد تغيير علاماتها التجارية مع تركيا حوالي مليار دولار لعام ١٩٩٨ فقط[٤]. ومن جهة أخرى، زاد حجم التجارة بين تركيا وإسرائيل من ٦١,٣٦٧ مليون دولار عام ١٩٨٧إلى ٩٠,٣٦٥ مليونا عام ١٩٨٨[٥]. و ٣٦٣ مليونا عام ١٩٩٥، ووصل في عام ١٩٩٦ إلى ٤٤٨ مليون دولار منها ١٩٦ مليونا قيمة صادرات تركيا إلى إسرائيل و٢٥٢ مليونا قيمة وارداتها منها، ووصل في عام ١٩٩٧ إلى ٦٢١ مليونا منها ٣٩١ مليونا قيمة الصادرات التركية[٦].

وبلغت نسبة الارتفاع في هذه العلاقات في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧ ٧٨,٥% ، وتشمل الصادرات التركية من حيث التكوين الهيكلي على المواد المعدنية والمنتجات الزراعية، أما الواردات من إسرائيل فتشمل على المواد الكيماوية العضوية، القطن ، الآلات والأجهزة البصرية، والبلاستيك[٧]، ويبلغ حجم التعامل التجاري بين تركيا و إسرائيل عام ١٩٩٤ ما نسبة ٤,٨% من إجمالي تعاملها مع الشرق الأوسط بعد أن كان عام ١٩٩٣ بحدود ١,٣%.ومن المتوقع أن يقوم القطاع الخاص في كل من تركيا وإسرائيل بالتعاون في مشاريع مشتركة تتناول المنسوجات والمنتجات الجلدية والأجهزة الكهربائية

---

(١) الأبعاد السياسية للتحركات التركية الأخيرة في الشرق الأوسط ، مرجع سابق، ص د

(٢) الجهماني، مرجع سابق، ص٦٢.

(٣) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٧، ص١٥٩.

(٤) الشاذلي، قضية تركيا أزمة هوية ، ص ٥١.

(٥) معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، ص١٢٥.

(٦) Direction Of Statistics Year Book, 1998, P443.

(٧) سيما، مرجع سابق، ص٣٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والإلكترونية والسيراميك و المنتجات الزجاجية والخشبية وصناعة الأدوية والأغذية والتعدين وأجهزة الاتصالات[١].

ويلاحظ التناقض في العلاقات الاقتصادية التركية بالرغم من العلاقات السياسية والأمنية الجيدة بين تركيا وإسرائيل. فما يزال حجم التبادل التجاري الثنائي ضئيلا لا يتجاوز ٤٥٠ مليون دولار في سنة ١٩٩٦وذلك بالمقارنة مع سوريا وعلاقاتها السياسية المتوترة مع تركيا والتي بلغ حجم تجارة تركيا معها ٦٣٢ مليون دولار. وبالمقارنة بين إسرائيل وسوريا من حيث حجم التعامل التجاري، فقد وصل عام ١٩٩١ إلى ١٥٧ مليون و٣٣١ مليون ، وعام ١٩٩٢ إلى ١٨٧مليون و٢٧٠ مليون ، وعام ١٩٩٧ إلى ٦٢٦ مليون، و ٧٢٥ مليون على التوالي[٢].

٢- شركات المقاولات التركية :

يتسم نشاط شركات المقاولات والإنشاءات التركية في الدول العربية باتساع نطاقها الجغرافي في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٨ ليشمل ما يزيد عن ١٠ دول عربية، باعتبارها السوق الرئيسية الخارجية لنشاطات هذه الشركات. وبلغت حصتها من إجمالي قيمة العقود الخارجية ٩٧,٨% في حزيران/يونيو ١٩٨٨ ووصل إجمالي هذه العقود في التاريخ الأخير إلى ١٧٢٧٦ مليون دولار. وكانت أعلى معدل لزيادة قيمة هذه العقود في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٨، تحققت في السعودية بنسبة ٥٤,٥%، والإمارات بنسبة ٤٥,٧ % والعراق بنسبة ٣٨,٩ %[٣]. وبالمقارنة مع عام ١٩٩٥،فقد وصل إجمالي قيمة العقود التركية في الدول العربية إلى ١٤٠٥٧٤ مليون دولار وأهمها في ليبيا ٨٦٩٣٢ مليون دولار بنسبة ٦٢%، ثم السعودية ٣٠٤١٦ مليون دولار بنسبة ٢٢%، والعراق ١١٨٦٩ مليون دولار بنسبة ٩%، وبدرجة أقل الكويت ٤٨٧,٨ مليون دولار بنسبة ٣,٥ %، والأردن ١٧٧,٨ مليون دولار بنسبة ٣,٢% ووصل إجمالي العقود إلى ٣٦٧ عقدا جلها في ليبيا بنسبة ٧٠% ثم السعودية بنسبة١٦% ثم العراق ٩,٥%[٤]، وبالتالي نجد تجمع أكبر عدد من الشركات التركية في كل من السعودية وليبيا والعراق، فقد بلغت نسبة هذه الشركات في الدول الثلاث عام ١٩٨٩ ما يزيد على ٨٥% من إجمالي عدد هذه الشركات العاملة في الخارج مقارنة بـ ٩٤,٦% وصلت هذه النسبة عام ١٩٨٨[٥]. وتظهر استفادة تركيا من هذه الشركات في عدة مجالات منها ؛ التخفيف من حدة مشكلة البطالة بتوفيرها عملا لقرابة ٢٠٠ألف عامل تركيا إضافة إلى توفر مصدرا مهما للعملات الأجنبية لدعم الاقتصاد التركي، إلى جانب زيادة الصادرات التركية إلى الدول العربية بفضل استخدام المقاولين الأتراك للسلع التركية في مشروعاتهم، وتصدير الخدمات التقنية

---

[١] المرجع نفسه.

[٢] Direction Of Statistics Year Book, 1998, P443.

[٣] سيما، مرجع سابق، ص٣٨.

[٤] معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، ص٣٣-٣٤.

[٥] معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية ، ص٣٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التركية، إضافة إلى تطوير النظام المصرفي التركي[١]. وفي نهاية الثمانينات بدأت شركات المقـــاولات التركية في الدول العربية تواجه تراجعا في نشاطاتها نتيجة انخفاض أسعار وعوائد النفط وأثر ذلك فـــي تناقص الاستثمارات في قطاع الإنشاءات وغيره في هذه الدول، فضلا عن مشكلات تعاني منها الشركات التركية نفسها، بما يقلل إلى حد ما من مزايا تتمتع بها هذه الشركات منها أثر القرب الجغرافي لتركيا في خفض تكلفة النقل، والعلاقات التاريخية والثقافية المشتركة، واحتياج تركيا إلى النفط وأثره في إمكانيـــة حصول شركاتها على استحقاقاتها في شكل نفط، فضلا عن انخفاض تكلفة أجور العمـــال والمهندسين والفنيين الأتراك مقارنة بنظرائهم الأوروبيين[٢].

٣- العمالة التركية :

ساعد ازدهار نشاطات شركات المقاولات التركية في الدول العربية على فتح سوق جديـــدة فـــي هذه الدول للعمالة التركية التي كانت تنتشر تقليديا في دول أوروبا الغربية. وكانت أكثر الدول العربيـــة جذبا للشركات التركية هي أكثر الدول جذبا لهذه العمالة وهي السعودية، والعراق، وليبيا[٣]. حيث حلـت السعودية في المرتبة الأولى بين الدول العربية المستقبلة للعمال الأتراك في نيسان/أبريـــل ١٩٨٩ بعـدد ١٠٥ آلاف عامل بنسبة ٧٣,٤% من إجمالي عدد الأتراك العاملين بالدول العربية المقـــدرة بـــ ١٤٢,٩٨٧ عامل مقارنة بـــ ٢٢ ألف في ليبيا و ٣,٢٩٠ ألف في العراق و ٣ آلاف في الكويت. وقد بلغ متوسط مـن استقبلتهم الدول العربية الثلاث الأولى من هؤلاء العمال خلال الفترة١٩٨١-١٩٨٨ نحو ٤٥,٨٧٣ عـاملا سنويا مقارنة بـــ ١١١٤ ألف عامل فقط لدول غرب أوروبا.والتي يبدو أنها بوصولها إلى مرحلة التشـبع بالعمالة التركية لم تعد تجذب المزيد منهم بعد بلوغهم فيها ٨٨٦,٠٢٧ عاملا ويزدادون باحتساب أسـرهم المصاحبة لهم إلى ٢,١١٠,٢١٠ أفراد في نيسان/ابريل ١٩٨٩[٤]. وقد وصل عدد العمال الأتراك لعـــام ١٩٩٢ في السعودية إلى ١٣٠ ألف عامل بزيادة عن عام ١٩٩٠ الذي وصل إلى ٧٥ ألف عـــامل بـــ ٧٣%، وفي ليبيا نحو ١٠ آلاف عامل بنسبة انخفاض عن عام ١٩٩٠ تقدر بـــ ٨٠% وبحيث بلـغ نصيبهما من إجمالي العمالة التركية في الخارج لعام ١٩٩٢ بـــ ١,٣٠٠ مليون نحو ١٠,٨%[٥].

وقد بلغت متوسط التحويلات التركية في الفترة ١٩٨٣-١٩٩٥ من الدول العربية نحـــو ٦ آلاف دولار سنويا مقارنا بـــ ١٨٠٠ دولار سنويا محولة من نظيره في الدول الأوروبية حيـــث قـدرت فـي ١٩٨٩ بحوالي ٨٨٦,٠٢ مليون بنسبة ٢٧,٣% من الإجمالي[٦]. وفي التسعينات زادت هذه التحويـــلات

---

[١] المرجع نفسه، ص٣٥-٣٨.

[٢] انظر ليكي، مرجع سابق، ص١٤٠، ومعوض ، العلاقات الاقتصادية، ص٤٤-٤٥.

[٣] ليكي، مرجع سابق، ص١٣٩.

[٤] معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، ص٣٩.

[٥] The Europa World Year Book. Europa Publications Limited, vol.II, 1993, P 2840

[٦] السيد علي، والقريشي، مرجع سابق، ص٢١٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بين عامي ١٩٩٠-١٩٩٥ بنسبة ٥٢% من ٣٣٢٥ مليون إلى ٣٥٠٠ مليون على التوالي، وانخفضت أبان أزمة الخليج الثانية بين عامي ١٩٩٠و١٩٩١ بنسبة ١٥,٢% وارتفعت بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ بنسبة ٦,٧% ، وانخفضت بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ بنسبة ٢,٩% وبين عامي ١٩٩٣و١٩٩٤ بنسبة ١٠% وزادت بين عامي ١٩٩٤و١٩٩٥ بنسبة ٣٣,٢%[١].وفي عام ١٩٩٥ قدرت تحويلات العمالة التركية في السعودية وليبيا ما يقرب من نصف مليار دولار من إجمالي تحويلات العاملين الأتراك في الخارج والبالغة ٣٣٢٧ مليون دولار وهو يمثل ما نسبة ١٥% من الإجمالي[٢]. وكانت العمالة التركية قد اتجهت إلى الانخفاض في نهاية الثمانينات والاتجاه نفسه بصدد عدد شركات المقاولات التركية في الدول العربية والتي تمثل قوة دافعة لزيادة العمالة التركية. ويعود هذا الانخفاض إلى أسباب منها : انخفاض سعر النفط وعوائده، استكمال المشروعات المنفذة، تأثير أزمة الخليج الثانية في الاقتصاديات الخليجية، تأثير الحظر الاقتصادي على العراق منذ عام١٩٩٠ والحظر الجزئي المفروض على ليبيا منذ عام ١٩٩٢، وتبني الدول الخليجية سياسات بهدف زيادة استخدام العمالة المحلية في القوة العاملة وتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة عموما. وحسب البعض فإنه يقدر عدد العمالة التركية في الدول العربية علم ١٩٩٨ يحدد بـ ١٤٥-١٦٠ آلف عامل[٣].

وقد أبدت تركيا منذ بداية التسعينات اهتماما متزايدا بأسواق أخرى مثل الجمهوريات السوفيتية سابقا. فبعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي وفي مواكبة استقرار وثبات عدد العمالة التركية المهاجرة وأسرهم في دول أوروبا عند مستوى مليوني نسمة، وتباطؤ معدلات الهجرة التركية إلى الدول العربية النفطية، بدأت عملية هجرة جديدة للعمالة التركية باتجاه هذه الجمهوريات للعمل لدى شركات المقاولات التركية ويقدر عددهم حتى نهاية عام ١٩٩٦ في روسيا فقط بنحو ٣٠ ألف عامل[٤]. إلا أنه يوجد اعتبارات وصعوبات تحول دول احتمال تطور أو توسع أسواق هذه الجمهوريات في المستقبل فإضافة إلى محدودية فرص العمل والنشاط بالمقارنة مع المنطقة العربية، واختلاف القدرات المالية للطرفين، تبرز مشكلات أخرى كتلك المتعلقة بمعارضة روسيا للتحركات التركية في هذه الجمهوريات والتي ما تزال تعتبرها ضمن نطاقها الحيوي مما يفسر معارضة موسكو لأي محاولة تركية لاختراق هذه الجمهوريات. وبالتالي فمن المتوقع أن يشهد المستقبل المنظور استمرار اهتمام تركيا بالمنطقة كسوق رئيسي للعمالة والمقاولات التركيين.

وعلى صعيد تواجد العمالة في إسرائيل، فقد سعت الأخيرة منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧ إلى تشجيع هجرة العمال الأجانب ومنهم الأتراك، لتقليل اعتمادها على العمالة الفلسطينية.ويحتل العمال الأتراك حاليا المرتبة الثالثة من حيث العدد بين العمال الأجانب في إسرائيل في

---

(١) معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، ص٤٠-٤١.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٧، ص١٥٨.

(٣) معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، ص٤٤.

(٤) المرجع نفسه، ص٤٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قطاع البناء بعد الرومان والصينيين، وقدر عدد هؤلاء الأتراك في ١٩٨٩/١/٢٥ بحوالي ٣ آلاف عامل[١].

٤- الاستثمارات العربية في تركيا :

وما يلاحظ على هذه الاستثمارات أنها تشكل نسبة غير ضئيلة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في تركيا. رغم انخفاضها في التسعينات مقارنة بالثمانينات حيث بلغت في عام ١٩٨٦ نسبة مرتفعة ٢٣,١٤% من الإجمالي مقارنة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢حيث بلغت ٥,٨٥% في عام ١٩٩٢ بالرغم من وصول قيمتها في ذلك العام إلى ١٠٦,٥ ملايين دولار بزيادة نسبتها ٢٦,٧٦% عن قيمتها عام ١٩٨٦ والبالغة ٨٤,٢١ مليون دولار [٢]. ووصلت نسبتها عام ١٩٩٧ إلى ٤% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة[٣]. ونجد أن القيمة المتراكمة لهذه الاستثمارات في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٢ بلغت ٤٦٤,٢٥ مليون دولار بنسبة ٥,١٩% من إجمالي القيمة المتراكمة للاستثمارات الأجنبية في تركيا. ورغم زيادة قيمة الاستثمارات العربية عامي ١٩٩٢،١٩٩١ بنسبة ١٧,٢% من ٩٠,٥ مليون دولار إلى ١٠٦,٥ مليون، ما تزال دول الحجم المأمول من جانب تركيا والتي سادتها توقعات كبيرة عقب نهاية حرب الخليج الثانية بشأن تحويل مدينة استانبول إلى العاصمة المالية والمركز المصرفي الأول في الشرق الأوسط ومصدر جذب وتوظيف الاستثمارات المالية العربية وتحديدا الخليجية منها[٤]. ولهذا تتواصل الجهود المبذولة من المسؤولين ورجال الأعمال الأتراك لزيادة هذه الاستثمارات، وفي هذا السياق حرص وفد رجال الأعمال الأتراك إبان زيارته للكويت في حزيران/يونيو ١٩٩٥ على طرح إمكانية قيام رجال أعمال الدولتين بمشروعات مشتركة ودعوة رجال المال والأعمال الكويتيين إلى الاستثمار في تركيا، خصوصا في مشروع برنامج الخصخصة[٥].

وقد بلغت قيمة استثمارات الدول الخليجية المتراكمة في تركيا خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٢ ٢٨٤,٣٥ مليون دولار بنسبة ٦١,٢٥% من مجموع الاستثمارات العربية وبنسبة ٣,١٨% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في تركيا[٦]. وقدر في عام ١٩٩٤ عدد المشروعات التي يساهم فيها مستثمرون من منطقة الشرق الأوسط بنحو ٦٠٠ مشروعا متنوعا، وتأتي إيران في مقدمتها بـ ٢٠٤ مشروعا، تليها سوريا بـ ٩٦ مشروعا، والسعودية بـ ٥٨ مشروعا، ولبنان بـ ٤٢ مشروعا، والعراق بـ ٣٦ مشروعا، والأردن بـ ٣٠ مشروعا[٧].

---

(١) الجهماني، مرجع سابق، ص٥٩-٦٠.

(٢) معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، ص٥١.

(٣) هيل ، مرجع سابق ، ص١١.

(٤) أنظر، معوض، التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب، ص٢٠٧-٢١٣.

(٥) معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، ص٥٢.

(٦) المرجع نفسه.

(٧) سيما، مرجع سابق، ص٣٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتتصف حجم الاستثمارات التركية في الدول العربية بالانخفاض مقارنة بحجم الاستثمارات العربية في تركيا. حيث لم يتجاوز الأول حتى نهاية كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٩ مبلغ ١٦,٩٥٩,٢٣٦ دولار منها ١٥ مليون دولار في البحرين (قطاع مصرفي) و ١,٢٩٢,٥٧٠ دولار في الأردن (صناعة الزجاج) و ١٦٦ ألف دولار في السعودية (مقاولات) و ٥٠٠ ألف دولار في تونس (صناعات جلدية وقطاع مصرفي) [١]. وبمقارنة هذا الحجم المتراكم لهذه الاستثمارات حتى نهاية عام ١٩٨٩ بحجم الاستثمارات العربية في تركيا لنفس العام وقدره ٦١,٤ مليون دولار يتضح أن الأول شكل نسبة ٢٧,٦٢% فقط من الثاني. ولم تطرأ زيادة كبيرة على هذه الاستثمارات التركية خلال التسعينات. [٢]

٥- المنح والمعونات العربية لتركيا :

بغية تعويضها عن خسائرها الاقتصادية الناشئة عن أزمة الخليج الثانية وفرض الحظر الاقتصادي على العراق منذ آب/أغسطس ١٩٩٠، نالت تركيا معونات في أشكال متنوعة من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية واليابان ودول عربية خليجية أهمها دولة الكويت والمملكة العربية السعودية. وقدمت الدول الخليجية معظم هذه المنح والهبات وتصدرتها الكويت التي قدمت حكومتها للأخيرة بعد شهرين من نشوب الأزمة منحة قدرها ٣٠٠ مليون دولار بغرض تعويض خسائرها الناجمة عن الأزمة، واتبعتها في ١٢ آذار/مارس ١٩٩١ بتقديم منحة أخرى إلى تركيا للغرض نفسه قيمتها الإجمالية ٩٠٠ مليون دولار على ٩ أقساط شهرية متساوية. ووصلت قيمة المنح المقدمة من السعودية لتركيا للغرض ذاته في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٩١ إلى ٢٧٢ مليون دولار مقارنة بـ ٤٠ مليون دولار هي قيمة منحة أمريكية و ٧ ملايين دولار منحة هولندية. كما إن نسبة كبيرة من المعونات والمنح الخليجية لتركيا منذ نشوب هذه الأزمة وحتى نهاية ١٩٩١ اتخذت شكل تزويد تركيا بجزء كبير من احتياجاتها النفطية مجانا على صورة هبة أو بأقل من أسعار السوق العالمية، وانطبق ذلك بوجه خاص على السعودية التي وافقت في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٠ - قبل شهرين من اندلاع الحرب - على تصدير ٨,٥ ملايين طن من النفط الخام إلى تركيا خلال عام ١٩٩١ بأقل من الأسعار الدولية، وشكلت هذه الكمية ٤٤,٧% من إجمالي واردات تركيا النفطية في ذلك العام، والبالغة ١٩ مليون طن[٣].

٦- التعاون في مجال التصنيع :

إضافة إلى المشروعات الصناعية المشتركة بين تركيا وبعض الدول العربية، اتجهت تركيا إلى توسيع نطاق تعاونها مع بعض هذه الدول ليشمل أيضا الصناعات الدفاعية أو الحصول على دعم لبرنامج الصناعات الدفاعية التركية سواء اتخذ ذلك شكل الدعم المالي حيث تدعم ثلاثة دول خليجية

---

[١] ايكين ، مرجع سابق ، ص ٥١.

[٢] معوض ، العلاقات الاقتصادية العربية التركية ، ص ٥٤.

[٣] معوض، التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب، ص٢٣٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مشروع إنتاج طائرات (اف-١٦) في تركيا بـ ٣,٥مليار دولار، منها مليار دولار من السعودية ومليار دولار من الكويت ونصف مليار من الإمارات ،أو شكل شراء بعض منتجات هذه الصناعات كاتفاق تركيا ومصر في نيسان /أبريل ١٩٩١على شراء الأخيرة،خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٥) ٤٦ طائرة من هذا الطراز قيمتها ١,٣ مليار دولار تمول عن طريق القروض العسكرية الأمريكية لمصر[٢]. ويتوقع مستقبلا تزايد اهتمام تركيا بالتعاون مع الدول العربية في مجال التصنيع العسكري[٣] ، لما يمثله ذلك المجال من أهمية حيوية لتركيا لا تنبع فحسب من اعتبارات اقتصادية بحتة كتوفير فرص عمل جديدة للعاملين في هذا المجال أو الحصول على عائدات كبيرة من تصدير السلاح، ولكن أيضا من اعتبارات أمنية واستراتيجية ترتبط بأهمية هذا البرنامج في تحديث القدرات الدفاعية التركية.

٧- التعاون في مجال الطاقة :

في مقابل وفرة مصادر الطاقة وانتاجها في المنطقة العربية وتحديدا النفط، ومعاناة دولها من عجز مائي مرشح للتفاقم مستقبلا، تتمتع تركيا بوفرة مائية كبيرة مصحوبة بفقر في الطاقة باستثناء الطاقة الكهربائية. وهكذا أخذت فكرة قيام تعاون أو اعتماد متبادل بين الجانبين يطلب بإلحاح من الجانب التركي، ولا سيما في إطار المقايضة بين النفط والمياه، ولكن لاعتبارات عديدة تلاقي هذه الفكرة الرفض من الجانب العربي. حيث نجد أن العلاقات في مجال الطاقة ذات طبيعة تعاونية معبرة عن نوع من الاعتماد المتبادل والمصالح المتبادلة سواء في إطار الأوضاع والمشروعات القائمة ضمن هذه العلاقات (نقل وتصدير النفط العراق عبر تركيا، واستيراد الأخيرة للنفط والغاز الطبيعي من الدول العربية) أو في إطار مشروعات مستقبلية يجري العمل حاليا في تنفيذها (تصدير الغاز الطبيعي المصري إلى تركيا، ومشروع الربط الكهربائي بين الأخيرة ودول المشرق العربي)، أما العلاقات المائية التركية والعربية (التعاون المائي) فتغلب عليها الطبيعة الصراعية ، سواء ارتبطت بعلاقات ومشكلات قائمة بالفعل(مشكلة مياه الفرات)أو ارتبطت مستقبلا بمشروع مياه السلام التركي[٤].

وما يعنينا في هذا السياق هو دور مجال الطاقة ومواردها في التأثير على السلوك التركي تجاه المنظمة حيث نجد في الفترة ١٩٩١-١٩٩٥، بأن الفجوة بين إنتاج الطاقة واستهلاكها في تركيا بلغت

---

(١) معوض، واقع وآفاق العلاقات المصرية التركية، ص٣٤٢-٣٤٣.وقد وقعت الجزائر عام ١٩٩٥ اتفاقية لشراء ٧٠٠ عربة نقال حفيفة طراز سكوربيون تم تسليمها عام ١٩٩٦ ، كما وقعت الأردن عام ١٩٩٧ اتفاقية لشراء طائرتي نقل عسكرية طراز سي ان-٢٣٥ على أن يتم التسليم عام ٢٠٠١ ، كما وقعت الإمارات عام ١٩٩٧ اتفاقية لشراء ١٣٦ حاملات جنود مدرعة طراز أم-١١٣ و تم تسليمها عام ١٩٩٩. انظر وائل بركات ، صفقات السلاح في منطقة الشرق الأوسط (١٩٩٩-٢٠٠٠) ، السياسة الدولية ، العدد ١٤٠ ، أبريل/ نيسان ٢٠٠٠ ، ص ٢٢٢، ٢٢٤،٢٢٦.

(٢) معوض، صناعة القرار في تركيا، ص١٤١.

(٣) المحذوب، مرجع سابق، ص١٩٨-٢٠١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١١٢,١ مليون طن من مكافئات النفط، وبلغت وارداتها ١٢١,٩مليون طن وزادت قيمة وارداتها النفطية من ٢٤٥٥,١ ملايين دولار عام ١٩٨٩ إلى ٣٢٩٠,٥ مليون دولار عام ١٩٩٥[١].

وفي مجال الطاقة الكهربائية،نجد ان محطات الطاقة الكهرومائية تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة في تركيا، حيث بلغت ٤٤% عام ١٩٩٤.وقد زادت صادرات تركيا من الطاقة الكهربائية والتي اعتبرت ابتداء من عام ١٩٨٩ دولة مصدرة لهذه الطاقة[٢]بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٥ من ٠,١ مليون طن من مكافئات النفط إلى ٠,٢ مليون. وفي عام ١٩٩٥ بلغت نسبة الطاقة الكهربائية إلى إجمالي استهلاك أنواع الطاقة ٤,٦% مقابل ٤٤,٩% للنفط و ٨,٢% للغاز الطبيعي و ٢٨٣٧% للفحم و ٣,٦% للمصادر الأخرى[٣].

ومن المعلوم أن النفط والغاز الطبيعي يشكلان أهم الواردات التركية من المنطقة، حيث بلغت قيمة وارداتها النفطية لعام ١٩٩١ نحو ١,٥٤١ مليار دولار، ارتفعت إلى ١,٧١١ مليار دولار عام ١٩٩٢[٤]. وفي عام ١٩٩٤ بلغ استيراد النفط ٨٤% من حجم إجمالي وارداتها في الوقت الذي بلغ فيه فائض الطاقة الكهربائية في تركيا عام ١٩٩٥ ما يعادل مليوني طن من مكافئات النفط[٥]ويتوقع زيادة هذا الفائض في السنوات القليلة القادمة مع قرب اكتمال سدود ومحطات "جاب" عام ٢٠٠٢ فضلا عن أن تركيا أعلنت عن مناقصة في كانون الأول /ديسمبر ١٩٩٦ لإقامة محطة نووية للطاقة الكهربائية قرب ميناء مرسين بتكلفة قدرها ١,٥ مليار دولار، وستنتج عند اكتمالها عام ٢٠٠٥ لا يقل عن ١٤٠٠ ميغا واط / ساعة من الكهرباء[٦].

أ- مشروع الربط الكهربائي بين تركيا ودول المشرق العربي [٧]:

في مواكبة اقتراحها تنفيذ مشروعها المائي الإقليمي "مياه السلام" اقترحت تركيا في نهاية الثمانينات مشروع ربط شبكات الكهرباء بينها وبين العراق وسوريا والأردن ومصر. واستضافت أنقرة الجولة الأولى من مباحثات وزراء الدول المعنية في ١٦-١٩٨٩/١/١٧. وجرى التوقيع على اتفاقية بهذا الخصوص في عمان ١٩٩٣/٦/١٤.

ويدعو هذا المشروع إلى تبادل الطاقة الكهربائية بين ست دول مختلفة من حيث إنتاجها واستهلاكها من هذه الطاقة ومن حيث نصيب هذه الدول ضمن إجمالي استهلاك الطاقة.ويتكلف

---

(١) معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، ص٦٣.

(٢) باغيش، مرجع سابق، ص١٧١.

(٣) معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، جدول رقم (٢٦) ص١١٥.

(٤) أنظر تعقيب جهاد الزين، على ورقة النعيمي، الأسس الواقعية لمستقبل العلاقات العربية التركية، ص٣٦١-٣٦٢.

(٥) أنظر، معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، جدول رقم (٢٧)، ص١٢٠.

(٦) المرجع نفسه، ص٧٩.

(٧) أنظر هذا الخصوص، الخذوب، مرجع سابق، ص ١٨٨-١٩٠، ومعوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، ص٧٦-٨١،ولبكي، مرجع سابق، ص١٣٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المشروع حوالي ١,٢ مليار دولار هم في تغطيتها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الإسلامي للتنمية، وتوفر الدول المعنية التمويل الباقي غير المشمول بالقروض.

ويتضمن المشروع في مرحلته الأولى ربط الشبكتين المصرية والأردنية وربط الشبكتين السورية والأردنية بطول ١٠٠كلم والشبكتين السورية واللبنانية، وربط شبكات الدول العربية الثلاث الأخيرة بتركيا، أما المرحلة الثانية، فتتضمن ربط الشبكتين العراقية والتركية ابتداء من بغداد حتى زاخو على الحدود، ثم تصل الشبكة المشتركة إلى أنقرة وتلتقي الخط المصري قرب استانبول. وقد تم ربط الشبكتين المصرية والأردنية بالفعل في شهر مارس /آذار ١٩٩٩ بتكلفة ١٦٠ مليون دولار قام بتمويله الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

إذن إضافة إلى انضمام لبنان إلى هذا المشروع عام ١٩٩٦، فقد تنضم إليه مستقبلا بعض أو كل الدول الخليجية، والتي حددت منها بعض المصادر التركية في نيسان /ابريل١٩٨٩ وهي؛ السعودية، الكويت، الإمارات. ويقدم هذا المشروع عدد من المزايا المتوازنة نسبيا للدول المعنية وهي[١]:

١- تأمين مصدر بديل للطاقة في حالة حدوث أعطال تؤدي إلى انقطاع التيار الكهربائي،وكذلك في حالة عدم قدرة محطات توليد الكهرباء على توفير الحاجة القصوى للاستهلاك،حيث تقدر الخسارة الناشئة عن هذه الأعطال بدولار واحد لكل كيلو واط/ساعة مقابل ٧ سنتات لتوليد ١ كيلو واط/ساعة من الكهرباء، مما يعني أن تكلفة استيراد الكهرباء قد تكون أقل من تكلفة إنتاجها محليا.

٢- التوفير في تكاليف تجهيز وصيانة محطات الطاقة الاحتياطية؛ ذلك أن الاختلاف بين الدول المعنية بالمشروع في الأوقات الاستثنائية لوصول حجم الحاجة والطلب على الكهرباء إلى الحد الأقصى يتيح للطرف الأقل حاجة توفير الحاجة القصوى للطرف الآخر خلال هذه الأوقات بتكلفة أدنىمن تكلفة تشغيل المحطات الاحتياطية، والأخيرة أعلى تكلفة في تشغيلها مقارنة بالمحطات العادية الكبيرة.

٣- إتاحة الفرصة للدول ذات الفائض (تركيا)، كي تحصل على عوائد من بيع وتصدير فائضها الكهربائي إلى دول المشروع ذات العجز.

---

[١] المخدوب، مرجع سابق، ص١٩١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تركيا ومشروعات استيراد الغاز الطبيعي [١]:

تتعلق هذه المشروعات بكل من الجزائر ومصر وقطر وإيران. فضلا عن اتفاقين مبرمين بين تركيا وكل من العراق واليمن.و تبتغي تركيا من هذه المشروعات غايتين؛ الأولى تتعلق بتنويع مصادر إمدادها بالطاقة التي يزداد الطلب المحلي عليها بنسبة تتراوح بين ١١-١٢% سنويا؛ وذلك عن طريق زيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي، والمتوقع-طبقا لتقدير وزارة الطاقة التركية- زيادة الطلب عليه إلى ما يتراوح بين ٣٠-٣٥ مليار م^{٣} سنويا عام ٢٠١٠ مقارنة بـ ٨-٩ مليارات عام ١٩٩٦. حيث وصل حجم الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك في الفترة ١٩٩١-١٩٩٥ إلى ٢٣,١ مليون طن مكافئ للنفط. أما الغاية الأخرى فترتبط بطموح تركيا وتطلعها إلى التحول إلى مركز عالمي لنقل وتصدير الغاز -والنفط- عبر موانيها على البحر الأبيض المتوسط، وهو ما سينطبق بوجه خاص على المشروع التركي-العراقي في حالة تنفيذه. ويمكن عرض أبرز جوانب هذه المشروعات :

١- الجزائر: تستورد منها تركيا ٣ مليارات م٣ سنويا من الغاز المسال لمدة ٢٠عاما ابتداء من عام١٩٩٤.

٢- قطر : ستبدأ اعتبارا من منتصف عام ١٩٩٨ أو بداية عام ١٩٩٩ في تزويد تركيا بـ ٢ مليار م^{٣} سنويا من الغاز الطبيعي المسال.

٣- مصر : بعد تعذر تنفيذ ما يسمى"بأنبوب السلام" لنقل وتصدير الغاز الطبيعي المصري عبر غزة إلى إسرائيل ولبنان وسوريا وتركيا بسبب جمود عملية السلام، تم التوقيع في "القاهرة" في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ على اتفاق بين الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة بوتاشي التركية وشركة أموكو الأمريكية لتصدير ١٠ مليارات م^{٣} سنويا من الغاز الطبيعي المصري المسال والمنتج من حقول دلتا النيل إلى تركيا ابتداء من عام ٢٠١٠. واتفقت الشركات الثلاث المصرية والتركية والأمريكية في ١٤ تموز/يوليو ١٩٩٧ على اختيار مصرف سيتي بنك ليكون المستشار المالي للمشروع، وذلك في مواكبة استمرار المباحثات بينهما بشأن تفصيلات مبيعات هذا الغاز لتركيا.

٤- العراق : تم التوقيع في بغداد في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٧، خلال زيارة وزير الطاقة التركي للعاصمة العراقية، على اتفاق لنقل وتصدير الغاز الطبيعي العراقي إلى تركيا عبر أنبوب طوله ١٣٠٠ كم وكلفته ٢,٥ مليار دولار وطاقته في المرحلة الأولى تتراوح بين ٣-٤ آلاف م^{٣} سنويا من الغاز قابلة للزيادة في مرحلة لاحقة إلى ١٠ مليارات م^{٣} سنويا.

٥- اليمن : عقدت تركيا عام ١٩٩٧ اتفاقا مع اليمن لاستيراد الغاز الطبيعي منه حال بدء إنتاجه مطلع القرن المقبل. وتبلغ احتياطات اليمن المؤكدة من الغاز في نهاية عام ١٩٩٤ ٤٨١ مليار م^{٣}.

---

[١] أنظر، معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، ص٨٠-٨١، ١٢٢-١٢٣ ، ونضال الليثي، "بعد مشاريع مشتركة مع إيران وروسيا ومصر، تركيا تخطط لربط إمدادات الغاز القطري والعراقي إلى الأسواق الدولية"، الحياة، ١٢٥٣١، ٢١/٦/١٩٩٧، ص١٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٦- إيران [١]: في غضون زيارة أربكان لإيران في آب/أغسطس ١٩٩٦ تم التوقيع على اتفاق خاص بتوريد حوالي ١٩٠ بليون م^{٣} من الغاز الطبيعي الإيراني إلى تركيا بقيمة ٢٣ مليار دولار ولمدة ٢٢ عاما، على أن تبدأ عمليات الضخ اعتبارا من عام ١٩٩٩، ويعد استكمال بناء خطوط الغاز التي تصل إلى ١٢٠٠كم، منها حوالي الثلثين في الأراضي التركية وذلك بتكلفة إجمالية حوالي ١,١ مليار دولار. ووفقا للاتفاق فإن كل بلد سيقوم بتحمل تكلفة بناء الخط الخاص في أراضيه. وسوف يبدأ الضخ بمعدل ٣ بلايين م^{٣} سنويا حتى عام ٢٠٠٥، وبعدها سيرتفع المعدل إلى عشرة بلايين م^{٣}، على أن تحصل إيران على حوالي مليار دولار أو أكثر قليلا نقدا سنويا. وبينما أنجزت إيران الجزء الخاص بها من الأنبوب، ما زالت تركيا متأخرة عن إنجازه. وقد بعثت وزارة الطاقة التركية برسالة إلى إيران تطلب فيها بتمديد العقد.وكان المسؤولون الأتراك يطمحون إلى تحقيق عدة أهداف اقتصادية بالغة الأهمية للدولة التركيةمن خلال هذه الصفقة وهي، كسر الاحتكار الروسي للغاز الطبيعي الذي تحصل عليه تركيا، ويساعد على تدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية مع إيران، فضلا أنه يساهم في تنفيذ خطط تركيا الخاصة بتطوير جنوب شرقي البلاد.

٨- **التعاون في مجال السياحة** [٢]:

يساهم السياح العرب بدور كبير نسبيا في تطور صناعة السياحة التركية وزيادة عوائدها التي تشكل بندا رئيسيا في ميزان المدفوعات التركي، حيث زادت في الفترة ١٩٨٧-١٩٩٠ بنسبة ٨٧,١% من ١,٧٢١ مليار دولار إلى ٣,٢٢٠ مليار وبنسبة ٣٤,٢% خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤حيث بلغت في الأخير ٤,٣٢١ مليارات دولار، وارتفعت في عامي ١٩٩٥و١٩٩٦ بنسبة ١٣,٩% من ٤,٩٧٥ إلى ٥,٦٥٠ مليارات دولار، وبلغت ٨٢٨ مليون دولار في كانون الثاني/يناير - آذار /مارس ١٩٩٧. ومع مراعاة أثر أزمة الخليج الثانية في حركة السياحة إلى تركيا، يتضح أن إجمالي السياح العرب إلى تركيا قد بلغ عام ١٩٩٠ نحو ٨٨٧٠٥ بنسبة ٦,٠٧% من الإجمالي و ٦٣٠٩٥ بنسبة ٤,٢٨% من الإجمالي عام ١٩٩١ وقد احتلت سوريا المرتبة الأولى من الدول العربية بنسبة ٤٢,٩% مقابل ١١% لليبيا و ٩,٢% لتونس و ٧,٦٩% للدول الخليجية و ٥,٩% للجزائر و ٥,٨% للأردن و ٤,٥% لمصر و ٤.٤% للبنان.

وبالرجوع إلى مصادر إحصائية، يمكن تقدير عدد السياح العرب في تركيا عام ١٩٩٥ بنحو ٤٤٦,٦ ألفا من إجمالي عدد السائحين البالغ ٧,٧مليون. ويصل حجم الإسهام العربي في عوائد السياحة لنفس العام حوالي ٢٢٨,٥٠٤ مليون دولار من إجمالي يقدر بـ ٤,٩٧٥ مليار وطبقا لتقدير منظمة السياحة العالمية، يتوقع وصول إجمالي عدد السياح في تركيا إلى ١٥ مليون عام ٢٠٠٠، سيكون منهم

---

[١] مسعد، مجموعة الثماني دول الإسلامية، ص٣٨٧-٣٧٩.

[٢] معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، ص٨١-٨٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حوالي ٨٧٠ ألفا من العرب. ويتوقع وصول الإسهام العربي لنفس العام إلى حوالـــي ٦١٥,٠٩ مليـــون دولار من إجمالي العوائد السياحية المقدرة بـــ ١٠,٦ مليار دولار. وفيما يخص إسرائيل، فـــإن قطـــاع السياحة يعتبر مجال التعاون الأكثر بروزا بين تركيا وإسرائيل، وقد تم توقيع اتفاقية للتعاون السياحي بين البلدين في تموز/يوليو ١٩٩٢ ويقدر عدد السياح الإسرائيليين الذين يقصدون تركيا شـــهريا مـــن ١٦٠-٢٠٠ ألف ويسهم هؤلاء السياح بحوالي ٢٥ مليون دولار لعام ١٩٩٠ فقط، وقد حل السياح الإســـرائيليين بالمرتبة الثالثة من بين سياح الدول الأجنبية لجهة الإنفاق أثناء زيارتهم لتركيا[١]. بينمـــا واصـــل عـــدد السياح من إيران عام ١٩٩٥ نحو ٣٢١ ألف ونحو ١٢٠ سائح من سوريا[٢].

---

[١] نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص٢٦٨.

[٢] التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٧، ص١٥٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخاتمة

حللت هذه الدراسة "الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب الباردة"، حيث انصب التركيز على طبيعة هذا الدور خلال عقد التسعينات بما طرحه من قضايا جديدة أعطت حيوية كبيرة للتحرك التركي في المنطقة.و ذلك عبر الاهتمام بلعب دور أكبر في منطقة الشرق الأوسط وتفاعلاتها .

و كانت الدراسة معنية باختبار مدى تحقق فرضياتها من خلال حرصها على ملاحقة تطورات الدور التركي و محدداته و قضاياه في الشرق الأوسط.و قد أمكن الوصول إلى نتائج هذا الاختبار على النحو التالي:

١-أثبتت الدراسة عدم صحة الفرضية الأولى. و يمكن تفسير ذلك باعتبار أن الدور الإقليمي التركي يستند بالضرورة على استمرار البيئة الدولية القائمة على هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي. وهذا يعني بأن أي تغير في هذه المعطيات الدولية من شأنه أن يقلب المعادلات والتوازنات السياسية القائمة، وبما يؤسس وقائع ومعادلات جديدة على أساس البيئة الناشئة قد يحجم مدى هذا الدور. ومن جهة أخرى تقدم علاقات تركيا مع الغرب بعض الدلالات بالنسبة للدور التركي وقدرته على المناورة ، والذي يؤكد على ضرورة التقاء المصالح بين تركيا والغرب ، حيث تشمل مصالح تركيا منه على الأمن القومي والمعونة الاقتصادية بينما تتركز مصالح الغرب على أن تشكل تركيا مجالا حيويا لحماية مصالحه في المنطقة. وتدرك السياسة التركية أن مصداقية مكانتها الإقليمية لن تكتمل سواء في الدائرة الغربية أو الدائرة الشرق أوسطية إلا بالقدر الذي تحقق فيه التوازن من خلال تطوير العلاقات مع المنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية باعتبارها أحد مكوناتها السياسية، دون أن تفقد توجهها الغربي المميز في الجوانب السياسية والاجتماعية بما يوفر لها مجال للحركة أو النفوذ. وفي هذا الإطار فإن أقصى ما يلائم مصلحة تركيا الإقليمية هو سياسة مستقلة تهدف إلى تطوير العلاقات الثقافية مع المنطقة والتقليل من تدخل الولايات المتحدة فيها. إلا ان تبعية تركيا للعالم الغربي يفرض عليها التأثر بعملية توزيع الأدوار/الوظائف التي تحددها الاستراتيجية الأمريكية . و بالنظر إلى احتلال إسرائيل مكانة مرموقة في هذه الاستراتيجية خاصة في ظل نظام شرق أوسطي و الذي لا يترك لتركيا سوى أن تلعب دور التابع/الشريك الأصغر، فهي بذلك ستلعب دور محرج و دقيق و هو "رجل الشرطة للغرب " في المنطقة . و هو سيأتي في إطار جهد دولي أمني مشترك لتحسين البيئة الأمنية في المنطقة حسب وجهة النظر الغربية . و تبرز ملامح هذا الدور بموافقة تركيا على تمركز قوات غربية في مناطقها الجنوبية الشرقية في قاعدتي " انجرليك و باطمان" ، و استمرار قيام قواتها بمطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني في شمال العراق منذ بداية التسعينات، و إقامتها لمنطقة أمنية هناك عام ١٩٩٧، وتحالفها العسكري مع إسرائيل فضلا عن تفاهمات أمنية مع مصر بخصوص

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مسألة الإرهاب . و بهذا فإن التوجه الغربي الطابع للسياسة الخارجية التركية يجعل من الدور التركي في الشرق الأوسط ذا طابع أمني-عسكري اكثر منه اقتصادي - سياسي . حيث تدفع تركيا الى تعظيم مكانتها ونفوذها ضمن البيئة الإقليمية في الشرق الأوسط،خصوصاً في ظل القيود والضغوط التي تواجه محاولات سوريا تطوير قدراتها الدفاعية. والقيود الحالية والمستقبلية المفروضة من جانب الأمم المتحدة على تسليح العراق . و يمكن القول ان طبيعة دور رجل الشرطة تتأثر عموما بعوامل رئيسية هي :

•عدم رغبة دول حلف الأطلسي عموما،في زيادة تطور القدرات العسكرية التركية إلى حد يسمح لها بالتحول إلى قوة عسكرية إقليمية "كبرى" يمكنها أن تؤدي دورا مهيمنا في المنطقة. إذ أن تدخلها في أي مشكلة إقليمية يورط معها هذا الحلف، فضلا عن حرص دول الحلف على استمرار التوافق في توازن القوى بين تركيا واليونان وعدم تغييره بصورة جذرية لصالح الأولى.وأقصى ما تهدف إليه هذه الدول هو توفير عنصر الردع للقوات التركية سواء في مواجهة اليونان أو العراق أو سوريا (أمام ادعاء تركيا بتطوير سوريا صواريخ بالستية وأسلحة كيماوية) أو إيران (التي تملك صواريخ بالستية بعيدة ومتوسطة المدى) أو مخاطر الأسلحة النووية الروسية.

•إن اتخاذ القرار العسكري يتأثر بدرجة كبيرة بالعوامل الخارجية والتي تتمثل بـ : تعدد التهديدات الأمنية، ومعارضة حلف الأطلسي بأن تشكل تركيا تصورا ذاتيا لأمنها، والحدود الاقتصادية للميزانية التركية أمام عدم انتظام التمويل الخارجي ، والاعتماد الشديد على المعونات العسكرية الخارجية رغم التطور النسبي في الصناعة العسكرية.

• التوجه التقليدي في الابتعاد عن أي تورط عسكري خارج حلف الأطلسي، وامتناعها استخدام القوة في علاقاتها الشرق أوسطية، كما أنها تفتقر إلى إجماع وطني حول ممارسة سياسة قوة توسعية.

٢-اثبتت الدراسة صحة الفرضية الثانية . حيث ان أي تغير يحدث في اشخاص صناع القرار الخارجي التركي نتيجة لتداول السلطة لا يلازمه تغير آخر في المصالح الوطنية التركية. ويمكن تفسير ذلك باعتبار ان الدور التركي في الشرق الاوسط يجمع بين عنصري الاستمرار الى جانب التناقض أو الغموض في القرارات والأفعال التركية نحو الشرق الأوسط ، و هذا يعبر عن رؤية ثابتة وواضحة في تقرير المصالح القومية التركية وفي العمل على تحقيقها بصرف النظر عن أي تغيرات في أشخاص صانعي القرار،والتي قد يتبعها تغير في ترتيب الأولويات والمصالح أو آليات تحقيقها ولكن دون تغير جوهري في تقدير هذه المصالح. ويتجسد عنصر الاستمرار في السياسية التركية عبر التزامها عموما في علاقتها مع المنطقة بعدد من الثوابت والتي يصعب تجاوزها دون المساس بمصالح أساسية للدولة التركية، و تتبلور أهم هذه الثوابت في: استمرار النظام العلماني والعلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة، والتوجه نحو الغرب عموما إضافة إلى عدم المساس بالعلاقة المتنامية مع إسرائيل.وهو ما يمكن أن يفسر مجمل الخطوات التي أيدها "نجم الدين اربكان" بصفته رئيس الوزراء في حكومته مع تشيللر (حزيران/يونيو ١٩٩٦-حزيران/يونيو ١٩٩٧) ومنها قرار تمديد مهمة قوات المطرقة في شمال

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العراق، وتصديق البرلمان التركي بمن فيه من أعضاء حزب الرفاه على اتفاق تشجيع وحماية الاستثمار بين تركيا وإسرائيل و اعتبار الاتفاق العسكري بين تركيا و اسرائيل مجرد اتفاق تدريبي لا يمس سيادة تركيا وليس موجها إلى طرف ثالث وهو ذو طبيعة اقتصادية ، والموقف المؤيد الذي تبنته تشيللر من اتفاقية الغاز الطبيعي مع إيران على الرغم من الاستياء الأمريكي،وغيرها فيما يتعلق بالولايات المتحدة والغرب عموما. اما عنصر الغموض أو التناقض فنجده فيما يتعلق في السياسة التركية إزاء العراق تحديدا بعد انتهاء حرب الخليج الثانية حيث تراوحت هذه السياسة بين :

١- حرص تركيا على الحفاظ على سيادة العراق ووحدته الإقليمية.

٢- ضرورة رفع الحظر الاقتصادي عن العراق بما تستفيد منه تركيا من ناحية اقتصادية وخصوصا تزويدها بالنفط والغاز الطبيعي.

٣- قيام تركيا بعمليات عسكرية متكررة في شمال العراق منذ آب/أغسطس ١٩٩١.

٤- إقامة حزام أمني في المناطق الشمالية للعراق أعلنت عنه في ١٩٩٧/١٠/٢٢.

٥- تؤدي تركيا دورا مهما في حماية أكراد العراق ومراقبة منطقة الحظر الجوي في شمال العراق بالتعاون مع الولايات المتحدة وبريطانيا.

٣-اثبتت الدراسة صحة الفرضية الثالثة . حيث نجد ان المشكلات الاقتصادية التركية تفسر لنا سبب حدوث تطور نسبي في السياسة التركية إزاء العراق بعد حرب الخليج الثانية، ولا سيما بصدد مسألة الحظر المفروض عليه، كما تفسر اهتمام تركيا وتحركها لتطوير علاقاتها الاقتصادية في مجالات عديدة مع دول الشرق الأوسط وتحمسها واندفاعها للمشاركة في الترتيبات الاقتصادية الإقليمية "الشرق أوسطية"، كما تفرض هذه المشكلات قيدا على قدراتها في منح المعونات المالية للجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز. وهكذا يشكل العامل الاقتصادي متغيرا هاما في تحديد أهداف وتوجهات السياسة التركية، حيث تربط النخبة السياسية التركية بين التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط عموما وبين تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

٤-اثبتت الدراسة صحة الفرضية الرابعة. حيث ان وصول علاقات تركيا مع اسرائيل الى طابع شمولي خاصة في المجال الأمني و العسكري يؤثر سلبا على دور تركيا في المنطقة . و يمكن تفسير ذلك على اعتبار وجود صعوبة في فصل سياسة تركيا وتطورها إزاء التحالف مع إسرائيل- فضلا عن الموقف إزاء العراق- عن علاقتها بالاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية والتطورات اللاحقة لهذه الاستراتيجية منذ انطلاق عملية السلام عام ١٩٩١. وتهدف تركيا من خلالها إلى تحقيق عدة أهداف منها: أهمية تحالفها مع إسرائيل في زيادة الأهمية الاستراتيجية التركية ضمن التحالف الغربي وذلك في إطار ما يتردد بشأن تشكيل قوة ردع ثلاثية لمواجهة مخاطر دول معينة في الشرق الأوسط (إيران، سوريا، العراق) واحتمال توسيع الحلف مستقبلا بضم بعض الدول العربية المعتدلة بما يقدم آلية فعلية مهمة لمد حلف الأطلسي باتجاه هذه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنطقة بعد أن تم توسيعه رسميا جهة الشرق" الشراكة من أجل السلام" بغرض محاصرة روسيا.وفي هذا الإطار، يصبح التحالف العسكري والاستراتيجي التركي -الإسرائيلي يشكل تهديدا جديا للأمن القومي العربي، بما يفهم من تعارضه مع أهداف التسوية السلمية ومغايرته لروح وجوهر الترتيبات المفترض أن تكون ثمرة هذه التسوية والتي يتم التوصل إليها عبر رؤى جماعية لمستقبل المنطقة. و يكمن هذا التهديد أساسا، باعتباره مقدمة لترتيبات إقليمية أمنية و "حلف شرق أوسطي " يتم في إطاره التزام أمريكي بالحفاظ على تفوق إسرائيل العسكري حتى في ظل السلام ، و لما يشكله من خلخلة لموازين القوى العسكرية في المنطقة . حيث يعطي التعاون التركي - الإسرائيلي في الصناعات العسكرية والمشروعات العسكرية المشتركة، وسيلة هامة في سبيل تحديث وتطوير القدرات العسكرية التركية، بالإضافة إلى أثره في تطوير خبرة إسرائيل في مجالات تحديث الأسلحة وزيادة أسواقها في غير صالح الجانب العربي إزاء إسرائيل وتركيا ، الى جانب استهداف الحلف من خلال التدريب العسكري و المناورات المشتركة و التعاون الاستخباراتي للدول العربية في مقدمتها سوريا و العراق .

٥-أثبتت الدراسة صحة الفرضية الخامسة . حيث يعد التقدم في عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي المحرك الأساسي لمشروع "الشرق أوسطي" -الذي لا ينبغي المبالغة بحجم النجاحات التي حققها هذا المشروع على الرغم من صعوبة التسرع باعتبار أن المشروع "الشرق أوسطي" قد دخل طور الاحتضار- باعتباره مجرد مشروع سياسي جاء في لحظة دولية -إقليمية انتقالية وفي إطار موازين قوى معين، ودون أن يأخذ بعين الاعتبار التحولات والتطورات في المواقف والمصالح وموازين القوى لمختلف الأطراف الإقليميين و الدوليين و هذا يوضح حجم التناقضات التي تكتنفه. و من جهة ثانية يواكب هذه العملية استعدادات لبناء ترتيبات اقتصادية إقليمية شرق أوسطية جديدة تشكل عاملا مساندا بالضرورة للدور التركي بغرض تعميق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل باعتبارهما اكبر قوتين دولية و شرق أوسطية دافعتين نحو هذه الترتيبات عبر إقامة مشروعات التعاون الإقليمي باعتباره المدخل الأساسي التي تطمح تركيا للمشاركة فيه- وإن كانت تركيا تساهم فعليا ضمن المفاوضات متعددة الأطراف - دون أن نغفل استعداد بعض الدول العربية للدخول في مشروعات تعاون ثنائية وإقليمية مع تركيا حتى قبل الانتهاء من هذه التسوية.حيث تركز تركيا على الاقتصاد وعلاقات التعاون الإقليمي أولا باعتبارها الركيزة الأساسية للسلام في المنطقة،على خلاف الدول العربية التي تركز على أساس إيجاد حل سياسي أو تقدم في مسيرة السلام قبل التحدث عن التعاون الاقتصادي . ومن جهة ثالثة تعد عملية التسوية السياسية مدخلا أساسيا في حال نجاحها لمعالجة مشكلة المياه في المنطقة، بحيث بدلا من اقتسام المياه وفق القواعد والقوانين الدولية الناظمة للأنهر الدولية وتبعا للحاجات الأساسية للدولة، فقد يكون القيام بمشاريع مشتركة تركية - سورية أو تركية-عراقية أو ثلاثية هي الصيغة الأمثل. خصوصا وأن مشكلة المياه تحتل مكانا بارزا في قائمة اهتمامات السياسيات الخارجية لكثير من دول الشرق الأوسط أمام عدم كفاية موارد المياه في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنطقة لتلبية الاحتياجات المائية المتزايدة لدولها و التي تعاني معظمها عدا تركيا من نقص ملحوظ في المياه .

وفي هذا الإطار، وأمام ما تتميز به علاقات تركيا مع المنطقة من خصوصية معينة وذلك لاعتبارات عديدة كتلك المتعلقة بالجوار الجغرافي أو لاعتبارات تاريخية واقتصادية وسياسية يلاحظ:

١-أن علاقات تركيا الحالية مع منطقة الشرق الأوسط تعكس نمطين من التفاعل في آن معا، وهي تتراوح بين الصراع والتعاون مع تغلب واضح للنمط الأول. فالصراع أو التوتر في هذه العلاقات يتبلور في قضايا عديدة، بعضها قائم ومستمر منذ فترة الحرب الباردة كمشكلات مياه الفرات و الإسكندرونة وأمن الحدود، وبعضها مستجد كالتعاون(إلى حد التحالف) بين إسرائيل وتركيا واتساع نطاق دور الأخيرة في المناطق الشمالية من العراق. أما النمط التعاوني فيرتبط باستمرار وتطور العلاقات الاقتصادية على الصعيدين الثنائي و الاقليمي فضلا عن تطور العلاقات الدبلوماسية بين تركيا ودول المنطقة لا سيما بين تركيا وإسرائيل وتركيا ومصر. وتزداد احتمالات تطور هذه العلاقات مستقبلا باتجاه المزيد من التوتر والصراع نتيجة عوامل موضوعية عديدة ترتبط أساسا بالسياسات التركية وعدم نجاح الجانب العربي في التعامل معها.

٢-وجود علاقة تفاعل أو إرتباط بين السياسة التركية إزاء المنطقة وبين الانعكاسات الاقتصادية والسياسية لأزمة الخليج الثانية. و قد شملت هذه الانعكاسات بالاساس فرض الحظر الشامل على العراق ، والتاثير السلبي لهذه الازمة على الاقتصاديات العربية بوجه عام ، واقتصاديات الدول الخليجية بوجه خاص ، الى جانب انحسار المشروع القومي وانقسام النظام الاقليمي العربي الى محاور مختلفة منذ بداية هذه الازمة و حتى الآن، فضلا عن دخول المنطقة في عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي. و قد وفرت هذه التغيرات ظروفا ملائمة و مشجعة لتركيا كي تتبنى سياسة جديدة .ويقصد بهذه السياسة على نحو ما يظهر بوضوح في دور تركيا في شمال العراق بجوانبه المختلفة(الحاسي للأكراد، والوسيط، والغازي، بالتعاون والتنسيق بصدد الأولين مع بريطانيا والولايات المتحدة، وبصدد العراق مع إسرائيل والولايات المتحدة) فضلا عن تطوير علاقاتها العسكرية مع إسرائيل بموجب اتفاقية شباط /فبراير ١٩٩٦ و الاتفاقات اللاحقة لتتحول الى تحالف عسكري و استراتيجي، وإيضا تواصل موقفها الرافض لتسوية قضية المياه مع سوريا والعراق إدراكا منها بأن ردود الفعل العربية إزاء سياستها - في ظل الانقسامات العربية القائمة - فيما يتعلق بدورها في شمال العراق وبتحالفها مع إسرائيل ستبقى تتراوح بين "الإدانة اللفظية"و"المناشدة" لها لإعادة النظر في هذه السياسة حفاظا على علاقاتها التاريخية والثقافية والاقتصادية مع المنطقة.

ومن جهة أخرى،يمكن القول بأن تركيا نجحت في اطار سياستها نحو المنطقة على "تحييد" علاقاتها الاقتصادية عما تثيره سياستها من توتر في العلاقات السياسية. بمعنى انه يقترن ما تلحقه هذه السياسة من آثار سلبية (آنية أو مستقبلية) بالمصالح و الامن القومي العربي ، بتطور العلاقات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاقتصادية بين تركيا و الدول العربية . خصوصا و ان هذه الدول تتمتع باهمية استراتيجية لتركيا سواء في تزويدها بنسبة كبيرة من احتياجاتها من النفط و الغاز او في تصريف منتجاتها الزراعية و الصناعية . ويلاحظ ذلك في العلاقات الاقتصادية التركية مع سوريا و اسرائيل ، فرغم العلاقات السياسية والامنية الجيدة بين تركيا و اسرائيل فما يزال حجم تجارتهما ضئيلا بالمقارنة مع علاقاتها التجارية بسوريا رغم العلاقات السياسية المتوترة ، و تطور العلاقات الاقتصادية و التجارية بين تركيا و كل من مصر و العراق بصورة لا تتلائم و تزايد احتجاجات الدولتين العربيتين على السياسة التركية ، بما يعكس عجز الجانب العربي عن توظيف هذه العلاقات الاقتصادية وما تحققه تركيا في ظلها من مزايا كوسيلة للتأثير في سياستها بصدد قضايا عديدة ذات حساسية كبيرة .

اضافة الى ذلك تسعى تركيا الى تحقيق مكانة اقليمية "مميزة" عبر مسالك متنوعة، ورغم ما قد يبدو من تعارض بين هذه المسالك (الدبلوماسية، العسكرية، الاقتصادية) إلا أنها توظفها بعناية لتصب نحو غاية واحدة وهي خدمة المصالح التركية ودورها الإقليمي في المنطقة. و من ناحية اخرى، ان كانت المكانة الإقليمية بالمفهوم الذي نعنيه في تركيا هو درجة النفوذ السياسي والاقتصادي والثقافي للدولة خارج حدودها ولكن ضمن بيئة إقليمية ودون أن ينطوي عليه معان امبريالية في منطقة الشرق الأوسط، ورغم أن موقع تركيا من النظام "الشرق أوسطي" هو في القلب وأحد وسائل تنفيذه، فإنه يستبعد على الأرجح، أن تقوم تركيا بدور قيادي إقليمي لعوامل :

١- سعي الولايات المتحدة للتحكم بالتطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة.

٢- لا تعد تركيا "القوة الرئيسية" في النظام المقترح، إذ ستقوم إسرائيل بهذا الدور.

٣- تعتبر علاقات الولايات المتحدة بإسرائيل أقوى بكثير من علاقاتها بأي دولة أخرى بما في ذلك الأعضاء في حلف الأطلسي.

وقد أصبح هناك توجه في تركيا يشير إلى أن إسرائيل والولايات المتحدة تشكلان القوة الأساسية الدافعة للتطور باتجاه النظام "الشرق أوسطي" كما أن هذا النظام، من زاوية هيمنة أحادية لإسرائيل، لا يقبل أن تحظى تركيا سوى بدور التابع / الشريك الاصغر.

و قد توقع كثير من الأوساط الاقليمية و الدولية أن تصبح المياه في المستقبل سببا للصراع بين دول المنطقة . وفي هذا الاطار تأتي تركيا في مقدمة دول المنطقة التي تهتم بقضية المياه سواء كأداة رئيسية في سياستها الخارجية ازاء العراق و سوريا ، أو كأداة لتعزيز دورها الاقليمي عبر طرح مشروعات ثنائية للتعاون المائي (مع اسرائيل و الاردن) أو متعددة الاطراف (مشروع مياه السلام). ومن جهة أخرى، فقد يبلغ عدم التوازن العسكري في المنطقة حدا بحيث يمنح تفوقا لمن يمتلك السيطرة على الموارد المائية وهو ما ينطبق على دجلة والفرات وروافدهما. خصوصا وأن تركيا ما تزال تملك الوسائل لفرض مصالحها،كما أن مستقبل السدود السورية والعراقية على النهرين يبقى رهن الإرادة التركية. وهذا يفترض، أن المعطيات التركية تجاه المنطقة تقوم على صيغة التطلع نحو بناء نموذج

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تركي جديد باستخدام عناصر القوة المتاحة لتركيا بحيث يصبح توظيف الأداة المائيـــة لتحقيـــق فعـــل /مكسب سياسي لاحق من حقائق الوضع الإقليمي في المنطقة، باعتبار أن الموارد المائية مـــن أكـــثر الوسائل الاقتصادية حيوية، وأنها ستكون مستقبلا منفذا لممارسة الوصاية السياسية بصورة أو بـــأخرى. كما تنظر تركيا إلى هذه الموارد باعتبارها المدخل الطبيعي أمام سياستها لإعـــادة ترتيـــب وصياغـــة علاقاتها مع دول المنطقة بنواتج سياسية تضع صيغة لمعادلة "النفط مقابل المياه" أو "النفط مقابل الأمن" خصوصا مع العراق. بعد اكتمال مشروع جنوب شرق الاناضول (الغاب) وما يحققـــه مـــن نـــهوض اقتصادي تركي شامل.

و ذلك في ضوء انحسار المشروع القومي العربي ودخول النظام الاقليمي العربي مـــا يشـــبه الأزمةعلى أثر تداعيات حرب الخليج الثانية ، وهذه الأزمة تمثل تعبيرا عن اختلالات أصيلة كامنة في صميم بنية النظام الإقليمي نفسه. بحيث أصبح العالم العربي ككل و وحداته السياسية تعاني ضعفا شديدا في "المناعة" إزاء التحديات الخارجية بما فيها تلك الصادرة عن دول الجوار الجغرافي. ومع اســـتمرار التيار القطري في الوطن العربي، تصبح العلاقات ضمن الجغرافيا السياسية بين المنطقة وتركيا تقـــوم على أساس قطري وليس قومي بحيث تصبح المشكلات العربية التركية في حقيقتها مشكلات عراقيـــة - تركية أو سورية - تركية. ولما كان العراق يعاني من الحظر الدولي منذ ١٩٩٠ والانهيار شبه الكـــامل في عناصر القوة، ولما صارت سوريا مشغولة في عملية السلام مع إسرائيل باعتباره يشكل أولوية فـــي اهتماماتها فإنه على الأرجح أن تميل الأخيرة إلى عدم إثارة قضايا نهر الفرات أو لواء الإســـكندرونة بأن تقبل توفيقا ما في المسألة الأولى مع إبقاء المسألة الثانية من دون حل. كما على الأرجح أن تميـــل الأولى إلى ضبط النفس والتلويح بالآثار الاقتصادية المترتبة علـــى تركيـــا فـــي اســـتمرار اختراقـــها لأراضيها الشمالية وإعلانها للمنطقة الأمنية.

و في هذا الاطار ، يمكن القول بأن تركيا تتبع سياسة تعدد الدوائر الإقليمية التي تأثر بدرجـــة أو بأخرى على الدور التركي في الشرق الاوسط ، و تأتي هذه السياســـة نتيجـــة تـــوزع اهتمامـــات وتحركات سياسة تركيا الخارجية من حيث الأهمية والقدرة على التأثير في أكثر من دائرة إقليمية فـــي وقت واحد هي : الدائرة الأوروبية، والدائرة الأمنية - الأطلسية ، والدائرة الآســـيوية (الجمـــهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز)، ودائرة البلقان والبحر الأسود، والدائرة الشرق أوسطية (تطـــور التعاون العسكري مع إسرائيل) وتعود هذه السمة المميزة للسياسة التركية، إضافة إلى عدم حسم مشكلة هوية تركيا، الى تنوع وتوزع مصالحها القومية واهتماماتها السياسية والأمنية والاقتصادية ، إلى جانب مجموعة الاعتبارات التاريخية والثقافية المؤثرة في جميع هذه الدوائر. وهذا لا ينفي أن انشغال تركيـــا بمشكلات إقليمية متعددة يُشتت بالضرورة، اهتمامها على لعب دور فاعل في منطقـــة واحـــدة ومنـــها الشرق الأوسط ، بما يظهرها بصفة الدولة العاجزة عن التأثير الفعلي في بعـــض التطـــورات ضمـــن نطاقها الحيوي. و على الرغم مما تواجهه تركيا من مشكلات بتحركها في إطار الدائرة الآسيوية مثـــلا،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ضمن المجالات الاقتصادية والثقافية، إضافة إلى المنافسة على النفوذ والتأثير بين النموذج التركي العلماني والنموذج الإيراني الإسلامي فضلا عن المعارضة القوية لهذا التحرك التركي من جانب روسيا،تحتل هذه الدائرة مرتبة متقدمة نسبيا ضمن أولويات السياسة التركية (لاعتبارات اقتصادية، ومشروعات نقل وتصدير النفط والغاز الطبيعي واعتبارات سياسية وثقافية "العثمانية الجديدة"). وفي هذا السياق، فإن الدائرة الشرق أوسطية تكتسب أهمية خاصة عند صانعي السياسة التركية، حيث يتم منحها قدر كبير من الاهتمام وتطور للعلاقات الاقتصادية مع دولها تمهيدا للمشاركة بدور أساسي في إطار " الترتيبات الاقتصادية الشرق الأوسطية" في حال إقامتها. ويدرك الأتراك أن هذا الاهتمام لن يلغي أو يقلل من أهمية الهدف الأعلى للسياسة التركية وهو ما يتمثل بالاندماج الكامل في أوروبا، رغم صعوبة حل الاختلافات الثقافية والحضارية أوالصعوبات الاقتصادية والسياسية. وبعبارة أخرى فإن أي اهتمام تركي بالدائرة الشرق أوسطية يكون بغرض خدمة ذلك الهدف من خلال تدعيم قوتها الاقتصادية، وتوظيف ما تتمتع به من ميزة باعتبارها البلد الأوروبي الوحيد العضو في المؤتمر الإسلامي والذي له خبرة واسعة في الشرق الأوسط وروابط متميزة مع الدول الإسلامية، بحيث تلعب دورا مزدوجا "كجسر بين أوروبا والشرق الأوسط" من جهة، وكأداة فعالة في النظام الدفاعي الغربي قادرة عند الضرورة على الإسهام في تأمين المصالح الأوروبية والغربية في المنطقة من جهة ثانية، كما لا يشكل هذا الاهتمام بديلا عن الإندماج في الدائرة الأوروبية-الأطلسية وعدم وجود تعارض بين الدائرتين من وجهة نظر صانعي السياسة التركية من جهة ثالثة. خصوصا وأن علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي دخلت في مرحلة جديدة بعد موافقة الأخير في ١٩٩٩/١٢/١٠على منح تركيا وضع"مرشح للعضوية" . و بذلك تدرك تركيا ان سعيها الى الانضمام الكامل الى الاتحاد الأوروبي هو عبارة عن شهادة بانضمامها إلى الغرب بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي كما هو حادث بالمعنى الأمني والعسكري، بمعنى أن تركيا في حال انضمامها وتراجع التناقضات اليونانية التركية وزيادة التنسيق السياسي داخل الاتحاد الاوروبي ، فإن تركيا ستضع سياستها في إطار سياسة الاتحاد والتحالف الغربي عموما كما ستبتعد تركيا على الأغلب في علاقاتها مع المنطقة من كونها علاقات ثنائية، بما يمثله ذلك من أبعاد في إطار الجغرافيا السياسية وتفاعلات قومية، لتقترب من الاتجاه العام للعلاقات الأوروبية المتوسطية.

ومن ناحية اخرى لا تؤثر المشكلات التركية الداخلية في عملية صنع القرارات الداخلية ومجريات السياسة الداخلية فحسب، ولكنها تؤثر أيضا في عملية صنع قرارات سياستها الخارجية بمواصلة تبني سياسة نشطة إزاء بعض القضايا الحيوية المرتبطة بأوضاع داخلية وإقليمية ودولية. فنجد أن مشكلات العنف - الإرهاب في تركيا سواء المرتبطة منها بحركات كردية أو إسلامية أو يسارية تأثر ضمن عوامل أخرى،في مواقف تركيا السياسية إزاء العراق وسوريا(المشكلة الكردية). وفي علاقاتها بإسرائيل وإيران (العنف الإسلامي).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما يمثل النفط عاملاً هاماً من عوامل اهتمام تركيا بالمنطقة، فإضافة إلى ما لتركيا من مصلحة في استمرار تدفق النفط إلى الغرب نظراً لارتباط أمنها ومصالحها بالغرب، تعتمد تركيا في تغطية معظم احتياجاتها من النفط (تصل إلى ٨٤%)على الاستيراد من دول المنطقة.ومن المتوقع أن يتقلص هذا الاهتمام نظراً إلى حجم الاحتياطات النفطية والمقدرة بـ ٣٢٠مليار برميل و ٧ تريليون م^{٣} من الغاز الطبيعي في حوض بحر قزوين. ويرى البعض أن حوض قزوين سيحتل المركز الثالث بعد الشرق الأوسط وسيبيريا في إنتاج الطاقة ويذهب آخرون إلى توقع انتقال مركز الثقل في مجال إنتاج النفط وتصديره إلى تلك المنطقة بحيث يسمح بانخفاض تبعية الغرب لنفط الشرق الأوسط وبالتالي تقليص تبعية تركيا في ضوء حسم المنافسة التركية الروسية حول مد خط أنابيب النفط الأذربيجاني لصالح تركيا بتوقيع إعلان أنقرة الخماسي لاعتماد خط النفط باكو - جيحان عام ١٩٩٨.اضافة الى إمتلاك الجمهوريات الاسلامية التركية لاكثر من ١٠ مليارات برميل من احتياطي النفط و نحو ٢٠ تريليون من الغاز الطبيعي .

و فيما يتعلق بالسياسة التركية تجاه العراق فإنه يتوقع أن يشهد المستقبل المنظور تحولاً في هذه السياسة بصرف النظر عن أي تغييرات داخلية محتملة فيه،ومن العوامل التي يحتمل أن تساعد في تحقيق ذلك التحول، تقدير أنقرة عدم استفادتها بشكل كاف من استئناف التجارة مع العراق، وتقديرها مخاطر مواصلة سياستها الحالية في دفع العراق وسوريا إلى مزيد من التقارب الاقتصادي والسياسي بما قد يشكل من وجهة نظرها وسيلة "للضغط" عليها بصدد بعض المسائل كالمياه والأكراد وكذلك المسائل الاقتصادية سواء ما يتعلق منها بالتجارة أو النفط (احتمال استئناف العراق تصدير جزء كبير من نفطه عبر سوريا)، وتقديرها أن الوضع في شمال العراق، ربما يخرج عن حدود السيطرة سواء باتجاه إنشاء "كيان كردي مستقل" أو باتجاه مواصلة حزب العمال الكردستاني PKKوجوده في المنطقة وتدعيم نفوذه فيها سواء بالتعاون مع أحد الحزبين الكرديين العراقيين الرئيسيين أو على حسابهما معا،ومثل هذا التحول، قد لا يواجه بالضرورة بمعارضة أمريكية على غرار عدم اتخاذ الأخيرة خطوات فعلية إزاء تركيا بصدد اتفاقها الضخم مع إيران عام ١٩٩٦ بشأن الغاز الطبيعي أو بصدد إحجامها عن الانضمام إلى الجهود الأمريكية لعزل إيران ضمن سياسة الاحتواء المزدوج.

إذن، مع أن تركيا تبدو متحمسة لقيام ترتيبات إقليمية جديدة في المنطقة يعيد لها بعض نفوذها السابق فيها، ويعزز دورها الإقليمي،ويمكنها من الحصول على عوائد اقتصادية في مجالات الاستثمار والسياحة والتجارة، فضلاً عما تجنيه من عوائد البنية التحتية المشتركة إقليمياً (المياه – الطاقة – الطرق) فإنه لا يمكن القول بأن لدى تركيا رؤية مستقلة أو متكاملة لطبيعة وحجم دورها، بمعنى غياب تصور واضح لاستراتيجية محددة تجاه المنطقة وذلك لأسباب ذاتية وموضوعية برغم كل النشاط والحماسة اللذين تبديهما، وبرغم كل العلاقات التي تحاول نسجها مع إسرائيل انطلاقاً من اعتبار أن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كليهما شرق أوسطي، وينتميان إلى أوروبا والغرب أكثر من انتمائهما للجيران الطبيعيين، وكليهما ديمقراطي وعلماني ويتبنى القيم الغربية ويتحالف مع الغرب.

وبهذا ستبقى مساهمة تركيا في المنطقة مرهونة بإمكاناتها الاقتصادية وبالتطورات السياسية منها، فضلاً عن التطورات الإقليمية والدولية؛ فهذه العوامل هي التي تحد من الدور التركي "الشرق أوسطي" الذي يعتمد أساسا على التعاون في مجالي المياه والأمن في المدى المنظور.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة المصادر والمراجع

١: المصادر باللغة العربية

تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٧، البنك الدولي ١٩٩٧

٢: المصادر باللغة الإنجليزية

- Direction of Trade statistics year Book, I.M.F, 1998.
- Direction of Trade statistics Year Book, I.M.F, 1997.
- International financial statistics, I.M.F, 2000
- The Europa world year Book, Europa publications limited, Vol. II,1993.
- Turkey 1988, Edited by Teoman Fehim, Ankara: General Directorate of Press and Information, 1988.
- Turkey, 1989 Almanac,Edited by Ilnur Cevik, Ankara: Turkish Daily News publication, 1989.
- Turkey, 1991-1992 Almanac, Edited by Ilnur Cevik, Ankara: Turkish Daily News Publication , 1993.
- Water Issues Between Turkey, Syria and Iraq, Turkey Foreign Ministry, 1997.

٣ : المراجع الحديثة باللغة العربية:

- آلن ج.أ، ملاط، شبلي، المياه في الشرق الأوسط الماحات قانونية سياسية واقتصادية، ترجمة محمد اسامة القوتلي، منشورات وزارة الثقافة السورية، ١٩٩٧.

-توفيق، سعد حقي، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩.

-جرجس، فواز، أمريكا والإسلام السياسي، صراع الحضارات أم صراع المصالح؟ ترجمة غسان غصن، الطبعة الأولى، دار النهار، بيروت، ١٩٩٨.

-الجهماني، يوسف ابراهيم، تركيا وإسرائيل، الطبعة الأولى، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، سلسلة ملفات تركية (١)، دمشق ١٩٩٩.

-حيدري، نبيل، تركيا: دراسة في السياسة الخارجية منذ عام ١٩٤٥، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، دمشق ١٩٨٦.

-الداقوقي، ابراهيم، صورة العرب لدى الأتراك،الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، ١٩٩٦.

-ربيع،حامد، الحوار العربي- الأوروبي ومنطلق التعامل الدولي والإقليمي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٨٣.

-الربيعي، صاحب، أزمة حوضي دجلة والفرات وجدلية التناقض بين المياه والتصحر، الطبعة الأولى، دار الحصاد للطباعة والنشر، دار الكلمة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٩.

-الرمضاني، مازن اسماعيل، السياسة الخارجية دراسة نظرية، دار الحكمة، بغداد،١٩٩١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- روبنس، فيليب، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، دمشق، ١٩٩٣.
- الزغول، ساطع، إشكالية المياه العربية، مطبعة الفجر، عمان، ١٩٩٧.
- السباهي، زكريا، المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية، دار طلاس، دمشق، ١٩٩٤.
- السبعاوي، عوني عبد الرحمن، إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،سلسلة دراسات استراتيجية(١٠)، أبو ظبي، ١٩٩٧.
- سعيد، عبد المنعم، العرب ودول الجوار الجغرافي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.
- السمان، نبيل، حرب المياه من الفرات الى النيل (د.م) ، (د.ت).
- السيد سليم، محمد، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٨.
- صالحة، سمير، تحولات في السياسة الخارجية التركية نحو العالم العربي، في قضايا شرق أوسطية رقم (٢)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان ١٩٩٦.
- عبد الرحمن، خير الدين، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، الطبعة الأولى، دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع، دار إشراق للنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٦.
- العبد الله، حسن، الأمن المائي العربي، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٢.
- عطايا، امين محمود، النظام الشرق أوسطي الجديد: المخططات الإسرائيلية للهيمنة الاقتصادية على المنطقة، الطبعة الأولى، مؤسسة الشروق، بيروت، ١٩٩٥.
- العمانجي، عزيز قادر، التاريخ السياسي لتركمان العراق، الطبعة الأولى، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٧.
- عوني، درية، عرب وأكراد خصام ووئام، الطبعة الأولى، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٣.
- كيالي، ماجد، المشروع "الشرق أوسطي" : أبعاده ومرتكزاته وتناقضاته، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية (١٣)، أبو ظبي، ١٩٩٨.
- الكيلاني، هيثم، تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية التركية، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية (٦)، الطبعة الأولى أبو ظبي ١٩٩٦.
- المجذوب، طارق، لا أحد يشرب: مشاريع المياه في استراتيجية اسرائيل، الطبعة الأولى، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت،١٩٩٨.
- مخيمر، سامر، وحجازي، خالد، أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٢٠٩، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٦.
- معوض، جلال، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- معوض، جلال، الأكراد والتركمان في العراق: تحليل سياسي، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، سلسلة بحوث سياسية (٩٠)، القاهرة، ١٩٩٤.
- معوض، جلال، العرب وتركيا، في المؤتمر القومي الثامن، حالة الأمة العربية ١٩٩٨، تنسق مجدي حماد، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،١٩٩٩.
- معوض، جلال، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية (٢٣)، أبو ظبي،١٩٩٨.
- معوض، جلال، العرب وتركيا، في المؤتمر القومي العربي التاسع حالة الأمة العربية ١٩٩٩، تنسيق نيفين مسعد تحرير حماد حمدي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.
- معوض، جلال، تطور العلاقات التركية- الإسرائيلية في التسعينات، سلسلة بحوث سياسية(١٠٧)، مركز البحوث والدراسات السياسية، بجامعة القاهرة،القاهرة، ١٩٩٦.
- الناصري، خليل ابراهيم، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، مطبعة الراية،بغداد، ١٩٩٠.
- ناي. ج. جوزيف، حتمية القيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الدولية، ترجمة عبد القادر عثمان، الطبعة الأولى، مركز الكتب الأردني، عمّان، ١٩٩٠.
- النعيمي، احمد نوري، تركيا وحلف شمال الأطلسي، الدار الوطنية للتوزيع والإعلان، بغداد،١٩٨١.
- نور الدين، محمد، قبعة وعمامة: مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا، الطبعة الأولى، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٧.
- نور الدين، محمد، تركيا الجمهورية الحائرة: مقارنة في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٨.
- نور الدين، محمد، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات ، الطبعة الأولى ، رياض الريس للكتب و النشر ، بيروت ، ١٩٩٧.
- هنتنغتون، صاموئيل، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي ، ترجمة طلعت الشايب، تقديم صلاح قنصوه،(د.م)، ١٩٩٨.

٤ : المراجع الحديث باللغة الانجليزية

- Ahmad, feroz, The Making of Modern Turkey, Routledge, London, 1993.
- Bechorner, Natasha, water and Instability is The Middle East, Internatonal Institute for startigic studies, London, 1992.
- Gunter, Miched M., The Changing kurdish problem in Turkey, Research Institute for the study of conflict and terrorisim. London, May 1994, No.270.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- Holsti, H.K, International politics: A framework for analysis, 4th ed, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1983.
- Kilot, Nurit, water resources and conflict in the Middle East, Routledge, London, 1994.
- Pamir, Peri, Turkey in Its Regional Environment in the post bipolar Era: Opportunities and constraints, in Boulding Elise. (editor) Building Peace in the Middle East, Lynne Rienner Publishers, London, 1994.
- Rosenau, James N., The Study of Foreign Policy in World Polistics, Kenneth and Thompson, London, 1976.
- Star, Joyce, and stor, Danied, U.S Foreign Policy On Water Resources in The Middle East, The center of studies and international studies, washington, 1987.
- Pelletier, stephen C., Turkey and United states in the Middle East, in Turkey's strategic position at The crossroads of world Affairs, strategic studies Institute, U.S. Army war college, Carlisle, 1993.

٥: الرسائل الجامعية:

١-احمد، احمد عبد الباقي، الدور السياسي للقوميات في تركيا، الأكراد "دراسة حالة"، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، ١٩٩٠.

٢-بسيوني، عبير، التدخل الخارجي في الصراعات الداخلية، حالة التدخل في العراق، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، ١٩٩٧.

٦ : بحوث منشورة في كتاب لمجموعة مؤلفين:

-أبو طالب، حسن، الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، في العرب والأتراك: الاقتصاد والأمن الإقليمي، تحرير وتقديم علي اومليل، ترجمة فاتن خليل البستاني، منتدى الفكر العربي، سلسلة الحوارات العربية الدولية، عمّان، ١٩٩٦.

-احمد، نازلي معوض، التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسية و الاقتصادية المعاصرة،في العلاقات العربية التركية من منظور عربي، الجزء الأول، إشراف محمد صفي الدين أبو العز، معهد الدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩١.

- ارجيل دغو، تعقيب على ورقة بحثية لـ أحمد نوري النعيمي بعنوان الأسس الواقعية لمستقبل العلاقات العربية التركية، في العلاقات العربية التركية: حوار مستقبلي، اورهان كولوغو، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

-انجين، ناظم، آفاق تحسين التعاون الاقتصادي العربي التركي، في العرب والأتراك: الاقتصاد والأمن الإقليمي، تحرير وتقديم علي اومليل، ترجمة فاتن خليل البستاني، الطبعة الأولى، منتدى الفكر العربي، سلسلة الحوارات العربية- الدولية، عمان، ١٩٩٦.

-اوغلو، فاخر آرما، تركيا والصراع العربي الإسرائيلي، في العلاقات العربية، في العلاقات العربية التركية من منظور تركي، الجزء الثاني ، إشراف كمال الدين إحسان اوغلو، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ومركز الأبحاث والتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، استنبول، ١٩٩٣.

-اوغلو، وحيد خلف، كلمة الافتتاح الثانية لندوة العلاقات العربية التركية: حوار مستقبلي، اورهان كولوغلو وآخرون، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.

-ايلكين، سليم، العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين تركيا والأقطار العربية، في العلاقات العربية التركية من منظور تركي، اشراف كمال الدين احسان اوغلو، الجزء الثاني، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ومركز الأبحاث والتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، استنابوا، ١٩٩٣.

-باغيش، علي إحسان،إشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية العربية، الورقة الأولى،في العلاقات العربية التركية:حوار مستقبلي، اورهان كولوغو وآخرون،الطبعة الأولى،مركزدراسات الوحدة العربية،بيروت، ١٩٩٥.

-بكر، عبد الوهاب، تركيا والصراع العربي الإسرائيلي، في العلاقات العربية التركية، من منظور عربي، الجزء الأول، إشراف محمد صفي الدين أبو العز، معهد البحوث والدراسات العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩١.

- بكور، يحيى، وكولازر، جون، المشرق العربي تاريخ المياه ومشكلاتها وآفاقها المستقبلية، في المياه في العالم العربي: آفاق واحتمالات المستقبل، (تحرير) بيتر روجز وبيتر ليدون، ترجمة شوقي جلال، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٧.

- بوستيل، ساندرا، مواجهة ندرة المياه، في أوضاع العالم ١٩٩٣، ليستر آربراون، وآخرون، ترجمة علي حسين حجاج، مراجعة مهندس موفق الصقار، دار البشير، عمّان، ١٩٩٥.

- الجلبي، فاضل، آفاق التعاون الاقتصادي العربي- التركي، في العرب والأتراك: الاقتصاد والأمن الإقليمي، تحرير وتقديم علي اومليل، ترجمة فاتن خليل البستاني، الطبعة الأولى، منتدى الفكر العربي، سلسلة الحوارات العربية- الدولية، عمّان، ١٩٩٦.

- الجميل، سيار، الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والاتراك: الورقة الثانية، في العلاقات العربية التركية: حوار مستقبلي، اورهان كولوغلو وآخرون، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.

- جويجاتي، رفيق، المسألة المائية في سورية، في المشكلات المائية في الوطن العربي، تحرير احمد يوسف احمد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- حتي، ناصيف، الوطن العربي وتركيا في استراتيجيات القوى العظمى، في العلاقات العربية التركية: حوار مستقبلي، اورهان كولوغو وآخرون، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.

- حرب، اسامة الغزالي، الشرق اوسطية، أصولها وتطوراتها في الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد؟، تقرير سلامة احمد سلامة، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٥.

- حمدي عبد الرحمن، إمكانيات تدعيم الأمن المائي العربي، في حتى لا تنشب حرب عربية عربية أخرى (من دروس حرب الخليج)، تحرير مصطفى كامل السيد، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٢.

- خليل، هاني، الأمن المائي العربي في ضوء امكانات التعاون واحتمالات الصراع، في مشكلة المياه في الشرق الأوسط،الجزء الثاني، تحرير نجيب عيسى، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٤.

- الداقوقي، ابراهيم، نحو خطة جديدة للتحرك على المستوى الاعلامي والتربوي لتغيير صورة العرب في الكتب المدرسية ووسائل الإعلام التركية، في العلاقات العربية التركية: حوار مستقبلي، اورهان كولوغلو وآخرون، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.

- الدباغ، رياض حامد، مشكلة المياه في العراق، في مشكلة المياه في الشرق الأوسط، الجزء الأول، تحرير نجيب عيسى، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٤.

- رزق، يونان لبيب، العلاقات العربية التركية فيما بين الحربين العالميتين، في العلاقات العربية التركية من منظور عربي،الجزء الأول، إشراف محمد صفي الدين أبو العز ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية،١٩٩١.

- سعيد،عبد المنعم،ما بعد الحرب الباردة:النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار،في العرب في الاستراتيجيات العالمية،تحرير،مصطفى الحمارنة،مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية،عمّان، ١٩٩٤.

- سلامة، غسان، مداخلة على محور إشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية العربية، في العلاقات العربية التركية: حوار مستقبلي، اورهان كولوغلو وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.

- سليم، محمد السيد، العرب فيما بعد العصر السوفيتي: المخاطر والفرص، في انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيراته على الوطن العربي، تحرير طه عبد العليم، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، القاهرة، ١٩٩٢.

- السماك، محمد، العلاقات العربية التركية، حاضرها ومستقبلها، في ا لعرب والأتراك في عالم متغير الجزء الأول، وجهة النظر العربية، أشراف ميشال نوفل، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- السمّان، نبيل، مشكلة المياه في سوريا، في مشكلة المياه في الشرق الأوسط، الجزء الأول، تحرير نجيب عيسى، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٤.

- صالحة، سمير، مشكلة المياه في محادثات السلام الجارية، في مشكلة المياه في الشرق الأوسط ،الجزء الثاني، تحرير نجيب عيسى، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٤.

- صبحي، مجدي، تعقيب على بحث محمد عبد الله الدوي: المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء أحكام القانون الدولي، في المشكلات المائية في الوطن العربي، تحرير احمد يوسف احمد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٤.

- المسألة المائية في محادثات السلام الجارية، في المشكلات المائية في الوطن العربي، تحرير احمد يوسف احمد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٩٤.

- صويصال، اسماعيل، العلاقات العربية التركية بين الحربين ١٩١٩-١٩٣٩، في العلاقات العربية التركية من منظور تركي، الجزء الثاني ، أشراف كمال الدين إحسان اوغلو، معهد البحوث والدراسات العربية، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون الثقافية التركية، ١٩٩٣.

- ضاهر، مسعود، تعقيب على محور أهمية الموروث التاريخي العربي- العثماني- وتأثيره في العلاقات العربية التركية في العلاقات العربية التركية: حوار مستقبلي، اورهان كولوغلو وآخرون، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.

- طونش، حاقان، مشكلة المياه في المنطقة؛ وجهة نظر تركية، في مشكلة المياه في الشرق الأوسط،الجزء لأول، تحرير نجيب عيسى، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٤.

- عباس، قاسم، تعقيب على محور إشكالية المياه و أثرها على العلاقات العربية التركية، في العلاقات العربية التركية: حوار مستقبلي، اورهان كولوغلو وأخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.

- عبد الفضيل، محمود، أفاق التعاون العربي- التركي في المجالات الاقتصادية والمالية والثقافية، في العلاقات العربية التركية: حوار مستقبلي، اورهان كولوغلو وأخرون، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.

- العبد الله، رضوان راضي، الابعاد السياسية للتطور في النظام الدولي، في العرب في الاستراتيجيات العالمية، تحرير مصطفى الحمارنة، مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية، عمّان، ١٩٩٤.

- عيسى، نجيب، تعقيب على بحث محمود عبد الفضيل، أفاق التعاون العربي التركي في المجالات الاقتصادية والمالية والتقنية، في العلاقات العربية التركية : حوار مستقبلي، اورهان كولوغو وأخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- غوركان، إحسان، تركيا في الجيوسياسية الجديدة وآثارها في مستقبل العلاقات العربية التركية، في العلاقات العربية التركية: حوار مستقبلي: اورهان كولوغلو وآخرون، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.

- فؤاد، نبيل، الحد من التسلح والاستراتيجية الأمنية العامة في المنطقة، في مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي، إشراف سمعان بطرس فرج الله ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٧.

- فرج الله، سمعان بطرس، مستقبل الترتيبات الإقليمية في الشرق الأوسط: نظرة نقدية مقارنة، في مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي، إشراف سمعان بطرس فرج الله، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٧.

- كلايجوغلو، سيما، علاقات تركيا الاقتصادية مع الشرق الأوسط بعد دخولها الاتحاد الجمركي الأوروبي في العرب والأتراك: الاقتصاد والأمن الإقليمي، تحرير وتقديم علي اومليل، ترجمة فاتن خليل البستاني، الطبعة الأولى، منتدى الفكر العربي، سلسلة الحوارات العربية الدولية، عمّان، ١٩٩٦.

- كوثراني، وجيه، موقع العلاقات التركية في إطار العالم الإسلامي، في العلاقات العربية التركية: حوار مستقبلي، أورهان كولوغلو وآخرون،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،١٩٩٥.

- الكيلاني، هيثم، البعد الأمني لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية والاتفاقية العسكرية التركية الإسرائيلية في مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وتأثيراتها على الوطن العربي ، إشراف سمعان بطرس الله ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٧.

- لبكي، بطرس، العلاقات الاقتصادية العربية التركية الراهنة، في العلاقات العربية التركية: حوار مستقبلي، اورهان كولوغلو وآخرون، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.

- المجذوب، طارق، اشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية العربية ، في العلاقات العربية التركية: حوار مستقبلي، اورهان كولوغلو وآخرون، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.

- معوض، جلال، التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب، في مصر وأمن الخليج بعد الحرب، تحرير مصطفة علوي، مركز البحوث والدراسات السياسية، بجامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٤.

- معوض، جلال ، ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن، في الندوة المصرية، الفرنسية الخامسة، تحرير نيفين عبد المنعم مسعد، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٥.

- معوض، جلال ، المياه والدور ا لتركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج، في حتى لا تنشب حرب عربية- عربية أخرى (من دروس حرب الخليج) ، تنسيق وتحرير مصطفى كامل السيد، مركز البحوث والدراسات السياسية، بجامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- معوض، جلال ، واقع وأفاق العلاقات المصرية التركية، في الدور الإقليمي المصر في الشرق الأوسط، تحرير عبد المنعم المشاط مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٢.

- مسعد، نيفين، تركيا ومجموعة دول الثماني الإسلامية، في مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي، إشراف سمعان بطرس فرج الله، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٧.

- مسلم، طلعت، قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، في التحديات "الشرق أوسطية" الجديدة والوطن العربي، احمد الدجاني وآخرون، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤.

- مسلم، طلعت، مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب والأتراك منه وموقعهم فيه، في العلاقات العربية التركية: حوار مستقبلي، اورهان كولوغلو وآخرون، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.

- النعيمي، احمد نوري، الأسس الواقعية لمستقبل العلاقات العربية- التركية، في العلاقات العربية التركية: حوار مستقبلي، اورهان كولوغلو وآخرون المطبعة الأولى، مركز الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.

- نور الدين، محمد، الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية،في العرب والأتراك في عالم متغير، الجزء الأول، وجهة النظر العربية، تحرير ميشال نوفل، الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية والتوثيق، بيروت، ١٩٩٣.

- نوفل، ماري، مشكلة المياه بين لبنان واسرائيل، من المشكلات المائية في الوطن العربي، تحرير احمد يوسف احمد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٤.

- نوفل، ميشال، دور تركيا الإقليمي وتحولات البيئة الجيوسياسية،في العرب والأتراك في عالم متغير، الجزء الأول، وجهة النظر العربية، إشراف ميشال نوفل، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٣.

٧: الدوريات باللغة العربية

-ابراهيم، حسن، الفكر العربي وإشكالية النظام العالمي الجديد، شؤون عربية، العدد ٦٩، القاهرة، ١٩٢، ص٤٩-٦٠.

-أذار، كاندار، تركيا دولة شرق أوسطية، الباحث العربي، العدد ٤٨، لندن، يوليو/تموز - اكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨، ص ٥٣-٥٧.

-أراموفيتش، مورتون، تركيا بعد اوزال، ترجمة غسان رملاوي، شؤون الأوسط، العدد ٢٣، بيروت، تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

-ارغوفنتش، شادي، الأمن التركي والشرق الأوسط، الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٦، بيروت، ربيع ١٩٩٦، ص٩٧-١٠٤.

-الأزعر، محمد خالد، العرب ودوائر التحرك الإقليمي للسياسة التركية، شؤون عربية، العدد ٧٤، القاهرة، يونيو/حزيران ١٩٩٣، ص١٢٩-١٥١.

-الاصفهاني، بنية، تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي، السياسة الدولية، السنة ١٤، العدد ٥٢، القاهرة، نيسان/ابريل ١٩٨٧، ص٩٢-١٠٧.

-باشا، سهابوليك، تطور العلاقات بين تركيا وإسرائيل والدول العربية المجاورة، الباحث العربي، العدد ٤٨، لندن، يوليو/تموز - أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٨، ص١٧-٣٩.

-تركي، أحمد السيد،الأحزاب العلمانية في تركيا،السياسة الدولية، السنة ٣٤، العدد١٣١،يناير/كانون الثاني ١٩٩٨.

- تركي، أحمد السيد، القضية الكردية في العراق، السياسة الدولية، السنة ٣٥، العدد ١٣٥، القاهرة، يناير/كانون الثاني ١٩٩٩، ص١١٧-١٢٢.

- تشاندار، جنكيز، التقارب التركي الإسرائيلي، شؤون الأوسط، العدد ٥١، بيروت، نيسان/أبريل ١٩٩٦، ص٣٣-٣٩.

- تهامي، أحمد، تركيا وتوسيع الناتو، السياسة الدولية، السنة ٣٣، العدد ١٢٩، ١٩٩٧، ص١١٠-١١٥.

- ثابت مصطفى، العلاقات العربية التركية بعد حرب الخليج : الطموحات الإقليمية والخيار الاستراتيجي الأطلسي، الفكر الاستراتيجى العربى، العدد ٤١، تموز/يوليو ١٩٩٢.

- جاد، عماد، الغزو في الإطار الإقليمي، السياسة الدولية،السنة ٢٦،العدد ١٠٢، القاهرة،تشرين أول/اكتوبر ١٩٩١.

- جاد، عماد، دول الجوار الجغرافي حسابات المكسب والخسارة، السياسة الدولية، السنة ٧، العدد ١٠٣، القاهرة، كانون الثاني/يناير ١٩٩١.

- الجبالي، عبد الفتاح، المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية: الأهداف والنتائج والتوقعات، الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٠، بيروت، ربيع ١٩٩٧،

- جونلو بول، مهمت، تركيا والشرق الأوسط، الباحث العربي، العدد ٢٧، لندن، يوليو/تموز-سبتمبر/أيلول ١٩٩١، ص٢٥-٣٢.

- حافظ، محمد شوقي، موقع العرب من النظام العالمي الجديد، شؤون عربية، العدد ٧٥، القاهرة، ١٩٩٣.

- حتى، ناصيف، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي "ندوة" المستقبل العربى، السنة ١٥، العدد ١٦٥، بيروت، نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٢.

- حتى ، ناصيف، العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية، المستقبل العربي، السنة ١٨، العدد ٢٠٠، بيروت، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، ص٥-٢١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- الحسيني، محمد صادق، التعاون الإيراني التركي وإنشاء منظمة الدول الثماني، شؤون الأوسط، العدد ٥٩، بيروت، كانون الثاني/يناير-شباط/فبراير ١٩٩٧، ص١٢٨-١٣١.
- خليفة، محمد، تركيا وأزمة الخليج، مستقبل العالم الإسلامي، السنة١، العدد٢، مالطا، ربيع ١٩٩١، ص١٠٧-١٢٠.
- داوود ماجد، مسألة المياه والعلاقات مع الجوار، حالة دراسية: سوريا، مجلة معلومات دولية، العدد ٥٦، دمشق، ربيع ١٩٩٨.
- الداود، محمد علي، العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها، المستقبل العربي، السنة٥، العدد٤٥، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢، ص٦٢-٦٩.
- دياب، محمد، اللعبة الكبرى في حوض قزوين، حرب الأنابيب وعودة الاستقطاب، شؤون الأوسط، العدد٧٨-٧٩، بيروت، يناير-سبتمبر ١٩٩٩.
- رسلان، أحمد فؤاد، التقارب التركي الإسرائيلي من الشرق الأوسط إلى القوقاز، السياسة الدولية، السنة ٣٣، العدد١٣٠، القاهرة، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، ص١١٥-١١٨.
- رسلان، هاني، تركيا وأمن الخليج، السياسة الدولية، السنة٢٧، العدد١٠٥، ١٩٩١، ص١٠٤-١٠٧.
- الرشدان، عبد الفتاح علي، العلاقات العربية التركية في عالم متغير، العلوم الاجتماعية، المجلد٢٦، العدد٣، الكويت، خريف١٩٩٨، ص٢١-٤٥.
- الرشيدي، أحمد، الأنهار الدولية في الوطن العربي أوضاعها الجغرافية وتنظيمها القانوني، شؤون عربية، العدد٨٦، القاهرة، حزيران/يونو ١٩٩٦، ص٢٠-٤٠.
- روبنس، فيليب، تركيا لاعب أساسي في المنطقة، الباحث العربي، العدد٤٨، لندن، يوليو/تموز-أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨، ص٥٨-٥٩.
- زهران، جمال علي، أزمة الحدود العربية مع دول الجوار الجغرافي: دراسة تطبيقية للمشرق العربي، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد٢٦، القاهرة، ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٦، ص٥١-٧٦.
- سالم، صالح، المشكلة الكردية وانعكاساتها على دول المنطقة، السياسة الدولية، السنة٣٠، العدد١١٦، القاهرة، نيسان/أبريل ١٩٩٤، ص١٩٣-١٩٧.
- السامرائي، شفيق عبد الرزاق، الموقف التركي من العدوان الثلاثيني على العراق، مجلة العلوم السياسية، المجلد ٧، العدد ١٣، بغداد، ١٩٩٥.
- سريع القلم، محمود، تأثير الحد الشمالي على مستقبل منطقة الشرق الأوسط، تعليق عبد المنعم سعيد، ترجمات استراتيجية، العدد٦، القاهرة، ١٩٩٦.
- سعداوي، عمرو عبد الكريم، الصراعات الكردية-الكردية، السياسة الدولية، السنة٣٥، العدد١٣٥، القاهرة، يناير/كانون الثاني ١٩٩٩، ص١١٠-١١٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- السعدني، نيرمين، الأبعاد الثلاثية لمشروع بنك تنمية الشرق الأوسط، السياسة الدولية، السنة٣٢، العدد١٢٦، القاهرة، أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٦، ص١٥٢-١٥٥.
- السليمي، منصف، إعلان الدار البيضاء، تسوية بين مطالب السياسي ومصالح الاقتصادي، المستقبل العربي، السنة١٨، العدد١٩٣، بيروت، آذار/مارس ١٩٩٥، ص١٩-٣٠.
- الشاذلي، محمد فتحي، قضية تركيا أزمة الهوية، الباحث العربي، العدد٤٨، لندن، يوليو/تموز-أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨، ص٤٧-٥٢.
- شاكماك، سيم، موقع تركيا في الحلف الأطلسي وأثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي، المستقبل العربي، السنة ٥، العدد٤٥، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢، ص١٠١-١١١.
- الشقاقي، خليل، أبعاد ومشكلات السياسة الأمنية التركية، السياسة الدولية، السنة ٢٤، العدد٩٤، القاهرة، أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨، ص٣٤-٥٣.
- صالح، عبد الله، أبعاد الحملة التركية على الأكراد، السياسة الدولية، السنة ٣١، العدد١٢١، يوليو/تموز ١٩٩٥، ص١٥٦-١٦٠.
- صالح، عبد الله، الاتفاق التركي الإسرائيلي وعملية السلام، السياسة الدولية، السنة ٣٢، العدد، ١٢٥، القاهرة، تموز/يوليو ١٩٩٦، ص٧٨-٨٢.
- صبحي، مجدي، أزمة المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف، السياسة الدولية، السنة ٢٩، العدد ١١٤، القاهرة، ١٩٩٣.
- صفوة، نجدت فتحي، موقف تركيا من قضية فلسطين، المستقبل العربي، السنة ٥، العدد ٤٥، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢، ص٨٥-١٠٠.
- الضبع، أحمد خليل، الاقتصاد التركي : مسيرة محفوفة بالمخاطر، السياسة الدولية، السنة ٣٣، العدد ١٣١، القاهرة، كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.
- عابدين، السيد صدقي، التقارب الروسي التركي، السياسة الدولية، السنة ٣٤، العدد١٣٢، القاهرة، نيسان/أبريل ١٩٩٨، ص٢٢٩-٢٣٢.
- عبد الحي، وليد، أثر المتغيرات في النظام الدولي المعاصر على مستقبل الوظيفة الإقليمية لإسرائيل، شؤون عربية، العدد٦٥، القاهرة، نيسان/أبريل ١٩٩١.
- عبد الخالق، على غالب، المشاريع الحالية والمستقبلية في دول أعالي النهر وتأثيراتها على الوارد المائي إلى العراق، الباحث العربي، العدد٢٤، لندن، تموز/يوليو ١٩٩٠.
- عبد العاطي، بدر أحمد، إيران وتركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب، السياسة الدولية، السنة ٢٧، العدد ١٠٤، القاهرة، أبريل/نيسان ١٩٩١، ص٦٠-٧١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- عبد الله، ثناء، إشكالية التفاعل والحوار الحضاري بين العرب والحضارة الغربية في إطار متغيرات العالم، المستقبل العربي، السنة١٦، العدد ١٦٧، بيروت، كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.
- عبد العليم، طه، مشروعات التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، السنة٣٠، العدد١١٥، القاهرة، يناير/كانون الثاني ١٩٩٤، ص١٨٧-١٩٦.
- علوي، مصطفى، الانعكاسات الإقليمية والدولية لاستقلال الجمهوريات الإسلامية في أسيا الوسطى والقوقاز، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٤٠، نيسان/أبريل ١٩٩٢، ص٥٥-٦٨.
- عمار، جفال، التنافس الإيراني التركي في أسيا الوسطى والقوقاز، شؤون الأوسط، العدد٧٤، بيروت،١٩٩٨ ص١٠١-١١٨.
- العمار، منعم، المتغيرات الدولية ومستقبل النظام العالمي، دراسة في اختلالات الأمن الخارجي، شؤون عربية، العدد ٨١، القاهرة،١٩٩٥.
- العناد، مجذاب بدر، أزمة المياه العربية، مشاكلها وتأثيرها في معالجة الفجوة الغذائية العربية، شؤون عربية، العدد٨٦، القاهرة، حزيران/يونيو ١٩٩٦.
- فؤاد، حسن، الأزمة الدستورية في تركيا، السياسة الدولية، السنة٧، العدد ٢٥، القاهرة، تموز/يوليو ١٩٧١، ص١٥٩-١٦٤.
- فانر، سميح، تركيا إلى واجهة المسرح الدولي : ثبات أوروبي وتطلع آسيوي، شؤون الأوسط، العدد١٥، بيروت، كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، ص٨١-٨٧.
- فايد، رجائي، المسألة الكردية في العراق وتركيا، كراسات استراتيجية، العدد٧٥، القاهرة، ١٩٩٩.
- فريد، عبد المجيد، محرر الندوة الدولية الثالثة: تركيا والعرب، المستقبل العربي، السنة٥، العدد٤٥، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢.
- فريد، عبد المجيد، (معد)، الحلقة النقاشية حول قضية نهر الفرات، الباحث العربي، العدد٢٤، لندن، تموز/يوليو ١٩٩٠.
- فياض، خالد، العلاقات التركية الإسرائيلية من تشيللر إلى أربكان، السياسة الدولية، السنة ٣٣، العدد١٢٩، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٨٢-١٨٦.
- قاسم، عباس، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية، المستقبل العربي، السنة١٦، العدد١٧٤، بيروت، آب/أغسطس ١٩٩٣، ص١٥-٥٢.
- القريشي، رضا، علي، عبد المنعم السيد، تطور العلاقات الاقتصادية العربية-التركية واقعا وتوقعا:دراسة في الاقتصاد السياسي لعلاقات الجوار الجغرافي، شؤون عربية، العدد٨٢، القاهرة، حزيران/يونيو ١٩٩٥، ص١٩٢-٢١٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- قمحة، أحمد ناجي، أكراد العراق الواقع والمستقبل، السياسة الدولية، السنة٣٣، العدد١٢٦، القاهرة، أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٦.
- كرامر، هاينز، تركيا كقوة اقليمية جديدة : دراسة للمفهوم السياسي الاستراتيجي، شؤون الأوسط، العدد٥٥، بيروت، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.
- كشك، اشرف عبد الحميد، الاتفاق التركي الإسرائيلي وأثره في الأمن القومي العربي، شؤون الأوسط، العدد٥٢، بيروت، حزيران/يونيو ١٩٩٦، ص٥٦-٧٥.
- كايجوغلو، أرسين، السياسة الخارجية التركية والأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط، المستقبل العربي، السنة٢١، العدد٢٤١، بيروت، ١٩٩٩، ص٣٧-٤٨.
- كليمون، قرانسواز، الصناعات العسكرية في منطقة الشرق الأوسط، تعليق، ل.ز. جمال مظلوم، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ترجمات استراتيجية، السنة٣، العدد١٨، القاهرة، ١٩٩٨.
- كيوان، مأمون، الخلاف المائي التركي السوري العراقي : خلفياته وأبعاده واحتمالاته المستقبلية، شؤون عربية، العدد٨٧، القاهرة، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، ص١٢٧-١٣٥
- ليسر، أتيان، تركيا والغرب بعد حرب الخليج، ترجمة ظافر قطمة، مجلة الثقافة العالمية، السنة٩، العدد٥٤، الكويت، سبتمبر/أيلول ١٩٩٢، ص١٣٠-١٣٩.
- مانجو، اندرو، تركيا والعرب بعد حرب الخليج، الباحث العربي، العدد، ٢٧، لندن، يوليو/تموز-سبتمبر/أيلول ١٩٩١، ص٢٠-٢٤.
-متيكيس، هدى، النظام الدولي الجديد والواقع العربي، شؤون عربية،العدد٨٨، القاهرة ١٩٩٦،ص٢٨-٥٧.
- المجذوب، أسامة، المستقبل العربي وتداعيات عقد التسعينات، السياسة الدولية، السنة٢٩، العدد١١٢، القاهرة، نيسان/ابريل ١٩٩٣، ص١٢٨-١٣١.
-محمد، مصطفى كامل، تركيا:القدرة والتوجه والدور، كراسات استراتيجية،السنة٦، العدد٤٧، القاهرة، ١٩٩٦.
- محمد، مصطفى كامل، الأمن الإقليمي واستقرار الشرق الأوسط:المخاطر والفرص، السياسة الدولية السنة٣٢، العدد١٢٦، القاهرة، اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٦، ص٢٠٢-٢٠٧.
- مخيمر، أسامة، علاقة الأكراد بالولايات المتحدة الأمريكية، السياسة الدولية، السنة٣٥، العدد١٣٥، القاهرة، يناير/كانون الثاني ١٩٩٩، ص١٣٤-١٣٧.
- المداح، محمد، أزمة مياه الفرات وقضية المياه، السياسة الدولية، السنة٢٦، العدد١٠٠، القاهرة ، ابريل/نيسان ١٩٩٠، ص١٧٧-١٨١.
- معوض، جلال، مياه الفرات والعلاقات العربية التركية، شؤون عربية، العدد٦٥، القاهرة، نيسان/ابريل ١٩٩١، ص١٣١-١٤٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- معوض، جلال، تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج العربي : الجانب الأمني، شؤون عربية، العدد٦٧، القاهرة، ١٩٩١، ص٥١-٦٥.
- معوض، جلال، الجديد في العلاقات العربية التركية، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد٣٦، القاهرة، تموز/يوليو ١٩٩٨، ص٧٧-١٣٤.
- معوض، جلال، عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية (ندوة) المستقبل العربي، السنة٢١، العدد٢٢٧، بيروت، كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، ص١٦-٥٨.
- معوض، جلال، السياسة التركية والوطن العربي في الثمانينات، شؤون عربية، العدد ٦٢، القاهرة، حزيران/يونيو ١٩٩٠، ص١٢٦-١٤٤.
- معوض، جلال، عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات، شؤون عربية، العدد٨٩، القاهرة، ١٩٩٧، ص١١٧-١٣٩.
- معوض، جلال، الشرق الأوسط الدلالات والتطورات الحالية والمحتملة، شؤون عربية، العدد٨٠، القاهرة، ديسمبر/كانون الأول، ١٩٩٤، ص١٤٠-١٥٧.
- معوض، جلال، تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والاقليات، المستقبل العربي، السنة١٥، العدد١٦٠، حزيران/يونيو١٩٩٢، ص٩٢-١١٢.
- معوض، جلال، دور تركيا في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج : الجوانب السياسية والاقتصادية، شؤون عربية، العدد٦٩، القاهرة، آذار/مارس ١٩٩٢، ٣٣-٤٨.
- المنصور، عبد العزيز، السياسة السورية تجاه المسألة المائية مع تركيا، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد٢٨، القاهرة، تموز/يوليو ١٩٩٧،ص٣٣٣-٣٩٤.
- المنوفي، كمال، التطورات الجديدة في السياسة الخارجية التركية، السياسة الدولية، السنة١٢، العدد٤٤، القاهرة، نيسان/أبريل ١٩٧٦، ص١٤٤-١٤٩.
- نظام الدين، عرفان، خليط الماء والزيت والتاريخ والجغرافيا والعداوات والمصالح الدائمة، الباحث العربي، العدد٢٧، لندن، يوليو/تموز-سبتمبر/أيلول ١٩٩١، ص٩-١٨.
- نعمة، كاظم هاشم، التعاون التركي الإسرائيلي:قراءة في الدوافع الخارجية، المستقبل العربي ،السنة٢٠، العدد٢٢٠، بيروت، حزيران/يونيو ١٩٩٧، ص٤-١٧.
- نور الدين محمد، حظر حزب الرفاه في تركيا: المسيرة المتعثرة للديمقراطية، شؤون الأوسط، العدد ٦٩، بيروت، فبراير/شباط١٩٩٨، ص٦٥-٧٦.
- نور الدين، محمد، سياسة حافة الهاوية التركية، مقاربة للدوافع والاستهدافات، شؤون الأوسط، العدد٧٦، بيروت، ١٩٩٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- نور الدين، محمد، ٧٥ عاما على الجمهورية التركية نظرة عامة إلى إشكالية الأوربة، شـــؤون الأوســـط، العدد ٧٣، بيروت، حزيران/يونيو ١٩٩٨، ص٨٣-١٠٠.

- نوير، علي، أبعاد الموقف التركي تجاه أزمة الخليج، مستقبل العالم الإسلامي، السنة١، العـــدد٣، مالطـــا، صيف١٩٩١، ص١٤٧-١٦٦.

- هلال، رضا محمد، حول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، السياسة الدولية، الســـنة ٣٤، العـــدد١٣٢، نيسان/أبريل ١٩٩٨، ٢٣٣-٢٣٧.

- هوروتيز، بروس.أ، أزمة المياه في الشرق الأوسط، ترجمة غسان رملاوي، شـــؤون الأوســـط، العـــدد٥، بيروت، كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.

- هيل، ويليام، سياسة تركيا الخارجية في عصر ما بعد الحرب الباردة والشرق الأوسط، البـــاحث العربـــي، العدد٤٨، لندن، يوليو/تموز-اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨، ص٩-١٥.

- ياووز، حاقان، العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الجدل بشأن الهوية التركية، الدراسات الفلســـطينية، العدد٣٣، بيروت، شتاء ١٩٩٨، ص٥٣-٧٦.

- اليساوي، شاكر، دور تركيا في إطار الاستراتيجية الأمريكية في الشـــرق الأوســـط، دراســـات عربيـــة، السنة٢٧، العدد١١، أيلول/سبتمبر ١٩٩١، ص٤٢-٤٨.

٨: الدوريات باللغة الانجليزية

- Abra nomovitz, Morton I., Dateline Ankara: Turkey After Ozal, Foreign Policy, No1-2, No. 1. 1993.

- Aykan, Mohmut Bali, Turkey perspectives on Turkish –Us Relations Concering persain Gulf Security in the Post-Cold war, 1989-1995, Middle East Journal, Vol.50, No.3, Summer 1996.

- Bolukbasi, Suha, Behind The Turkish-Israeli Allance: A Turkish view, Journal of Palestine Studies, Vol. Xxix, No.1, Autumn 1999.

- Hale, William, Turkey the Middle East and the Gulf crisis, International Affairs, Vol.68, No.4, October 1992.

- Jansen, God frey, Syria and Iraq Euphrates Tussle, Middle East International, No.369 (16/2/1990).

- Karaosmnoglu, Ali L., Turkey security and Middle East, Foreign Affairs, Vol. 62, No. 1, fall 1983.

- Kramer, Heinz, Turkey under Erbacan, AUSSAN Politik, Vol. 47, No.4, 1996.

- Kuniholm, BruceR., Turkey and the West, Foreign Affaris, Vol. 70, No.2, spring 1991.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- Lewis, Bernard, Rethinking the Middle East, Foreign Affairs, Vol. 71, No.4, Fall.1992.

- Muftl, Malik, Daring and Caution in turkey policy, Middle East Journal, Vol. 52, No.1, winter 1998.

- Nachmani, Amikam, Turkey in the wake of the Gulf war; Recent History and its Implications, see: www.biu.9cil/Soc/besa/books/42pub.htm.

- Olson, Robert, the kurdish Question: four years on the policies of Turkey, Syria and Iraq, Middle East Policy, Vol.3, No.3, 1994.

- Olson, Robert, Turkey-Syria Relations Since the Gulf War: Kurds and water, Middle East Policy, Vol.5, No.2, May 1997.

- Onis, Ziya, Turkey in the Post-Cold War Era: In Search of Identity, Middle East Journal, Vol.49, No.1, 1995.

- Pope, Hugh, Abatter place in the world, Middle East International, No.383 (14/9/1990).

- Pope, Hugh, Fill for Ozal, Middle East International, No.382(31/8/1990)

- Pope, Hugh, The price of Principles, Middle East International, No. 387(28/9/1990).

- Pope, Hugh, Arbkan at the Helmo, Middle East International, No. 539 (6/12/1996).

- Pope, Hugh, The End of Provied Comfort, Middle East Internatoinal, No 539(6/12/1996).

- Pope, Nicole, Mood of Confidence, Middle East International [illegible] (1/1/2000).

- Sayari, Sabri, Turkey and The Middle East in the 1990s, Journal of Palestine Studies, Vol. Xxvi, No. 3, 8 pring 1997.

- Zambouras, Sergios, The Ilisu Affair: business first, Middle East International, No. 620 (10/3/2000).

٩: المؤتمرات والمحاضرات:

- عبد الرحمن، حمدي، أثر العولمة على التضامن والتكامل في الوطن العربي، ورقة مقدمة إلى ندوة انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي، جامعة اليرموك، كلية الأداب، قسم العلوم السياسية، اربد، ٢٠٠٠/٤/٢٥.

- السعودي، هالة، العالم العربي والنظام الدولي الجديد، محاضرة ألقيت في معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، شباط ١٩٩٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٠: التقارير الاستراتيجية :

-الأبعاد السياسية للتحركات التركية الأخيرة في الشرق الأوسط، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، تقارير خاصة، العدد ٥، القاهرة، ١٩٩٦.

- التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنوات ١٩٨٦، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨.

١١: منشورات المؤسسات الحكومية:

-أزمة الخليج والمواقف العربية والدولية، منشورات وزارة الاعلام المصرية، الهيئة العامة، القاهرة، ١٩٩٢.

١٢: مقالات صحفية :

- الجنحاني، الحبيب، مفهوم الدور التركي الجديد انطلاقا من تحالفات المنطقة، الحياة، لندن، العدد ١٣٠١٤، ١٩٩٨/١٠/٢١.
- حماد، عبد العظيم، بورصة المياه، الأهرام، القاهرة، العدد ٤٠٥١٢، ١٩٩٧/١٠/٢٠.
- سلامة، عبد الناصر، ٣١٢ عملية عسكرية تركية في شمال العراق من ١٩٩١، الأهرام، القاهرة، العدد ٤٠٣٧٩، ١٩٩٧/٦/٧.
- صقر، عاطف، صراع المياه ومشكلة الأكراد : المشكلة والحل كما يراه السوريون، الأهرام، القاهرة، العدد ٤٠٠٣٠، ١٩٩٦/٦/١٨.
- عامر، صلاح، نهر النيل والاتفاقية الجديدة للأنهار الدولية، الأهرام، القاهرة، العدد ٤٠٣٩٣ ، ١٩٩٧/٦/٢١.
- عوض، محمود، القراءة التركية لأزمة الخليج، الحياة، لندن، العدد ١٠٢٥٧، ١٩٩١/٢/١٤.
- الليثي، نضال، بعد مشاريع مشتركة مع ايران وروسيا ومصر : تركيا تخطط لربط امدادات الغاز القطري والعراقي إلى الأسواق الدولية، الحياة، لندن، العدد ١٢٥٣١، ١٩٩٧/٦/٢١.
- قرة داغي، كامران، انقلاب سياسي في تركيا، الحياة، لندن، العدد ١٢٤٠، ١٩٩٧/٣/١.
- هلال، رضا، التحالف التركي الاسرائيلي تحت غطاء الرفاه الإسلامي، الأهرام، القاهرة، العدد ٤٠٤٣٩ ، ١٩٩٧/٧/٧.
- هويدي، فهمي، حرب الداخل في تركيا، الدستور، عمان، العدد ١٠٧١٦، ١٩٩٧/٦/٢٣.
- زواج الأمر الواقع بين إسرائيل وتركيا، ترجمة سمير الجيوسي، الدستور، عمان، العدد ١٠٧٢٤، ١٩٩٧/٥/٣١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٣:الصحف :

- الأهرام، القاهرة، الأعداد (٣٩٢٧٠، ٨/٥/١٩٩٤) ، (٣٩٤٥٢ ، ٨/١١/١٩٩٤) ، (٣٩٩٧٣، ٢١/٤/١٩٩٦) ، (٣٩٩٩٠، ٨/٥/١٩٩٦) ، (٤٠١٣٧، ٥/١٠/١٩٩٦) ، (٤٠٢٩٣، ١١/٣/١٩٩٧) ،(٤٠٣٠٦، ٢٤/٣/١٩٩٧) ، (٤٠٣٥٠، ٨/٥/١٩٩٧) ، (٤٠٣٥٣، ١١/٥/١٩٩٧) ، (٤٠٣٦١، ١٩/٥/١٩٩٧) ، (٤٠٤٧٤، ١٦/٩/١٩٩٧) ، (٤٠٥٢٣، ٢٤/١٠/١٩٩٧) ،(٤٠٥٦٥، ١٣/١٢/١٩٩٧) ، (٤٠٦٦٨، ٢٦/٣/١٩٩٨) ، (٤٠٨٥٤، ٢/١٠/١٩٩٨) ، (٤١١٣٨، ١٦/٧/١٩٩٩) ، (٤١٢٦٨، ٢٦/١١/١٩٩٩).
- الحياة، لندن، الأعداد : (١٢٠٩٣، ٣١/٣/١٩٩٦) ، (١٢١١٥، ٢٢/٤/١٩٩٦) ، (١٢٢٦٦، ٢٣/٩/١٩٩٦) ، (١٢٤١٣، ٢٢/٢/١٩٩٧) ، (١٢٤٨٣، ٣٠/٤/١٩٩٧) ، (١٢٤٩٧، ١٣/٥/١٩٩٧) ، (١٢٥٢٨٠، ١٥/٦/١٩٩٧) ، (١٢٥٨١، ١٦/٧/١٩٩٧) ، (١٢٦٧١، ٨/١١/١٩٩٧) ، (١٢٩٧٢، ١٩/٩/١٩٩٨) ، (١٣٠٠٧، ٧/١٠/١٩٩٨) ، (١٣٠٠١، ٨/١٠/١٩٩٨) ، (١٣٠٠٥، ١٢/٣/١٩٩٨) ، (١٣٠١٣، ٢٠/١٠/١٩٩٨) ، (١٣٠١٥، ٢٢/١٠/١٩٩٨) ، (١٣٠١٦، ٢٣/١٠/١٩٩٨) ، (١٣٢٧٨، ١٥/٧/١٩٩٩) ، (١٣٢٥٣، ١٠/٩/١٩٩٩).
- الرأي، عمان، العدد (١٠٧٥١، ١٥/٢/٢٠٠٠) ، (١٠٧٦٣، ٢٧/٢/٢٠٠٠).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Abstract

The Turkish Regional Role in The Middle East Aftar The Cold War

Prepared by
Emad Abedalraheem Aldomiry

Supervised by
Dr.Diab Makhadmeh

This study tackles the Turkish Regional Role in The Middle East After The Cold War, its aim to diagnose structural and functional of this role, as well as its components. Furthermore, its trying to analyze the various dimension and levels of the role and to reach a true vision regarding its nature .to fulfill these academic goals, it depends mainly on the concept of the National Role as a analytical framework in foreign policy, systemic analysis approaches as abases to perform this study . This study had been divided into four chapters .Its been noticed that there are a new Turkish role in the reign after the end of the Cold War. This study acknowledges the dangerous In addition to recognize the dangerous impact of the Turkish role on the Arab National Security. That evident through the developments which happened after the end of the Gulf Crisis and the appearance of the New International Order .Finally, this study had reached some conclusions; the turkey role in the Middle East is related closely with the some variable which are : American Hegemony ,the extent of success in the middle east peace process, military and economic capabilities , circumstances of the Turkish internal setting. Turkey had proved some success in establishing bilateral relations with each Middle East country relations and it security/political threats. That means , Turkey succeeded in isolated the economic factor from other ones. Turkey tries to exploit its policy toward the middle east to get a full-membership status in the European Union, and it will be hardy for turkey to set in motion independence policy toward the Middle east in isolation of it western allays.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit